تعليم الدرجة الثالثة

الدكتور
سعيد إسماعيل على
أستاذ أصول التربية - جامعة عين شمس

عالم الكتب

على ، سعيد إسماعيل .

تعليم الدرجة الثالثة / سعيد إسماعيل على . - ط ١ -القاهرة :

مكتبة عالم الكتب ، (٢٠٠٩) .

٣٠٠ ص ؛ ١٧× ٢٤ سم

رقم الإيداع : ١٧١٥٠ / ٢٠٠٩

تدمك : 7 - 745- 232 - 977 تصنيف ديوى ٣٧٠,٤

المطبعة : أبناء وهبة محمد حسان

١ - التعليم - مقالات ومحاضرات

أ- العنوان

عالم الكتب

نشره توزيع ه طباعة

الإدارة :

١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة

تليفون : ٢٣٩٢٤٦٢٦

فاكس : ٠٠٢٠٢٢٣٩٣٠٢٧

المكتبة :

٣٨ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : ٢٣٩٢٦٤٠١ - ٢٣٩٥٩٥٢٤

ص.ب : ٦٦ محمد فريد

الرمز البريدى : ١١٥١٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

رقم الايداع ١٧١٥٠ / ٢٠٠٩

ISBN: 977-232 - 745 -7

مطبعة أبناء وهبه حسان

٢٤١ (أ) ش الجيش - القاهرة

تليفون : ٢٥٩٢٥٥٤٠

E-mail : hassaanpress@hotmail.com

الموقع على الإنترنت : www.alamalkotob.com

البريد الإلكترونى : info@alamalkotob.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــــــة

أرجو ألا يمل القارئ الذى يقرأ لى كثيرا ، من خـلال الكتـب ، تكـرارى للقضية التى أثيرها الآن ،وهى : إلى أى حد يجوز للمؤلف أن يعنون كتابا يجمع مقالات متعددة ، تتناول قضايا مختلفة ،وتطرح أراء وأفكار متنوعة، بعنوان أحد المقالات المتضمنة للكتاب ؟

الحق أن القاعدة المعروفة ، ألا وهى ضرورة دلالة العنوان على المضمون ، لا نتجازها هنا ، فالكتاب إذ هو ليس ضمن الكتب ذات الموضوع الواحد ، بـل أفكار وآراء متعددة ، لكننا نستقرئ " روحا " عامة تسرى فـى شـرايين هـذه المقالات ،ونزعة ، تظلل سطورها وجملها وكلماتها .

ونحن إذ نختار عنوان مقال لنا (تعليم الدرجة الثالثة) عنوانا للكتاب كلـه ، فهذا كناية على سوء حال للتعليم فى مصر فى عصرنا الراهن ، أيا كانت القضية المثارة ،ومهما كانت الزاوية المشار إليها .

وهنا قد يتساءل القارئ : وهل يجئ الحكم هكذا عاما وقاطعا ، بغيـر تـرك طاقة نور نرى من خلالها جودة هنا وتحسنا هناك ؟

الحق أننى أترك هذه المهمة لمئات الصفحات مـن الـصحف والمجـلات ، وبعض البحوث والدراسات والتقارير التى لأصحابها علاقة بـوزارتى التربيـة والتعليم والتعليم العالى ، فضلا عن بعض البرامج التلفزيونية ،والبيانات الوزارية والخطب الرسمية ، فهى تغرقنا كل يوم ،وعبر سنوات متعددة ، بالأحاديث التى تجمل وتزين ،وتظهر وردية الأوضاع ، بينما واقع الحال ينبئ بغير ذلك ،ولعل قراءة محتويات الكتاب تحمل البراهين على ذلك مما يعفينا أن نثقل على القارئ فى هذه المقدمة .

ومن هنا ، ففى مجتمع يسوده النهج الشمولى سياسيا ، كان علينـا أن نقـف موقفا ينقد ويُشرّح ، بل ويعرى ما عليه التعليم من سوء وضع ،وتردى حـال ،

خاصة وأننا نكتب من هذا المنظور ،ونحن نعلم سلفا أن نهج مسئولى التعليم هو صم الآذان عن سماع قول لا يرضون عنه ، وقراءة سطور لا تسير وفق هواهم ، لا نقول هذا تعنتا ولا افتراء ، فكاتب هذه السطور يكتب منذ ما يقرب من أربعين عاما ، ولم يجد صدى – حتى الآن – لما يكتب ، مما كان لابد معه أن يقلع الإنسان عن الكتابة يأسا وتسليما بالمقولة الشهيرة " مفيش فايدة "، لكنها أمانة الكلمة تحتم علينا أن نقول ما نقول ، فهى صورة من صور الشهادة بالحق كما نراه ، خاصة ونحن نزهو بانعدام وجود " مصلحة فردية " وراء ما نكتب ، حيث أنبأنا الخالق العليم أن من يكتم الشهادة فهو آثم قلبه ، وقانا الله سبحانه عن أن نكون من هذا الصنف !

المؤلف

مصر الجديدة فى ٢٠٠٩/٨/٢

مطلوب إلغاء وزارة التعليم العالى* !

عندما أنشئت وزارة التعليم العالى فى مصر عام ١٩٦١ ، وتولاها الراحل الدكتور عبد العزيز السيد ، كان بمصر أربع جامعات حكومية هى : جامعات القاهرة ، وعين شمس ، والاسكندرية ، وأسيوط ، وعشرات الكليات والمعاهد العليا ، وكانت هذه الأخيرة تشرف عليها وزارة التربية ، فماذا كان عليه حال الجامعات الأربع قبل ذلك ؟

كانت هناك صلة " ما " بين الجامعات ووزارة المعارف أو التربية فيما بعد ، لكن – شهادة – فقد كانت الجامعات تدير أمرها بنفسها ، خاصة وأن بعض وزراء التربية لم يكونوا أساتذة جامعة من قبل ، أو حتى حتى حاصلين على شهادة الدكتوراه ، مما لم يوفر لهم الجرأة كى " يتحكموا " فى الجامعات ، فضلا عن نوعية القيادات الجامعية القديمة التى كانت تعتد بذاتها وبكرامتها ، إلا إذا استثنينا " كمال الدين حسين " فى عهد ثورة يوليو ، حيث كان بحكم مكانته كعضو مجلس قيادة الثورة ، له كلمة نافذة فى أى مجال أشرف عليه .

وكان إنشاء الوزارة ، فرصة طيبة بالفعل كى تلم شعث المعاهد العليا ، والتى سادها التشتت أحيانا ، والفوضى أحيانا أخرى ، وغياب الفلسفة التعليمية الموجهة أحيانا ثالثة ..

أما بالنسبة للجامعات ، فقد كانت " وبالا " حقيقيا عليها ، حيث أتاحت الفرصة لمن يتولاها أن يكون " حاكما " حقيقيا لها جميعا ، بينما الأصل أن تكون كل جامعة مستقلة .

وكان أبرز الوسائل لهذا " التحكم " هو المجلس الأعلى للجامعات ، وكانت الخطيئة الأولى هى أن يرأسه وزير التعليم العالى ، بينما كان المفضل أن يرأسه أقدم رؤساء الجامعات ، أو تكون رئاسته بالتناوب بين رؤساء الجامعات .

---

* جريدة الفجر فى ٢٠٠٨/١٢/١٥

أما الخطيئة الثانية ، فقد كان المأمول من المجلس الأعلى أن يكون فقط جهاز تنسيق بين الجامعات ، حتى لا تختط جامعة ما يتعارض مع تختطه جامعة أخرى ، وخاصة من حيث المعايير ، كأن تكون سنوات الدراسة لمن يتعلم الهندسة فى جامعة خمس سنوات وتكون فى أخرى أربع أو ست ! لكنه ، بالتدريج ، تحول إلى جهاز حاكم ، منه تصدر التعليمات والتوجيهات والقرارات التى لا قبل بمناقشتها وردها إلا من جهة الوزير .

سيقول البعض أنه يضم رؤساء الجامعات ، ونقول ، أنه ، مع ترؤس الوزير له ، يتحول الأمر إلى مناقشة أو شرح أو تبرير لما يراه الوزير ، بالتعاون مع " أمانة " المجلس الأعلى !

وفى بعض الفترات كنا نرى أن وزارة التعليم العالى تختفى من على خريطة التشكيل الوزارى ، كما حدث فى إحدى الفترات مع الدكتور مصطفى كمال حلمى ، والدكتور فتحى سرور ، وجزء من عهد حسين بهاء الدين ، لكن تولى وزير واحد لوزارتى التربية والتعليم العالى لم يؤد أبدا إلى إلغاء الثانية ، حيث ظلت إدارتها وهيئاتها ووظائفها وسلطاتها كما هى .

ومع مرور السنين ، تحول استقلال الجامعات إلى " صورة " بغير مضمون ، وقبة من غير شيخ يرقد تحتها !

لقد رفعت مصر منذ سنوات شعار " الليبرالية " بدلا من " الاشتراكية " ، ومن المعروف أن من مظاهر الليبرالية إطلاق المبادرات الخاصة ، والتخلى عن النهج " الشمولى " ، وهو ما يتجلى فيما يعرف باللامركزية فى إدارة التعليم ...رفعته وزارة التربية ، التى تشرف على " تلاميذ " معظمهم لم يصل إلى سن " البلوغ " بعد ، والأولى برفع هذا الشعار، وزارة التعليم العالى التى تشرف على طلاب ، كثير منهم وصلوا ، لا إلى سن البلوغ ، ولكن سن الرشد ، وأعضاء هيئة التدريس بها يمثلون شريحة تعد أعلى مراحل النضج والترقى الفكرى والعلمى .

انظر إلى كل مستويات الإدارة الجامعية من أول " القسم " ، ستجد أن القانون يحدد سلطة كل مستوى بأن " يقترح " ، ويرفع إلى المستوى الأعلى الذى من حقه أن يلغى ما اقترحه المستوى الأدنى ، إلى أن يصل الأمر إلى من يجلس أعلى الجهاز ، فيكون له " القرار " ، إن بالسلب وإن بالإيجاب ٠٠٠وكل ذلك أيضا ، فى إطار ما يقرره المجلس الأعلى للجامعات ، الذى يحكمه ويسيره وزير التعليم العالى دون غيره ٠

سيقولون ، مرة أخرى أن الوزير " يقر " ما يصل إليه رؤساء الجامعات من خلال مجلسهم واجتماعهم ، ونقول لمن يحاول أن يوهمنا بذلك ، بأنكم تتغافلون عن " الثقافة " الموروثة ٠٠والبنية المجتمعية ، و" جبل " من التقاليد والأعراف الحاكمة ، التى جعلت نموذج نجيب محفوظ الشهير " سى السيد " ، دائما ماثلا فى من يرأس المجلس الأعلى ٠٠ألا وهو الوزير " أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى " ؟!

أعتقد أن أساتذة الجامعات قد آن لهم أن يحصلوا على ما يترتب على بلوغهم سن الرشد الفكرى والإدارى والعلمى ،بل والتاريخى ، بحكم تراكم الخبرة منذ نشأة الجامعة فى مصر عام ١٩٠٨ ، فيتمكنوا من أن يديروا شئونهم بأنفسهم ، فيكون لكل جامعة نظامها الذى ليس من الضرورى أن يتطابق مع نظم الجامعات المصرية الأخرى ، ولكن يكون هناك توافق على مجموعة من القواعد والمعايير العامة التى لا تدخل فى التفاصيل ، ويكون المجلس الأعلى مجرد " رقيب " لمدى تطبيق القواعد والمبادئ والمعايير ، ويكون لكل جامعة رئاستها المستقلة ، وبالتالى تنتفى الحاجة إلى وزارة للتعليم العالى ٠

ومما يكمل هذه الصورة أن يكون اختيار رئيس الجامعة عن طريق عمداء كلياتها ، وأن يكون العميد مختارا من أعضاء هيئة التدريس بكل كلية ، وأن يكون اختيار رئيس القسم عن طريق أساتذته ، وفى النهاية تكون هناك قواعد " محاسبة " لكل مستوى ، شفافة ، مع ما يترتب على نتائج المحاسبة من ثواب أو عقاب !

وهكذا إذا أردنا " ليبرالية " حقيقية فليكن البدء بمثل هذه المؤسسة ، المفروض أنها تضم " أعلم " الناس وأكثرهم نضجا ، فإذا ضننا عليهم بهذا ، فهل يستقيم مع العقل أن يحظى به أصحاب رؤوس الأموال وحدهم ، والذين – إذا كان فيهم العالم والناضج والخبير والأمين ، فكم فيهم يا ترى ممن يقعون فى دوائر أخرى مغايرة تماما ومع ذلك وثقنا فى حسن إدارتهم لأنفسهم ؟

طبعا يمكن أن يشير البعض إلى فارق أساسى ، ألا وهو " التمويل " ، وهنا نعيدهم إلى تلك التجربة الرائعة التى سارت عليها أقدم جامعة فى العالم " الأزهر " قرونا عدة ، مستقلة لأنها كانت تمول نفسها بنفسها ، إلى أن ضمت إلى الدولة ، فهل يعجز أبناء القرن الحادى والعشرين أن يجدوا سبيلا لمواجهة هذا مثلما وجد أهل القرون الأولى ؟

طلاب الثانوية ليسوا فئران تجارب* !

حقيقة ، لقد حرت فى هذا " الجمل " الذى يقود التعليم فى مصر ، قرينه " هلال " ، بحيث تكتمل حلقة الحصار على مستقبل أبناء هذا الوطن فلا يتجه إلى آفاق تلتصق بترابه ومشكلاته وظروف أبنائه ، وتنتقى مما يقع فى خبرة الآخرين ما يعزز قوته ويكسبه صحة وعافية .

وآخر الفئران التى يتخمض عنها الجمل فيلدها ، هذا المخطط المحزن مما يسميه " تطوير التعليم الثانوى " ، وهو لا يريد أن يستثمر تخصصه الهندسى ، المفروض أن يُكسب دارسه الدقة فى التعبير وصحة التصور ، ذلك لأنه وُضع فى غير مكانه المؤهل له ، فنسى إبداعات التفكير الهندسى وإمكاناته ، وأصبح يبتغى تخريب التعليم لا إصلاحه وتطويره .

وعلى الرغم من أننا لا نزعم القدرة على مَعرفة النوايا ، لكن متابعتنا لما يحدث فى البر المصرى من خطوات تراجعية ، تجعل الإنسان على قدر من الوعى بحيث يدرك " الدوافع " التى لا تظهر على السطح ، وبحكم تعودنا على أن أهل الحكم يقولون ما لا يفعلون ، ويصرحون بما لا يُضمرون ، وكأن الله عز وجل أنزل آياته الكريمة التى يقول فيها (كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) من أجل مثل هؤلاء خصيصا !! نقول على الرغم من هذا ، فأصل الحكاية أن الحكومة ، اتساقا مع مسيرتها فى غسل يديها من مسئولياته الاجتماعية والاقتصادية ، فى مجال التعليم الجامعى ، تريد أمرين :

أولهما، أن تتخفف من الإنفاق على التعليم الجامعى ، بينما هو يتطلب زيادة مستمرة ، ويزيد الطين بلة (فى نظرها) هذه المجانية التى تحرم الجامعات من مزيد من التمويل ، لكنها لا تستطيع أن تلغيها ، بحكم أنها نص دستورى ، على الرغم من المحاولات المتعددة للالتفاف حولها مما سبق لنا أن أوضحناه أكثر من

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٨/١١/٦

مرة (التخصصات الجديدة بمصروفات ، والتعليم باللغة الأجنبية ، والانتساب الموجه ، والتعليم المفتوح ، وزيادة مصروفات الدراسات العليا أكثر من ألف فى المائة) ولا طريق أمامها هنا إلا بتقليل أعداد الطلاب المقبولين ، لكن كيف ؟ هنا يبرز الأمر الثانى :

فهى إن حجَّمت أعداد من يُقبل من الحاصلين على الثانوية العامة ، فسوف يثور الرأى العام ، ومن هنا يجئ التعديل المقترح : اعتبار الثانوية العامة شهادة منتهية بذاتها ، لا تعطى لصاحبها الحق بالضرورة فى أن يلتحق بالجامعة ، إلا بناء على اختبارات قطاعية بالجامعات ، وبذلك تقول للناس : أتريدون لأبنائكم الثانوية العامة ؟ها هى ، من يريدها ، فليحصل عليها كما يريد ، حتى لو بلغ عددهم مليون ، لكن عند التقدم للجامعة ، تمسك بالصنبور لتفتحه وفقما تريد ،ووقتما تشاء ، فيمكن أن يتقدم مائة ألف فلا ينجح إلا خمسون ألفا ، وعندئذ لا يستطيع الناس أن يحتجوا لعدم قبول أبنائهم ، فالوزارة أتاحت الفرصة ، والأبناء هم الذين لم ينجحوا فى الاختبارات !

دع عنك ما هو معروف فى البر المصرى كله من سيادة العلاقات الخاصة والأهواء الشخصية وعلاقات القرابة والمعرفة ، والمواقف السياسية والاجتماعية ، فضلا عن التعليمات الأمنية ، وغير هذا وذاك من قيم سلبية ، تتحكم فى حياتنا كلها ..حتى وزيرا التربية والتعليم العالى نفسيهما ، يعلمان جيدا – وكثيرون كذلك – أنهما لم يدر بخلدهما أن يكونا وزيرين ، وإنما هى " المعرفة " و الواسطة هى المعيار الأساسى ..ورؤساء الجامعات ، وعمداء الكليات، كلنا يعلم ، كيف أصبح المعيار فى اختيارهم وتعيينهم ، فهل هذه المؤسسة التى وصل أصحابها بعلاقات شخصية ووساطة ، سوف يصممون ويخططون لمعايير موضوعية لاختيار الطلاب للجامعات ، بدلا من الامتحانات ؟

لا أظن مصريا ، يصدق هذا ، حتى لو أمسك كل مسئولو التعليم وحزب الحكومة بالمصحف ليقسموا أن الاختبارات ، إذ لن تكون اختبارات تحصيل بل اختبارات قدرات ، فسوف تكون موضوعية ، فنحن " الذين دهنوا الهوا دوكو " ،

لن يعجزنا أبدا ، إن لم نمرر هذا وذاك من المعارف والأحباب ، فسوف تُقلل الأعداد المقبولة ، بحجة عدم اجتياز الاختبارات ، ولا يكون أمام عشرات الألوف من خريجى الثانوية العامة إلا أن يتجهوا إلى الجامعات الخاصة التى بدأت تنتشر انتشارا سرطانيا ، ويعجز آلاف من الالتحاق بها لأنها تطلب آلافا من الجنيهات ، فى شعب يعيش عشرون بالمائة من أفراده تحت خط الفقر ، ويهدر مبدأ العدل التربوى بطريقة قانونية !!

ونحن نسأل جهابذة التطوير : إذا كانت شهادة الثانوية العامة شهادة منتهية بذاتها ، فإلى أين يذهب الحاصل عليها ؟

الجميع ، من دارسى العلوم التربوية ، يعلمون أن فلسفة التعليم الثانوى تتراوح بين اتجاهين ، أولهما أنه إما أن يعد للحياة ، أو يعد للجامعة ، أو الأمرين معا ، وهو ما يسعى الآن الجميع إلى تحقيقه بقدر الإمكان ، وبالتالى فهل يحصل طالب التعليم الثانوى فى مصر على ما يؤهله للحياة فعلا بحيث إذا لم يلتحق بالجامعة يمكن له أن ينخرط فى سلك الحياة العملية ؟

مخادع من يزعم أن تعليمنا الثانوى يمكن أن يؤهل للحياة ، حتى مع الحذف والإضافة لهذا المقرر أو ذاك ، لأن المسألة لا تأتى هكذا ، بل بتغيير فلسفة التعليم ، وتطوير منظومة التعليم منذ بدايتها ، وبتغيير إدارة التعليم وتنظيمه ، وتصحيح المناخ المدرسى ، وعديد من العوامل الأخرى ، التى ربما قد يكون بعضها خارجا عن قدرة وزارة التربية .

قديما كان الحاصل على الثانوية العامة يستطيع الالتحاق بكثير من الأعمال ، لأن مستوى " العمل " الذى كان قائما كان لا يتطلب من شاغله أكثر من بعض المهارات الكتابية والحسابية المتوسطة ، وكان الشائع أن يعمل " كاتبا " أو ما كان يسمى "باشكاتب " ، أو سكرتيرا ، لكن مستوى العمل المعاصر أصبح معقدا ، فحتى عمل السكرتارية أصبح يقوم على تقنيات ومهارات دقيقة ، ومعرفة بلغات ، ودراية بعمليات كثيرة ، أبرزها إدارة العلاقات الإنسانية بمهارة واقتدار ، مما لا تعلمه المدرسة الثانوية ، وأصبح خريج الجامعة " يا دوبك " يمكن له أن

يقوم بما كان يقوم به خريج المدرسة الثانوية سابقا فى بعض الأحوال ، أو خريج الابتدائية القديمة ، فى غالب الأحوال.

ثم ، هل نحن " ناقصين " إضافات جديدة لجيوش البطالة التى تجثم على صدور البلاد ، مع ما يترافق معها من مشاعر الإحباط القومى والشعور بالاغتراب نتيجة افتقاد الشعور بالانتماء والولاء ، علما بأن معظم العاطلين هم من المتعلمين الجامعيين ، فما بالك عندما تنضم إليهم فئة خريجى الثانوية العامة التى لم تتأهل للعمل ، ولم تحظ بجنة الجامعات ؟

يقولون أن هذا المشروع جاء ليحارب وباء الدروس الخصوصية ويقضى على التوتر الشديد الذى يسود البيوت المصرية التى لها أبناء فى الثانوية العامة ، حيث يلهث الجميع ابتغاء الحصول على مقعد بالجامعة ، والحل الذى يقترحوه : اعتبار الثانوية العامة منتهية ولا تؤدى بالضرورة إلى الالتحاق بالجامعة ...

ونحن نقول إنهم يعالجون العرض ، ولا يبصرون الأسباب الحقيقية للمرض ، ذلك أن نسبة الطلاب بالجامعات إلى الشريحة العمرية المقابلة ، ما زالت أقل كثيرا من مثيلتها فى معظم الأمم المتقدمة ، وكذلك دولة العدو الصهيونى .

إن السبب الحقيقى هو أن الدولة لا تنشئ جامعات جديدة بنسبة تتسق مع زيادة الطلب الاجتماعى على الجامعات ، فيحدث تنافس وتقاتل ، ومن هنا تبرز الدروس الخصوصية لتعين المتقدم على الفوز فى التنافس . إنك إذا وضعت خمسة كراسى وكان المدعوون خمسة ، فلن تكون هناك مشكلة ، ويبدأ التنافس ، إذا أصبحت الكراسى سبعة ، والمدعوون عشرة ، ثم تزداد المشكلة أكثر وأكثر ، إذا أصبح المدعوون مائة والكراسى عشرين ..وهكذا ، كلما اتسعت الفجوة بين الإمكانات ، والطالب عليها ، كما هو معروف لدى رجال الاقتصاد ، زادت المشكلة تفاقما .

والدليل هو : لماذا لا نرى هذه الحمى وذلك التوتر فى نهاية المرحلة الابتدائية ؟ لأن كل طالب يجد مكانا فى الإعدادى . ولماذا لا نرى هذه الحمى

فى نهاية الإعدادى ؟ لأن الطلاب يجدون أماكن لهم فى الثانوى ، وبالتالى فإذا كثرت الجامعات فسوف ينتهى التوتر وتخفف الدروس الخصوصية .

إن أصحاب الفكر الجامعى فى العالم قد اتفقوا على معيار مهم يضبط عملية إنشاء الجامعات ، وذلك بأن تكون هناك جامعة لكل مليون من السكان ، طبعا لو أصبحت ثلاث أو أربع ، فخير وبركة ، ومع ذلك ، فنظرا للظروف الخاصة بمصر فقد اقترحنا ، فى المجلس القومى للتعليم ، منذ سنوات غير قليلة أن تكون النسبة فى مصر هى جامعة لكل مليونين من السكان ، فإذا كان عدد السكان الآن ثمانين مليونا ، فإن هذا يعنى أننا بحاجة إلى وجود أربعين جامعة !!

كذلك نسأل : ألا توجد الدروس الخصوصية الآن فى كل كليات الطب ؟ وكذلك فى الهندسة ؟ والتجارة ؟ وغير هذه وتلك من كليات ؟

إن السبب الآخر للدروس الخصوصية ، كما تشير إلى ذلك التساؤلات السابقة ، هو أن الطالب لم يعد يتلقى الخدمة التعليمية حتى بشروطها الدنيا ، فأصبح يبحث عنها فى السوق السوداء ، وبالضرورة سوف تكون بسعر غال ، ويزداد ارتفاعا مع تفاقم المشكلة !

وما لا يقل عن ذلك ، أننى أتوقع أن تنشأ عقب ظهور ما يسمى بالاختبارات القطاعية العديد من المراكز التعليمية ، مصاحبة بإعلانات تقول : نحن نُعِدُّك للالتحاق بكليات الطب ..أو الصيدلة ..أو طب الأسنان ...مركز (...) صاروخ موجه إلى الكلية التى تريد ...وهكذا ، وتستعر الدروس ،وتشتد الحمى ربما بأقسى مما كان وأكثر تكلفة مما هو الوضع الحالى .

ارحموا ملايين الناس فى مصر ، ولا تجعلوا أبناءهم ، زهرة الحياة الدنيا ، فئران تجاربكم الخائبة !!

ثلاثية الزمن في تطوير التعليم الجامعى*

لماذا النظر الزمانى ؟

كل مخلوق فى هذا الكون ينتظم وجوده بعدان أساسيان ، بعد المكان ، وبعد الزمان ، فما من مخلوق إلا ويشغل حيزا من مكان ، اتسع أو ضاق ، ويستغرق فترة من الزمان ، قصرت أو طالت ...

ولو تأملنا جيدا في حركة التطور الإنسانى عبر مختلف الحقب ، فسوف نجد أن تفاوت مستوى الرقى فى المجتمعات إنما يكون بعمق انفعالها ووعيها ببعد الزمان ، فالكائنات الحية ترقى عن الجامدة بما لها من إمكانية الانفعال بالزمان فتتغير وتنمو ...

والإنسان يرقى عن غيره من الكائنات الجامدة والحية ، لا بانفعاله بالزمان فحسب ، وإنما بانفراده كذلك بالوعى بالتغير والنمو فى الزمان ، وهذا الوعى بالزمان هو الذى يجعل خبرته ومعرفته تتراكمان مما يتيح لكل جيل أن يبدأ من حيث انتهى سابقه فتتطور الجماعة البشرية وتتقدم ، وهكذا أصبح تفاوت مستوى الرقى والتقدم فى المجتمعات مرتبطا بمدى انفعالها ببعد الزمان .

لكن من المهم التنبيه إلى أن مسألة الوعى لا تقف عند حد الاستيعاب المعرفى ، وإنما لابد لها من أن تنعكس على حركة المواجهة الإنسانية مع مجرى الفعل والسلوك ، ومن هنا تجئ دلالة كلمتى " المواعظ " و " الاعتبار " ، فمجرد العلم بحركة الزمان ، وعى ، لكن ما يجب أن يكون عليه سلوك الإنسان نتيجة هذا الوعى بالزمان هو " الاتعاظ " ، وهو " الاعتبار "، وهذا هو المقصد ، وهو المبتغى .

و إذا كان التقدم يتطلب استثمار الموارد الطبيعية والبشرية وفقا للمنطق

---

* محاضرة تذكارية ألقيت أمام مؤتمر مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس ، ديسمبر ٢٠٠٨

الاستثمارى وهو : أكبر عائد فى أقل وقت بأقل جهد ، فمعنى ذلك أنـــه أصـــبح يسعى كذلك إلى إدخال عنصر الزمن كمورد من موارد الاستثمار ، فلا يكفى أن يتطلع إلى إنفاق أقل قدر من المال ، أو أقل قدر من الموارد الطبيعية ، أو أقـــل قدر من المورد البشرى ، بل يتطلع أيضا إلى استهلاك أقل قدر من الزمن يكفى لإنتاج مردود أكبر ٠

وإذا كان المكان له بيئاته التي تتفاوت بين جبال وهضاب وسهول وبحار ، مما يترك آثاره على شكل الإنسان وجهده ، وله أقاليمه المناخيـــة التـــي تـــضع بصماتها على شكل الإنسان كذلك وعمله ، فإن للزمان أبعاده التي يحدد التعامل مع كل منها فرص الإنسان في الفلاح أو الإخفاق ٠

هذه الأبعاد الزمانية هى : الماضى والحاضر والمستقبل ٠٠

وإذا كان الخيام الشاعر قد نصح في البداية ب

لا تشغل البال بماضى الزمان ولا بآتى العيش قبل الأوان

واغنم من الحاضر لذاته فليس في طبع الليالى الأمان

مؤكدا بذلك استهداف الازورار عن بعد الماضى والتركيز على بعد (الحاضر) ، لكنه لم يقف عند هذا الحد بل نبّه كذلك إلى أن :

غد بظهر الغيب واليوم لى وكم يخيب الظن في المقبل

ولست بالغافل حتى أرى جمال دنياى ولا أجتل !!

معيدا بهذا التأكيد على التركيز على بعد الحاضر ٠٠٠

وهو بهذا يظهر فلسفة عبثية ، تغمس الإنسان في حاضر بلا ماض ، وواقع بلا مستقبل ، لكنه فى نهاية الأمر آب إلى رشده في آخر أبياته الشعرية ، طالبـــا من خالقه التوبة !!

وفى قرآنه العظيم ، يلفت المولى سبحانه وتعالى نظر الإنسان إلى ضـــرورة التأمل في أحداث الماضى الغابر من أجل " الاتعـــاظ " و " الاعتبـــار " ، حتـــى

أصبحت الكلمتين جزءا أساسيا في كتابات عبقرى الفكر الإسلامى العظيم ابـن خلدون ٠

وتناولت آيات قرآنية كثيرة أحداثا آنية ، كشفت عنها دراسة أسباب النـزول ٠٠٠

ولا شك أن الإلحاح القرآنى المستمر على ضرورة إصلاح الدنيا ، لا لحسن العيش فيها فحسب ، وإنما تحسبا لحياة أخرى بعد البعث ، ومن هنا كان القـول القرآنى العظيم : (ولتنظر نفس ما قدمت لغد) في الآية ١٨ من سورة الحشر ٠

لكن المسألة لا تقف عند حد معرفة هذه الأبعاد الزمانية الثلاثـة ، فهـى معروفة للجميع ، لكن تبقى الزاوية الأهم ألا وهى المساحة التي يجب أن يحتلها كل بعد ، حيث يختلف الأمر هنا وفقا لتباين المواقف وتعدد المجالات ، والوعى بمدى الحاجة إلى هذا وذاك وقدره وتوقيته هو الذى يفرق بين متقدم من الأمـم ومتأخرها ، ومتوسطها ٠٠٠

فقد يكون هناك تلفف بعباءة الماضى ، بدعوى أن الأسلاف كانوا خيرا مـن الأحفاد ، دون انتباه إلى أننا نعيش واقعا يضغط علينـا بمـشكلاته وأزماتـه ، فيكون سقوط في جب التخلف وافتقاد للقدرة على المواءمة والإقدام إلى أمام ٠٠

وقد يكون إغراق في واقع ، بدعوى الالتفات إلى ما يعيشه الناس ويلمسونه ، دون وعى بأن الحاضر لا يلبث أن يمضى ليصبح ماضيا ، فيكون وقوع في جب اللحظة الحاضرة بغير قدرة على مجاوزتها ٠٠٠

وقد يكون قفز إلى طموحات الغد وآماله ، فيكون الأمر سباحة أحلام ، ربمـا تتحول إلى " كوابيس " !!

هكذا الأمر يتطلب دقة تعامل مع كل بعد من أبعاد الزمان الثلاثـة ، وفقـا للهدف والقضية والمجال ٠٠

ولعلنا نقترب أكثر من المراد بهذا عندما نتوقف بعض الوقت أمام تجربة كان شعارها يحمل كلمة " التطوير " ، لنرى كيف تم التعامل فيها بهذه الأبعاد ٠٠٠

فمنذ سنوات تقل عن أصابع اليد الواحدة ، على وجه التقريب جرى ما سمى بتطوير كليات التربية ، حيث وضح للجميع استهداف " لغد " تكون فيه هذه الكليات كذا وكذا ، وبالتالى كان الحاكم هو المستقبل ..

لكن تصور المستقبل منعزلا عن الماضى ربما يجعله مُكَرِّرا لبعض ما كان ، ليس بالضرورة بحذافيره ، وإنما ربما بعثراته وسوءاته ..

وليس الحاضر مجرد " انطباعات " عند هذا وذاك ، وزعم بأن الكل يعرف المشكلات الآنية والأزمات الحاضرة ، فيتم تقرير كذا وكذا لمواجهة هذه المشكلات وتلك الأزمات .

كان النهج العلمى يقتضى البدء أولا بدراسة تجربة الماضى في التطوير ، ولم فشلنا في هذا أو ذاك ، ولم نجحنا في هذه وتلك ؟

وكان النهج العلمى يقتضى دراسة ميدانية متعمقة ، تستغرق وقتا مناسبا لحاضر كليات التربية ، بناء على أدوات البحث العلمى المتعارف عليها لمثل هذه النوعية من الدراسات ...

وكان استقراء الواقع يقتضى استقراء آراء العاملين فيه ، وهم كُثر ، لا فقط المتنفذين ، فكليات التربية كليات الجميع ، وليست حكرا على فئة دون فئة ...فهناك جيل ممن قد ينتمون إلى الماضى لهم خبراتهم ونظراتهم ، ميزتهم أنهم مبرءون عن الغرض ، بحكم السن ومقتضياته ، وهناك شباب الكليات الذين يمثلون مستقبلها الحقيقى ، وهم الذين سوف يتحملون نتيجة ما يحدث ، بعد سنوات وسنوات ..

لقد تم القفز إلى المستقبل فورا ، فكان ما كان مما قد لا يستشعره القوم في وقتنا الراهن ، لكن المؤشرات ، والتاريخ ، والوعى بالهوية الوطنية ، ومقوماتها ، وبتضاريس الجماعة البشرية التي تعمل لها هذه الكليات ، يكاد يؤشر على أن الأمر قد سار بغير رشد !!

بعد المضى :

والآن نتساءل : ترى **ماذا يبقى من الموروث الجامعى** مما يمكن أن يمتد تاريخ صلاحيته إلى الحاضر والمستقبل ؟

إن الادعاء بأن " ما فات قد مات " لهو ادعاء زائف ، فكما يؤكد إخواننا في العلوم الطبيعية على ما عرف بقانون بقاء المادة ، فكذلك نحن نؤكد بأن ما مضى ، إذا كان قد ذهب بوقائعه وأحداثه ، لكنه يظل مستمرا بآثاره وبصماته ...

- يبقى من الموروث الجامعى في مصر كيف تضافرت شرائح عدة من شرائح الأمة سعيا على توفير المقومات المادية اللازمة لإنشاء جامعة مصرية عام ١٩٠٨ ، مما يؤكد على عدة أمور :

أ-الوعى بقيمة الجامعة وضرورتها للنهوض بالأمة

ب- الظهير الشعبى الذى يؤازر ويساند

ث- الوعى الوطنى لدى من يملك مالا بأن هذا المال هو مال الله أصلا استخلفنا عليه،

ولابد من أن يتجه في بعضه إلى صالح الناس .

- يبقى من الموروث الجامعى أن الجامعة ، إذا كانت تتمول من الدولة ، لكن هذا لا يعنى أن تكون الدولة وصية على التفكير الجامعة ، فلسنا في مجال فردى يتغلب فيه منطق : من يعطى ، يكون هو الموجه والآمر ، ذلك أن المال المنفق على الجامعة هو مال الأمة ، ومن يعملون بالجامعة هم الأمناء عليها والأدرى بمصالحها . وفى كل المواقف التي كشّرت فيها الدولة عن أنيابها تريد فرض وصايتها ، كان هذا إيذانا بفقد الجامعة لركن أساسى من أركان وجودها .

- ويبقى من الموروث الجامعى أن الحفاظ على استقلال الجامعة وهيبتها وكرامتها ، لا يجئ بطلب واستعطاف ومجرد نصوص قانونية ، وإنما عن طريق أهلها أنفسهم ، غِلابا وانتزاعا ، بنفس النهج الجامعى القائم على قرع الحجة بالحجة والجدال بالتى هى أحسن .

- ويبقى من الموروث الجامعى أن هذا وذاك إنما يتوافر بتوافر قيـــادات لا تقف عند حدود الاسترضاء والمسايرة ، وإنما قيادات تتساءل دائما قبل أى تصرف : ماذا يبقى منا للأجيال التالية بعد أن نرحـــل ، ومـــن ثـــم فـــإن الاسترضاء لا يكون فقط لمن يعلو وإنما كذلك لمن دنـــا مـــن المجتمـــع الجامعى ٠

بعد الحاضر :

فماذا عن الواقع الذى يمكن أن ينطلق منه تصورنا عن تطوير التعليم الجامعى ؟

قضية مثل هذه إذا كانت تحتاج لا إلى دراسة مستقلة ، بل إلى دراسات ، فإن هنا يلجئونا فى المقام الحالى التوقف أمام " أمثلة " لبعض الملامح :

١ – التوجه المستقبلى :

فلقد اتجهت كثير من معاهد البحث العلمى منذ فترة غير قليلة إلى تجنيد فرق من العلماء والباحثين تتوافر على محاولات استشراف للمستقبل من حين لآخر حتى لا يداهمنا بقضايا ومشكلات قد لا نستطيع مواجهتها ، مما رسخ فى الأدبيات العالمية علوما للمستقبل لها أساليبها ومناهجها الخاصة ، ومن هذه المحاولات ما رصد عدة اتجاهات كبرى مستقبلية منهاعلى سبيل المثال :

- هناك إرهاصات انتقال حتمى من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات ، ومن ثم فقد اعتبرت المعلومات من حيث : إنتاجها وتداولها وسرعة هذا التداول ، إحدى القسمات التى تميز المجتمعات التكنولوجية المعاصرة ٠

- التحول من تكنولوجيا صناعية محدودة الانتشار ، نحو تكنولوجيا رفيعة المستوى تكون فى متناول الجميع ، وأشهرها بطبيعة الحال وأكثرها ذيوعا الحواسب الآلية ٠

- الانتقال من التفكير المعتمد على محاولة التحسب لفترة قصيرة قد لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة إلى التخطيط الذى قد يمتد فترة طويلة ٠ ومن شان هذا

أن يشجع على ظهور وذيوع مفهوم الرؤية الاستراتيجية للمجتمع ، والتى تسعى إلى أن تستشرف الآفاق وتخطط للمجتمع على مدى ربع قرن من الزمان .

- حتمية التحول من المركزية إلى اللامركزية ، على مستوى الفعل والتنفيذ بعد أن طال أمد ترديد هذا نظريا دون اتخاذ خطوات جادة عملية للتنفيذ . ويعبر هذا عن تطور يعكس تحولات فكرية كبرى ، لا تؤمن بالأنساق الفكرية المغلقة ، ويتجه إلى الاهتمام الجاد بالمجتمعات المحلية وبالجماعات والفئات التى عانت طويلا من التهميش.

- الانتقال من الاعتماد على المساعدات المؤسسية التى تتمثل فى مؤسسات الدولة أو القطاع العام إلى المساعدات الأهلية والتطوعية ، والتى يؤكدها هذا النمو المتسارع للمنظمات غير الحكومية والجمعيات التعاونية .

- الانتقال من الاعتماد فقط على الديموقراطية التمثيلية كما تتبدى فى النظام البرلمانى إلى صورة من صور الديمقراطية تعتمد على التشارك فى مجالات ومواقع شتى ، وذلك فى ضوء الانتقادات التى وجهت لفكرة التمثيل وعدم كفايتها للتعبير عن الحاجات والمطالب الشعبية .

- التحول من التنظيم الاجتماعى القائم على فكرة التراتب الرأسى الهرمى إلى طريقة تنظيم تقوم على الشبكات التفاعلية .

- التحول من منطق للتفكير الثنائى القائم على صيغة " إما أو " حيث يجد الفرد نفسه مجبرا على الاختيار الجامد بين بديلين فقط ، إلى منطق تفكير آخر يقوم على تعدد الاختيارات ، وحق الاختلاف وحرية التنويع.

- إفساح المجال للاهتمام بمشكلات الجنوب الفقير وقضاياه ، بدلا من الاقتصار على أن يكون الشمال الغنى هو وحده موضع الاهتمام.

٢ – النظر النقدى :

ونحن لا نستطيع أن ننكر ما صادفته محاولات استشراف المستقبل من توفيق ونجاح ، لكن هذا لا يمنعنا من بذل قدر من التحليل والفحص لها سعيا نحو الوصول إلى موقف نقدى ينأى بنا عن مجرد الانبهار إلى حد التلقى فحسب ،

ذلك أن مما يؤخذ على عدد من المحاولات التى استخدمت هذه المناهج غلبة الاتجاه الكمى الميكانيكى الذى يعتمد أكثر على التحليل الشكلى والإحصاءات الصماء ، وهو الأمر الذى لابد أن يترتب على ضعف الاهتمام بالعامل البشرى واحتمالاته فى كثير من الأحيان ، وهو ما قد يعبر عنه " بتشييء الإنسان " ، أى التعامل معه وكأنه " شيء " ، أو سلعة كتلك السلع التى تباع وتشترى وتقيم بثمن مالى معين وهو أمر قد يكون عسيرا على الحاسبات الإلكترونية فى بعض الأحوال أن تتصور غيره ، مما " يسطح " النظرة إلى الإنسان ، ومن هنا وجدنا كثيرا من الجهود الاستشرافية تركز دائما على الإنتاج وتطوره فى إطار افتراضات التقدم العلمى ٠

ومن المؤكد أن الثورة العلمية والتكنولوجية تعتبر بالفعل منطلق طفرة حضارية جديدة على طريق التطور البشرى ، لكن هذه الطفرة لا ينبغى أن تتبدى فى كميات إنتاجية من مواد خام وطعام وإنتاج صناعى فقط ، ذلك أنه من الضرورى السعى الحثيث ، مهما كانت الصعاب المنهجية ، للتنبوء بمستقبل الجانب الإنسانى للإنسان ٠ وعلى سبيل المثال فسوف يشهد مجتمع ما بعد الحداثة الذى بدأت الثورة العلمية والتكنولوجية فى تخليقه ، آثارا بعيدة المدى على الإنسان فى علاقته ببيئته ، وفى تحديد مصير المجتمع وتكوينه ، وسوف يثير تحولات نفسية واجتماعية عميقة فى وعى الإنسان والقيم الأخلاقية ، وهذه هى " المسألة الإنسانية " التى يتوجب على مجتمع البحث العلمى فى الجامعات والتعليم العالى أن يجعلها فى بؤرة اهتماماته وتنظيماته وإدارته ، بدلا من استمرار النظر إليها فى ضوء زيادة إنتاجية العمل فقط بل فى ضوء زيادة إنسانية الإنسان ٠

٣-التحول فى مركز السلطة :

وإن من يستقرىء تطور البشرية فى قفزات تأملية كلية سريعة يمكن أن يبصر مع عالم المستقبليات الشهير " توفلر " أن (السلطة) فى الحضارات القديمة كانت تتمثل فى " العنف " و " العضلات " ، ثم أصبحت تتمثل منذ

انهيار نظام الإقطاع وبروز النظام الرأسمالى فى مطلع العصر الحديث فى " الثروة " الاقتصادية ، لكنها الآن ، أصبحت تتمثل فى " المعرفة " ، والتى تتميز عن سابقتيها من صور السلطة باحتوائها لهما ، والدليل على ذلك أن القوة العسكرية قد أصبحت تعتمد اليوم اعتمادا يكاد أن يكون كليا على ما يمكن تسميته ب" العقل المجمد " ، أى على المعرفة المتضمنة فى الأسلحة وتقنيات الرصد والاستطلاع ، وعلى سبيل المثال فإن الأسلحة الحديثة ، من الأقمار الصناعية إلى الغواصات ، مبنية الآن من مكونات إلكترونية غنية بالمعلومات ، أما طائرة اليوم المقاتلة فمن الممكن النظر إليها باعتبارها حاسوبا طائرا ٠٠وهكذا٠

كذلك أصبح معروفا فى عالم الأعمال القول بأن الثروة صارت تعتمد بدرجة متزايدة على العقل ، وعلى سبيل المثال فإن الاقتصاد المتقدم لم يكن ليتسنى تسييره لمدة ثلاثين ثانية بدون حاسبات آلية ، كما أن تعقيدات الإنتاج المستجدة وإدماج العديد من التقنيات المختلفة (الدائبة التغيير) وتنوع الأسواق ٠٠ كل ذلك يفرض تزايدا متسارعا على طلب كمية ونوعية المعلومات اللازمة لجعل النظام يعمل على إنتاج الثروة ، وغنى عن البيان أننا لم نتعد بعد خطواتنا الأولى على طريق عملية " التوجيه المعلوماتى " هذه ، ذلك أن أحسن حاسباتنا الآلية ، وكذلك نظم التصميم والتصنيع التى تعمل بموجبها ، ما زال أمامها شوط بعيد من التقدم والتطور ٠

ولابد أن نضيف إلى ما سبق ، أن " القوة " ، وخاصة فى شكلها المادى القديم تعد محدودة بكافة المتغيرات العملية ، إذ أن هناك حدا لمقدار القوة الذى يمكن استعماله قبل أن ندمر ما نود الاستيلاء عليه أو الدفاع عنه ، وينطبق هذا أيضا على " الثروة "، فالنقود لا يمكن أن تشترى كل شىء ، هذا فى الوقت الذى نجد فيه أن " المعرفة " لا تنضب ، إذ بإمكاننا دائما أن ننتج المزيد ٠ وثمة اختلافا آخر مهما يباعد العنف أو القوة والثروة عن المعرفة فيما نحن ننطلق إلى ما أصبح يسمى عصر المعلومات ، ويتمثل هذا الاختلاف فى أن كلا من القوة والثروة ، وفقا لتعريفهما ، ملك للأقوياء والأغنياء ، أما المعرفة فإنها يمكن أن

تكون للضعفاء والفقراء كذلك ٠

٤- المساهمة فى إنتاج المعرفة :

ولم يعد التقدم العلمى والتكنولوجى يتوقف على مجرد استيعاب ما تجمع من معرفة عبر الزمن أو لدى الآخرين واستهلاكه ، ولكنه يتطلب بالضرورة التمكن من أدوات المعرفة التى تمكن الإنسان من صنعها ، خاصة إذا علمنا أن ما يجرى فى عالم اليوم ، مهما كان ضخما ، ليس إلا مقدمات لموجات متلاحقة من العلوم والمعارف التى سيقتحم بها العالم العديد من الآفاق الجديدة ٠ ولا شك أن هذا يبرز لنا أن مسئولية الجامعات ، تمتد ، أو يجب أن تمتد ، فى الوقت الحالى إلى تخريج قادة التقدم والتطوير القادرين على صنع المستقبل بدلا من مجرد محاولة اللحاق به ، هذا بجانب مسئولياتها عن تخريج أفراد ينضمون إلى المعروض من قوى العمل وفق أوضاع قائمة فى سوق العمل ، أو وفق اتجاهات يمكن أن تسود هذه السوق وفق الرؤى المهنية على تطورات محتملة فى هذه الأوضاع ٠

٥- فلسفة التعليم الجامعى :

ربما تخيف كلمة " فلسفة " بعض الناس ، لكن هذا التخوف مفروض أن يتبدد على الفور عندما نعلم أن المقصود بالفلسفة هنا هو أنها " الخريطة العامة " التى تحدد موقع كل عنصر من عناصر منظومة هذا التعليم وما يكون بينها من علاقات ، ومسارات كل منها ، وتوجهاتها ، ويبدو أن الظروف الخاصة التى أحاطت بنشأة الجامعة فى مصر ، والعلاقات السياسية والثقافية المتعددة والمعقدة بين مصر وعدد من القوى الكبرى ، فضلا عن بنية التركيب الطبقى ، كان له دوره فى تعدد ملحوظ فى الفلسفة القائمة ، حتى وجدنا الجامعة فى فترة تتوجه وفق بوصلة فكرية غيرها فى فترة أخرى ، بل وفى داخل الجامعة ، كان تعدد وتنوع ثقافة وتعليم القائمين بالأمر فى هذه الكلية أو تلك ، فى هذا التخصص أو ذاك ، له دوره أيضا فى " تشتت " و " تيه " فكرى ، يبعد عن توفير فلسفة عامة جامعة تُتسق وتُكامل ٠

وعلى سبيل المثال ، فإن النشأة الأولى للجامعة فى مصر الحديثة فى أوائل

القرن الماضى ، اقتدت بالنموذج الجامعى الأوربى ، والذى توافق إلى حد كبير مع ما لوحظ من قيام الجامعة عن طريق نخبة اجتماعية من ذوى الموقع الاقتصادى المرتفع ، فإذا بها تقصر نفسها على الدراسات الإنسانية الأكاديمية بوجه عام ، ثم طورت هذا المفهوم بعض الشىء بحيث جعلته يتسع للدراسات العملية التى ما تزال تتسم بشىء من الدراسة النظرية التى تصبغها بصبغة أكاديمية إلى حد ما .

كذلك فإن جامعتنا أخذت بنظام التخصص الدراسى فلم تترك للطالب حرية الاختيار بين مجموعات مختلفة من المواد ، بحيث يجوز ، مثلا ، للطالب أن يختار مادة من الآداب وأخرى من العلوم ، بل لا تسمح للطالب أن يختار بين مجموعتين من مجموعات الآداب فيأخذ فرعا من التاريخ إلى جانب فرع من الفلسفة ، مثلا ، إنما هى تجعل الفرع المعين من فروع المعرفة أساسا للنظام الجامعى ، وبذلك رسخت لقسمة " ضيزى " – حسب التعبير القرآنى – بين الثقافتين : الإنسانية والطبيعية ، بل وداخل كل قطاع ، بحيث يظل صاحب التخصص " معتقلا " بداخله يرى الدنيا من خلاله فقط ، فتقل السمات المشتركة التى يمكن أن تكون بين العقول ، وتتباين المصالح والاهتمامات .

وعندما تسيست الجامعة بفعل مسار الدولة العام منذ الخمسينيات ، وتأثرت بفكر منظومة الدول الاشتراكية ، ثم تحول المسار إلى الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة ، لم تتخلص فى كل مرحلة جديدة من مُوجهات المرحلة السابقة ، ولا حدث ما يمكن تشبيهه بعملية الدمج الكيميائى ، بل صار تجاور وتعايش بين عناصر الأمس وأمس الأول مع عناصر اليوم ، فى غير اتساق وتكامل ، حتى لقد تحول الأمر إلى شىء من " الموزايك " الفكرى ، وهو أمر يختلف كثيرا عما نشاهده بالنسبة " للتنوع الثقافى " الذى يتيح ثراء وتعددا فى أنماط التفكير ، فالوضع الراهن يشير إلى تناقضات وفجوات وتباينا فى المشارب والألوان والتوجهات يسحب طاقة العمل أحيانا إلى غير طريقها الصائب ، وربما يشتت الجهد .

٦- التنميط :

والنمطية ، قسمة أساسية لا تخطىء عين مراقب ملاحظتها على تعليمنا الجامعى ، فهناك قانون واحد ينظم الهيكل الإدارى للجامعات كافة ، والعلاقات التى تكون بين كل مستوى من المستويات الأفقية والرأسية ، وأيضا النظام المالى ، وكل ما يتعلق بعناصر منظومة التعليم الجامعى .ولا شك أن الفكرة التى كمنت وراء هذا التوحيد إلى حد التنميط ، الحرص على مبدأ تكافوء الفرص ، لكن مثل هذا التنميط رسخ بدوره مناخا يفتقد محركات التجديد والمبادأة والجرأة ، فضلا عن تخفيضه لدرجة حرارة الحمية ، ما دامت المساءلة مرتبطة بمدى الالتزام بما هو محدد سلفا ، لا بمدى ما يبتكر ويستحدث .

ولسنا فى حاجة إلى القول بأن هناك اختلافا لا شك فيه بين قدرات العاملين بالجامعات طلابا وأعضاء هيئة تدريس وإداريين وفنيين ، وهناك تباينا فى الاحتياجات المحلية ، وفى الثقافات الفرعية لكل إقليم ، ومن ثم اختلافات فيما تواجهه من قضايا ومشكلات ، فضلا عما تتطلبه التباينات بين التخصصات العلمية والتطبيقية المتعددة من تنوع فى الطرق والأساليب ، وكل هذا ، وهناك غيره بطبيعة الحال ، يفرض تعددا فى الصيغ والأشكال والأنماط ، بينما يؤدى التنميط إلى بطء الحركة ، والتماثل ، والتكرار ، وضعف الإنتاجية ، ويشيع مللا فى النفوس ، يفقدها شعلة التدفق المفروض للحركة الحيوية .

بعد المستقبل :

وهنا أيضا يستحيل الزعم ، داخل هذا الحيز المكانى والزمانى للمحاضرة أن نزعم قدرة على تقديم تصور مستقبلى ،وإنما بعض النظرات الاستشرافية ، مع الإقرار بأن هناك غيرها كثير وكثير ...

استقلال الجامعات :

منذ أن نشأت الجامعات فى العصور الوسطى ومبدأ الاستقلال يعد جزءا لا يتجزأ من مفهومها وفلسفتها ، لكن هذا المبدأ تعرض لهزات عنيفة نالت منه

وخاصة فى تلك الفترات التى شاع فيها سياسة سيطرة الدولة وتوجيهها المباشر لمختلف النظم المجتمعية بدعوى ضرورة تناغم حركة التعليم الجامعى مع الإيقاع العام لحركة المجتمع • وقد تصور البعض نتيجة هذا أن استقلال الجامعة يعنى انفصالها عن حركة المجتمع أو تعاليها وتجاهلها لمشكلاته وقضاياه وطموحاته ، وهذا خطأ فاحش يماثل خطأ تصور أن مطالبة بلد من البلدان بالاستقلال يعنى عزلته عن مختلف دول العالم ، فاستقلال الجامعة بصورة مبسطة للغاية يعنى ذاتية التخطيط والتوجيه والإدارة ، أو بمعنى آخر أن تكون الجامعة فى الأساس هى صاحبة القرار فى كل ما يتصل بشأنها •

وإن المطالبة بالاستقلال للجامعات لا يعتمد - إلى حد كبير -على ميزة خاصة لها ، وإنما على ما أوضحته التجارب أنه على هذا الأساس فقط تتمكن من إعطاء خدماتها بصورة كاملة ، وأنه لا يحق للجامعات أن تعفى نفسها من اهتمامات المجتمع وتقييمه لها ونقده ، بل على العكس من ذلك فإنها يمكن أن تستخدم حريتها بطريقة أفضل عندما تضع سياساتها ثم تراجعها على فترات فى ضوء هذا التقييم •

وقد أوضحت التجارب على مدى القرون الماضية أنه يمكن للجامعات أن تؤدى الوظائف والأعمال التى يتوقع المجتمع أن تؤديها بكفاءة فى شئون التعليم والبحث العلمى وخدمة احتياجات المجتمع والحفاظ على التراث الثقافى وتنميته ووجودها كمركز ثقافى يشع على المجتمع المحيط بها ويزيد فى إثرائه فكريا وثقافيا والعمل على الارتفاع بمستواه الاجتماعى والاقتصادى وإثراء المعرفة عن طريق البحث والدراسة ، وذلك عندما تتمتع الجامعات بالحرية فى اتخاذ قراراتها فى الأمور الأساسية التالية:

- حقها فى وضع اختيار أعضاء هيئة التدريس بها والاستغناء عنهم •
- حق الجامعة فى اختيار طلابها •
- حق الجامعة فى وضع المناهج والبرامج الدراسية لكل درجة علمية تمنحها ، وكذلك إقرار المعايير الأكاديمية المختلفة •

– يكون للجامعة القرار النهائى برامج البحث العلمى الذى يجرى داخل جدران الجامعة ٠

– أن تكون الجامعة مسئولة فى حدود واسعة عن توزيع الاعتمادات والموارد المالية المتاحة بين النشاطات المختلفة مثل توفير التجهيزات العلمية والاعتمادات الرأسمالية وعائدات التشغيل ٠

ويجب أن يكون دور الحكومة بالنسبة للجامعات هو الحفز بعرض مشروعات بحثية وحوافز مالية لتوجيه الجامعات إلى الوجهة التى تتفق مع سياساتها دون تدخل فى شئونها الداخلية ٠

لكن التسيير الذاتى للجامعات لن يتحقق دون توافر مناخ عام فى المجتمع يسمح بذلك ويشجع عليه ويوفر إمكاناته وحوافزه ، وضوابطه ٠ وإنه لمن أخطر الأمور حقا أن تتعرض الجامعة لضغوط أو لإغراءات أو انحرافات ينتج عنها تزييف للفكر أو تشويه للحقائق أو إفساد للأجيال الجديدة ٠ كذلك فإن التسيير الذاتى للجامعات يعنى – ضمنا وبالضرورة -وجود عوامل تصحيح داخل النظام الجامعى ، فضلا عن وجوب قيام الجامعة نفسها بوضع ضوابط وإيجاد معايير لتقويم الأداء بها ، وحساب التكلفة والعائد للأنشطة ٠

ويردد البعض أنه طالما أن الجامعات تتمول من الدولة ، فمن المستحيل أن يتحقق الاستقلال المنشود ، وهذا قول غير دقيق ، فالقضاء على سبيل المثال يتمول من الدولة ، لكنه إن لم يكن مستقلا بنسبة ١٠٠ % فهو يلح على ذلك ، ولا يجرؤ أحد على رفع الحجة المالية٠

وربما يدفع هذا الجامعات إلى أن تستحدث مصادر تمويلية من بعض أنشطتها ، وخاصة من خلال الكثير من كلياتها ، مما يتطلب تطويرا لبرامجها وأهدافها ونظمها ٠

الجمهور الطـــــــــــــلابى:

الطلاب هم مدخلات الجامعة ومخرجاتها أيضا ، أى أن وظيفة الجامعة وهدفها من إثراء المعرفة يتم من خلال الوسط الطلابى ، ولذلك فإن اختيارهم

وإعدادهم يجب أن يكون مناسبا للآفاق المستقبلية التى يتحرك التعليم الجامعى نحوها . وطالب الجامعة بما يتميز به مرحلته السنية : مرحلة الشباب المبكر ، يفيض بالحيوية والنشاط ، ويملك القدرة على التفكير والتصرف الحر ، ويمتلىء وجدانه بالمشاعر والأحاسيس ، ويزخر بالطموح والآمال والأحلام.

ولم يعد الهدف من التعليم الجامعى - كما بينا - صب طلابه فى قوالب جامدة أو إنتاج سلعة نمطية متماثلة ، وإنما أصبح الهدف من هذا التعليم هو صقل قدراتهم ، وتنميتها على التفكير العلمى السليم وعلى الابتكار والإبداع وتكوين شخصياتهم وتطوير معلوماتهم وسلوكهم. ويتطلب إعداد هذه الكفاءات البشرية العناية بشئونهم منذ تنشئتهم المبكرة وانتقائهم من منابعهم لما هم مؤهلون له من دراسة جامعية ، وخلال مراحل إعدادهم من النواحى العلمية والتربوية حتى تخرجهم إلى مواقع العمل المختلفة . بل إن مسئولية الجامعة تمتد لتشمل استمرار الاتصال بهم لتزويدهم بكل جديد ومستحدث أثناء حياتهم العملية ، حتى لا يصابوا بالجمود أو التخلف .

ولا شك أن السبيل إلى تحقيق هذا يمكن أن يتأتى من خلال :

- بناء القدرة على التعامل الذكى مع المعرفة : فقد سبق أن أشرنا إلى هذا التدفق المتزايد للمعلومات والمعارف باعتبارها هى اللبنات الحقيقية لبناء المستقبل ، مما يحتم التحول من اكتساب كم محدد من المعلومات والاكتفاء به ، إلى استراتيجية مختلفة تماما تقوم على إشراك الطالب نفسه فى عملية اكتساب المعلومات بعمليات تقوم على الاستنباط والتحليل ، والتعامل معها بأسلوب نقدى ، ومنهجية علمية تربط بين ما يتم تعلمه وبين المتغيرات الحياتية المحيطة ، وتمكنه من المهارات الفكرية التى تعينه على مواجهة المشكلات . لكن هذا لابد أن يترافق معه مهارة التعامل مع البيانات والمعلومات على أساس أنها المادة الخام التى يمكن أن يبنى منها معرفة تصل به إلى مستوى القدرة على اتخاذ المواقف من القضايا المختلفة ، مع أهمية الحرص على الوعى بأن هذه الحواجز القائمة حاليا بين الأنساق المعرفية ، إذا كان لها ما يبررها من حيث توزيع التخصصات

وبعض الاعتبارات الأخرى ، إلا أن الواجب يحتم البصر بما يجب أن يكون من جسور بين بعض هذه الأنساق المعرفية وتكامل • ويتوج كل ذلك بالانتقال من تربية تعتمد على التلقين والتكرار وإعادة الإنتاج إلى تربية الإبداع •

- الحصانة الوطنية الثقافية : ذلك أن عالم المستقبل يقوم بالدرجة الأولى على كسر الحدود بين مختلف الثقافات ، والتدفق المعرفى بين مختلف البلدان ، فإن هذا الأمر يتطلب حقن الطلاب بأمصال واقية تضمن لهم التعامل مع الثقافة العالمية بمنهجية نقدية تستطيع الانتقاء والاختيار ولا تقبل كل ما يتعرضون له من مؤثرات تقبلا سلبيا ، ولن يتأتى هذا إلا بتعزيز الهوية الوطنية والذاتية الثقافية عن طريق تعزيز اللغة القومية والعقيدة الدينية والثقافة التاريخية الوطنية ، فمن شأن هذا كله أن يقوى أواصر الانتماء ، ويغرس مشاعر الولاء • إننا لا نتردد لحظة واحدة فى بناء استراتيجيات للأمن القومى ضد أية أخطار خارجية أو داخلية محتملة ، مهما ارتفعت رايات سلام وهدوء ، وفى رأينا فإن من مقومات هذا الأمن القومى توافر مشاعر الاعتزاز بالوطن والوعى بأساسيات ثقافته القومية والسلوك وفق منظومة قيمه الإيجابية المتعارف عليها •

- محو الأمية التكنولوجية : وهو مصطلح أصبح شائعا اليوم ليتجاوز هذا المصطلح الشهير الخاص بمحو الأمية الأبجدية ، فطالبنا الجامعى إذا كان قد تمكن فى مراحل التعليم السابقة من إتقان القراءة والكتابة لتحصيل ما يريده من معلومات ومعارف ، فإن المعرفة العصرية ، فضلا عن المستقبلية ، لم يعد ما هو مسطور على صفحات الكتب والدوريات هو مصدره الوحيد ، وإنما برزت هذه التقنيات المتعددة من كومبيوتر وانترنت وأقمار صناعية وبريد إلكترونى والصحافة الإلكترونية والمكتبات الالكترونية ، لتجعل العلم بمثل هذه التقنيات ضرورة ، وحسن التعامل معها والاستفادة بها فرض عين على كل طالب جامعى ، مما سوف يكون له آثاره بعيدة المدى على أساليب التعلم والتعليم وتجعل دور المعلم يقف عند حد التوجيه والإرشاد ، وإلقاء معظم العبء والمسئولية على الطالب نفسه ، وهذا بدوره لابد أن تكون له متطلباته من حيث التكوين والتنشئة

والإعداد ٠

- التحصين القيمى : فالقيم هى الموجهات الحقيقية للسلوك ، وهى تعكس المعايير الاجتماعية التى تعطى كل سلوك وزنه وقيمته ودرجة أفضليته ٠ وترتبط منظومة القيم ارتباطا وثيقا بدرجة التمدن القائمة ، إذ لاشك أن منظومة القيم التى واكبت المجتمع القائم على الزراعة تختلف كثيرا عن تلك التى واكبت المجتمع الصناعى ، وهى لابد أن تختلف عن تلك اللازمة للمجتمع المعلوماتى ، وإن كان هذا لا يعنى التخلى عن مستويات من القيم المرتبطة بالعقيدة الدينية والذات الثقافية والهوية الوطنية ، ومن حسن الوعى حقا أن يكون هناك اتساق قيمى ، خاصة وأن هذه المنظومات الثلاث الأخيرة تتسع لتتقبل الجديد ، وعلى قدر من المرونة بحيث يمكن لها أن تطوعه ليكون حلقة من حلقاتها ولبنة من لبناتها ، ومن هنا يتعين تنشئة الطالب الجامعى على قيم العمل والجهد والمثابرة والإنجاز والجدية ، بدلا من قيم الاستهلاك والتواكل والاعتماد على المظاهر والإسراف فيها ، وكذلك قيم المشاركة والتضامن والتكافل والإتقان وروح التضحية ، والإحساس بالواجب ٠

ومن هنا فإن عملية تكوين الطلاب وتنشئتهم يجب أن تحرص على توفير عدد هام من المواصفات فى شخصياتهم ، سبق لشعبة التعليم الجامعى فى المجلس القومى للتعليم أن أشارت إليها فى تقرير لها ، بحيث يكون الطالب الجامعى :

- مستقل الفكر متحررا من التبعية وأسلوب التلقين والاعتماد على مصدر واحد للمعلومات والمعارف ٠
- قادرا على التصور والتخيل والمبادأة ٠
- قادرا على التفكير الناقد وصولا إلى التطوير ٠
- قادرا على التفكير الابتكارى استهدافا لتوليد المعلومات واستخراجها من الكون ، وتجسيد هذه المعلومات فى سلع وخدمات ، تغير من شكل الحياة على الأرض٠
- قادرا على التحليل المنطقى والاستنباط والاستقراء وصولا لصنع القرار الرشيد ٠

- متمكنا من تقبل مسئولية الإسهام فى إحداث تغيير نحو الأفضل ٠

- ماهرا فى العمل ضمن فريق يتكامل بعضه مع بعض من مختلف التخصصات٠

- قادرا على تصور الحلول المفتوحة (إيمانا بأن هناك أكثر من حل لكل مشكلة ، وأن لكل حل حل أحسن منه)٠

- ماهرا فى التعامل مع أى عصر بأساليبه وأدواته وأجهزته وقيمه وأنماطه ٠

- متقبلا مبدأ لا نهائية المعلومات والتعلم المستمر لاحتمال تغيير عمله نتيجة لتغير المعرفة والتكنولوجيا ، واستمرار رفع القدرة الذاتية للفرد كضرورة حياة ٠

- حريصا على تحرير إرادته ، وعلى ممارسة القيم الديموقراطيـــة ، محافظـــا على كرامته الشخصية ، فى ظل مجتمع يعيش مناخا يقوم على كل هذا ٠

عُمد رواسخ للتعليم الجامعى :

أما هذه العُمد فهى أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ، ولما كانت المسألة ليست مجرد وجود " عُمد " حتى يمكن أن نطمئن إلى سلامة البنيان حين يرتفع ، فلابد أن تكون هذه العمد قوية التكوين ، صحيحة التنشئة ، سوية الأداء ، بحيث توصف بحق بأنها عمد رواسخ ٠

إنه لمن المؤكد أنه إذا كان مجال تحقيق أهداف التعليم الجامعى والعالى هم الطلاب والدارسون فى المقام الأول والظهير المجتمعى لهم فى المقام الثانى ، فإن المنوط به السعى لتحقيق تلك الأهداف هو معلم الجامعة ، أو بعبارة أخرى أستاذها ٠ ولعل مراجعة متأنية لأهداف الجامعة فى مجتمعاتنا المعاصرة تؤكد لنا أن مهمة أستاذ الجامعة مهمة صعبة متعددة الجوانب ، وما دامت كذلك فهى فى مقدور البعض وليست فى مقدور الكل، إذا أريد لها أن تتحقق على وجه مرض٠

إن المهنة الأكاديمية كانت ولا تزال تمثل جوهر عمل الجامعة ، وحتى مع ما تواجهه من صعوبات فإن هذه المهنة لا سيما الفئات العليا من هيئة التدريس والبحوث تمثل القلب بالنسبة لمرفق التعليم العالى بوجه عام ، وذلك من منطلق أن لهؤلاء الرقابة والإشراف على المناهج وعلى إدارة وتوجيه الجامعة ٠

وباعتبار أنهم يتحكمون فى توجيه المناهج وشئون التعليم ، فضلا على أعمال الأقسام العلمية فإن الأساتذة يسيطرون ، بشكل أو بآخر ، على عمليات إنتاج المعرفة ونشرها ، وعليه فإذا كانت الهيئة الأكاديمية ليست على درجة كافية من الفعالية والكفاءة فإن ذلك من شأنه أن ينعكس على مستويات التعليم والبحث العلمى . وبنفس القدر فإن لم يكن الأكاديميون على جانب رفيع من الخلق والسلوك المحمود فإن الجو العلمى كله سيتأثر بذلك بالقطع .

ولعله من المهم اقتراح الخطوات التالية :

- على الجامعات أن تتوسع فى قبول الطلاب بأقسام الدراسات العليا بها ، حيث هى التربة الأساسية لتكوين من سوف يشغلون مواقع أعضاء هيئة التدريس مستقبلا ، فتعيد تشكيل هيكل البناء الطلابى بها على نحو يؤدى إلى رفع نسبة عدد طلاب الدراسات العليا – وخاصة فى الكليات العملية – إلى المجموع الكلى للطلاب ، شريطة ألا يعنى هذا أى ترخص فى الالتزام بالشروط الدقيقة لحسن أداء العمل بهذا المستوى بصفة خاصة ، أما ظاهرة التوسع – إلى أبعد مدى – فى الدراسات الجامعية الأولى ، وتوجيه كافة الإمكانيات لهذه الدراسات على حساب الدراسات العليا ، وهى الظاهرة التى تتميز بها معظم الجامعات المصرية اليوم ، فقد أضحت لا تساير روح العصر ومتطلبات التقدم الرامية إلى إجراء البحوث المتقدمة لزيادة الإنتاج وحل مشاكل المجتمع .

- زيادة الانفتاح على العالم الخارجى ، وخاصة مع الدول المتقدمة عن طريق التوسع فى إيفاد أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج فى مهمات علمية ، وتوثيق العلاقات بين الجامعات المصرية من جهة وبين مراكز البحوث والجامعات الأجنبية من جهة أخرى ، وإجراء البحوث المشتركة ، وتبادل الخبرات والمعلومات ، والتوسع فى حضور المؤتمرات العلمية ، والعمل على الاستفادة من نتائجها .

- اعتبار الجامعة ، بما لديها من مراكز ووحدات ذات طابع خاص ومعامل وورش وتجهيزات وهيئة تدريس بيت خبرة على مستوى النطاق الجغرافى لها أو

على مستوى الدولة والدول العربية المحيطة ، والعمل على تسويق خبراتها داخل إفريقيا والبلاد العربية ودول حوض البحر المتوسط ، ويقتضى هذا ضرورة تفاعل عضو هيئة التدريس مهنيا مع المجتمع المحيط به .

- الرجوع إلى نظام الإعلان عن شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بما يكفل التنافس والاختيار للنوعية المتميزة .

- وفى سبيل التنمية المستمرة الأكاديمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس فمن الضرورى سرعة تقييم النظام الذى استحدث بإنشاء وحدة فى كل جامعة تكون مسئولة وبشكل كامل عن عملية إعداد وتنمية أعضاء هيئة التدريس ، حيث تعين الجامعة مسئولا على مستوى عال من الكفاءة الأكاديمية والفكرية والثقافية والتربوية والإدارية لإدارة شئون هذه الوحدة ، على أن تعاونه لجنة استشارية دائمة ، وعدد كاف من الأكاديميين والإداريين من مختلف الكليات على مستوى عال من الكفاءة فى شئون التعليم الجامعى والعمل الأكاديمى ، مع ضرورة أن يوفر لمثل هذه الوحدة التمويل اللازم .

ويمكن ألا يقتصر العمل على هذه الوحدة ويمتد الأمر بحيث تصبح مسئولية إعداد وتنمية وتطوير أعضاء هيئة التدريس جزءا أساسيا من المسئوليات الملزمة لكل القيادات بداية من رئاسة القسم وانتهاء برئيس الجامعة ، على أن يعد للوحدة المقترحة مقر لائق ، معدا ومهيئا بالقاعات والأجهزة والمكاتب ، وعلى أن تكفل الزيارات والمؤتمرات والندوات وورش العمل والدورات التدريبية للعاملين فى مثل هذه الوحدات للاطلاع على الجهود المتطورة فى هذا المجال فى جامعات الدول المتقدمة .

– لقد كانت هناك ظروف ضاغطة بالأمس دفعت إلى إلغاء ما كان يسمى الأستاذ الكرسى " ، بيد أن التجربة أثبتت أننا بحاجة إلى العودة إلى لفلسفته ، مع الحرص على ألا يضار الآخرون ، فيتم الفصل بين اللقب العلمى والدرجة المالية ، وأن يكون شغل الكرسى لمدة محددة يتفق عليها ، يتقدم إليها من مرت عليه خمس سنوات فى وظيفة " أستاذ " ، حيث لوحظ أن عددا غير قليل ممن يصلون

إلى مرتبة الأستاذية يتوقفون عن مواصلة البحث العلمى ٠ إن هذا من شأنه يعيد المكانة المفروضة للأستاذية ، وأن تكون هناك " رئاسة " علمية للتخصص ٠

– أما نظام الترقية ، فهو مما يصح القول فيه " أن الخرق قد اتسع على الراتق " ، ولابد من التفكير فى تطويره جذريا ، فقد نتج عن التزايد المستمر فى عدد " الأساتذة " ، أن مال المسئولون إلى " تفتيت " بعض اللجان إلى تخصصات مختلفة ، مما يفرض أن نرتفع بعدد السنوات التى لابد منها فى الأستاذية بحيث لا تقل مثلا عن (١٥) عاما لمن يصبح عضوا ، وألا تقل عن عشر سنوات لمن يكون من المحكمين ٠

ضرورة تدفق دماء صحة وعافية فى عروق الحياة الجامعية :

على الرغم من أن الإنسان يتحرك ويسلك فى تعامله مع غيره من البشر ، ومع ظواهر الكون المختلفة " بكليته " ،إلا أننا نستطيع أن نميز فى هذا السلوك بين مستويات ثلاث :

الأول ، المستوى المعرفى ، الذى يتناول ما يحصل عليه الإنسان من معارف ومعلومات ٠

الثانى ،المستوى الحركى ، الذى يشمل ما يكتسبه الإنسان من مهارات عملية٠

الثالث ،المستوى الوجدانى ، الذى يشمل ما يكتسبه الإنسان من قيم واتجاهات وميول ٠

وإذا كانت درجة الوعى بالسنن الكونية تحدد درجة التقدم العلمى ، فإن درجة التفوق فى التعليم " كعملية " تتحدد كذلك بمدى امتثال القائم بها بسنة الله فى التكوين البشرى ، بالنسبة للمستويات الثلاث ٠ وعادة ما يتم تعليم الجانب المعرفى فى الجامعة فى صورة مقررات يتلقاها الطلاب فى قاعات التدريس عن طريق محاضرات ، ويتم تعليم الجانب المهارى فى المعامل والورش عن طريق التدريبات والعروض العملية ، وكلاهما يحتل مساحات محددة من الجدول الدراسى ٠

لكننا فى المستوى الوجدانى ، قد لا نجد له ساعات مخصصة ولا أماكن بعينها يمكن من خلالها تعليم ما يتصل به من قيم واتجاهات وميول ، دون أن يعنى ذلك احتلال هذا الجانب مرتبة أدنى من سابقيه ، بل لربما جاز لنا أن نقول إن هذا الجانب بصفة خاصة هو بمثابة " الطاقة " التى تبث الحيوية والحرارة فى أوصال الجسم التعليمى ، ومن هنا فإن لنا أن نقول أن تعلم القيم والاتجاهات والميول إنما يمتد زمانا بامتداد ساعات العمل بل وساعات الترفيه ، ويمتد مكانا باتساع ساحاته وقاعاته وورشه ومعامله . ولأن تعليم القيم والميول يستحيل أن يتم " نظريا " و " تلقينيا " ، كما قد يعسر تدريبا وتمرينا مباشرة وقصدا ، وإنما هو يكتسب معايشة ومكابدة ، أصبح من المحتم أن يترافق هذا المستوى من التعليم مع جملة سياق الحياة الجامعية ، ببث القيم الموجهة ويؤسس الاتجاهات المُعينة ، ويُكسب الميول الدافعة ، حيث تتلاحم عناصر التعليم الجامعى ، ويشد بعضها أزر بعض فى وحدة فعالة تكشف عن مجهول المعرفة ، وتنشىء مهارة العمل ، وتنقل الإنسان ، فردا وجماعة ، نقلات نوعية لحياة أفضل .

وتتأثر درجة نجاح العمل الجامعى إلى حد كبير بنوعية الحياة الجامعية التى يتضمنها السياق الإنسانى والاجتماعى لهذا العمل ، بحيث يمكن لنا أن نقول أن الحياة الجامعية تنسج خيوط الوشائج والروابط المعنوية التى تمتد بين جميع الأفراد الذين يعملون فى الجامعة وتشكل منهم نسيجا حيا ينبض بالحركة والعمل ، فإذا كانت هذه الخيوط قوية ومتينة ، كان نسيج العمل الجامعى متماسكا ويزخر بالفاعلية ، أما إذا كانت هذه واهية وضعيفة ، تمزق نسيج العمل وخبت فاعليته .

ولأن نسق القيم والاتجاهات والميول هو ركيزة الحياة الجامعية بجملتها ، أصبحت مسئولية تعليمه وتعلمه منوطة بعناصر العمل الجامعى كلها ، بحيث تفقد هذه الحياة فاعليتها إذا افتقدت الاتساق والتآزر بين مختلف مكوناتها .

وتنعكس آثار الحياة الجامعية على سلوك أفراد العمل الجامعى نحو بعضهم البعض ومع أنفسهم وتجاه المجتمع ، من خلال نسق القيم والاتجاهات والميول الذى يحكم العمل ويوجهه ويشكل ما يمكن تسميته ب " الجنسية الجامعية " ،

وبالتالى لا يكون المعلم " جامعيا " بمجرد تحصيله كما بعينه من المعارف والمعلومات يستغرق فيه مدة محددة من السنوات ، ولا بالمهارات العملية الضرورية المرافقة لمثل هذا الكم المعرفى ، وإنما يكون " جامعيا " بمقدار تشربه بروح الحياة الجامعية التى لا تتأتى إلا من خلال نسقها القيمى ، حتى ولو حصل على شهادات تسمى " جامعية " .

وعلى الرغم مما هو مدون بالوثائق الجامعية من أحاديث ونصوص مستفيضة عن المهام المتنوعة المتكاملة للجامعة ، فإنها أصبحت تتمحور ، فى غالب الأحوال ، حول وظيفتها المعرفية بحيث تبدو المهام الأخرى والأنشطة الضرورية المصاحبة وكأنها " ترف " يمكن أن يستمر العمل بدونه إن لم يحدث ، وهذا بدوره ترك آثارا سلبية على مجمل الحياة الجامعية. ويرتبط هذا بالضرورة ، قيام عملية التعليم على التلقين الذى يتعامل فيه المعلم مع الطلاب وكأنهم " بنك " نودع فيه عملتنا المعرفية ، لنطالب ، وقت الامتحان ، باستردادها . وعندما تتحول عملية التعليم إلى " إيداع " ، يستحيل أن تؤدى إلى " إبداع " ، فالتلقين يحيل عقل الطالب إلى مجرد مخزن ، بينما التعليم الحوارى من شأنه أن يطلق الطاقات الإبداعية ويشجع المبادرات الذاتية ، فينمو العلم ويتحرك الفكر .

ولا تقتصر المسألة على طريقة التعليم وحدها ، إذ من الضرورى أن نعمل على مواجهة النمط الهرمى للتنظيمات الإدارية والعملية الذى يئد المبادرات الذاتية ، لا خشية إملاق ، وإنما طلبا له وسعيا إليه ، ذلك أن مثل هذا النمط يعتبر أنجح وسيلة للإفقار الفكرى وأقصر طريق للقهر الإنسانى ، خاصة إذا كانت خطوط الاتصال تتجه فى اتجاه واحد ، من أعلى إلى أسفل ، فضلا عن أن نمطية الهيكل الجامعى فى مصر ، وواحدية التشريع الحاكم ، ومركزية القرار فى كثير من الأحيان ما يشكل بعضه مع بعض حصارا محكما يمنع الهواء والنور عن مبدأ الاستقلالية ليحيله إلى جسد ميت ، ويحصر الحرية الأكاديمية فى مساحة ضيقة لا تستطيع أن تتخطاها .

والحياة الجامعية ، إذا كنا ننظر إليها باعتبارها الهيكل العظمى للتعليم الجامعى ، فإن هذه العظام لا تكتسب حيوية إذا استمرت بغير أن نكسوها لحما ، واللحم هنا : الأوعية المناسبة واللازمة لممارسة النشاط الجامعى : قاعات الاحتفالات ، الملاعب ، الساحات ، الحدائق ، المسارح ، وما إلى هذا وذاك من أمكنة وتجهيزات ، وهى أيضا أموال وإنفاقات جارية . ولقد أدى التوسع فى إنشاء عدد من الكليات ، وقبول كثير من الطلاب دون أن يترافق مع هذا وذاك ما يحتاجه من بنى أساسية ، أن بدأت ظاهرة مؤسفة ، شاعت فى التعليم قبل الجامعى ، تزحف كذلك على التعليم الجامعى ، من المحتم وقفها بكل عزم وبكل حسم ، وهى التآكل المستمر فى المساحات الخضراء ، والساحات الخالية ، والملاعب ، والقاعات التى يمكن أن تناسب ممارسة الأنشطة .

وإذا كانت الحياة الجامعية فى لحمتها وسداها عملية " تفاعل اجتماعى " بين أفراد وأجهزة وتنظيمات العمل الجامعى ، فإن التفاعل الاجتماعى عملية تستهدف نموا فى العلاقات وتحفيزا للعمل ، وزرعا للقيم ، وتنمية للمهارات والقدرات ، وهذا كله إنما يتوقف على مدى توافر مناخ الديموقراطية ، فهذا المناخ هو السبيل كى يؤتى العمل التربوى أكله بسوية ، وعكس هذا يمكن أن يحدث إذا تغلب القهر وساد الاستبداد وفشا الفساد ، فإذا كان من شأن المناخ الديموقراطى أن ينمى قدرات الاعتماد على الذات والاعتزاز بالنفس والمحافظة على الكرامة الشخصية ، فإن مناخ القهر يشل الإرادة الفردية ويشجع على الخنوع وينشر الاستكانة ، وإذا كان المناخ الديموقراطى يشجع على التعاون على البر والتقوى ، فإن مناخ الاستبداد يشجع على الإثم والعدوان .. وهكذا .

وإذا كانت الديمقراطية أسلوب حياة أكثر منها نظاما للحكم ، لا تصبح المسألة إذن وقفا على مجرد المطالبة باستقلالية الجامعات فى اختيار قياداتها ، رغم أهميته ، وإنما تصبح الممارسة الديمقراطية فرض عين وخاصة على القائم بالتعليم ، مع طلابه ، وفى المجالس الجامعية ، والتنظيمات المختلفة ، وهذه الممارسة لا تُمنح ،لأن الذى يمنح يستطيع أن يمنع ، فهى حق ، والحق إذا كان

ملزما للغير بضرورة إتاحة فرص ممارسته ، فهو أيضا ملزم لصاحبه أن يتمسك به عقيدة ، وأن يمارسه عملا ، وأن يدافع عنه نضالا وشجاعة وصدقا ٠

خاتمـــــــــــــة

ولعلنا فى نهاية هذه الدراسة نحتاج إلى وقفة نعترف فيها بأن الكم الأكبر مما ذكرناه فيها لم يكــن تأليفا " محضا ، بقدر ما كان " توليفا " ضرورة ، ذلك أنه ما من قضية أو مشكلة تتصل بالتعليم العالى فى مصر إلا وقد وردت بشكل أو بآخر فى مؤتمر عُقد أو دراسة علمية أجريت أو مقال كتب أو ندوات أقيمت ، ويكفى هذا الكم الكبير من دراسات شعبة التعليم الجامعى والعالى فى المجلس القومى للتعليم عبر سنوات عمرها الطويل نسبيا ، وكذلك عشرات الرسائل الجامعية ، سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه ، بحيث يجد الباحث نفسه فى مأزق كبير من حيث ضرورة أن يأتى بجديد ويكشف عن مجهول ٠

إن هذا إن دل على شىء فإنما يدل على أزمة يواجهها الفكر الجامعى عندما يجد أن حركة التغيير المفروض أن تلى حركة التفكير تتباطأ بشكل يوحى أحيانا بمائل وضع التوقف والجمود ، مما يضطر من يفكر ومن يبحث إلى معاودة طرح ما سبق أن طُرح ما دام الحال قد ظل على ما هو عليه ، بل لقد يتدنى عنه فى بعض الجوانب ٠ وهذا معناه أن دور الفكر الجامعى قد وقف عند حد " التنفيس " ، ولم يتحول بعد إلى دور " التحريك " ، ويتحول المشهد أمامنا إلى تناقض صارخ بين " جموح " و " جنوح " : (فكر) يغلب عليه " الجموح " إلى آفاق علا ، و(واقع) يغلب عليه " الجنوح " إلى قاع هابط ٠

إن الفكر الجامعى ليس نتاج حركة حنجرة تتحول إلى ذبذبات تذهب أدراج الرياح ، ولا هو قطرات مداد على ورق تزيلها قطرات ماء ، وإنما هو اشتباك مع هموم الواقع ، وسباق إلى بناء المستقبل بعد تصوره والتخطيط له ، فإذا لم يجد هذا الفكر صداه لدى صانع القرار أصبحنا أمام حرية صراخ وعويل ، وويل للأمة عندما يتحول فكر أبنائها العلماء والخبراء إلى مجرد صراخ وعويل !!

ليس الأمر إذن هو أمر مزيد من تفكير وبحث وكتابة وخطابة حيث نعانى فيه من تخمة لفظية ، وإنما هو أمر حركة وتغيير وإصلاح وتطوير وتجديد حيث نعانى فيه من شح عملى. إن حركة التغيير فى مسيرة التقدم على مستوى العالم لم تعد مجرد سرعة فى السير بقدر ما أصبحت هرولة نحو المستقبل سعيا نحو الأفضل ، والمسئولية الملقاة على عاتقنا ربما تفوق المسئولية الملقاة على عاتق المجتمعات المتقدمة ، إذ علينا أن نقوم بخطوتين إزاء كل خطوة تتم عند هذه المجتمعات : خطوة أولى نعوض فيها بعض ما فات ، وخطوة ثانية نلحق بها ما سوف يأتى . نعم لقد أصبح الموقف هو مما يصح أمامه المقولة الشكسبيرية الشهيرة : إما أن نكون أو لا نكون ..

(قل هذه سبيلى أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى...) .

موقع التعليم فى مجتمع المعرفة بالمشرق العربى*

مقدمة :

يمكن تعريف المقصود بمجتمع المعرفة أنه هو ذلك المجتمع الذى يقوم أساسا على نشر المعرفة ، وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة فى مجالات النشاط المجتمعى : الاقتصاد والمجتمع المدنى والسياسة ، والحياة الخاصة ، وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد ، أى تحقيق التنمية الإنسانية (رشدى طعيمة ، ص ٣٨٨) .

ويتماس مع هذا ، القول " بمجتمع المعلومات " ، حيث يعرفه البعض بأنه المجتمع الذى يعتمد فى تطوره ونموه بصورة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال ، أى أنه يعتمد على ما يسميه البعض بالتكنولوجيا الفكرية ، تلك التى تضم سلعا وخدمات جديدة ، مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية التى تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات (محمد عبد الهادى ، ص ٢٧) .

وإذا أردنا التفرقة بينهما فسوف نجد أن " المعلومات " هى بمثابة " المادة الخام " التى تصنع منها معرفة ، تماما كما نرى الأمر فى بعض الصناعات ، فصناعة الملابس – مثلا – تشبه المعرفة ، بينما المادة الخام التى صنعت منها مثل الخيوط والأصباغ ، وغير هذا وذاك مما هو ضرورى لهذه الصناعة هى بمثابة المعلومات .

إن هذا إن دل على شئ ، فإنما يدل على اضطرارنا – أحيانا – إلى الحديث عن الأمرين معا ، لا عن خلط ، بقدْر ما يكون عن رؤية تكاملية .

لكن ، ماذا بين " التعليم " ، " المعرفة " ؟

الحق أننا إذا كنا قد شبهنا " المعلومات " بالمادة الخام بالنسبة للمنتجات

---

* دراسة مختصرة طلبتها منا جهة بحثية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، لتضمينها تقريرا للتنمية البشرية عن المنطقة ، يناير عام ٢٠٠٩

الصناعية (التى هى بمثابة المعرفة) ، فإننا يمكن أن نشبه التعليم باعتبار أنه هو المصنع نفسه ، بأجهزته ومعداته ومنشآته وإدارته وتنظيمه .

وقد يقول لنا البعض ، أن التعليم لا ينفرد وحده بإنتاج المعرفة ، فهناك " الإعلام " يقوم بشئ من هذا ، وهناك منابر الدعوة الدينية ، وردنا هو أن هذين السبيلين نفسهما لا يقومان إلا عن طريق التعليم أولا ، فالإعلاميون لابد من إعدادهم بداية من خلال مؤسسات تعليمية متخصصة ، سواء بالجامعات أو معاهد عليا ، والأمر نفسه بالنسبة للدعاة .

كذلك نود أن ننبه ، أن الجزء الحالى ، وإن كان يعلن اختصاصه بدول المشرق العربى ، فإنه ، من الناحية الجغرافية يضم كل البلدان التى تقع شرق آسيا من البلدان العربية ، لكن السياسة لها رؤية أخرى ، فغالبا ما يقصد بدول المشرق ، العراق ، ومنطقة الشام (التى تضم سوريا وفلسطين والأردن ولبنان) ، ومصر والسودان ، وهذا هو ما سوف تدور دراستنا حوله ، وإن كان من الضرورى التنبيه إلى أن " التقسيم " – كما نقول عادة – هو من أجل تيسير الدراسة وحصر بعض الأمور ، أما فى حقيقة الأمر ، فمعظم ما يندرج فى دراستنا ربما تشترك فيه دول خليجية ودول مغاربية ، دون نسيان ما قد يكون هناك أو هناك من بعض " الخصوصيات " .

ومن الملاحظ تاريخيا أن الشرق العربى ظل معظم العصور الإسلامية هو المنتج ، على وجه التقريب ، للمعرفة ، بالإضافة بطبيعة الحال إلى بلاد الأندلس ، حيث ذخر الشرق بكم هائل من العلماء الأفذاذ فى فروع المعرفة المختلفة ، الإنسانى منها والطبيعى والرياضى والدينى ، فضلا عن مؤسسات طلب المعرفة من مساجد ومدارس وكتاتيب ، وكذلك دور العلم والمكتبات .

وهذه المنطقة كانت من المناطق التى كان لها احتكاك معرفى مع الغرب منذ أوائل القرن التاسع عشر ، عدما أصبح هذا الغرب هو حامل لواء المعرفة الحديثة والنهوض الحضارى ، وإن كان هذا الاحتكاك قد ترافق مع حركة

احتلال عسكرى ، جعلت البعض ينفر ممن المعرفة الغربية ويتصورها تحمل شرورا وأضرارا للشرق المسلم ٠

حال التعليم ، منتجا للمعرفة :

إذا كان التعليم هو بمثابة " المصنع " الذى ينتج المعرفة ، يصبح من الأهمية بمكان القيام بعملية استقراء وفحص لحال هذا المصنع ، فمثل هذه الخطوة ، تعد أساسية للوقوف على مدى كفاءة هذا المصنع لعملية الإنتاج المعرفى ٠

فإذا ما بدأنا بقضية الأمية ، فسوف نجد أن القراءة والكتابة هى بطبيعة الحال تمثل المفتاح الأساسى للمعرفة ، ومن ثم فالجهل بهما يعنى انسداد البوابة الرئيسية لمجتمع المعرفة ، فما هو الوضع بالنسبة للعرب فى هذا الشأن ؟

يذكر التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٧ (ص ٣٠) أن المتوسط العام العربى لمعدل الأمية بلغ نحو ٣٠,١ % من السكان البالغين (١٥ فأعلى) و ١٤,٧ % من الشباب (١٥-٢٤ سنة) فى عام ٢٠٠٤، مقابل ٢١,١ % و ١٢,٦ %على التوالى للسكان البالغين والشباب فى الدول النامية ٠

وإذا كان التقرير نفسه يذكر أن عدد سكان الوطن العربى قد بلغ ٣١٨,٣ مليون نسمة ، فهذا يعنى أن عدد الأميين يزيد على ٩٥ مليون نسمة ، وهو رقم مخيف بكل المقاييس ، فى زمن نسميه بزمن المعلوماتية ، ونردد الكثير عن " مجتمع المعرفة " ، بل وقبل ذلك وصفت أمتنا بأنها أمة " إقرأ " أى التى كانت أول كلمة من الخطاب الإلهى لها منذ أكثر من أربعة عشر قرنا من الزمان هى : (إقرأ) !!

وتشير البيانات المتاحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ إلى نجاح بعض الدول العربية فى مكافحة الأمية ، ومن أبرز الإنجازات العربية انعدام الأمية بين الشباب الذكور فى ليبيا ، وانخفاض نسبتها إلى ما دون ١ % فى الأردن (مثل الكويت) ٠كما أن نسبة الأمية بين السكان البالغين قد وصلت إلى ما دون ١٠% فى

فلسطين والأردن ، وإلى دون ١٥% فى لبنان ، وما زال أكثر من ثلث السكان أميين فى السودان وجيبوتى ٠

أما القيد فى مراحل التعليم ، فنجد أن معدل القيد الصافى فى التعليم الأساسى فى الدول العربية قد بلغ فى عام ٢٠٠١ نحو ٧٧% ،وهو أقل من معدل الدول النامية البالغ ٨٢% ،والمتوسط العالمى البالغ ٨٤% ٠

وفى الدول العربية فرادى تجاوزت معدلات قيد الجنسين فى هذه المرحلة ٩٠% فى عام ٢٠٠٤ فى الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر ، أى شارفت هذه الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية الخاصة بشمولية التعليم الأساسى بحلول عام ٢٠١٥ ، ولكن لا زالت الفجوة واسعة بين معدلات القيد الحالية والمستهدفة لعام ٢٠١٥ فى بعض الدول العربية ، ووصلت هذه المعدلات أدناها فى جيبوتى والسودان ، حيث بلغت نحو ثلثى الذكور وحوالى ثلث الإناث فى جيبوتى ، ونصف الذكور و٤٢% من الإناث فى السودان فى عام ٢٠٠٤ ٠

أما معدلات القيد الإجمالى فى نفس المرحلة فقد شارفت أو تجاوزت ١٠٠% فى سوريا ولبنان ومصر ، وسجلت معظم الدول معدلات أعلى بين الذكور مقارنة بالإناث ، وتلاحظ الظاهرة الجديدة المتمثلة فى تجاوز قيد الإناث لقيد الذكور فى الأردن ٠

أما بالنسبة للتعليم الثانوى فقد تجاوزمعدل القيد الصافى فى مرحلة التعليم الثانوى ٧٥% فى ثمانى دول عربية ، منها الأردن ، وفلسطين ، ولبنان ، ومصر ، وبذلك تكون دول هذه المجموعة قد نجحت فى تحقيق الهدف التنموى المتعلق برفع معدلات القيد فى التعليم الثانوى إلى ٧٠% كحد أدنى ، فى حين كان ترتيب جيبوتى الأدنى حيث بلغت نسبة القيد فيها ١٩% (التقرير الاقتصادى ، ص ٣٢)٠

أما فى التعليم العالى ، فلا زالت معدلات القيد الإجمالى فى هذه المرحلة تتفاوت تفاوتا كبيرا بين الدول العربية فى عام ٢٠٠٤ ، وتتصدر كل من ليبيا

ولبنان قائمة مؤشر القيد فى التعليم العالى ، حيث بلغ فى لبنان ٤٨% ٠ وينخفض هذا المؤشر عن ٥% فى جيبوتى والصومال٠

وتجدر الإشارة إلى الزيادة الهائلة فى عدد الطلبة الملتحقين بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية فى النصف الأول من التسعينيات ، وتواصلت الزيادة بدرجة أقل نسبيا منذ ذلك الحين ٠ ويقدر نمو معدلات القيد على مستوى برنامج البكالوريوس فى تخصصات العلوم والتكنولوجيا خلال التسعينيات بنحو ٣,٦% ، وفى برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية بنحو ١٠,٦% ، ولذا أصبح توزيع خريجى مؤسسات التعليم العالى متحيزا لصالح خريجى العلوم الإنسانية والاجتماعية ٠ وإذا استمرت الزيادة السريعة فى خريجى العلوم الإنسانية والاجتماعية فسوف يزيد ذلك من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة من العمالة ، مما يطرح احتمال تفاقم ظاهرة بطالة المتعلمين الصريحة والمقنعة (التقرير الاقتصادى العربى ، ص ٣٣) ٠

وفى بلد مثل مصر ، يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ إلى ما يلى (ص ٣٣) :

- معدل القراءة والكتابة لدى البالغين (١٥+) ، كان ٦٩,٤% فى عام ٢٠٠٢ ، وصل إلى ٦٩,٥% عام ٢٠٠٦
- نسبة القيد الإجمالية فى التعليم الأساسى والثانوى والجامعى ، كان ٧٢,١% عام ٢٠٠٢ ، فأصبحت ٧٦,٤% عام ٢٠٠٦
- نسبة القيد الإجمالية فى المرحلة الابتدائية كانت ٩٩,٢% عام ٢٠٠٢ ، أصبحت ٩٦,٧% ،مما يعنى تراجعًا غير مفهوم ٠
- نسبة القيد فى المرحلة الإعدادية كانت ٩٥,٠% عام ٢٠٠٢ ، أصبحت ٩٢,٥% ،وهى الملاحظة السابقة نفسها ٠
- نسبة القيد الإجمالية فى المرحلة الثانوية كانت ٧٨,٤% عام ٢٠٠٢ ، أصبحت ٧١,١% ، فكأن التراجع أصبح عاما ٠

- نسبة القيد بالتعليم العالى كان ٢٧,٣% عام ٢٠٠٢ ، أصبح ٣٨,٤% ، وهو تقدم بارز ، على عكس الحال فى مراحل التعليم السابقة .

هذا على المستوى الكمى ، فماذا عن المستوى الكيفى أو النوعى ؟

هنا نجد الأمين العام لجامعة الدول العربية ، يسجل فى تقريره الملاحظات التالية المتعلقة بجودة التعليم من خلال عدد من المؤشرات ، منها (ص ٨٤):

- سنوات التمدرس ، وهو متوسط سنوات الدراسة التى يقضيها أولئك الذين يبلغون سن ١٥ عاما فأكثر فى التعليم . ويتضح من البيانات الدولية أن مؤشر متوسط التمدرس فى الدول العربية (دون تفصيل) كان متدنيا ، حيث بلغ حده الأعلى فى بعضها ٧,٧ ، وفى بعضها الآخر ٢,٧ ، وهو الحد الأدنى ، مع استمرار وجود تفاوتات كبيرة نسبيا بين سنوات التمدرس التى يحظى بها الذكور مقابل الإناث .
- وبالنسبة للتحصيل التعليمى ، فيستند الأمين العام إلى دراسات البنك الدولى التى تشير إلى أن التعليم فى الدول العربية لا يزود التلاميذ بالمهارات العقلية المتقدمة المستوى ، مثل القدرة على التفكير وحل المشكلات ، ولا بمهارات الحياة الأساسية ، أو بتعزيز القيم والمواقف المرتبطة بالمواطنة المسئولة ، وهى المهارات والمكونات الشخصية التى تحتاجها المجتمعات المعاصرة ، فى عصر العولمة والتنافسية ، وبدلا من ذلك تعلم معظم أنظمة التعليم العربية التلاميذ كيفية تعلم وحفظ الإجابة عن أسئلة ثابتة تتصل بقضايا وموضوعات ضعيفة المضمون ، ليحظوا بالدرجات المرتفعة .
- وربما كانت مناهج التعليم هى الأقرب إلى موضوع " المعرفة " ، وهنا يسجل تقرير الأمين العام عددا من الملاحظات (ص ٨٩) :
  - انحسار نسبة مقررات تربية الوجدان الإنسانى (موسيقى ورسم ونحت ومسرح وشعر ورواية ..إلخ) وغيابها عن خريطة توزيع المقررات ، أو ضآلة عدد الساعات المتاح منها ، على عكس العديد من النماذج العالمية ، وفى ظل تصاعد موجات العنف والتعصب والتطرف ورداءة

المنتج الفنى الفضائى ، يصبح الاهتمام بتربية الوجدان النوعى فى المدرسة مطلبا أكثر من حيوى ٠

- محدودية – إن لم يكن غياب – مقررات تعنى بالتوعية القانونية وحقوق الإنسان والمواطنة ، والاهتمام بالتكوين المدنى والمواطنة بشكل عام ٠
- وعلى مستوى صياغة المقررات ، يلاحظ ندرة – إن لم يكن انعدام – التناول الجدلى الذى يسمح بعرض أكثر من تفسير للحدث أو النظرية أو المعلومة ، بما يسهم فى تكوين ذهنية تقبل مبدأ الاختلاف ، وتبتعد عن التعصب ، ولا تقبل ما تتعلمه كحقائق مطلقة ومسلمات لا تقبل الحوار والنقاش ٠ كذلك يلاحظ تناول السياق المجتمعى الذى يضع المعارف والنظريات والأحداث فى سياقها العام ، حتى لا تبدو مبتورة ومعلقة فى فراغ ، أو كأنها هبطت توا من سماء العلم بلا تاريخ ، بما يسهم فى تشكيل ذهنية عاجزة عن الربط والتحليل والتركيب بين الوقائع ، وتعمل فى الاتجاه المضاد لتعد ذهنا اتكاليا لم يعد إلا للتلقى السلبى لمعلومات ومعارف مفككة للتسليم بها كحقائق لا تقبل الاختلاف (ص ٩٠) ٠
- فى العلوم الطبيعية يتم غالبا التركيز على خلاصة النظريات العلمية فى " نصوص " ، دون تركيز مواز على منهجيات إنتاجها وسياقات تطورها ، فيصبح " النص " لدى المتعلم أكثر أهمية من " الوقائع " ، و " الكتاب " أكثر أهمية من " المعمل " ، وقد يصبح العرض التجزيئى لهذه النظريات فى صورة مقتطفات تجنبا للصدام مع الثقافة السائدة ، كأن تعرض قوانين الوراثة ، بمعزل عن نظرية النشوء والارتقاء التى يمكن نقدها ، وليس تجاهلها !!

رؤية مستقبلية :

وضع التعليم فى أية جماعة بشرية ، وفى أى زمن ، قلما يخلو من مشكلات وصور سلب وعوائق ، ومن ثم فهذا فى حد ذاته ليس كارثة ، ولكن الكارثة

الحقيقية هى أن نستسلم لما هو قائم من مشكلات وعقبات وسلبيات بحيث نكتفى بالصراخ والعويل ٠ إن الذى يميز الإنسان عن غيره من الكائنات ، من بين ميزات كثيرة ، قدرته على البصر بالبدائل المتعددة التى يختار من بينها بحيث يجئ غده أفضل من يومه ، وهذا ما يدعونا إلى تقديم بعض التصورات التى يمكن من خلالها تفعيل دور التعليم حتى يقوم بما هو مأمول منه لإثراء مجتمع المعرفة ، عن طريق نقد ما هو قائم ، وتجديده وتطويره ، على اعتبار أن ذلك هو الطريق المستقيم حقا نحو النهوض الحضارى ٠

لقد ركز تعليم الماضى على " ماذا نعرف " ؟ ، لا " كيف نعرف " ؟ ، ومع ظاهرة الانفجار المعرفى انقلب الوضع ، حيث أصبحت الأولوية للكيفية التى نحصل بها على المعرفة ، وكيفية إتقان أدوات التعامل معها ، لا ماذا تتضمنه هذه المعرفة من معلومات ومهارات وخبرات ، فثلاثتها ، فى زمننا هذا ، متطايرة سريعة التقادم والإهلاك ٠٠ من جانب آخر ، لا تتوقف عملية اكتساب المعرفة عند حدود الإلمام بها ، بل يجب أن تكتمل باستيعابها وتعميقها وتوظيفها ، فالعلم فى عصر المعلومات هو ممارسة العلم ، والتعليم فى عصر المعلومات هو أن نعلم الفرد كيف يتعلم ذاتيا ، والثقافة فى عصر المعلومات هى فن ممارسة الحياة فى ظل بدائل هذا العصر العديدة ومتغيراته الهادرة ٠ وجميع هذه الأمور – بلا استثناء – تتطلب تغييرا جذريا فى علاقة الإنسان بالمعرفة فى دورتها الكاملة : إلماما ، وتوظيفا ، وإنتاجا (نبيل على ، ص ٢٦٣)٠

ومثل هذا التوجه يتطلب أن تعمل مؤسسات التعليم ، بغض النظر عن مراحله المختلفة ، وبغض النظر عما يُعلِّمه من علوم ، إنسانية وطبيعية ورياضية وفنية ، أن تحرص أشد ما يكون الحرص على أن تزود التلاميذ بثلاث مجموعات من المهارات والقدرات (محمد نبيل نوفل ، ص ٢١٤) هى :

المهارات والقدرات الأكاديمية :

١- مهارات الكتابة لتمكين التلاميذ من الاتصال بفاعلية ٠

٢- مهارات القراءة والفهم ٠

٣- مهارات استخدام الرياضيات والمنطق والتفكير ٠

٤- قاعدة من المعرفة العلمية ، تشمل العلوم التطبيقية ٠

٥- مهارة استخدام الكومبيوتر وغيره من الأجهزة التكنولوجية ٠

٦- مهارات الاستخدام الفعال للتكنولوجيا للوصول إلى المعلومات ومعالجتها ٠

٧- القدرة على إجراء البحوث وتفسير المعلومات (النتائج) وتطبيقها ٠

٨- معرفة التاريخ الوطنى ونظم الحكم فى المجتمع للتمكن من الحياة فى مجتمع ديمقراطى ٠

٩- فهم تاريخ العالم والشئون الدولية ٠

١٠- معرفة جغرافية العالم ٠

١١- معرفة لغات أجنبية ٠

المهارات الشخصية والجماعية :

١- مهارات الاتصال الشفوى والكتابى ٠

٢- مهارات التفكير الناقد والإقناع المنطقى وحل المشكلات ٠

٣- القدرة على ضبط النفس ، والتصرف على نحو مسئول ، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية ، ووضع الأهداف وتقييمها ٠

٤- التكيف والمرونة ٠

٥- مهارات التفاعل الناقد (الواعى) مع الآخرين ، بما فى ذلك التحدث والاستماع ، والقدرة على التصرف كفرد فى فريق ٠

٦- احترام قيمة الجهد ، وفهم أخلاقيات العمل ، والحاجة إلى المساهمات الفردية ،وضبط النفس ٠

٧- الاهتمام بالحياة (الإقبال على الحياة) ووضع الأهداف للتعلم مدى الحياة ٠

المهارات والقدرات المدنيه :

١- فهم التعدد والتنوع الثقافى وتقديره ، والحاجة إلى النظر فى الأمور من منظور دولى.

٢- مهارات حل النزاعات والتفاوض .

٣- فهم الأمانة وممارستها .

٤- فهم الآخرين واحترامهم ،وتقدير التنوع والتباين .

٥- القدرة على تحمل الفرد المسئولية عن أعماله .

إن هذا يستوجب العمل على ترسيخ بعض المضامين التربوية لمجتمع المعرفة ، مثل (فايز مراد ، ص ٣٠٣) :

أولا- أن يصبح مبدأ (العدل التربوى) هو المبدأ الحاكم لفلسفة التعليم وسياساته ، وهذا يعنى أن يكون التعليم موزعا فى كل زمان ومكان ، وفى كل خلايا المجتمع ، وبعبارة أخرى ، تستمر عمليتا التعليم والتعلم من المهد إلى اللحد. ويرتبط بذلك ، أن التعليم النظامى يكتسب أهميته فقط من أنه يمثل إحدى حلقات التعليم المستمر ، حيث يتوقع أن يلعب دورا متميزا فى إكساب الفرد مهارات الاتصال – وخاصة اللغة والرياضيات والفنون والحاسوب – وأساليب التعلم الذاتى ، وبعض السلوكيات المتصلة بذلك ، إضافة إلى أنه يعد مجالا أساسيا لممارسة منهجية العلم المعاصر التى تقوم على " التركيب والتكامل " .

ثانيا – يرتبط بالنقطة السابقة ، توظيف التكنولوجيا المتطورة فى عمليتى التعلم والتعليم .

ثالثا – يتحتم على التعليم أن يواكب التغيرات المعرفية ، وأن يسهم فى إحداثها ، فلا معنى لتعليم لا يواكب التغيرات المعرفية ، إذ يتحول تلقائيا إلى تعليم منقوص لتاريخ العلم يعزل نفسه عن الإفادة بتطبيقاته ، وعن إمكانات استخدام منهجيته ، وعن سبل التطور بعامة . كذلك ، فإن أى مجتمع لا يتفاعل مع التغيرات المعرفية ، ولا يسهم فى إحداثها وتطويرها هو مجتمع يعيش "متطفلا " على الآخرين ، مجتمع تابع ، عاجز عن المنافسة والتطور .

رابعا – تنمية الإبداع والإفادة من طاقات جميع البشر الإبداعية إلى أقصى الحدود ، حيث لا يقتصر الأمر على الحصول على المعرفة ، وإنما يمتد إلى التفاعل معها ونقدها وتوظيفها فى حل المشكلات – الآنية والمستقبلية – وبما يؤدى إلى الوعى المعرفى والاجتماعى والإنسانى ، أى توظيف مستويات المعرفة العليا ، وعمليات الاستنباط والاستقراء ،وصولا إلى إعادة تشكيل المعرفة والسلوك ، وفتح آفاق جديدة نحو ذلك ، فى عملية جدلية لا تتوقف (فايز مراد ، ص ٣٠٤) ٠

٠٠٠٠٠

وفى نهاية هذا الجزء ، بل وكل جزء ، لابد من التأكيد على أمر يخشى كثيرون من مجرد إثارته ، لأسباب تاريخية وسياسية ، فقد أصبح الرأى العام معبأ مع الأسف الشديد ضد كل ما يربط ويوحد بين الشعوب العربية ، ونحن هنا لا نشير إلى "وحدة سياسية " وإنما نؤكد على " التعاون " ، فى عصر أصبحت الكيانات الكبرى الموحدة هى الغالبة عليه ، بينما نحن نسير فى اتجاه عكسى ٠

إننا فى مجال المعرفة بصفة خاصة يمكن أن نكسب ما يصعب حصره لو حكمنا منطق العقل والمصلحة الحقيقية التى تؤكد لنا أن الحل لا يأتى دائما من خارج ، وفى كل الأحوال، وإنما لابد أن ينبع أولا من الداخل ، فهذه الطاقات التى يضمها كل بلد عربى ، لو ترابطت وتعاونت وتبادلت المنافع والمعارف ، فسوف تتغير خريطة المنطقة ٠ صحيح أن اجتماعات تعقد على هذا الدرب ، ومؤتمرات ومشروعات واتفاقيات ، لكن الكثير منها مع الأسف الشديد لا يقتحم عالم الحركة والواقع ، ولعل أبرز ما يمكن الإشارة إليه هو صور الانكفاء على الذات فى مناهج التعليم ونظمه ، ولو أتيح لأحد أن يقرأ العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الثقافية منذ أن أنشئت جامعة الدول العربية فسوف يضع يده على كنوز هائلة ، لو عرف ، ولو بعضها ، الطريق إلى التنفيذ ، لتبددت كثير من المشكلات ، ولازداد كل بلد عربى ، على حدة ، قوة ، على عكس المزاعم المتداولة ، التى قد نجد لها تأييدا – مع الأسف – فى بعض الأحداث ، لكن

النهوض التاريخى لا يتوقف عند هذا ويبصر حركة التطور الكلية العامة التى تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن حياة كل منا لن تستقيم إلا فى حضن أخيه الآخر ، بلا علو ولا استعلاء من هذا على ذاك !!

مراجع

١- جامعة الدول العربية : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، القاهرة ، ٢٠٠٧

٢- رشدى أحمد طعيمة : الاتصال اللغوى فى مجتمع المعرفة ، ضمن أبحاث (التربية فى مجتمع المعرفة) ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٦

٣- فايز مراد مينا : التربية فى الأمة العربية ومجتمع المعرفة ، ضمن بحوث (التربية فى مجتمع المعرفة ، ٢٠٠٦) .

٤- مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الرياض) : تقرير الأمين العام حول تطوير التعليم فى العالم العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٧

٥- محمد فتحى عبد الهادى : مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٨

٦- محمد نبيل نوفل : رؤى المستقبل ، المجتمع والتعليم فى القرن الحادى والعشرين ، المجلة العربية للتربية ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٩٧

٧- معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية لمصر ، القاهرة ، ٢٠٠٨

٨- نبيل على : الثقافة العربية وعصر المعلومات ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، يناير ٢٠٠١

العولمة فى عالم متغير*

١- ماذا تعنى العولمة للإنسان ؟ وما أفضل الطرق للتعامل معها ؟

العولمة فى عموم معناها ، وكما نلمس من خلال تطبيقاتها فى عالمنا المعاصر، هى النظر إلى العالم باعتباره وحدة واحدة ، يشبهونها بالقرية الواحدة ، ومن ثم ، فمؤدى هذا أن تنزاح الحدود والعوائق أمام تبادل السلع والخدمات بين الدول ، سواء فى المجالات المادية ، كما تتبدى فى عالم التجارة أو التكنولوجيا ، أو فى مجالات العلم والمعرفة ، كما نرى من خلال الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ، ولا يكون " جواز المرور " هو " الجنسية " ، بل " الجودة " التى تتوافر فيها جملة من الشروط والمواصفات والمعايير المتفق عليها بين أهل الاختصاص فى السلعة أو الخدمة .

والعولمة بهذا المعنى العام تبدو أمرا مقبولا منطقيا ، فما دامت السلعة أو الخدمة تتوافر فيها بالفعل معايير الجودة والصلاحية والتشغيل ، فما الذى يمكن أن يمنع امتدادها وحرية حركتها عبر مختلف الدول والقارات ، بغير تأثر بالنزعات العرقية والوطنية والشعوبية والتحيزية ؟

لكن ينبغى الانتباه إلى أن معنى المصطلح لا يتوقف فقط على التحليل اللغوى والفكرى ، بل لابد من النظر كذلك إلى " سياقاته " الحضارية ، ومن ثم ، فإن النظر بعين الاعتبار إلى السياق المعاصر ، يكشف لنا أن هناك ظروفا متعددة ، ليس هذا مكان بيانها ، جعلت من دولة واحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تملك ما يصعب حصره من مظاهر وعناصر القوة بشتى أنواعها ومجالاتها ، عسكريا واقتصايا وإعلاميا وتكنولوجيا وعلميا ، مما يجعل منها هى بالفعل قوة التوجيه البارزة وقدرة التشكيل والتحديد المؤكدة وبوصلة التسيير التى لا شك

---

* مجموعة أسئلة طرحتها إحدى الجهات البحثية فى المملكة العربية السعودية ، أواخر عام ٢٠٠٨ ، فكانت هذه هى إجاباتنا .

فيها ، فى معايير القبول أو الرفض لتدفق السلع والخدمات بين الدول ، ومن ثم فمن الطبعى أن يصبح " النموذج الأمريكى " هو وحده صاحب السيادة والتحكم والتوجيه ، تحت مظلة العولمة ، ما دمنا نعيش عصرا يقوم على التفرقة بين الدول والمجتمعات بناء على معيار القوة بالدرجة الأولى ،وهو ما نلمسه فى عالم السياسة الدولية حيث يطول بنا المقام لو حاولنا أن نسوق أمثلة على أن المعيار الذى يستند إلى " قوة الحق " قد توارى ، ليحل محله معيار آخر يمكن أن نسميه " حق القوة " ، وشتان بين الأمرين !!

والحق يمكن القول ، أنه منذ قون طويلة ،وصفحات التاريخ تحفل بعشرات الأمثلة التى تؤكدد على سعى القوى الكبرى إلى تسييد نموذجها الحضارى ، لكن ذلك كان عن طريق الغزو العسكرى ، كما رأينا فى عصور مصر الفرعونية ، وبلاد فارس ، والامبراطوية الرومانية ، والدولة الإسلامية نفسها ،وفى العصر الحديث ، رأينا ذلك لدى القوى الكبرى التى كانت مهيمنة قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا والبرتغال وإيطاليا .

لكن ربما لاحظنا فى العصور القديمة والحديثة معا انتفاء " الانفراد " فى النموذج الحضارى ، فغالبا ماكان هناك أكثر من نموذج يتصارع مع الآخر بغية فرض هيمنته ، بل استمر هذا حتى انهيار منظومة ما كان يسمى بالدول الاشتراكية .

بيد أنه من الضرورى الوعى بما بين مفهوم العولمة وغيره مما قد يتلامس معه ، مثل مفهوم " العالمية " .

فالعولمة تجئ على وزن " فعلل " ، وفيه نجد عملية الفرض والجبر المقصودين ، ومن ثم لا يجئ الانخراط تحت مظلتها طواعية واختيارا ، وإنما قسرا واضطرارا وكأنها تدخل فى باب القضاء والقدر ، مما دفع البعض إلى أن يستخدم الدعاء الشهير القائل " اللهم إننا لا نسألك رد القضاء وإنما نسألك اللطف فيه " !!

بيد أن الأمر بالنسبة " للعالمية " أمر مختلف ، فها هنا الاختيار والقصد ،و السعى من جانب الراغبين فيها ،وهو الأمر القائم والمستمر طوال التاريخ بالنسبة لمختلف الحضارات ،حتى إن الحضارة المتسيدة قد تأخذ عناصر من حضارة سابقة انهزمت أمامها ، أو اختفت على وجه العموم ، وآية هذا ما رأيناه بالنسبة لموقف الحضارة العربية الإسلامية فى سنوات بزوغها ،حيث مدت أيديها إلى بعض ثمرات الحضارة الإغريقية ، فى مجالاتها الفلسفية بصفة خاصة ، وإلى الحضارة الفارسية ،حيث تسربت كلمات ومصطلحات فارسية إلى اللغة العربية وبعض العادات والتقاليد والنظم ، لعل أشهرها فكرة الدواوين التى بدأت فى الظهور منذ عهد الخليفة الثانى عمر بن الخطاب ، وكذلك بالنسبة لموقف الحضارة العربية الإسلامية من بعض الآثار الأخلاقية والأدبية للحضارة الهندية ، كما تتبدى مثلا فى (كليلة ودمنة) ، التى تنسب خطأ للحضارة الفارسية .

وليست هناك طريقة مثلى للتعامل مع العولمة ، ذلك لأن المسألة " موقفية " ، فالرفض المطلق لها هو أدخل فى باب الجنون ، نظرا لاعتماد حياتنا المعاصرة على الكثير من ظواهرها ومنتجاتها ، فضلا عن أن هذا مستحيل ، لأنها ذات " طبيعة اقتحامية " ، دون أن يعنى ذلك استخدام القوة المادية ،وإنما بدافع من الحاجة البشرية ، ولعل أقرب الأمثلة على ذلك ، ما حدث منذ فترة قليلة من خلل " للكابلات البحرية " الموصلة لخدمات الإنترنت لبعض دول الشرق الأوسط ، وفى القلب منها دول عربية ، حيث تعطلت مصالح ، وخسرنا ملايين من الدولارات ، وتأكد لنا أنها أصبحت بالفعل مثل " الكهرباء " ، شريان الحياة المعاصرة ، تكاد تتوقف بتوقفها ،وتحيا بعملها واستمرارها .

لكن هناك من المجالات والأمور ، ما لا يدخل فى باب " الضرورات " ، بل هو من الأمور الثانوية التى لا تتوقف الحياة على نموذج معين منها ، وخاصة بالنسبة لبعض العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية والمعتقدات الدينية والرؤى الإيديولوجية الخاصة ، فها هنا يمكن تحكيم " الحاجة الوطنية " ، والمصلحة المجتمعية ، ولا ينجح مجتمع فى حسن الترشيد والاختيار إلا بقدر ما يملك من

شبه إجماع أو غالبية وطنية على " إطار فكرى " كلى يتضمن المعتقد الأساسى والثوابت الوطنية والمصالح القومية .

٢- ما الآثار التى ترى أن العولمة تركتها على الحياة اليومية فى مجتمعاتنا بالتحديد ؟

ربما تحتاج الإجابة عن مثل هذا التساؤل إلى دراسة " ميدانية " قائمة بذاتها ، تستقرئ الواقع ، وتمسح الوقائع ، وهى بالفعل قد حظيت بعدد من الدراسات ، سواء على المستوى التنظيرى أو الميدانى ، وخاصة فى مجال التربية والتعليم ، بل لقد وصل الأمر إلى ما يشبه " الموجة " أو " الهوجة " ، إذ كثيرا ما نرى دراسات تتجه إلى دراسة متغير ما ، ولنقل مثل منهج دراسى معين ، أو فلسفة من فلسفات التربية ، أو الهوية الثقافية لهذا البلد أو ذاك ، فدائما ما يلحق بها عبارة " فى ضوء العولمة " ، وهذا فى حد ذاته يعتبر " أثرا " من أبرز الآثار ، وإذا كان لا ينطبق عليه القول " بالحياة اليومية " ، حيث يبدو منحصرا فى دائرة ضيقة هى دائرة الباحثين التربويين ، وكذلك يمكن أن نجد الشئ نفسه لدى باحثى علم الاجتماع .

لكن لا ينبغى أن نغفل أن الاهتمام هنا إذا كان يبدو " فرديا " ، لكنه يعكس وعيا " مجتمعيا " بمدى تأثير العولمة على حياة الناس ، حيث أن معظم الباحثين عندما يختارون موضوعا أو قضية للبحث والدراسة ، غالبا ما يكون ذلك استجابة لأوضاع عامة ، فضلا عن أن مثل هذه الموضوعات ، غالبا ما تقوم على استقراء ميدانى ، ومن ثم تعكس الآراء الواردة فى النتائج مقدار تغلغل العولمة فى حياة الناس على وجه العموم ، لا فى حياة واهتمامات الباحثين وحدهم .

والأمر لا يقتصر على البحوث والدراسات التى يقوم بها باحثون ، وإنما يمتد إلى عقد عدد غير قليل من الندوات والمؤتمرات ، التى تناقش القضية نفسها التى يتعرض لها السؤال الحالى نفسه .

ومن المتوقع أن نتائج كل هذا لابد أن تنعكس على حياة الناس ، سواء من حيث ما تسفر عنه من أوجه إيجابية للعولمة ، ومن ثم لابد من تعزيزها ، أو جوانب سلبية ، ومن ثم فلابد من السعى الحثيث ، إن لم يكن لتجنبها كلية ، فعلى الأقل ، التخفيف من هذه الآثار السلبية ،وإن كنا نعيش مجتمعات عربية ، مع الأسف لا تفسح المجال واسعا أمام أصوات الباحثين ،ولا تنصت كثيرا إلى اقتراحات وتوصيات البحوث العلمية ، بحيث يكون لها آثار عملية على تغيير حياة المجتمع ، مما يمكن النظر إليه باعتباره أحد أسباب التخلف ،وهو فى الوقت نفسه نتيجة له .

وتتعدد الجوانب والمجالات الأخرى التى تتبدى فيها آثار العولمة على حياة الناس ، ويأتى فى مقدمتها المجال السياسى ، الذى قد يبدو أمام البعض محصورا فى العلاقات الدولية ، وما بين القمم السياسية ، لكننا لو تذكرنا أن معظم ما يجرى على الأرض فى جوانب الحياة المجتمعية إنما هو صدى لما يتخذ من سياسات وما يقرر من خطط عامة ، لأدركنا أن المسألة جديرة بإمعان النظر فيها .

وبدون أن نتوغل فى مثل هذه الأرض الملغوم الحديث عنها فى المنطقة العربية ، يكفى أن نشير إلى ما أصبح المواطن يلحظه بكل سهولة ويسر من رواج واسع للمقولات الغربية على وجه العموم ، والأمريكية على وجه الخصوص فى الحياة العربية العامة ، مما له آثاره المتعددة على حياة الناس ، وهكذا فإن الزخم الواسع الذى كنا نعيشه منذ عدة عقود حول " الوحدة العربية " ،قد أصبح وكأنه من " أساطير الأولين " ، حتى لقد اعتبره الراحل الدكتور لويس عوض وكأنه قد أصبح من " الأساطير السياسية " ...قال هذا عام ١٩٧٨ ،ولم يقدر له أن يعيش ليراه حقيقة واقعة الآن ، بحيث يُنظر إلى من يتحدث عن وحدة عربية وكأنه يبحث عن " العنقاء " !!

هل ابتعدنا عن " الحياة اليومية " للناس ؟ كلا ، ذلك لأن من تداعيات هذا ، أن اتجهت بعض الدول فى المنطقة العربية إلى الانكفاء على الذات فى التعليم ،

مما يتصل ببقية الدول العربية ، وعكس ذلك بالنسبة للخارج والآخر التعليمى ! وأبرز ظواهره ذلك ما شهدته – مثلا – مناهج التعليم من " سعودة " وتكويت " و" تمصير " ...إلخ ،وهذا يعنى أن يتشكل المواطن وفق صيغة بعينها لا جسور بينها وبين ما يحدث على أرض عربية مجاورة ، إلا إذا استثنينا هنا فقط مجموعة دول الخليج العربى . يحدث هذا فى عصر العولمة الذى من المفترض أن تخف فيه التمايزات الإقليمية والفروق بين المجتمعات ، ويركز على المتشابهات ، لكن التناقض الخطير – لأسباب سياسة – جعلنا نتجه توجها مثل هذا مع الأشقاء ، لكن عكس ذلك يحدث بيننا وبين الغرباء !!

ولو فتشنا فى الحياة التعليمية من هذه الزاوية بصفة خاصة لرأينا الكثير مع الأسف الشديد ، وخاصة على مستوى التعليم العالى .

كذلك أصبحنا نلمس تقلصا فى التعليم الدينى ، بدعوى محاصرة جذور الإرهاب ، مما قد يعنى ترسيخ مقولة خاطئة هى أن الدين هو مصدر الإرهاب ،وهذا هو التوجه الأمريكى العولمى ، بينما المنطق يؤكد لنا أن من الضرورى أن نقيس الرجال بالحق ، ولا نقيس الحق بالرجال ، أى لا نحكم على الدين بفعل سيئات ارتكبها بعض بنيه ، لأنه بالفعل لا يقر ما حدث أو قد يحدث من ترويع للآخرين ، وخاصة لأبناء الوطن الواحد ، إلا إذا كان الأمر أمر مقاومة على أرض محتلة ،، كما هو الأمر على الأرض الفلسطينية على سبيل المثال ، وحتى نلمس تغول العولمة ، فحتى مقاومة الاحتلال ، لم يعد كثيرون يسمونها كذلك ، بل أصبحوا يدرجونها تحت مظلة الأعمال الإرهابية ، وأخف ما توصف به أنها أعمال عنف متبادل ، بين الغاصِب والمغتَصب !!

وفى الوقت الذى نرى فيه تقلصا للتعليم الدينى ، أو تعليم الدين ، نشاهد ، عكس ذلك ..." تمددا " ملحوظا للتعليم الأجنبى ، يصنع فى مدارسه المواطن العربى ، ليتماهى فى النهاية مع المصدر الأصلى لهذه المؤسسة أو تلك من مؤسسات التعليم الأجنبى التى بدأت فى الانتشار السرطانى حقا .

ولم يقتصر الأمر على مؤسسات التعليم الأجنبى ، بل إننا أصبحنا نلمس انحسارا لتعليم اللغة العربية ، لغة قومنا ووطننا ، وقبل هذا وذاك لغة القرآن الكريم ، وفى الوقت نفسه نعيش مدا مذهلا للتعليم باللغة الأجنبية .

إن هناك من يخلطون ، ربما قلة وعى ، وربما عمدا ، بين أمرين ، أولهما : تعليم اللغة الأجنبية ، الأمر الذى لابد منه ، ولا يجرؤ أحد على الوقوف فى وجه أو التقليل من شأنه ، لا بحكم ما نشهده الآن من التدفق المعرفى من جهة البلدان الغربية الكبرى المتقدمة ، وإنما ، طوال التاريخ ، كانت – وستظل- هناك ضرورة التعليم اللغات الأجنبية ، والأمر الثانى هو التعليم باللغة الأجنبية الذى قد يكون له مبرره فى بعض التخصصات فى التعليم العالى ، لكنه ليس كذلك بالنسبة لمراحل التعليم الأولى بصفة خاصة .

إن المبرر الشهير الذى يبررون به التعليم باللغة الأجنبية هو ضرورة مواكبة التدفق المعرفى من الجبهة الغربية ، فى الوقت الذى توجد فيه مجتمعات أخرى غير غربية ، تقف فى مواقع متقدمة من صفوف المجتمعات المتقدمة ،ومع ذلك يتم التعليم فيهها باللغة الوطنية ، وأبرز الأمثلة هنا ، اليابان ، والصين ، بل وإسرائيل ،والاعتماد على التدقيق والتجويد فى تعليم اللغات الأجنبية وخاصة الإنجليزية ، وتعزيز حركة الترجمة، وهو الرأى الذى كتبه الدكتور طه حسين منذ ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن ، وهو المعروف بتحيزه للثقافة الأوربية على وجه العموم والفرنسية على وجه الخصوص .

وأصبح المواطن ، وهو يسير فى الشارع ، أى شارع ، تحاصره ، يمنة ويسرة ، لافتات المحال التجارية والشركات والمراكز المالية والعلمية ،وهى مسماة بأسماء أجنبية ،وربما يتعطفون فيكتبوها بحروف عربية " مودرن سكول " ،مثلا أو" سنتر " !! ويعجب الإنسان حقا : ما العيب لو قلنا " مركز " و "مدرسة " ، " صالون حلاقه " لا " كوافير " ..وهكذا ، مما أصبح متعذرا حصره !

لقد كان ذلك مفهوما ومألوفا فى زمن الاحتلال العسكرى الذى شهدته معظم البلدان العربية ، لكن ما مبرره الآن وليس هاك احتلال عسكرى ، أو هكذا نفترض ؟!

ويطول بنا المقام ، لو أشرنا إلى عالم الملابس والأزياء ، وخاصة لدى النساء والشباب ، أو عالم الموسيقى والغناء والسينما ؟!!

المحزن حقا ، هو التفاتنا إلى النماذج السيئة دون الطيبة ، فلو تجاوزنا عن الجدل الذى يدور بين البعض حول مشروعية الموسيقى والغناء ، فإن الغربيين لديهم نماذج جيدة للغاية من الموسيقى الكلاسيك والخفيفة والأوبرات والسيمفونيات ..لكننا نجد غالبية الشباب فى بلداننا العربية يتركون كل هذا ليركزوا على الدقات الموسيقية الصاخبة الراقصة المثيرة للاشمئزاز والغثيان فى نظر كثيرين منا ، وكاتب هذه السطور فى مقدمتهم !

أما عالم " الطعام " فحدث فيه ولاحرج ! والأمر هنا ليس أمر وجبات غذائية بشكل غربى عامة وأمريكى خاصة ،وإنما هو ما يرتبط بها من قيم وعادات وتقاليد ومفاهيم وعلاقات ، وعلى سبيل المثال ، فالوجبات السريعة ،استقطبت الجمهرة الكبرى من الشباب ، مما أصبح له أثره الثقافى فى إيقاع الحياة نفسها ، حتى لقد كتبنا عن ذلك منذ عدة سنوات وأطلقنا على ثقافة اليوم لدى الشباب : " ثقافة التيك أواى " ، حيث ضعف القدرة على القراءات المطولة والمتعمقة ، ليتم التركيز على المقالات القصيرة والموضوعات السريعة التى يمكن قراءتها والإنسان يهبط على الدَرَج أو يسير فى الطريق !!

٣-من خلال التطور الصناعى اختفى العديد من المهن التقليدية واليدوية ،وحلت الآلة والتقنية محل الإنسان . كيف ترى انعكاسات ذلك على الإنسان من منظور اجتماعى ؟

ربما يمكن لى أن أعتمد إلى حد كبير على " المعايشة " و " الخبرة " الشخصية ، لا صفحات الكتب والبحوث والدراسات ، فالطول النسبى لحياة كاتب

هذه السطور (أكثر من سبعين عاما) ،والمعيشة سنوات طويلة فى بدايات العمر فى بيئة متخلفة ، ثم الانتقال إلى بيئة متقدمة ..كل هذا وما سار على الدرب نفسه ، ربما يتيح للكاتب رؤية من الداخل ،الأمر الذى يتيح لنا أن نسميها بلغة أستاذنا الراحل الدكتور عثمان أمين ، أستاذ الفلسفة بآداب القاهرة فى الخمسينيات، " بالرؤية الجوانية " ، أى من الداخل ، فى مقابل الدراسات الميدانية التى تعتمد على الإحصاء فيسميها رؤية " من خارج" .

فى مجتمع مثل المجتمع الريفى ، فى فترة مثل الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضى ، كان أعلى مستوى من وسائل التثقيف العام والترفيه هو " الراديو " ، الذى كان يتوافق إلى حد كبير مع " إيقاع " الحياة الريفية ، حيث كانت برامجه تقتصر على عدد قليل من الساعات طوال الأربع والعشرين ساعة. وجه التوافق هنا أن الفلاح – مثلا – كان يعود من منزله عند غروب الشمس ، ويتناول وجبة العشاء ، ،وبعد أن يؤدى صلاة العشاء ، ربما يجلس بعض الوقت ، ثم ينام مبكرا للغاية ، لأنه لابد أن يستيقظ مع آذان الفجر ، فيؤدى صلاته ، ويتناول فطوره ، ثم يذهب إلى عمله بالحقل مع أول شعاع للشمس .

فالفلاح هنا يدور مع الشمس فى يومه العملى والمهنى ، بل والاجتماعى ...

دخل " التلفزيون " بلداننا العربية – على تفاوت – بدءا من أول ستينيات القرن الماضى ، فإذا به ، رويدا رويدا ، يقلب حياة الملايين من سكان الريف بصفة خاصة رأسا على عقب ، فتدريجيا ، أصبح الإرسال ممتدا طوال أربع وعشرين ساعة ،وأصبح أمام المشاهد عشرات ، بل قل مئات القنوات ، معظمها مما يعرف " بالفضائيات " ، ويزداد تألق البرامج الجاذبة للجمهور بصفة خاصة ، مساءا ، ليتخلى الإنسان عن عادة النوم مبكرا والاستيقاظ مبكرا ، حتى يتمكن من مشاهد ما يجذب ويؤرق .

قد لا يتسع المجال لتفصيل بيان عشرات الآثار النفسية والاجتماعية والمهنية ،ولكن أبرز ما يمكن الإشارة إليه ، أن ساكن الريف الذى كان يعانق " الطبيعة "

طوال ساعات النهار ، لم يعد يعايشها ، مع ما فى ذلك من آثار صحية يعرفها المتخصصون جيدا ٠ صحيح أن الناس فى العالم الغربى قد عوضوا ذلك ، بالتنزه يوما كل أسبوع ،واعتبار ذلك أمرا كأنه " مقدس " ، بل ويحرص كثير منهم على " الجرى " فى الصباح الباكر قبل العمل ، لكننا فى عالمنا العربى لا نعرف ذلك مع الأسف الشديد ، فى الغالب والأعم ٠

وترتب على ذلك اقتحام حرف متعددة مرتبطة بالتلفزيون ، أصبح لكل منها متخصصون ، يفتحون المحلات والورش ، وينفتح باب واسع للعمالة المختلفة ، التى استقطعت من العمالة التى كان الريف يمتلئ بها ٠

كذلك كان الاعتماد فى" الشرب " على ما يسمى " بالطلمبات "الخاصة ، التى كانوا يستخرجون بها المياه من باطن الأرض ، مع تفاوت فى العمق ، يترتب عليه حالة الماء من حيث الصلاحية للشرب ٠ ولم تكن مثل هذه الآلة مما يتطلب ورشا ومحلات وعمالة متخصصة ، لكن ، إذ تقتحم شبكات المياه مختلف المناطق ، بتجهيزاتها المختلفة ووسائلها المتعددة التى لابد منها فى البيوت ، ظهرت عشرات الحرف التى يتجمع كثير منها تحت ما يسمى فى بعض البلدان " بالسباكة " ، التى استقطبت هى الأخرى آلافا من العمال ، الذين انسحب كثير منهم من العمالة الزراعية فى الريف ، حيث كان استقطاع مستمر يحدث للأرض الزراعية ،مما سبب فى تكدس فى العمالة الزراعية ، خاصة وقد ترافق مع ذلك ، التخلى التدريجى من قبل العمل الزراعى عن " اليدوية " من "محراث " و"فؤوس " و "تورج "و " مذراة " ، والساقية " و الطنبور " ، فضلا عن بعض الحيوانات ، ليحل محل ذلك آلات زراعية حديثة ، تتطلب مساحة أرض أوسع ، وتتكلف أكثر ،وهو الأمر الذى لم يقدر عليه بعض الفلاحين من ملاك القطع الصغيرة من الأرض ، والمستوى الاقتصادى المنخفض ، مما اضطرهم إلى الاستمرار فى استخدام الآلات اليدوية فى بعض الأحيان ٠

وكان سكان القرى كذلك يعتمدون على الدواب المختلفة كوسيلة مواصلات ،وهى لم تكن تتطلب كثيرا من الحرف ، إلا هذا الذى كان يصنع ما عرف باسم

" البردعة " أو " السرج " ، و" اللجام " ،و" حدوة " من الحديد تثبت فى أرجل " الحمار " أو " الحصان " .

لكن تزايد الاعتماد على السيارة ، ولّد حرفا متعددة ترتبط بها ، مثل صناعات " الشكمانات " و "كهربائى السيارات " و " حرفة ما يتصل " بالبنشرة " أو إطارات السيارات ، و " الميكانيكى " ، و " زجاج السيارات " وورش متخصصة فى تكييف السيارات ، وكذلك ما يعرف " بالسمكرة " و " تنجيد السيارات " ، فضلا عن بيع مستلزمات تغيير بعض القطع فى السيارة " الإكسسوار " .

ويطول بنا المقام لو حاولنا أن نسترسل فى تداعيات مثل هذه التغيرات على المستوى الثقافى والاقتصادى والنفسى ، لكن يكفى التأكيد على أن التغير فى كل ما أشرنا إليه ، وما لم نشر ، ليس أمر " آلة " ،وإنما هو ما يرتبط بالآلة من " حزمة " من القيم والعادات والتقاليد ،ولو سقنا مجرد مثال يتصل بالتعامل مع الوقت .

ففى المجتمع الزراعى ، لم يكن مما يقلق الفلاح أن يروى أرضه فى يوم بعينه ، وفى ساعة محددة ، إذ لا يهم أن يكون ذلك يوم سبت أو أحد أو يتأجل يوما أو أكثر ...كانت وحدة الزمن " طويلة " ممتدة تكاد تتصل إلى ما يسمى " الموسم " ، فيتواعدون – مثلا – على التزاوج عند " القطن " أو " البلح " ، أى فى موسم جنى القطن أو " التمر " ، حيث يتوافر دخل مالى مريح .

فلما دخلت صناعات حديثة ، تغيرت وحدة الزمن ،وأصبحت مرتبط بالضرورة بيوم بعينه ، بل وفى ساعة محددة ،وكلما ارتقى المجتمع فى مدارج التقدم ، وصلت وحدة الزمن ربما إلى ما يسمى "بالفيمتو ثانية " !!

هنا ، كان لابد لإيقاع الحياة أن يتسارع رويدا رويدا ،ويبدو الناس وكأنهم فى "لهاث " مستمر ...الكل يجرى ، ويسرع فى الجرى ،والذى يكون هذه حاله ، قد لا يلتفت إلى من يجرى بجواره ، فهو لا يرى إلا الطريق ، والهدف الذى يريد الوصول إليه مما يزرع بذور دوران حول الذات ، هذا مع الإقرار بأن

هناك صناعات ومهن وحرف أخرى تتطلب العمل الجماعى " ، والتواصل العام .

فى العمل التقليدى القديم ، كان المنتج هو نفسه الموزع ، وهو البائع ، بحيث كان الاحتكاك مباشرا مع المشترى ، فى صورة " إنسانية " خالصة ، لكن تقسيم العمل باعد شيئا فشيئا بين الأطراف الثلاثة : المنتج ، والموزع ، والمشترى ، الأمر الذى لفت نظر بعض المفكرين والفلاسفة منذ عدة عقود ووصفوا ذلك بالقول بأن الإنسان المعاصر أصبح إنسانا "مغتربا " ،وكان المثل الأبرز هو موقف العامل فى صناعة السيارات ، فهو مختص فقط بعملية واحدة ، وبشىء واحد ، يقوم به بطريقة نمطية روتينية مملة ، لا صلة له بالآخرين ، فينفصل شيئا فشيئا عن محيطه الاجتماعى ، وهو الأمر الذى دفع علماء الاجتماع والنفس إلى التفكير فى إعادة اللُّمة بين العمال فى مثل هذا المجال .

ولو عدنا إلى مثال " الدواب " كوسيلة مواصلات والانتقال إلى وسائل المواصلات الحديثة ، من حيث "مستوى النظافة" ،والجوانب الصحية ، وضرورة الانتباه والتركيز ،والحرص على سرعة اتخاذ القرار ، فضلا عما كانت تمثله الوسيلة الحيوانية من " فردية " ، على عكس الوسائل الحديثة حيث كثير منها " جماعى "، مثل الحافلات والطائرات والسفن ، لأدركنا كم ونوع التغيرات المذهلة التى ترتبت على الانتقا من هذال إلى ذاك .

٤- يرى بعض الخبراء أن الأزمة في حياة الإنسانية قد تزايدت أكثر من ذى قبل ، كيف تؤكد ذلك أو ترفضه ؟

ليس هناك من سبيل إلا أن نؤكد على أن الإنسان المعاصر يعيش أزمة خانقة ، في الوقت الذى تتجه فيه سبل المعيشة إلى مزيد من التيسير والتسهيل والإثراء والرفاهية . قد يبدو في هذا شيئا من التناقض ، ولكن مثل هذا التناقض يزول بسرعة ، لو أعدنا طرح تساؤل ، يبدو أنه تساؤل فلسفى مما كان فلاسفة من قبل

يطرحونه ، ولكنه يفرض نفسه هذه الأيام بقوة ، هذا التساؤل هو : ما السبيل إلى أن يعيش الإنسان حياة سعيدة ؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تتوقف إلى حد كبير على المقصود من السعادة ، لكننا لن ننجر إلى مزيد من المناقشات الفلسفية البحتة ، فقط نشير بعجالة إلى أن مدرسة فلسفية مثل مدرسة " بنتام " الإنجليزية تصورت السعادة في " اللذة " ...إلى غير هذا وذاك من آراء ومواقف ، لكننا نشير إلى " نغمة " مألوفة في كثير من الأفلام السينمائية العربية القديمة ، حيث تنتهى في الغالب ، بعد مشاهد عذاب ومعاناة من قبل البعض ، وترف ونعيم من قبل بعض آخر، إلى أن " المال " ليس هو السبيل إلى السعادة ،وإنما السبيل إلى ذلك هو التوافق والطمأنينة والرضا النفسى .

وعلى الرغم مما قد يحمله البعض تجاه هذا التوجه القديم التقليدى ، الذى كنا نفسره بأن الفن كان يقوم بدور مشبوه يدفع الفقراء إلى القناعة بما هم عليه من بؤس الحال ،وألا يحقدوا على الأغنياء ، فهؤلاء يعيشون في نعيم زائف ، من أجل تلافى إمكان قيام ثورة شعبية يقودها الفقراء والمستضعفون فى الأرض ، إلا أننا اليوم ، وقد بدأ عام ٢٠٠٩ من القرن الحادى والعشرين نكاد نعود إلى رفع مقولة مشابهة إلى حد كبير ، لكن بغير مقارنة بين توافر المال الكثير ، وعدمه ، وإنما بمقارنة بين تقدم مذهل في التقنيات ووسائل الترف والتيسير المادى ، وفى الوقت نفسه يجد الإنسان نفسه يشعر في أعماق ذاته بمشاعر ، قد يكون من الصعب وصفها حقا ، ولكن أقصى ما يمكن قوله هنا هو أنها مشاعر قلق يتزايد ،وحيرة تنمو ، واضطراب يمتد !

ربما يكون من الأسباب الرئيسة في هذا ، هو شعور الإنسان بأنه مقبل على مشكلات ضخمة ، قد لا تكون له قدرة على مواجهتها ، ذلك أنها مشكلات مما يمكن وصفه " بالكونية " ، فهى مشكلات " معولمة " ، إذا صح هذا التعبير ، من حيث ما يمكن أن يشار فيه إلى مسئولية الجميع عن حدوثها ،وفى الوقت نفسه ، ضرورة تضافر جهود الجميع سعيا نحو مواجهتها .

ولعل أبرز هذه المشكلات هى ما عرف " بالاحتباس الحرارى " ، الذى هو نتيجة للسير طويلا على طريق التقدم ، مما كان لابد معه أن تحدث هذه الظاهرة ، والتى بدأت معالمها تظهر تدريجيا ، حيث أن التغيرات الكونية ، عادة ما تأخذ وقتا طويلا ، فضلا عما تسير وفقا له من بطء شديد ، لكن النتيجة أصبحت واضحة أمام العلماء من حيث ذوبان تدريجى لجبال الثلج في القطب الشمالى ، ثم تتزايد المياه في المحيطات والبحار ، مما ينذر بغرق أجزاء ساحلية لبعض البلدان ،وبالتالى تناقص تدريجى في مساحات هذه الدول ، في الوقت الذى يتزايد فيه سكانها ،وتضيق بهم الأحوال والظروف !

وهناك نقص الموارد الكلية للمعيشة البشرية في الغذاء ...

وهناك نقص متوقع بالنسبة لبعض الدول بالنسبة للمياه التي هى عصب الحياة لكل من كان حيا ، إنسانا أو حيوانا أو نباتا ...

مثل هذه المظاهر ، ربما لا يشعر بها الرجل العادى ، وإنما العلماء المتخصصين ...

لكن ، على مستوى الإنسان العادى ، فأحيانا ما نسمع البعض من عوام الناس يرددون – بلهجة عامية – " ما عدش فيه ضمير " !! .." الناس حتاكل بعضها " .." يظهر القيامة قربت " ، تعبيرا عن أننا قد وصلنا إلى قاع فى سوء الحال ، ليس بعده هبوط ، مما يعنى ضرورة النهاية للإنسان !!

مثل هذه العبارات ، وهناك ما يماثلها ، وإن صيغت بعبارات مختلفة حسب الثقافة الشعبية السائدة ، لكنها تعبر عن أن الإنسان في أعماقه يشعر بأنه يعيش " أزمة قيم " ، تجعله ، عندما يخلو إلى نفسه ،وسط تنعمه بالعديد من المظاهر المادية المتقدمة ، يجد أنه ليس سعيدا ، وأنه ليس مطمئنا ، ومن ثم يهرع إلى ربه الذى سبق أن أكد له " ألا بذكر الله تطمئن القلوب " ، على أن يفهم " الذكر " المقصود هنا بأنه ليس مجرد " دروشة " ،ولا مجرد حرص على أداء العبادات ، وإنما هو في " اللُحمة الإنسانية " التي لابد أن تربط بين هذا وذاك من بنى البشر، والتأكد من أن كلا منا هو إلى زوال في لحظة من اللحظات ، لا يبقى منه

إلا عمله ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، وطمأنينة إلى أن كسب قيمة ،والحصول على صداقة صافية ،وتوفير سبل الخير أمام بنى البشر ، وما ينهج هذا النهج ، هو السبيل القويم للشعور بالراحة النفسية والطمأنينة القلبية.

ليست هذه نزعة " صوفية " ، ولو أن ذلك في حد ذاته ليس " تهمة " نسارع إلى نفيها ،ولكنها الحقيقة التي يتذكرها كل منا في لحظة بعينها ، ثم ينساها بعد ذلك ، ألا وهى عندما يموت لنا عزيز وغال ، من أفراد الأسرة أو الأصدقاء !!

٥- هل هناك علاقة بين التمرد والثورة على المجتمع من خلال تزايد وتيرة العولمة وآثارها المختلفة ؟

من الملاحظات المهمة التي تؤكد لنا وحدة الخالق ، أن نرى وحدة في سنن الكون ، واشتراكا بين سنن تحكم حركة الإنسان ،وأخرى تحكم حركة الطبيعة ، حتى لقد كتب الراحل الدكتور أحمد زكى عالم الكيمياء الكبير الذى أنشأ مجلة العربى الكويتية الشهيرة ، سلسلة مقالات علمية ، جُمعت بعد ذلك في كتاب بعنوان (وحدة الله تتراءى في وحدة مخلوقاته) !! فمن الأمثلة البسيطة التي نسوقها للناس في التحذير من الإفراط فى الاستبداد الذى قد يمارسه بعض الآباء والأمهات ، أو المعلمين ، والحكام أن يحدث مثلما يحدث بالنسبة لوعاء يحتوى ماء ، ونتركه يغلى ، دون أن تكون فيه فرصة لتنفيس بعض البخار الناتج عن الغليان ، حيث النتيجة المتوقعة هى الانفجار الذى لا شك فيه ، فهذه قاعدة ، مثلما تصدق في الحياة الإنسانية تصدق كذلك في الحياة الطبيعية .

ففى عالم السياسة نجد القوة الأعظم التي أصبح نموذجها الحضارى هو " المعولم " ، تفرض مصالحها الديناصورية المتعددة والضخمة ، والتى لا تكاد منطقة في العالم تخلو منها ، أن تضغط هنا وهناك ، على كثير من النظم ، فإذا ما شعرت بأن هناك ما قد ينبئ بمعارضة هنا أو هناك ، لا تتقبل هذا بسهولة ، بل تسعى إلى الفرض والإملاء ، مما يجبر بعض النظم على اتخاذ سياسات أو تصرفات قد لا تكون في مصلحة شعوبها الحقيقية ، فيبدأ القلق في الظهور ،

ويمتد عدم الرضا بين كثير من الناس ، ثم إذا بنا لا نرى فرصا متعددة للتعبير عن الرأى بحرية وديمقراطية ، وافتقاد الشعور بالأمن إذا أتيحت فرصة إبداء الرأى المخالف ، عندئذ ، لابد أن نتوقع بدء تكون العمل السرى المتمرد الثائر .

ولأن العمل السرى يعمل في الظلام ، لا تتاح للقائمين به فرص المراجعة والتصحيح من قبل عقول أخرى ، فيحدث مثلما يحدث بالنسبة لتصلب الشرايين الخاصة بالقلب ، تصلب في الفكر وجمود في الرأى ، والتعصب والتطرف ، وكل هذا من شأنه أن يولد عنفا يتجه لا إلى القوى التي تسببت وظلمت وطغت ، وإنما قد يضل الطريق ، فينفس في المجتمع نفسه !!

والعولمة نفسها كثيرا ما تسير بالناس ، كما أشرنا من قبل في أجزاء سابقة ، وكما سوف نشير – ربما – في أجزاء لاحقة ، تنتج من القيم ، وتبث من المفاهيم والاتجاهات ،وتشكل من العادات ، ما يشعر كثير من الناس بأنه لا يتسق مع المعتقدات الأساسية للجماعة التي هو عضو فيها ، بل وقد تتناقض معها ، وتكون قاعدة أخرى ، إذ تصدق في الطبيعة ، تصدق أيضا في المجتمع ، قاعدة : لكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومضاد للاتجاه ، فينشأ تمرد وعصيان ورغبة في المخالفة ، واعتبار المسايرة مشاركة في جريمة ، بينما التمرد صورة من صور الجهاد والنضال والكفاح .

كذلك ، فكثير من الناس البسطاء والفقراء ، كانوا قليلا ما يرون أشكال ووسائل وسبل المعيشة لدى الآخرين ممن أتاهم الله رغدا في العيش وبحبوحة في الحياة ، بفضل صعوبة الاتصال والتنقل قديما ، لكننا الآن ، إذ نعيش في عصر السماوات المفتوحة ، فإن القابع في قرية منزوية ، ربما أصبح حريصا على اقتناء " الطبق الفضائى " المرافق للتلفزيون ، فإذا به يرى صورا لقصور وفيلات وحريرا وذهبا ولؤلؤا ، وسيارات فارهة ، وملابس فخمة ،ومأكولات مما قد يسمع عنه في الحكايات والأساطير فقط ، ثم ينظر إلى حاله ، فيشعر بقدر من السخط وسوء الطلع ، الذى يتخمر ، ويزيد ، وينمو مع الأيام ، فيتولد عنه حقد طبقى ، وشعور بالظلم الاجتماعى ، ورغبة عارمة في تغيير كل هذا .

بيد أنه لا يملك القدرة عليه ، فيقع البعض في شَرَك عصابى ربما ، أو المشاركة في حركة احتجاج اجتماعى ضخمة ، أو في ثورة سياسية عامة ، فضلا عن احتمال الانخراط في أعمال عنف فردية ، أو من خلال تنظيم يتبنى مثل هذا النهج ٠

وهذا بطبيعة الحال لابد أن يلقى بمسئوليات ضخمة على عاتق أولياء الأمور فى الأوطان العربية ، بحيث يبذلون أقصى الجهود وأمضاها من حيث توفير العدل الاجتماعى بين المواطنين ٠

٦- كيف نستفيد من قيمنا الإسلامية في معالجة قضايا العولمة المتزايدة ؟ وما الإجراءات العملية - إن وجدت - للاستفادة من ذلك ؟

ربما يكون عسيرا على مثلنا ممن أتاه الله نعمة الاهتمام بالتربية في الإسلام أن يتناول القيم الإسلامية التي تفيدنا في معالجة قضايا العولمة في صفحة أو صفحتين ، لكن - كما يقولون - المضطر يركب الصعب ٠

صحيح لم تكن هناك عولمة زمن نزول الرسالة الإسلامية ، لكن لم يكن مطلوبا من عقيدة قامت على أساس أنها آخر الرسالات السماوية ، وأنها " للعالمين " أن تفصل شئون حياة الإنسان ، لأنها وفق سنن الله نفسه ، متغيرة دائما ، متحولة أبدا ، ومن هنا فقد كان التركيز على مجموعة من القواعد العامة الكلية التي تتيح الفرصة للمواءمة والتكييف ، في الفهم والتطبيق ، وفقا لمتغيرات الزمان والمكان ٠

ولعل أولى القواعد والقيم الكلية هى " **التحرير** " ، ذلك أن المسلم عندما يقر بأن لا إله إلا الله ، فإنه في الوقت نفسه يقر بألا سيد عليه على وجه هذه الأرض خلاف خالقه عز وجل ، ومن ثم فمرفوض فيه ألا يطأطئ رأسه لأحد أيا من كان من حيث الهيمنة والقسر والقهر ، فيما هو من صلب حقوقه كإنسان ، إلا من حيث ما يتطلبه العمل في مجالات شتى من التزام بمبادئه وقواعده ،وحق الرؤساء في المحاسبة والمساءلة ٠

ولقد مر بنا كيف أن العولمة تفرز ، ضمن ما تفرزه ظروفا وأحوالا تتيح الفرصة للقوى المتنفذة أن تقهر وتستغل ،ومن ثم فإن الوعى بمثل هذه القيمة (التحرير) ، مستندة إلى نصوص شرعية ، هى سند لكل منا يحفزه على ألا يفرط في حقوقه كإنسان ، وألا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى ٠

وإذا كانت قوى العولمة كثيرا ما تجانب مبادئ العدل والمساواة والإنصاف ، كما نرى طوال ما يزيد على ستين عاما بالنسبة لقضية مثل قضية فلسطين ، فإنه باستقراء الإنسان منا كتاب الله عز وجل ، يجد العديد من الآيات التي تندد بالظلم ، وتحض الفرد منا على عدم الرضى به ، وتندد بالقهر والتسلط ، وتعلى من شأن العدل والقسط ، ويكفى أن نسوق الآيات القرآنية التالية على سبيل المثال لا الحصر :

يقول سبحانه في سورة الشورى (فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ (١٥)) ٠

وفى سورة المائدة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (٨)) ٠

وفى سورة النحل (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (٩٠)) ٠

وإذا كان كثيرون يؤكدون على أن " السياسة " لا علاقة لها بالأخلاق ،وإنما هى المصالح تحركها والمنفعة تشكل أساسها ٠ ٠٠

وإذا كان البعض من المتخصصين أيضا يقولون أن " علم الاقتصاد " لا علاقة له بالأخلاق ، فالمسألة مسألة نقود وسلع ومصالح ومنافع٠٠

فها هى الأزمة المالية العالمية تنذر بشرر مستطير يصيب العالم أجمع ، ومن قبل ، ما شنته قوى العولمة من حروب جرت تدميرا وخرابا بدعوى محاربة الإرهاب ٠٠

ومن ثم تبرز القيم الأخلاقية في عقيدة الإسلام باعتبارها مرتكزا لكل عمل ،حتى العبادات، بحيث إذا وجدنا مصليا لا تنهاه صلاته عن فعل الفحشاء والمنكر ، فلا صلاة له ،وهذا الصائم في رمضان ، إذا استمر يذم هذا ويشتم ذاك ، ويجرى لسانه ويده بعمل السوء ، فليس له من نصيب صيامه ، من حيث الجزاء ، إلا الجوع والعطش ..وهكذا .

وعندما وصف الله سبحانه وتعالى رسوله الكريم وصفه بأنه " لعلى خلق عظيم " .

ولما كان من العدل ألا ننكر بأى حال من الأحوال ما فتحته العولمة من آفاق معرفية وتقنية رائعة أفادت الملايين من البشر ، فمثل هذا لابد أن نعبّ منه ونستفيد ، وهذا ما يعززه نداء رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل مسلم بأن الحكمة ضالة المؤمن ، هو أولى بها أنّى وجدها ، لا يبالى من أى وعاء خرجت.

...إلى غير ذلك من قيم وتوجهات إسلامية تسعى إلى تلافى الآثار السلبية الجانبية للعولمة ، وتؤكد على ما أفادت به البشرية .

فإذا ما أتينا إلى الجانب الذى لا يقل عما سبق من أهمية وهو جانب **الإجابة** عن " كيف ؟ " ، فإن هذا له سبل متعددة ، قد لا يتسع المجال لكثير منها ، إنما يكفى الإشارة إلى سبيل على جانب كبير من الأهمية والضرورة ، ألا وهو تضمين مثل هذه القيم والتوجهات تشريعات قانونية ملزمة ، تثيب الملتزم ، وتعاقب غير الملتزم ،ولا تستثنى أحدا مهما علا مقامه .

وما لا يقل عن ذلك أهمية ، مسألة " المناخ العام " السائد في المجتمع ، بعيدا عن مظاهر التزمت والتطرف والجمود ، والذى يتمثل في سلوك القيادات ومدى تمثلهم لمثل هذه القيم والاتجاهات ، باعتبارهم قدوة ، فضلا عن أجهزة الإعلام والتعليم لدورها المهم في تشكيل العقول بما يتفق ومثل هذه القواعد والمبادئ والقيم .

ويساعد على ذلك وجود مجمع فقهى من علماء يتسمون بالتنور والعدل والوسطية والالتزام الاجتماعى ، يكون مسئولا عن تنوير الرأى العام والدولة بالرأى المستند إلى القواعد والنصوص الدينية ٠

٧-يرى بعض الخبراء في العالم أننا هامشيون في مجال الأثر العلمى والحضارى ٠ كيف نتجاوز هذه الهامشية إلى التأثير الحضارى ؟

القوة ، مثلها مثل المبادئ الكلية العامة ، لا تتجزأ إلى حد كبير ٠ قد تجد على صفحات الكتب والبحوث والدراسات تقسيمات إلى قوة اقتصادية وقوة سياسة وقوة عسكرية وقوة علمية ٠٠وهكذا ، لكن هذا يدخل في باب البحث والدراسة ، حيث أن الباحث يصعب عليه أن يدرس ويبحث في كل مظاهر القوة في مجتمع من المجتمعات ، لكن الحقيقة أنها – أى القوة – مثلها – مرة أخرى – مثل الصحة العافية في جسم الإنسان ، مسألة كلية ٠

ومن هنا فالقول بأننا هامشيون في مجال الأثر العلمى والحضارى هو قول صحيح ، حيث أنه مظهر ، ضمن مظاهر عدة تشير إلى " وَهَن " واضح في الجسم المجتمعى العربى ، ونتيجته العامة هى استشراء حالة " الهوان " ، وربما ينقلب الوضع فيصبح الوَهَن هو نتيجة حتمية للهوان ، ومن ثم يمكننا القول أن العلاقة بين الوهن والهوان علاقة دائرية ، فكلما هان الإنسان على نفسه ، فسوف يهون على غيره ، فيصاب بالضعف والوهن ،وكذلك عندما يكون مصابا بالوهن ، فسوف يهون على الآخرين ، لأن القاعدة السارية في زمننا المعاصر هى احترام القوة ومن يملكونها وازدراء الضعيف والضعفاء ٠

وربما تكمن المشكلة بالنسبة لكاتب هذه السطور أنه يرى " السياسة " هى منبع معظم ما يصيب الجماعة البشرية ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، ذلك لأن السياسة في مفهومها العام تعنى علم وفن الإدارة العامة للمجتمع ، فهى كمثل الرأس بالنسبة للجسم الإنسانى ، إذا أصاب الرأس ضلال في الرؤية ، قاسى الجسم مخاطر عدة ، وإذا أفلح الرأس وبصر بصرا سليما بحقائق الأحوال

والأمور واتسم بالحكمة في التوجيه واتخاذ القرار ، عاش الجسم في أحسن حالاته وأوفق أموره .

ودون دخول في تفاصيل عدة ، فإننا ، دون تجاوز ، نرجح أن المسألة البحثية العلمية ليست مدرجة في أوليات العمل الوطنى ، من حيث الحقيقة والفعل والواقع ، لا من حيث الادعاء والإعلام ، ولعل أبسط مثال يؤكد على ذلك نسبة الإنفاق على البحث العلمى في المنطقة العربية التي لا تصل إلى واحد صحيح في المائة بالنسبة للإنفاق العام ، بينما هى أكثر من ذلك بكثير في كثير من دول العالم .

والبحث العلمى والتقنى لا يزدهر ويصح إلا إذا كانت هناك حاجة إليه ، والحاجة إليه : نظريا وعمليا ، ليست في انتظار براهين تقدم ولا أدلة تسطر ، لكن المشكلة الكبرى أن حالة الوهن السائدة في الوطن العربى ، تجعل الكثير من المؤسسات لا تستشعر ضرورة أن يلحق بكل منها مركز للبحوث العلمية تتجه إلى موضوع وعمل المؤسسة ، إن كانت صناعية أو تجارية أو زراعية أو تعليمية .

والأدهى من ذلك وأمر ، أن يشيع لدى البعض الزعم بأن استيراد المنتج ، يكفينا مئونة التفكير والتكاليف والمعامل والخبراء واحتمالات الفشل التي قد تكلف كثيرا ، ومن هنا نجد الكثير من منشآتنا ومشروعاتنا تنهج نهج ما يعرف ب " تسليم المفتاح " ، أى أن الجهة المكلفة بالتأسيس والإنشاء ، التي هى غالبا أجنبية ، ليس عليك من واجب تجاه المشروع إلا أن " تدفع " ،وعلى الخبراء الأجانب أن يفكروا ويخططوا ويصمموا ويعملوا ويهندسوا ..إلخ ، حتى يسلموك ما تريد جاهزا !

إن الاقتصار على لعب دور " المستهلك " للمعرفة والتكنولوجيا من شأنه استمرار حالة " الوهن " العربى القائمة ، ومن ثم نهون على العالم أجمع ، فلا نجد من ينفعل بقضايانا ويتحمس ، مرة أخرى لأن الدنيا دنيا الأقوياء ...ولو فتشنا في جوانب بلادنا المختلفة فسوف نفاجأ بأننا نملك ما يصعب حصره من

إمكانات القوة ، لكننا لا نُشَغّلها ، لأننا نفتقد الإرادة الوطنية ، أو قل بصراحة ودقة أكثر ، لا نملك الإرادة السياسية لذلك !

٨- هل قيمنا ضعيفة بشكل جعلها تنهار أمام زحف العولمة ؟ ما الجوانب الأكثر تأثيرا وقسوة في العولمة الاقتصادية أم الاجتماعية أم الإعلامية أم على القيم والأخلاق ؟

القيم في حد ذاتها معايير لتوجيه السلوك الإنسانى وللحكم عليه ، ومن ثم فقد يكون من غير المناسب أن توصف بالضعف أو القوة ،لأن ذلك يتوقف على أمور ثلاثة مهمة : أولها هو " المعنى " و " المضمون " الذى تحتويه القيمة ، فالحاكم ربما يفهم قيمة خطيرة مثل قيمة الحرية ، بمعنى مختلف عما يفهمه المواطن العادى في الدول التي تعيش نظاما شموليا ،والتقوى قد يعطيها عالم الدين المتخصص مضامين ومعان قد لا تتماثل مع مواطن عادى يتصور أنها تتمثل فقط في أداء العبادات ٠٠٠وهكذا

من ناحية ثانية ، فالأمر يمكن أن يتوقف على مدى الملاءمة والمواءمة عند التطبيق ، ومدى حسن الاختيار ، وهذا يتبدى بصفة خاصة في المحن الكبرى ، فهل القيمة كذا هى الأنسب هنا أم أخرى ؟

ومن ناحية ثالثة ، هناك القائم بالفهم واختيار الأنسب ، وأسلوب التطبيق ، فهو " يُقِد " الأمور على " قدّه " هو في غالب الأحوال ، مستوى التعليم لديه ، والمصلحة المتعلقة به أو بغيره كما يتصورها ، والإيديولوجية التي يعتقد في صحتها ٠٠وهكذا ٠

ومن ثم فعندما نرى قيما لا تشكل لنا حصونا تحمينا من التراجع ، أو لا تشكل قوة دافعة للتقدم ، فغالبا ما يكون ذلك راجعا إلى عامل من هذه العوامل السابقة المشار إليها ، حتى أننا نقول أحيانا إن الانتصار الذى حققه هذا أو ذاك علينا ، قد لا يكون بسبب ما له من قوة بقدر ما علينا نحن من ضعف ، أو ربما كان الأمران معا ٠

كذلك من العسير حقا الموازنة والمقارنة بين قوة التأثير السلبى والخطـــورة التي تمثلها العولمة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والإعلام وغيرها ، حيـــث تصدق على العولمة هنا ، نظرية الأوانى المستطرقة ، فأيا كان " الشكل " ، فإن المضمون واحد ، والأثر لا يختلف ، إلا بالنسبة لمتلقى الأثر نفسه ومدى صلابة وقوة الجبهة التي ينزل عليها الأثر ٠

خذ مثالا على ذلك القيم في المجال الدينى ، فغير خاف على أحد الجهـــود المستميتة التي بذلتها قوى العولمة في التدخل في نظم ومناهج التعليم الدينى فـــي بعض الدول العربية ٠٠٠إنها أدخل في باب " الحرب" الثقافية والتعليمية ، ومع ذلك فإن تأثيرها على الناس أنفسهم لم يؤت أُكُله ٠٠قد تكـــون نظـــم اختفـــت ، وساعات اختزلت ، ومضامين حذفت ٠٠إلخ ،ومع ذلك فموجة التدين في تصاعد ملحوظ ٠

لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للاقتصاد ، ذلك لأن اقتصاديات معظم ، إن لم يكن كل، الأقطار العربية تقوم على اقتصاد الخدمات والاقتصاد الريعى ، ممـــا يجعلها " تابعة " إلى حد كبير لتوجهات وخطوات العولمة الاقتـــصادية ، حتـــى ليتندر البعض بأن رئيس الولايات المتحدة لو أصيب بالانفلونزا ، فقـــد يحـــدث هبوط سريع في أسعار الأسهم واهتزاز فى الأسواق في بعض الدول العربية !!

فإذا عرفنا أن " الاقتصاد " في عالمنا المعاصر هو البطل الرئيـــسى علـــى مسرح الفعاليات والأحداث والسياسات ، كان لنا أن نتوقع العديد من التـــداعيات السلبية لاستمرار علاقة التابع بالمتبوع على حياة كثيرين في منطقتنا ٠

والأخلاق العامة هى المتأثر الأعظم في كل الأحوال ، فالإيقاع المذهل فـــي سرعة التحول والتغير في المنتجات المختلفة جعل إنسان العصر يعيش حالـــة " جرى " سريع كما قلنا من قبل ، كى يحصل من المال ما يمكنه من متابعة الجديد ، مما جعل من المال – والعياذ بالله – وكأنه صنم العصر الذى تحول إلى عبادته كثيرون !

وفى ظل هذا ترتفع القيم المادية لتعلوا على غيرها إلى درجة التعبير الساخر المحزن للبعض عن هذا الحال بأن أحدا لو قال لنا " السلام عليكم " ، فسوف نحسبها أولا قبل الرد : كم سوف يأتينى منه من نفع مادى ،نقدا أو خدمة ؟!!

وعبر بعض آخر بمثل يقول " لما كلب الأمير مات ، كل الناس عزّوه ،ولما الأمير مات ،ملقاش حد يعزيه " !! ،مع الأخذ بعين الاعتبار أن مثل تلك المقولات شأنها شأن الرسوم الكاريكاتورية ، بما تحمل من مبالغة لتأكيد المعنى المتضمن .

٩- هناك ، كما يقال ، فضاءات في مجال العولمة يمكن الاستفادة منها . إلى أى مدى يصدق هذا القول ؟ وكيف نستفيد منها عند وجودها ؟

لابد من إجابة فورية تؤكد على صدق مقولة وجود فضاءات في مجال العولمة يمكن الاستفادة منها ، وذلك اتساقا مع مقولة نؤمن بها غالبا تؤكد بأن من العسير التخطئة الكاملة لتوجه عالمى قوى ، أو التبرئة الكاملة له ، فحتى السم ، أحيانا ما تكون له فوائد للإنسان نفسه ، في الوقت الذى نعرفه كقاتل للإنسان !

من هنا يظل الحَكَم هو في مقدار البصر بجوانب الإيجاب ، والوعى بجوانب السلب ، وذلك في ضوء المصالح الوطنية والقومية ،وقبل هذا، الرواسخ من المبادئ والعقائد التي تقوم عليها حياتنا المجتمعية .

خذ مثلا ، الجانب الإعلامى ، حيث أتاحت الأطباق الفضائية لجماهير عريضة من بلداننا أن تتابع كل حدث في لحظة وقوعه ، وتتابع ما يشبه المؤتمرات والندوات بين أشخاص في بلدان مختلفة في وقت واحد ،وهو الأمر الذى اعتُبر نقلة نوعية حقا تتيح متابعة الكثير من أوجه السجال والمناقشات الفكرية والدينية والسياسية والعلمية ، والمشاهد ما زال قابعا في عقر داره ،وربما " تحت الغطاء " على سرير نومه !

لكن هناك من يزْوَرُّون عن فرصة ذهبية مثل هذه ، ويتجهون إلى " الفيديو كليب " وأفلام سينمائية تافهة ، ورقصات مجنونة ، وبرامج قد تشيع التخلف

العقلى بتكرارها ، فعلى من تقع التبعة ؟ عقلا ، ليس من المنطقى توجيه اللوم إلى أصحاب هذا وذاك مما يضر ولا يفيد ، ذلك أن المسئولية تقع على عاتق المشاهد نفسه ...إنها مجموعة سلع ، فيها الغث وفيها الثمين ، وعلى عاتق " الزبون " تقع المسئولية .

والشبكة العنكبوتية " الإنترنت " ،مظهر من مظاهر العولمة ، لا يُقَدر مكاسبها – ربما – أبناء الأجيال الجديدة بقدر ما يقدرها أمثالنا من كبار السن ، الذين كان الحصول على كتاب علمى أجنبى يعد من الأحلام ، في فترة الخمسينيات والستينيات ، وقت طلب العلم للحصول على الدرجات الجامعية المطلوبة ، فضلا عن صعوبة التصوير ، أو الاتصال الهاتفى ، فإذا بمعظم المنجزات الحضارية تذهب الآن إلى المستهلك ، حيث يكون ، لتناشده وتطلب منه أن يتقدم لها ، بأقل التكاليف !

لكن هذه الشبكة العنكبوتية هى بدورها مثل البحار والمحيطات الواسعة الضخمة ، مثلما قد نجد فيها ما يحمل خطر الموت ، قد نجد فيها ما يكون سببا لمزيد من المتعة والصحة والعافية ،وهكذا مثلما نجد آلافا من المصادر العلمية والفكرية والتقنية على هذه الشبكية ، وفى الوقت نفسه نجد عكس ذلك ، وتصبح المسئولية هنا مرة أخرى مسئولية المستهلك نفسه.

في مثل هذا وذاك مما اخترنا من أمثلة ، تبرز لنا مسئولية رشد التنشئة وصحة التربية ، وضرورة التأكيد على مجموعة قيم من شأنها أن تبث دماء صحة وعافية في عروق العقل العربى وفى قلبه وفى وجدانه .

أما فضاءات التقدم العلمى والتقنى ، ففى ذلك لابد أن يتنافس المتنافسون على سرعة ورشد " الهروع " إليها بغير قيد أو شرط ، ونكرر هنا ما سبق أن أشرنا إليه من مقولة رسول الله صلى الله عليه وسلم : الحكمة ضالة المؤن أنى وجدها ، فهو أولى بها ، لا يبالى من أى وعاء خرجت . ورغم أن القول " اطلبوا العلم ولو في الصين " ليس حديثا نبويا كما يشيع لدى كثيرين ، إلا أن المعنى الذى

يحمله يتسق مع مناداة النصوص الإسلامية بضرورة طلب العلم إلى حد اعتباره " فريضة " ، والفريضة يثاب المرء على فعلها ويعاقب على تركها ٠

كذلك الأمر بالنسبة لقضية سبق لنا أن أشـرنا إليهـا ألا وهـى الخاصـة بالمشكلات البيئية الكبرى التي قد تعجز دولة أو اثنتان عن مواجهتهـا مواجهـة انفرادية ، فهى " فضاء " واسع لتأكيد التآزر والتكافـل بـين مختلـف الـدول والمجتمعات ٠ وإذا كان المُسَبِّب الأكبر هو الدول الصناعية الكبرى المتقدمـة، تصبح مسئولة مسئولية أخلاقية على هذه الدول، فضلا عن المسئولية القانونيـة والعلمية للمشاركة ، بل وأخذ زمام المبادرة ،ولا ينبغى اليأس من الإلحاح علـى هذا ، على الرغم من أن أكبر دولة تسببت في مشكلة الاحتباس الحرارى وهـى الولايات المتحدة الأمريكية ،هى المتقاعسة عن المواجهة ،ولعل هذا يبرز جانبـا مهما مما نراه لدى الكبار – على المستوى الفردى أو الوطنى أو العالمى – من استكبار وغرور قوة يعمى الأبصار أحيانا عن الطريق الصحيح !

وهناك ساحة الأدب الواسعة ، من نثر وشعر وقصة ، حيث المجال مفتـوح لتأكيد النوازع الإنسانية ، لا عن طريق الإلزام ببث القيم الخاصـة بـذلك فـي الإنتاج الأدبى ،حيث هذا لا يستقيم بأى حال من الأحوال مع طبيعة المنتج الأدبى ، وإنما بتوسيع مساحة الحرية للإبداع الأدبى لدى شعوب العالم النامى ، فبـدون توسيع رقعة الحرية يضمر الإبداع الأدبى ٠ وفضلا عن ذلك ، يصح هنـا أن تنزاح القيود والعوائق أمام الإنتاج الأدبى والفنى ، بحيث يَسهل دخوله إلى كـل المجتمعات ، وآليات السوق هنا سوف تعمل عملها من حيث التضاؤل التدريجى للإقبال على الردىء ، والتزايد التدريجى نحو الإقبال عليه ٠

١٠-كيف ترى مستقبل أبنائنا ؟ هل سيكونون أكثر اجتماعية ؟ أو فرديـة ؟ هل سيكونون أكثر إيجابية أو سلبية ؟ أى إلى أى مدى سـيكونون محتـرِمين للقيم الاجتماعية والحضارية ؟

لو اعتمدنا على القياس بما نلمسه ونعايشه في وقتنا الراهن ، لأجبنا في التو واللحظة بما يفيد النظر التشاؤمى والبصر السلبى ، ولكننا لو وقعنا في هذا الفخ ، فهذا يعنى أن الطبيب عندما يكشف على مريضه ويجد أنه مريض بكذا أو كذا من الأمراض ، يؤكد للمسكين أن مستقبله لا يبشر بخير ،وأن من الضرورى أن يستعد لمعاناة أشد وآلام أطول ..وفى هذا ، بكل الصراحة والصدق ، خيانة لأخلاقيات المهنة ،وتَخَل مؤسف عن المسئولية الاجتماعية ،وتقاعس عن مبادئ الوطنية !

إن حياتنا الاجتماعية التقليدية في الريف ، على سبيل المثال ، كان من معالمها البارزة أمران بارزان ، أولهما " التكافل الاجتماعى " ، وثانيهما الاحترام الشديد للسن ، حتى لقد كنا نقول " أكبر منك بيوم يعرف عنك بسنة " !

لو توجع إنسان داخل بيته ، هرع إليه الجيران ، حتى ولو كانت بينه وبين أحد منهم خصومة ، باذلين السعى كله والجهد المطلوب حتى يسكت التوجع ، وتحل البسمة ويبدو الرضا ، لا على الوجه فقط ، بل وفى الواقع المعاش .

وعندما كنا نرى ونحن صغار مثل هذا ونلمسه في سلوك كبارنا ، كان من الطبيعى أن يرسخ قيما اجتماعية في عقولنا وفى قلوبنا ، فهل يجد الصغار مثل هذا في حياتنا المعاصرة ؟

مع الأسف الشديد ، كل ساكن في عمارة يقفل عليه باب شقته من غير أن يدرى من يجاوره ،وما أحواله إلا فيما ندر . في البيئات التي توصف " بالبلدية " أو " الشعبية " ربما يكون الأمر مختلفا ، حيث ما زالت بعض القيم الاجتماعية تقوم بدور " الأسمنت " بالنسبة لأحجار البناء ، تشد بعضها بعضا وتُقَوِى الروابط والعلاقات .

وإذا كان لا قبل لنا بتغيير الأنساق الاجتماعية لتعود سيرتها الأولى ، إذ أن ساعة التطور لا تعرف السير العكسى في غالب الأحوال ، وفقا لسنن الله في خلقه ، لكن هناك أشكالا اجتماعية جديدة ، لم تكن في مجتمعنا التقليدى ، من الممكن الاعتماد عليها ، بالممارسة والخبرة والتنشئة ، بحيث تعيد اللُحمة بين

فئات المجتمع ، وتقوى الروابط والعلاقات ، وذلك مثل " النوادى الاجتماعية " ،والنقابات المهنية ،والأحزاب السياسية ... إلى غير هذا وذاك من عشرات التنظيمات التي اصطلح على تسميتها بمنظمات المجتمع المدنى ، أو الأهلى، والتى تحظى باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة .

ولم يعد غريبا أن نشهد في البلدان التي يلعب فيها " الشارع " دورا رئيسيا كوسيط مجتمعى ، متخم بالعديد من السلبيات الاجتماعية التي تتسرب آفاتها إلى الأجيال الصغيرة ، كثيرا ما نلمس كم اللامبالاة التي عليها كثير من الناس ، وخاصة من قبل المثقفين وأصحاب المستويات الاجتماعية العالية ، بينما نلمس كيف أن " أولاد البلد " – كما نصفهم في مصر – غالبا ما يحتفظون بما كنا نقدسه من قيم الشهامة والنخوة .

إن من شأن شيوع قيم الممارسة الديمقراطية أن تقلل من الفردية ، بمعنى " الأنانية " الشخصية البحتة ، على الرغم من أنها تقوم على الفلسفة الفردية ، ففى ظل الديمقراطية ، تترسخ روح الجماعة ، حيث يشعر كل مواطن بأن الوطن ملك للجميع ، يسعدون بسعادته ويشقون بشقائه ، لا يُتخذ قرار من القرارات المصيرية ، إلا ويشارك فيه نواب المجتمع ، والناس هى التي تختار من يحكمونهم ، ومن حق الناس أن تحاكم وتحاسب من يقصر في خدمته ، فالمسئول " خادم " و " عامل " يعمل لدى الجماهير ، بينما في مجتمع القهر والاستبداد ، تسير الأمور على العكس من ذلك ، حيث يبدو للناس أن وطنهم " مخطوف " وكأنه قد أصبح ملكا للمستبدين ، فيكون شعار كل فرد " أنا وبعدى الطوفان " ،و يشيع شعار " وأنا مالى " !

كذلك فإن ما يجب أن يرسخه الإعلاميون والدعاة والمربون لدى الناشئة أن العقيدة الدينية نفسها تؤكد على " الجماعية " ، فصلاة الجماعة ، في الصلاوات الخمس يوميا ، مفضلة عن الصلاة الفردية ، وفى الصيام يستحب الإفطار مع الأصدقاء والأقارب والزملاء ، والانتباه إلى الفقراء والمساكين ، وفى الحج تجمع سنوى بالملايين " ليشهدوا منافع لهم " ، مع أنه عبادة ، لكن الأمر لم يخل

من الالتفات إلى ما يحصل عليه الناس من منافع جماعية ،والزكاة نفسها ، فريضة أساسية ، الهدف منها الأخذ من الأغنياء من أجل الفقراء ، وكذلك الصدقات ..وهكذا .

أما مسألة السن ، فكثير من تراجع احترام قيمها ، هو أثر أيضا من آثار افتقاد الديمقراطية والموضوعية ،والاحتكار ، في الاختيار للمناصب والمواقع ،مما يؤجج رغبة الأصغر في أن يزيح الأكبر من أمامه ، بدعوى : نحن رجال وهم رجال ، لكن لو خضعت المسألة إلى الموضوعية والديمقراطية ، فإن هذه الظاهرة سوف تختفى ويعود الشباب ليروا كبارهم على حقيقتهم ، أناس لهم من الخبرة والدراية الكثير ، مما يستحقون معه إلى مزيد من التقدير واستمرار الاحترام !!

ليست اتحادات للطلاب* ؟!

كنت جالسا فى مكتب عميد إحدى الكليات منذ عدة سنوات ، عندما دخل طالب يرجو العميد أن يتسع صدره ليسمع كلمات وتساؤلات له ..

فلما أبدى العميد استعداده لسماعه قال متسائلا :

إننى طالب بالفرقة الرابعة بقسم ..

حصلت على تقدير جيد جدا فى السنوات الأولى والثانية والثالثة ..

ولم أدخل فى حياتى قسم شرطة ، ولا سُجلت ضدى مشاجرة أو نزاع ..

ولا حُولت مرة لمجلس تأديب ..

ولو سألت أساتذتى عنى فسوف تسمع لاكثير والله ، مدحا وتقديرا مما يخلجنى أن أردده عليك بنفسى ..

ولو سألت زملائى عنى فى أى وقت ، فلن تجد منهم أحدا يشكو منى فى شئ ، ذكورا وإناثا ..

حبانى الله نعمة هى من أعظم النعم ، ألا وهى حب الجميع ، فطلبوا أن أرشح نفسى لانتخابات اتحاد الطلاب ، ولم أكن راغبا فى ذلك بصراحة ، لكن إلحاحهم تكرر ، وطلبت النصح من بعض أساتذتى ، حيث علاقتى بهم طيبة على وجه العموم ، فى ذلك فأيدوا هذا المطلب ، فتقدمت بالفعل للترشيح ، ثم إذا بى أفاجأ بشطب اسمى ، وأنا لا أعلم لماذا تم ذلك !

أنتم أحرار يا سيدى فيما تفعلون ، لكن أليس من حقى أستاذنا الفاضل أن أعلم : لماذا ؟ فقد يكون هناك خلل عندى وأنا لا أشعر بذلك ، فإذا عرفته ساعدتمونى فى إصلاح نفسى ، وقد أكون قد أتيت تصرفا لم أدر عواقبه ، فأحرص بعد معرفة ذلك لأن أفكر بعمق وترو فى تصرفاتى ..إننى يا أستاذى أعلم أن المجرمين الذين تقبض الشرطة عليهم فى الأقسام ، وفى النيابة ، وفى

---

* جريدة اليوم السابع ، فى ٢٠٠٨/١٠/٢٨

المحاكم ، يُعلَمون بتهمتهم وتتاح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم ، فهل ما أتيته من جرم لا أعلمه أشد خطرا من كل من جُرجِر إلى أقسام الشرطة ، وقُـدم للنيابـة والمحاكم ؟

كنت مذهولا وأنا أتابع حديث الطالب وتساؤلاته ، الذى بدا مسكينا ، تتلاحق الكلمات فوق شفتيه ، فكأنها حمم حمراء ملتهبة اطلقت من فمه ، تحرق قلـوب من يسمعها ممن لا تزال لضمائرهم بقية حياة !! ، وزاد شوقى لأن أسمع إجابة العميد ، فإذا بذهولى يزيد ، لقد قال الرجل بصراحة عجيبة :

والله يا ابنى أنا نفسى لا أعرف ! فلسنا نحن الذين يقومون بالشطب ..إنـه " الأمن " ، الذى لا راد لكلامه !

ويتكرر تساؤل الطالب : إذن أريد أن أعرف الأسباب ؟

أجاب العميد : أنت تسأل وهم لا يُسألون !!

وقفزت الدموع من عين الطالب ، وغادر المكان دامـع العينـين ، مكـسور الجناح !

ولو تخيلت مثل هذا الطالب بعد ذلك ، عندما يتخرج ، ويكون فـى موقـف انتخابات نقابة أو جمعية أو مجلس شعب أو شورى أو رئاسة ، ترى ماذا سوف يكون رد فعله جهده ونشاطه ؟

السلبية المؤكدة ، وربما سلوكيات غير مستقيمة من تزوير أو كذب ، وربما مقاطعة كلية ، وإعلان عدم الثقة فى كل هذا وجدواه واستقامته ، وغالبا ضـعف الشعور بالانتماء والولاء ، فلا قيمة لوطن يستثنى بعض مواطنيه من المـشاركة فى تقرير أمورهم ، لمجرد أنهم يرون ما تراه الحكومة ، ويحبون مـا لا تحبـه الحكومة ، دون أن يلجأوا إلى أية وسيلة عنف مادى لتشخيص ما يحبـون ومـا يكرهون وما يرون !!

لقد كان من المعتاد أن نسمع كل عام ونرى عشرات الحـالات المماثلـة ، واستنفار أمنى مذهل من عربات مصفحة تمتلئ بقـوات مـسلحة مـن الأمـن المركزى ، غلاظ القلوب ، مكفهرى الوجوه ، ذوى العصى الغليظة التى تـؤلم

وتوجع ، لا تبالى فى أى اتجاه تتجه ، معيار نجاحها أن يجرى الطلاب ويصرخون ويتألمون ، ويدخلون بيت الطاعة !!

لكن فى العام الحالى شعر المسئولون براحة واطمئنان ، فقد تم ما يُراد من المنبع ..جرت الانتخابات بهدوء نسبى ، وأعلنت القوات المعادية (من الطلاب) يأسها ، فلم يتقدم كثير منها أصلا ، وكفى الله قوات الأمن ومسئوليه القتال ، وملئت مقاعد الاتحادات بالأعضاء الجدد وأصبحت الاتحادات اتحادات للأمن ، ذات أقنعة طلابية ، وليست اتحادات حقيقية للطلاب الذين اختارهم زملاؤهم ..!

تماما ، مثلما رأينا فى كثير من دوائر انتخابات ما يسمى بمجلس الشعب ، وكذلك الشورى ، والمحليات ..اقتلاع من المنبع ، بالاعتقال قبل الانتخابات وتلفيق القضايا ..بالمحاصرة للجان ، بالضرب فى المليان والترويع ، باختلاق الأكاذيب عن بعض المرشحين ..

لماذا كل هذا ؟ كلنا يعرف الإجابة ، لكننا نقف صامتين وتسود ثقافة الصمت ،وتحت هذه المظلة يرتع الفساد ، ويشيع القهر ، وتختفى الكثير من القيم المعيارية الموجهة لسلوك الناس نحو الخير والحق والجمال !!

ألا إنها جريمة بشعة حقا أن نجئ لهؤلاء الشباب وهم فى مرحلة طلب التعليم الجامعى ، وعلى وشك التخرج ليصبحوا قوى عاملة تنمو بالوطن ، حيث تكون الفرصة ذهبية لتدريبهم على المشاركة فى تحمل المسئولية ، وممارسة القيم الديمقراطية ، لنتقلوا بها بعد ذلك إلى الساحة الوطنية الكبرى ، فيحسنون الممارسة ، ويتوجهون بها فى الاتجاه الصحيح الذى يبنى ولا يدمر ، يُقَوِّم ولا ينحرف ..

إننا نقتل فيهم الأمانى والأحلام بهذه الممارسات اللاإنسانية ، اللاوطنية ..

رجل من أهل الكهف* ..

صاحبنا هذا هو أقرب الناس إلى قلبى ، أفكر في شأنه كما أفكر في شأن نفسى ، تهزنى أحزانه ، وتملأ الدنيا قلبى فرحا وغبطة ، كلما شعرت أنه فرح سعيد ...

من هنا فكم أحزنتنى أحواله في الفترة الأخيرة ، فمعظم أوقاته يقضيها سابحا في سماء لا يُطار إليها على جناح ولا يُسعى على قدم ، وعلامات الأسى تملأ جوانحه ، والحزن يكاد يتجسد على كل خلجة من خلجات وجهه .

وهو إذ قلما يفضى إلى الناس بمكنون فؤاده ، فهو لا يضع حدودا ولا قيودا أمام تدفقه في الحديث إذا ما جلست إليه سائلا عما يحزنه أو عما يفرحه ..

غمرنى شعور دفين بالخوف عليه في الفترة الأخيرة ، خوفا عليه من شدة ما يحزن ، و من وطأة ما يحمل من هموم ، ذلك أنه رجل عجيب حقا ، فدائرة همومه لا تنحصر في ما هو شخصى أو حتى عائلى ، وإنما تمتد بامتداد كل بقعة يعيش فيها عرب ومسلمون ، تسعده أفراحهم كما يسعد بفرحه الشخصى ، وتحزنه مشكلاتهم ، كما يحزن لما قد يحيط به من مشكلات تخصه بصفة خاصة ، حتى لقد أطلق عليه أحد تلاميذه منذ سنوات (صائد الهموم) !

لكن ، هل مما يهم القارئ أن أشغله بهم " فرد " لأنه عزيز علىّ ؟

الإجابة المطلقة هى بالنفى بطبيعة الحال ...لكن ، ليس ما أكتب فيه اليوم شأنا فرديا ، على الرغم من أن مدار الحديث فيه " فرد " ، ولو كانت المسألة شأنا فرديا حقا ، لهان الأمر ..إنما هى مظاهر عامة ، وما صاحبنا هذا إلا " مثالا " ..وتجسيدا لهذه الهموم العامة ..

بالأمس ، كان في حالة ثورة نفسية أقلقتنى ، اشتدت وتيرة الغضب فيها عن أية مرة ، فكان من الطبيعى أن أسأله عما يدفعه إلى هذه الثورة الجامحة ، فإذا

---

* المصريون الإلكترونية فى ٩ ، ٢٠٠٨/١٠/١٦

بى وكأن " فقعت دملا " مر عليه وقت غير قليل ، فانفجر ، لا يبالى بما أحدثه فيمن وما أمامه ..

إن أخطر ما أصبح يواجهه الآن أنه بدأ يفقد الثقة في نفسه ، وهو أخطر ما يمكن أن يصيب إنسان في مثل موقعه ، وعلى طول خبرته ..يقول أن من المستحيل أن يكون كل الناس مخطئين ويكون هو وحده على صواب ، فهو ليس نبيا ولا مصلحا ولا زعيما كبيرا تفرد له كتب التاريخ صفحاتها ، ويصطف المؤرخون والمعلقون صفوفا يتزاحمون في الكتابة عنه ...

وعندما بدأ التفصيل ، بدأ بواقعة تتلوها وقائع ، بغير ترتيب زمنى ..

دخل صيدلية مرة وسأل عن دواء معين ، فأجابه الصيدلى بأنه غير متوافر الآن ، لكنه لو انتظر خمس دقائق ، فيمكن أن يبعث رسولا من عنده ليحضره له من مكان آخر قريب .

انتظر صاحبنا خمس دقائق كما وعد ، ولم يجئ الرسول ، فسأل الصيدلى : ألم تطلب منى الانتظار خمس دقائق حتى تحضر الدواء ؟ فإذا بالصيدلى يبدى دهشته ، بأن الخمس دقائق كناية عن " بعض الوقت " ، وانتظر صاحبنا خمس دقائق أخرى ، دون أن يجئ الرسول ، فيثور على الصيدلى مشددا لأنه ما دام قد حدد خمس دقائق ، فلابد أن يلتزم بذلك ، وأنه لم يعد يريد الدواء ، واستعاد نقوده ، وهو يغلى من الغضب !

قلت له أن هذه مسألة " بسيطة " لا تستحق منه مثل هذا الغضب ، فإذا به يقول أن معظم النار من مستصغر الشرر ..ولو كان الأمر أمر صيدلى بعينه لربما هان الأمر ، لكن المشكلة أن هذا هو شأن الجمهرة الكبرى من الناس ...

ويشير صاحبنا إلى أن هذا قد لمسه في مستشفى كبير جامعى ، أمضى فيه بضعة شهور مريضا ، إذ عندما يطلب أمرا مهما ، إذا بالممرضة أو حتى الطبيب يجيب : حالا ، ويفهم صاحبنا من كلمة " حالا " معناها اللغوى الصحيح ، فإذا بدقائق متعددة ، وراء دقائق تمر ،دون أن يتحقق شئ .

وهكذا الأمر في مواعيد شخصية ...وهكذا الأمر في اجتماعات ...

ويلفت صاحبنا نظرى إلى أن " الوقت " كقيمة مؤشر خطير في تقدم الأمم وتخلفها ، بل هو مؤشر بنهج في التفكير يمكن أن يكون مؤسفا ويمكن أن يكون مشرفا ، ثم يوجه لى أنا السؤال : فمن المخطئ هنا ومن المصيب ؟ بوده أن ألا يهتم كما لا يهتم الناس ، لكن مشكلته أنه حاول كثيرا ولم يستطع ، إذ من العسير على الإنسان حقا أن يسلك وفق ما لا يعتقد ، وإن كان كثيرون يملكون مثل هذه القدرة ، وهذه صورة من صور مآسى صاحبنا مع الناس !!

كان في لجنة عليا مهمتها الحكم على مستويات عالية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، ثم إذا به يتلقى مكالمة من هذا مرة ، ومن ذاك مرة ، توصى بهذا أو ذاك من المتقدمين ،ويغلى الدم في عروق صاحبنا : كيف يفعل هؤلاء هذا ؟ أليس هو في مقام القاضى الذى يصدر حكما على كبار الناس ، مما يستوجب ألا يتصل به أحد بشأن " القضية " المعروضة ؟

لكن الآخرين لهم موقف آخر ، فهذه " خدمة " ترد في الأفراح ،وفلان هذا أو ذاك ظروفه صعبة وينتظر المساعدة والنظر بعين العطف والرجاء ..

ويصرخ صاحبنا : إذا كانت التوصيات تصل إلى مقام القضاة ، على تسكين شخصيات على هذا هذا المستوى العالى ، فماذا يكون شأن هذا التعليم ؟ وماذا يكون شأن هذه الجامعات ؟

ثم يتساءل : هل هو في رأيه هذا على حق والآخرين مخطئين أم العكس ؟!

ويعيد توجيه تساؤله إلىّ بتذكيرى بعروض متعددة منذ سنوات بأن يتولى قيادة هذا الموقع الجامعى أو ذاك ، فيرفض ويعتذر ، وينظر الناس إليه باعتباره " شاذا " و إنسانا " غير طبيعى " ، ذلك أن من الطبيعى أن يطمح الإنسان إلى أن يرتفع شيئا فشيئا في المواقع والمسئوليات ، وبالتالى فإن من يزهد في ذلك ، فإما أنه يملك الكثير من الجاه والمال يغنيه عن كل هذا وإما أنه " شاذ " ، وأعلم علم اليقين أن صاحبنا ممن يمكن وصفهم " بالفقراء المستورين " ، وأنه لم يرث قرشا واحدا من أحد ، أبا كان أو أما .

ويفسر هو لى موقفه بأن المسألة ليست " إما ..أو " وإنما هى الإجابة عن التساؤل الجوهرى في الحياة : ماذا تريد من هذه الدنيا ؟ وقد أجاب منذ عدة عقود أنه يريد أن يكون قارئا كاتبا ، ولا يريد أن يكون هذا أو ذاك من تلك المواقع التي يصفها الناس بالعلو بينما يصفها هو بالعكس من ذلك . ثم يسترسل في شرح وجهة نظره أن الإنسان بطبيعته يميل إلى " الخلود " والاستمرار ، ومن هنا فقد سأل نسه منذ زمن بعيد : ما الذى يبقى منه بعد أن ينتقل إلى ساحة الخلد؟ هنا يبرز في التو واللحظة : العمل الفكرى والعمل العلمى .

وهو يسوق أمثلة عدة ، فلا أحد يذكر رؤساء جامعات أو نواب أو عمداء منذ نصف قرن أو يزيد ، لكنهم ما زالوا يذكرون طه حسين ، لا باعتباره كان عميدا ، ولكن باعتباره مفكرا ، وما زالت كتبه يقرأها الناس ، وسوف يظلون إلى أن ما يشاء الله ، وهكذا قل الأمر نفسه عن أحمد لطفى السيد ، وزكى نجيب محمود ، وأحمد أمين ، وعلى مصطفى مشرفة ، و السنهورى ..وغيرهم كثيرون ..

وهو يذكرنى بما كان قد رواه ، عندما كان قريبا من أحد كبار وزراء التعليم في الثمانينيات ، ولاحظ الوزير أن صاحبنا لا ينتهز الفرصة فيطلب " خدمة " أو موقعا ، حتى إنه ثار في وجهه مرة صارخا " يا أخى اطلب حاجة ، أى حاجة ..دا زملاءك يقفون طوابير بالباب يريدون ولو عضوية لجنة ، أو هذا وذاك من مطالب ..دا انت فعلا عجيب !!"

حتى أكبر قيادة للتعليم في ذلك الوقت نظرت إليه باعتباره " شاذا " !

من هنا ينظر صاحبنا إلى كبار القيادات نظرة عادية ، فلا يهرع إلى مقابلتهم ، ولا يهرع إلى التسليم عليهم إذا تواجد في موقف هم فيه ، لسبب بسيط ، هو نظرته إلى هذه المواقع وكيف يتم شغلها منذ عقود بغير معايير علمية أو موضوعية ، وهو ينظر إلى نفسه ، لا بغرور ، ولكن باعتزاز شديد حيث يرى نفسه وقد علا على الكثير من المراتب والمواقع ، استغناءا ،ومن ثم يعتبر نفسه " أغنى " الناس ، وفقا للمقولة الصوفية المؤكدة أن " الغنى " يجئ من " الاستغناء " لا من " الاقتناء " ، حتى إنه ليذكر مرة أن جاء – أثناء انعقاد مؤتمر كبير –

أستاذ كبير في تخصصه ، ينقل له أن وزير التربية في ذلك الوقت يريد أن يراه ، فإذا بصاحبنا يجيب أنه شخصيا لا يريد مقابلة هذا الوزير ، ولو كان يريد ذلك لذهب إليه ، وما دام الوزير هو الذى يريد أن يراه ، فليأت هو !

طبعا ، نظر أستاذ التخصص الكبير إلى صاحبنا باعتباره " مجنونا " ، ومن المتوقع ألا يكون قد نقل الإجابة نفسها للوزير !

ويوجه صاحبنا السؤال إلىّ : قل لى بالله : أنا مخطئ ، والناس مصيبون ، أم العكس ؟

وتتوالى الحكايات ،وتعدد الروايات التي يرويها صاحبنا وكلها تسير في الاتجاه نفسه ، لينتهى بعد كل هذا إلى التساؤل الكبير ، أنه قد وصل إلى حال أصبح يشك فيها في نفسه ، وأنه لابد بالفعل أن يكون " غريبا " عن هذا الزمان ، فهو يتعامل بعملات انقرضت منذ عقود بعيدة ، حتى لقد أصبح مثله مثل أهل الكهف ، عندما أماتهم الله فترة طويلا ثم بعثهم أحياء ، فإذا بهم يجدون الموقف عسيرا للغاية في التعامل مع الناس ..

وهو يسألنى ماذا يفعل ؟

حقيقة ، وقفت صامتا ، حتى إنه تصور أننى لم أسمعه ، فعاد لطرح التساؤل ، فأجبته بأننى سمعته من المرة الأولى ، لكن صمتى هو إعلان بأنى لا أملك إجابة تريح صاحبى هذا الذى هو قريب إلى قلبى ، عزيز على نفسى ، أشد مما يتصوره كثيرون ، فهل من معين ؟

(٢)

عندما تركت صديقى ، بعد تفريغ شحنات ما كظمه من غيظ في الأسبوع الماضى ، ظننت أن الأمر قد انتهى ، وأننى وإن كنت لم أقدم له " عكازا " نافعا ، كما يقولون ، فعلى الأقل قد أتحت له فرصة " التفريغ " التي نسمع من المتخصصين في الدراسات النفسية أن استمرار " كتم " شحنات الغيظ ، و"كبت " طاقات الأسى ، له آثاره النفسية السيئة على البنية النفسية للإنسان ، وصاحبنا رجل " قلم " بالدرجة الأولى ، عندما يُوَصِّف وظيفته في الحياة ، دون أن يقصد

بذلك أنه بالضرورة " مفكر " ، فليس كل ما يخطه القلم يمكن أن يعتبر فكرا جديرا بالاعتبار ، وكأنه يقلد بذلك محمد حسنين هيكل عندما يُوَصِّف نفسه بأنه " جورنالجى "٠

هذه المرة ، لم ينتظر حتى أسأله ما به ، وإنما انطلق لا يلوى على شئ معتذرا لى بأنه لا يدرى حقا ما هذه القوة الغالبة التي يحس بها بين جوانحه تدفعه دفعا إلى أن يروى المزيد ، ذلك أنه بالفعل ، قد صدّق علماء النفس ، حيث كان يشك أحيانا فيما يقولون ، عندما شعر ببعض راحة ، عقب تفريغه الشحنة الأولى ، فسعى بنفسه إلىّ كى يفرغ شحنة ثانية ، حيث دعوت الله أن تكون الثانية والأخيرة ، لا بدافع ملل ، ولا ازورار عن الموضوع ، وإنما إشفاقا على صاحبنا نفسه ، ذلك أننى كنت أدقق النظر فيه وهو يتحدث ، فكأنه يمسك " بمبضع " جراح ، يزيل به بعض أورام ، دون أن يكون واقعا تحت تأثير مخدر ، فترى كل علامات الأسى والألم ، فأشفق عليه ، خاصة وأنا ألمح لمعانا في عينيه في حركة تمهيدية لدموع مكتومة وأكاد أصيح به : كفى ، اعمل معروف !

قال إنه أحيانا ما يتلقى دعوات لسهرات مع بعض الأصدقاء والزملاء والأقارب ، سواء لمجرد التلاقى والدردشة أو من أجل عشاء أو من أجل زفاف ، فيجد نفسه غير قادر على تلبية الدعوة ، وخاصة بالنسبة للأفراح ، فهى لا تبدأ أبدا قبل العاشرة مساء ، بينما هو يخلد إلى النوم في هذه الساعة ، فيضطر إلى الاعتذار ، فيغضب منه الداعون ، وإن اضطر إلى الحضور أحيانا لصدور الدعوة من شقيق له أو زميل صديق (حيث أنه يرى أن ليس كل زميل بصديق) ، يجد نفسه مكتفيا ببضع دقائق لإثبات حسن النية ، ثم يقفل عائدا إلى حيث مخدعه ٠

لم يجد أحد ممن حوله يقره على ما يفعل ، وهو يفتأ يسوق الأدلة والبراهين بغير جدوى ، فيضطر إلى لعب الورقة الأخيرة : أن ساعته " البيولوجية " ٠٠هكذا تعودت عبر عشرات السنين ، وهو لا يملك إزاءها تبديلا ٠

ودفعنى الفضول إلى أن أستفسر منه على ما يقول من أدلة ، فيرد بأن الله ، خالق البشر وكل ما في الكون قد قال في كتابه العزيز (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ (٦٧)) ، سورة يونس ، ثم يتساءل : فما معنى أن الليل خُلق لنا " لنسكن " فيه إلا أن نستريح ونخلد إلى النوم ؟ وما معنى أن يكون النهار " مبصرا " ؟ إلا أن نكون في حال يقظة ، فما بال الناس تفعل العكس ويجعلون جزءا غير قصير من النهار غير مبصر ؟!

ثم يستشهد بآية أخرى من كتاب الله عز وجل (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا (٤٧)) ، سورة الفرقان ، لتؤكد المعنى نفسه .

ثم ينفعل صاحبنا أكثر ، عندما يشير إلى الجانب الاقتصادى ، وكيف يؤدى السهر إلى مزيد من استهلاك الطاقة وما يجره ذلك من تكاليف باهظة ، بينما " نور الله الطبيعى " يغنينا عن أية تكاليف تثقل جيوبنا ومحافظنا .

ويروى صاحبنا لى أنه عندما ذهب منذ أكثر من ربع قرن إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وزار مدينة نيويورك بصفة خاصة ، كان يتصور أنها سوف تكون غارقة في الأنوار من فرط ما سمع عنها ، فإذا بها على العكس من ذلك ، عقب الغروب ، يسرع الناس إلى بيوتهم ، يمكثون بعض وقت قصير للغاية لينامو ا ..

أخذ صاحبنا يضرب كفا بكف : هاهم " قدوتنا الحضارية " ، يفعلون ما أكده قرآننا ، وهم غير مسلمين ، ونحن نفعل العكس ، من هنا فهم قوم منتجون ، ونحن مستهلكون .. والمصيبة أن يفخر البعض بأن القاهرة مدينة تظل مستيقظة طوال الأربع وعشرين ساعة !!

ويتساءل صاحبنا : ماذا أفعل يا عزيزى ، وأنا أجد نفسى يوما بعد يوم أكاد أزداد عزلة وانفرادا ، حيث تتزايد مساحات الليل في التقابل والزيارات ، وتقصر أوقات النهار في العمل لتعوض ما لم يتم من ساعات نوم بالليل ؟

كان لابد أن أحاول إيقاف صاحبى لبعض الوقت ، حتى لا يسترسل في حكى موقف آخر قبل أن يلتقط أنفاسه لأنه ، كما قلت ، يبدو ، وهو يحكى ، كمن

تمر بتجربة " ولادة عسرة " ، مع ما يصاحبها من آلام وآهات ، وربما صرخات.

فما شعرت بأنه قد بدأ يهدأ بعض الشئ ، شجعته على أن يروى المزيد ، فقال أنه منذ عدة أعوام جاءته باحثة دكتوراه ترجوه بإلحاح وصل إلى درجة البكاء أن يشارك في الإشراف عليها ، حيث كانت قد سجلت بالفعل مع آخر ، وكان هذا الآخر تلميذا لصاحبنا . وإذا كان صاحبنا لا يسمح لنفسه أبدا بالإشراف على باحث إلا إذا أبدى الباحث نفسه رغبة في ذلك ، واقتنع هو بأهلية الباحث ، فقد وقف حائرا بين دموع باحثة تستغيث به ، تجرى لا تتوقف ، وعملية تسجيل قد تم فيها تحديد المشرف بالفعل ، فإذا بالباحثة تحاول أن تبين أن المشكلة بسيطة بالنسبة إليه ، وأن المشرف " تلميذه " ، ومن ثم فلن يغضب ، لكن صاحبنا آثر أن يطبق مبدأ من مبادئ الآداب المهنية ، والأصول الأخلاقية في المعاملات الإنسانية ، ألا وهو مبدأ " الاستئذان " ، حتى مع تلميذه فرفع سماعة الهاتف ليستأذن في المشاركة في الإشراف .

وسخر البعض عندما علم بحكاية " استئذان " صاحبنا من تلميذه ، حيث كانوا يتصورون أن عليه أن " يأمر " ، حيث أن " الآمر " هنا هو الأستاذ ، وأن المأمور هو التلميذ ، وأن هذا جائز " شرعا " و" تربوا " و " أخلاقيا " !!

وتمر فترة من الزمن ، فيجد صاحبنا نفسه مواجها بموقف عكسى تماما ...تلميذ له ، يفرض نفسه مشاركا له في الإشراف على رسالة دكتوراه ، دون أن يحفل بأى شكل من أشكال أدب الاستئذان ، بل لم يدر بخلده أن يقوم بالحد الأدنى ألا وهو " الإعلام " و " الإخبار " ..

أشد ما آلمه هذا حقا ...ولم يكن ما يؤلمه هذا أن يقل نصيبه في الإشراف ، فكل من حوله يعلمون علم اليقين ، كم عفّ صاحبنا عن الإشراف سنين طوال ، لأنه يعى تمام الوعى أن " الأستاذية " لا تتأكد بهذا السبيل أو ذاك مما يلهث وراءه كثيرون ، ومن ثم فإن ما يؤلمه هذا الألم الشديد ، هو ما ينبئ

به هذا من هدر لقيمة أساسية في التعليم الجامعى بين تلاميذ ، لأنهم يقولون أنهم " يكبرون " ، وأساتذة ، يقولون أنهم قد " شاخوا " !!

وينظر البعض إلى المسألة على أنها " بسيطة " ، بينما لا يشفى صاحبنا أبدا من هذه " الفعلة " ، حزينا على تصور يسود بأن العلو يكون بعلو الكرسى ، بينما هو بعلو الكعب العلمى وعطاء العقل وإشعاع الفكر ، وكأنه يريد أن يقول :

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم ٠٠ إذا جمعتنا يا جرير المجامع !!

وغاب صاحبنا عن موقع عمله فترة طويلة بعض الشئ لمحنة صحية طويلة مرت به ، فلما عاد ، رأى بعينيه ما بشره به البعض من تلاميذه من أن الموقع قد شهد نهضة وتطويرا ، فإذا به يرى مظاهر هذا في أبواب غرف قد جددت ودهنت بالجديد من الألوان ، وكذلك غرف الموقع ، وتزيين الجدران بالصور واللوحات الضخمة ، ودخول " تكييف " وثلاجة ، وتغيير بعض " كوالين " أبواب بنوع يصعب تقليده ٠٠لكن صاحبنا فيما سبق أن وصفه أحدهم من قبل باعتباره " صائد هموم " ف " تنقح " عليه نزعته الفلسفية ، فإذا به يذكر كيف أن هذا الموقع كان قد فقد ما يقرب من نصف ما كان له من الملكية العلمية والمعرفية ، بناء على عمليات حرب مهنية غير نظيفة شنت من آخرين خارج الموقع ، لكن بعض من في الموقع ، ممن شهدوا عملية الغدر والاغتصاب العلمى لم يحركوا ساكنا ، ومر عامان دون أن يبذلوا جهدا لاستعادة الأرض المفقودة ، فإذا بهم يديرون وجوهم عن قبلة النهوض الحقيقى والتطوير الجوهرى ، لينفقوا هذا الجهد في تطوير الأبواب والجدران وإدخال المياه الباردة وتسريب الهواء البارد !!

هل يتم تجديد " البرواز " بينما تعانى الصورة من تمزق وتدنى مكانة وتصاغر شأن ؟!

ويصرخ صاحبنا وكله لوعة : أجبنى بالله عليك :هل أنا محق في غضبى وحزنى هذا أم هم ؟

وأقول له : ولم لم تفعل أنت شيئا ؟ فيرد قائلا : إن من أفدح مصائب هـذا الزمان التعليمية أن من يتولون عملية الاختيار أصبح معيارهم في الاختيار هـو الموقع الإدارى والتنفيذى ، أو الملاينة والمسايرة ، أو تبادل المصلحة والمنفعة ، أما الرئاسة العلمية ، فلم تعد معيارا للاختيار ، بل هى فقط للتبرك بها والحرص على أن " تنحبس " في إطار يجعل منها " أثرا " تاريخيا من آثار الماضى ، ولعا من المصريين بإنتاج الآثار ، لا بتحريـك الحاضـر واستـشراف المـستقبل ، وإشباعها كلاما من التقدير والاحترام ، لكن الموقف ينقلب إلى عكس ذلك عنـد الإدارة والتنفيذ والتقرير ومنح المكافآت والجوائز !

هل " شبعت عزيزى القارئ من حكى هذه الروايات ، إلى درجة ربما تـود عندها أن تصيح بنا أن نكف عن الحديث ؟!

عندما يختزل الوطن*

كان صاحبنا جالسا فى اجتماع لمجموعة على قدر عال من الثقافة والتنوير ، حيث احتدم النقاش حول ما تسير إليه البلاد من ترد ، وخاصة من حيث التبعية للولايات المتحدة ، فإذا بأحد المجتمعين ، بعد أن أشار إلى ما قام به من حركات احتجاج نتيجة الإهانات التى صدرت عن مصادر غربية للرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم من بابا الفاتيكان ، يتبع هذا بتساؤله عما جعلنا نفعل هذا ؟ بينما رسول الله له من علو المقام وجلال الشأن ، بحيث مهما اجتمع الجمع الغفير على محاولة النيل منه ، فسوف يرتد هذا الجمع خائبا مهزوما ، إذ الأولى أن نحتج على ما يحدث لكل مواطن من إهانات يومية فى صور شتى ؟ واستمر مكملا بأن الله هو الذى يتولى رسول الله بالرعاية والحماية ، أما نحن المواطنون ، فمن يحمينا مما نعيشه من إهانات مستمرة ؟

وعلى الرغم مما يحمله هذا الموقف من صدق ، إلا أن صاحبنا لم يعلق عليه ، ونسى الحديث حال انتهاء المتحدث منه ، ربما لتزاحم المشاغل الفكرية والحياتية !

ولأن الاجتماع كان هو الأول فى دورة العام الجديد ، فقد آثر الجمع أن يكون قصيرا ، فغادر صاحبنا المكان ، وهو بالقرب من ميدان التحرير ، وكانت الساعة قد وصلت الحادية عشر والربع صباحا ، واتجه إلى حيث يستقل حافلة توصله إلى حيث يريد بالعباسية ، موقف الحافلات عادة به الكثير مما يصل به إلى جامعته بالعباسية ، بحيث لم يكن لينتظر خمس دقائق ، فإذا بثلاثة أرباع الساعة تمر حتى أتت حافلة مؤدية للمقصد ، وصاحبنا لا يعلم :ما الذى أدى إلى هذا التأخير الطويل غير المسبوق ، وليس فى نظمنا أن يعلن المسئولون بالموقف بأن كذا أو كذا قد حدث مما يؤدى إلى تأخير بقدر كذا، فمثل هذا السلوك إنما

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٦/١٠/٧

يكون من " إدارة " تحترم الناس الذين أنشئت من أجلهم ، لكن النهج القائم فلسفته عكس منطق الحكم ، ويناقض فلسفة الإدارة ، حيث يكون الناس فى خدمة الحاكم ، بدلا من أن يكون الحاكم فى خدمة الناس .

كان صاحبنا مخططا أن يصل إلى كليته بمنشية البكرى فى حوالى الثانية عشرة والنصف على وجه التقريب ، حيث كان قد وعد باحثا جاءه فى استشارة من إحدى المحافظات ، فضلا عن مقابلات أخرى مهمة . والذين يتعاملون مع صاحبنا قد درجوا على التزامه التزاما قلما يخل بالمواعيد : " الغفير قبل الوزير " ، فإذا ما تأخر دقائق معدودة ، انصرف الزائر موقنا أن كارثة لابد أن حدثت ، جعلت صاحبنا لا يأتى فى الموعد المضروب .

ما إن مرت الحافلة بميدان رمسيس لتتجه إلى العباسية ، حتى أصبح السير بطيئا بدرجة ملحوظة ، ثم إذا بالحركة تكاد تتوقف بدءا من " غمرة " ..كل هذا وصاحبنا ، مثله مثل غيره ، لا يعرف : ماذا حدث ؟.وما من دقيقة تمر حتى يزداد تكدس الشارع بكل وسائل النقل المتاحة ، وتتقاطر جماهير الناس زرافات ووحدانا على محطات الحافلات ومحطات المترو ، كل يريد بطبيعة الحال أن يصل إلى مبتغاه !

لاحظ أن الساعة قد وصلت إلى الواحدة " عز الظهر " ، وبدأت بعض المدارس تصرف تلاميذها ، حيث أن الأيام الثلاثة التالية عطلة ، وبدأ بعض الموظفين " يستأذنون " مبكرا أو " يزوغون " ، فيزداد الحشر ، ويزداد الاكتظاظ ، ويستمر التوقف فى الحركة ، وإن حدثت حركة ، فبطء شديد ..مثل السلحفاة.

سمع صاحبنا راكبا يجلس وراءه يقول بصوت عال ، دامع ، إنه بالكاد استطاع الحصول على عمل خارج مصر ، وأنه يريد اللحاق بالطائرة الذاهبة إلى أبى ظبى انطلاقا من القاهرة فى الثانية والنصف ، فلا أمل للمسكين أن " يلحقها " ، وهو لا يستطيع أن يترك الحافلة ليستقل سيارة أجرة ، لأن البلاء شامل ، يظلل الجميع ويعم الطريق كله ، ولا يخص الحافلة التى نستقلها .

وأرجو ألا يتصور أحد أننى أبالغ ، إذا قلت أن سيدة عجوزا ، لعلة مرضية ، تحتاج الحمام من حين لآخر ، وأصبحت فى وضع محزن حقا ، وهى لا تعرف ، ولا الجميع يعرف : ما التصرف الممكن إزاء هذا ؟ وبطبيعة الحال ، كم من عشرات الحالات العاجلة التى " انزنقت " فى هذا الموقف الذى شعر فيه عشرات الألوف بكم المذلة والمهانة التى يصعب وصفها ، وهم يشعرون بالعجز ، كمن يتلقى صفعات على قفاه ، وهو مسلسل الأيدى والأرجل لا يستطيع ، لا رد الإهانة ، بل " الهرب " !! وإلى من يشكو ؟!

ثم إذا بأحد الأفراد يقول أن السيد الرئيس يحتفل بعيد أكتوبر ، مع أن اليوم كان هو اليوم الرابع ، والعيد هو اليوم السادس ، وأن هذا يحدث فى شارع الخليفة المأمون ، حيث وزارة الدفاع ، وحيث ضريح عبد الناصر ٠٠هذا الشارع الذى هو " سرة " المنطقة ٠٠المعبر الرئيسى للكم الأكبر من سكان مصر الجديدة ، دخولا وخروجا ، وناهيك عما يزيد على المائة ألف طالب بجامعة عين شمس ، بل وقيل إنه ذاهب أيضا فى زيارة إلى قبر الجندى المجهول وقبر السادات بمدينة نصر ٠

كانت الساعة قد وصلت إلى الواحدة والنصف ، وصاحبنا لم يزل يحلم بعبور العباسية ، إلى أن بدأت " العقدة " تنفرج ، وضاعت على صاحبنا كافة مواعيده ، حيث أيقن أنه لن يصل إلى كليته قبل الثانية ، حيث لابد أن المنتظرين قد انصرفوا ٠

هذه الساعات الثلاث التى استغرقها صاحبنا من التحرير حتى مصر الجديدة ، من لنا من علماء الاقتصاد من يحسب خسائرها المالية ؟ ومن لنا من علماء الطب من يرصدون جملة التوترات العصبية والفسيولوجية التى حدثت لكل جسم ، ومن لنا من علماء الصحة النفسية من يسجل كم مشاعر الغيظ والحقد والسخط التى عصفت بوجدان عشرات الألوف الذين ضمهم الشارع ، فى هذا الوقت الأسود الذى يفترض فيه أن يشعر المواطنون بالعزة والكرامة فى ذكرى تخلصهم ما عار الاحتلال الصهيونى ، ويرفعون رءوسهم بهجة وسؤددا ؟!

ومن لنا من علماء دين يفتون فى شرعية عشرات الأدعية التى انطلقت من القلوب باللعنة على هذه الظروف اللعينة التى سببت كل هذا ؟

انكسرت النفوس ، وضاقت الصدور ، وطأطأ كل مواطن رأسه وقلبه يكاد ينطق بما نخشى التعبير عنه كتابة !

خرج أحد الركاب عن وعيه الدينى فصاح – غفر الله له ولنا جميعا – ألا يقول الله لنا إنه يستجيب لدعوة المظلوم ؟ ونحن الآن يارب مظلومون بالآلاف ، فلم لا يستجيب لدعوانا ؟ وقلت فى نفسى : ربنا لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا !

فى الطريق ، بعد أن انفكت العقدة ، ما من أمتار نجتازها ، حتى نرى عربات الأمن المركزى ومصفحاته ، وكما كبيرا من الجند الأشداء ..ممن يظهرون للعين المجردة ، حيث هناك عشرات ، بل مئات ممن لا نراهم بالعين المجردة ..يتخفون فى ملابس عادية ، ويندسون بين الجمهور ، وكأنهم موظفون أو طلاب أو عمال ، فضلا عن عدد لا بأس به من الكلاب البوليسية المتوحشة ، ترى الواحد منها ، فتتصور أنه يمكن أن يلتهم عشرة أشخاص على الأقل حتى يشعر بالشبع !!

وهكذا جمع خيالى بين كل هؤلاء ، فإذا به يكون " جيشا " ضخما ، ربما يفيد فى حماية عشرات الألوف الذين يقتلون ويشردون على أرض فلسطين ، وربما يفيدون فى حماية آلاف العراقيين الذين يروحون ضحية حرب أهلية والاحتلال الأمريكى ، ثم ألجمت خيالى ، فقد قال من قال – لا فض فوه – : إن الجيش المصرى لا يحارب خارج مصر ، ففعلا ، هنا على أرض مصر تكون المهمة الحقيقية ..الوظيفة الأساسية : حماية رئيس الدولة !

لسنا أقل وطنية من الذين مهمتهم تأمين حياة الرئيس ، فمهما اختلفنا معه فهو رئيس مصر ، وأى مكروه يصيبه – لا قدر الله – يصيبنا جميعا بأفدح الأضرار ، لكننا نحن أيضا ..ملايين المواطنين ، بحاجة إلى تأمين حياتنا من مذلة العيش ،وهوان المعاملة ،وذبح الكرامة .

لم لا تحدث مثل هذه الاحتفالات فى يوم العطلة نفسه ، فلا يتعرض عشرات الألوف للمهانة وتضييع المصالح ؟

لقد اختزل الوطن فى واحد ..مهما كان موقعه ، ومهما استحق منا – أكثر من غيرنا – من تقدير وإعزاز وحرص على حياته ، لا يصح أبدا أن نشعر أننا اختزلنا فى واحد ، فما لم نكن نحن ، لم يكن هو ، وليس العكس ، لأن أى حاكم ، إذا ذهب ، فهناك من يمكن أن يحل محله ، ولكن ، عندما يذهب شعب ، فماذا تكون مهمة الحاكم ؟ وما لزومه أصلا فى هذه الحالة ؟ والشعوب لا تذهب أجسادا ، ولكنها يمكن أن تذهب هوانا ومذلة ..انكسارا وبؤسا ..عندما تكمم أفواه بنيها ، وتخرس ألسنتهم ، بعكس الوظيفة المنوطة بالشعب : فيصبح هو الخادم ، بدلا من أن يكون هو السيد ، ويكون الحاكم هو السيد ، بدلا من أن يكون هو الخادم !!

حقا ، لقد صدق الزميل الذى أشرنا إلى حديثه فى بداية المقال ، عندما طالبنا ، بدلا من أن نثور على إهانة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن نثور على الإهانة التى يلقاها كل مواطن ، وكل يوم ، وأزيد على مقولة زميلنا الكريم ، فأقول : لو أننا لا نتعرض للإهانة فى أوطاننا ، فلن يجرؤ أحد فى الدنيا كلها على من يهين رسولنا الكريم ..لقد اختزلنا واختزل الوطن فى واحد ..لقد أهنا فى بلدنا ،ومن يهن فى وطنه ، فلا يغضب إذا أهانه من هم خارج هذا الوطن !!

عودة حلاق الصحة إلى مدارسنا* !

بعضنا ، وخاصة أبناء القرى الريفية ، حيث برزت فى السنوات الأخيرة نوعية أخرى من القرى السياحية ، الأولى – غالبا – موطن فقراء ، والثانية – غالبا – موطن أغنياء ، يذكر هذا الشخص الذى كان يحمل حقيبة صغيرة فى يده تتسم بالتهرؤ ، وسوء الحال ، المرافق لحاله هو نفسه ، ويدور ليقص شعر هذا وذاك على الرصيف ، وفى أى مكان ، وبأى مقاس ، ووفق أى أسلوب ، فأصبحنا نستخدم الإسم للدلالة على أى عمل من أعمال المهن ، عندما يفتقد التأسيس العلمى والمهنى ، كما اتفق عليه أهل الاختصاص ٠

ومن حسن الحظ حقا أن مصر قد عرفت منذ سنوات بعيدة ، الطريق إلى التأسيس العلمى والمهنى لمن يريدون ممارسة مهنة التعليم فى مرحلة التعليم قبل الجامعى عن طريق أنواع متعددة من معاهد وكليات إعداد المعلم ، أشهرها فى العقود القليلة الماضية ما أصبح معروفا بكليات التربية ٠ واتسق هذا مع التوجهات القائمة فى المجتمعات المتقدمة ، بل وكثير من المجتمعات شبه المتقدمة ، على أساس أن مهنة التعليم لا تقل أبدا عن أى مهنة أخرى مثل الهندسة والطب والمحاماة والصيدلة وغيرها ، لابد لمن يمارسها من أن يعد إعدادا متخصصا فى مؤسسات علمية مهنية تتولى تزويد الطلاب بما هو بحاجة إليه من علوم وتدربه على ما لابد منه من مهارات ٠

وسجلت كليات التربية منذ أول السبعينيات السبق فى الانتشار فى طول البلاد وعرضها ، حتى أن كثيرا من الجامعات الإقليمية كانت فى البدء كلية للتربية ، ثم فرخت هذه كليتين للآداب والعلوم ، فأغرت بإنشاء كليات أخرى فكان ظهور هذه الجامعة وتلك ٠

كان الخريجون بالآلاف ، وسجل الإقبال على هذه الكليات علامة فارقة فى

---

* جريدة الوفد ، فى ٢٠٠٦/٥/١٤

تاريخها ، فقد كانت قبلة الفقراء وحدهم سنوات طويلة ، وصور هذا نجيب محفوظ فى روايته الشهيرة " بين القصرين " عندما ثار الأب السيد أحمد عبد الجواد حين سمع من ابنه أنه يريد الالتحاق بمدرسة المعلمين العليا – شبيهة بكلية التربية الآن – معتبرا هذه المدرسة " غير محترمة " قياسا إلى الكليات الأخرى ، معززا كلامه بطلبه من ابنه أن يشير إلى أى تمثال أقيم فى أى بلد لمعلم ، فى الوقت الذى نرى فيه تماثيل لأناس تخرجوا فى الحقوق أو الكليات العسكرية ٠

لن نزعم أن ما شهدته كليات التربية من إقبال هو نتيجة تزايد لدى شبابنا بأن المعلم كاد أن يكون رسولا ، وأن الأذهان والقلوب قد تفتحت على ما عليه مهنة التعليم من قدسية الرسالة وسمو الهدف ، ولكن لسببين ، أولهما : ضمان التعيين ، حيث كانت وزارة التربية تتكفل بتعيين خريجى التربية ، ثانيهما : الدخل الضخم الذى تأتى به الدروس الخصوصية ٠ وبدأنا بالفعل نشاهد كليات التربية تقفز إلى المراتب الأولى فى مكتب التنسيق ، ويقفل القبول ببعضها من المرحلة الأولى لتعلن بذلك أنها قد أصبحت والحمد لله من كليات " القمة " ، مع تحفظى على هذا المصطلح الذى شاع مؤخرا ٠

وفى لحظة من لحظات تاريخ تعليمنا السوداء فى التسعينيات ، تخلت وزارة التربية والتعليم عن الالتزام بتعيين خريجى كليات التربية ، اتساقا مع الفلسفة المعلنة من قبل الدولة التى ترفع شعار " آليات السوق " ، وترك قواه للعرض والطلب ، إخلاء الساحة للقطاع الخاص ، وأصبح المبدأ الحكومى : علينا أن نُعلم ، وليس علينا أن نُشغل ، فالعمل مسئولية المتعلم نفسه ٠ وفى الوقت الذى تخلت فيه الوزارة عن تعيين خريجى كليات التربية ارتفعت أصوات الطلاب شاكية من أنهم ليسوا مثل أى خريجين فهم يعدون لمهنة معينة ، فإن لم يعينوا فيها فإلى أين يذهبون ؟

وتأبى الوزارة إلا أن تنقلنا إلى صفحة من صفحات الارتجال والسفه فتنشر إعلانات ضخمة تملأ صفحة كاملة من الصحف اليومية معلنة عن حاجتها إلى معلمين من خريجى أى كلية من كليات الجامعة المتصل تخصصها بالمقررات التى تدرس فى مدارس التعليم العام ، مثل كليات العلوم والآداب ، وتسأل : وهل أُعد هؤلاء للمهنة ؟ طبعا ، الإجابة بالنفى ، إيمانا من الوزارة بأن مهنة جنودها وضباطها – أى المعلمين – ليست مهنة محترمة لأن المهنة المحترمة لها شروط مزاولتها ، ولا تفتح أبوابها لك من هب ودب هكذا !

ثم تعلن الوزارة المصونة عن برامج تدريب مدة أسابيع تعد على أصابع اليد لتأهيل من اختارتهم من خريجى الآداب والعلوم ، تنفق عليهم مئات الألوف من الجنيهات ، وفق بنود مختلفة ، بينما تدير ظهرها لألوف من خريجين لم تنفق على تأهيلهم قرشا واحدا وظلوا يؤهلون لممارسة المهنة أربع سنوات كاملة !

هل رأيتم سفها بمثل هذا السفه؟

هل رأيتم تبديدا لطاقات الوطن المادية والبشرية مثل هذا التبديد ؟

وممن ؟

من الوزارة الحارسة على تنشئة أبنائنا . . .

من الوزارة التى استأمنها الوطن على عقول أبنائه وقلوبهم .

ثم إذا بالوزارة ، ومنذ فترة تصرخ شاكية من أنها تعانى من نقص حاد فى أعداد المعلمين ؟

يا سبحان الله ! ابنك على كتفك وتبحث عن إنسان آخر تستعين به ! كل هذا يحدث فى دولة بها وزارة تسمى " التخطيط " ، أى والله !!

دولة بها معهد قومى ضخم ، مر على إنشائه ما يقرب من نصف قرن اسمه معهد التخطيط . دولة بكليات التربية فيها علم اسمه التخطيط التربوى ، له أساتذة عظام يملأون الأرض معرفة وبحثا على صفحات الأوراق ، ويملأون طلابهم كلاما عن أهمية التخطيط ، وما هو التخطيط ، ودواعيه ، وأهدافه ، وشروط القيام به ، وغير هذا وذاك مما نعلم ومما لا نعلم !

من المسئول عن هذا التبديد ؟

لا أحد يطرح هذا التساؤل ٠ وبالتالى فلا نفكر فى إمكان أن تكون هنـــاك مساءلة ومحاسبة لأن مصر تحولت إلى " عزبة " خاصة ينهب منها من ينهـــب ويسرق منها من يسرق ، ويخطف منها من يخطف ، والكل آمن من أن يُـــساءل أو يُحاسَب :

فمن يسأل من ؟

ومن يحاسب من ؟

هل يمكن أن يكون اللص قاضيا ؟

لكأن لسان حال كل مسئول يردد ما قاله القرآن الكريم على لـــسان فرعـــون (أليس لى ملك مصر ، وهذه الأنهار تجرى من تحتى) ؟!

دولة " أمن " ..لا دولة " علم " *

من المقالات الموجعة حقا ذلك المقال الذى قرأته للفقيه القانونى الكبير الدكتور يحيى الجمل فى جريدة الأسبوع فى التاسع من يناير ٢٠٠٦ محورها يدور حول تساؤل طرحه فقيهنا وهو : لماذا إهانة العلم والعلماء فى دولتنا ؟

ومن المرجح أن عددا من القراء ربما شعر بأن الرجل يريد أن يعبر عن ألم لم يصرح بسببه ، لكن هناك عددا آخر مثلى فهم ما بين السطور ، لا لشئ إلا لأن ما أوجع فقيهنا هو مما مسنا نحن كذلك بضر نفسى شديد مثلما مسه هو وكثيرين معنا .

ومما لا شك فيه أن كل ذى ضمير حى يعرف حجم الإهانة التى وقعت ، لابد يشاطر فقيهنا رأيه بأن دولتنا بالفعل لا تكترث بقيمة العلماء ولا تحفل بكرامتهم إلا عبر شاشات التلفزيون وعبر موجات الأثير ، أما من حيث حركة الواقع والترجمة العملية ، فهى تقيم بينها وبين العلماء سدا منيعا!

لقد دار حديث بينى وبين جمع من الأصدقاء – خارج الدائرة الجامعية – فتساءل أحدهم : لماذا لا يقوم عدد من أساتذة الجامعات بشئ يعبرون به عن احتجاجهم على هذا الوضع المشين ؟ فإذا بى أشعر بخجل واضح وأتمنى أن لو كان الموضوع لم يُفتح ، لأن الجمع الكبير من أساتذة الجامعات ، مع الأسف الشديد قد أصبح واقفا عند حد الصرخات المكتومة والحوارات الداخلية عاجزا عن أن يحول هذا وذاك إلى حركة فعلية وسعى نحو تغيير ما هو مخجل ومحو ما هو خاطئ ، إلا بعض النشطين ، لكن قلة عددهم تمكن غول السلطة أن يحد من فاعلية حركتهم .

لا أريد أن أرجع إلى الوراء طويلا منذ أول مذبحة لعدد من أساتذة الجامعات في مارس ١٩٥٤ ، ثم ما توالى بعد ذلك من استغلال البعض بكتابة

---

* جريدة آفاق عربية فى ٢٠٠٦/٢/١٦

تقارير لجهات أمنية ضد زملائهم ، ولكنى أشير إلى ما تم عام ١٩٩٤ من إلغاء " لرائحة ديمقراطية " كان وجودها يطمئننا إلى أن لنا يدا فى بعض شـــأننا ، ألا وهو انتخاب عمداء الكليات ٠ إن الذى فعل هذا كان أستاذا جامعيا كبيرا ، وهو وزير التعليم بهاء الدين ، لكنه لبس القميص الفرعونى ليتصور بذلك أنه يمكـــن أن يعز من يشاء ويذل من يشاء ، ليكون بيده تعيين هذا ،واستبعاد ذاك ٠

كانت الحجة واهية لا تقنع طفلا ٠٠٠كانت هى الحجة نفسها التى قالها لنـــا الاستعمار البريطانى منذ مائة وأربع وعشرين عاما عندما ادعـــى أن الـــشعب المصرى لم ينضج بعد ، وأنه إذا مارس الحرية فسوف يسئ استخدامها ، ولابد من الانتظار حتى ينضج ٠ وظللنا ننتظر ، ولم ننلها إلا كفاحا ونضالا ودما سال وتدفق ، وفقا لحكمة مؤكدة :

" وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا "

كما أكد شاعرنا العظيم أحمد شوقى٠

ولعب الوزير الأسبق هذه اللعبة المهينة ألا وهى الإغراء المـــالى ، فقـــرر بعضا من المزايا المالية التى جعلت كثيرين يفرحون بها ولا يرون الـــسم فـــى العسل ٠٠لم يروا أنه فى مقابل ذلك سوف يفقدون حريتهم فى اختيار قياداتهم فى الكليات ، فماذا فعل أساتذة الجامعات ؟

ألا يرون إلى ماذا أدى إليه هذا من تكالب مخجل ، ولهث مؤسف من قِبَـــل البعض لدى كل من له يد فى الاختيار حتى يُعين عميدا ؟ وبدأ زحـــف أســـاليب دس وتآمر ٠٠وبدأ شيوع أساليب خنوع وطأطأة رأس ٠٠وبدأ زرع مناهج عمل لكسب رضا من هو أعلى موقعا ، لا من هم أهل الديار ، لأنهـــم لـــم يعـــودوا يملكون من الأمر شيئا ٠٠ألم يقلها المثل العامى المصرى " اللاى يجـــوز أمـــى أقوله ياعمى " ؟!

وهل أشير إلى ما تم من تقرير لنظام الفصلين الذى يدرك كل إنسان أنهـــا كانت خطوة " سياسية " لشغل الأساتذة والطـــلاب بمـــا يجعلهـــم يلهثـــون وراء

التحصيل والامتحانات ، فلا يكادون يفيقون حتى لا ينشغلوا بأمور وطنهم ومحيطهم العربى ؟

كتبنا وكتب غيرنا منبها إلى أن نظام الفصلين يرتبط بنظام معين من الدراسة يكون فعالا فى ظله ، أما أن يُعمل به فى ظل النظام التقليدى فى الامتحانات ، فهذا يُترجم عمليا إلى شهرين تدريس على الأكثر فى الفصل وشهرين امتحانات ؟!

فى كل عام ، تنقل لنا شاشات التلفاز ، فى أواخر العام احتفالات ضخمة يشهدها رئيس الدولة احتفاءا بتخريج دفعة جديدة ، مرة فى كلية الشرطة ، وأخرى فى كلية الطيران ، وثالثة فى كلية كذا ، ورابعة فى كلية كيت ..كلها كليات عسكرية ، فى دولة رفعت الرايات البيضاء منذ عدة عقود ، ولا اهتمام مطلقا – ولو ذرا للرماد فى العيون – بالاحتفال بخريجى كلية من هذه الكليات الأخرى " التافهة " – فى نظر النظام كما يشير إلى ذلك سلوكه وموقفه وتقديره العملى – مثل الطب ، والهندسة ، والحاسبات ، وغيرها .

السبب واضح ...هذه دولة تحتمى بالعسكر والضباط والأسلحة ، ولا تحتمى بالأطباء والعلماء والمهندسين والمعلمين والمحامين !

لقد حاولت أن أحصى عدد الاحتفالات والمهرجانات التى تقام ، مرة للأغنية ، وأخرى للسينما ، وثالثة للمسرح ، ورابعة للتلفزيون ..إلى آخره ، وترصد لها مئات الألوف من الجنيهات ، وأدير عينى لعلها تخطئ فترى احتفالا بعلماء تُرصد لهم جوائز ضخمة ، فلا أجد إلا هذه المناسبة اليتيمة الوحيدة – التى لم يُلتفت لها إلا منذ وقت وجيز – الخاصة بتوزيع جوائز الدولة ..وعند المقارنة بين هذه الفئة والفئات السابقة ، تشعر بقيمة العلم والعلماء فى ظل هذا النظام الأمنى المتوحش !!

وأرجع بالذاكرة سنوات تعد على أصابع اليدين ..عند زرع بذور فتنة بين أعضاء هيئة التدريس بتقسيمهم إلى طبقات : أستاذ عامل ، وأستاذ متفرغ ، وأستاذ غير متفرغ ، مع ما هو معروف في كل الدنيا وواضح لكل ذى بصر

وعقل ، أن عطاء العقول العلمية يزداد تألقا كلما مضوا فى الزمن ، إلا من أبتلى بمرض ، ومع ذلك تسكتثر دولة النظام الأمنى على هؤلاء الـذين بلغـوا ذروة العطاء والتألق فتحيلهم إلى التقاعد لتوفر مبلغا لم يبالغ البعض فى وصفه بأنـه حقير ، قد يساوى مبلغ ما ينفق على أحـد المهرجانـات الفنيـة أو مسلـسلين تلفزيونيين !

ربما تبادر وتقول أن المسلسل التلفزيونى يباع ويدر دخلا أكثر ممـا أنفـق عليه ، وأرد : وهل تتصور أن استمرار العطاء العلمـى والفكـرى والتربـوى لمشايخ الأساتذة والعلماء لا يضخ فى قلب الأمة وعقلها ودمائها الكثير مـن مـا يبث العافية والنمو والتقدم مما يصعب تقديره ماليا ؟

ليس العالم هو ذاك الذى يحصل على أعلى الدرجات العلمية ، وليس هـو الذى ينجز فى معمله أو فى مكتبته فحسب ، ولكن العالم هو الذى يثور لكرامـة جماعته ..هو الذى يجعل أمور الأمة فى مرتبة تتقدم هموم شخصه ..هو الذى يشعر بأن له " قيمة " فى هذا البلد ، ويعلم أن " القيمة " لا تُعطى ولكن تُنتزع ، لأن الذى يعطى ، يمكن أن ينتزع !!

حوار صحفى مع المصرى اليوم*

في عددها الصادر يوم الخميس ٢٠٠٦/١١/١٣ نشرت جريدة المصرى اليوم حوارا معى بمكتبتى ، أجراه الأستاذ " محمود الزاهى " الصحفى بالجريدة دار حول قضايا متعددة في التعليم ، كما يلى :

*** شهدت الانتخابات الطلابية التي جرت منذ أيام أحداثا مؤسفة واعتداءات لم نعهدها من قبل ، فما هو تحليلك لهذه الأحداث ؟**

– أحد الأساتذة يؤيد ما يحدث مع الطلاب بحجة أنه عندما كان يدرس بانجلترا أخذوا عليه تعهدا بعدم العمل بالسياسة ، فقلت له إن انجلترا بها عشرات القنوات الحقيقية للتعبير عن الرأى وعلى رأسها الأحزاب والتلفزيون والصحف ، لذلك يأتى الطالب إلى الجامعة كى يتعلم فقط ، أما في مصر فجميع السبل خارج الجامعة مغلقة ، فالأحزاب تحولت إلى مجرد مقر وجريدة ، والمساجد ممنوع فيها الكلام في الشئون العامة والقضايا الكبرى ، والإعلام الحكومى لا يبرز إلا رأى الدولة الرسمى ، ويحجب الآراء المغايرة ، وبالتالى فالجامعة هى السبيل الوحيد أمام الطالب للتعبير عن رأيه .

إن كل ما يحدث الآن ضد الطلاب تخريب لتكوينهم ، ويكفى مثالا على ذلك سيارات الأمن المركزى المحيطة بالجامعات منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ ، وأنا شخصيا أشعر بالقهر وأنا أمر بجوار سيارات الأمن المركزى في طريقى إلى مكتبى ، فما بالك بآلاف الطلاب وهم يمرون عند دخولهم للجامعة على عربات مصفحة وقوات مسلحة في وضع استعداد ، سواء هناك انتخابات أم لا ، وهو وضع غير موجود في أى دولة في العالم ، بما فيها الدول المتخلفة .

*** في حواره مع المصرى اليوم قال الدكتور هانى هلال إن الأمن لا يتدخل في شؤون الجامعة ، وأنه " لولا الحرس الجامعى كنا اتبهدلنا " !**

– هناك فارق كبير بين " الأمن " و " الحرس الجامعى " ، فالأخير له دور مطلوب لأن أى تجمع بشرى وارد أن تحدث فيه احتكاكات ونزاعات طبيعية ، لكن ما نقصده ونحتج عليه هو " أمن الدولة " ، وليس الحرس الجامعى ، فأمن الدولة موجود في كل ركن ، وكل صغيرة وكبيرة بالجامعة ، ففى المدن الجامعية يستخدمون الطلبة لخدمة الأمن ، وعلينا أن نتخيل شخصية الطالب عندما يجند للتجسس على زملائه ٠ والأمن بالطبع يختار الطلاب الفقراء ، ويقرر لهم راتبا شهريا ، مع استخدام العبارة الشهيرة " بس قول لنا بيحصل إيه " ؟ ٠

ونفس الشئ حدث ويحدث بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ، إذ يجند بعضهم لكتابة تقارير في زملائهم ، ولا يوجد عضو هيئة تدريس يتم تعيينه إلا بعد موافقة الأمن ٠ كما يلعب الأمن دورا في تعيين كل القيادات ٠ لقد حولوا التعليم في جميع مستوياته إلى قضية " أمن دولة " وليس أمن قومى !

*** بعيدا عن هذا التدخل الأمنى ، هل لدينا سياسة عامة واضحة للتعليم الجامعى في مصر ؟**

– منذ سنوات طويلة ونحن ننادى بفلسفة عامة أو استراتيجية ورؤية واضحة للتعليم ، وبناء عليها نتناول التفاصيل الأخرى ، لكن المشكلة أن كل وزير يقول إنه وضع استراتيجية للتعليم ، لكنها في الواقع رؤيته " هو " ، لذلك ، عند رحيله يأتى آخر ليكرر الموقف ويقول أنه سيضع استراتيجية جديدة ، حتى المجالس التي تشكلها الوزارة ، الوزير هو الذى يختارها ، ويختار من يرتاح له ، لذلك ، عندما يطلب منهم التفكير ينصب تفكيرهم حول ما يريح الوزير ٠

*** وهل نحتاج لوجود مجلس أعلى مستقل للتعليم ؟**

– نعم ، أو على الأقل يتم تفعيل المجالس القومية المتخصصة ، إذ منها مجلس قومى للتعليم ، ولكن رأيه استشارى ، وهذا المجلس لم يترك مشكلة في التعليم على مدار ال٣٠ سنة الماضية إلا ووضع لها حلولا ، لو أخذنا بها لتغير حال التعليم لدينا ٠

*** شهدت الجامعة هذا العام بداية تطبيق بعض البرامج الخاصة بمقابل مادى ، فهل تعد خطوة أولى لإلغاء المجانية ؟**

– منذ أكثر من عام ونصف العام ، وقبل أن ترى النور ، وأنا أعترض عليها ، لأنه لا يوجد مانع من أن نقترح هذه التخصصات الجديدة ويتم تطبيقها ضمن النظام الموجود ، إذا كانت هناك حاجة إليها ، أما أن يتم تدريسها مقابل مبالغ ضخمة يدفعها الطلاب القادرون فقط ، فهذا أمر مرفوض ٠

وقد يقول البعض أنه طالما أن البعض لديه القدرة على الدفع ، فما المانع ؟ لكن المشكلة أن هذا الطالب " القادر " يجلس في المكان الذى أقامته الدولة ، ويستفيد من المكتبة والحديقة والأستاذ الجامعى ، وجميع الإمكانيات والمرافق العامة التي تم إنشاؤها من حصيلة الضرائب ومن المال العام ، أى أنه يأخذ من الإمكانات المخصصة للطالب العادى ويدفع مقابل استخدامها ٠

إن هذا هو ما حدث في التعليم الأساسى بإنشاء المدارس التجريبية ، فكل هذا تحايل لإلغاء المجانية ، لأن هذه المدارس أنشئت من ميزانية الدولة ، كما أن المدرسين يحصلون على رواتبهم منها أيضا ، أى أن الأمر كله من المال العام ٠ وإذا أردنا عمل مثل هذه البرامج فيجب إنشاء مبان خاصة لها ، أما أن تقتطع جزءا من مال الشعب ، وتحوله إلى " بيزنس " فهو أمر يخل بالعدل الاجتماعى إخلالا فاضحا ٠

*** لكن وجهة نظر الوزير هى توفير مصادر تمويل ذاتية للإنفاق على المجانية ؟**

– هذا الكلام لا يحدث على أرض الواقع ، وقد حكى لى واحد من القيادات الكبرى بإحدى الجامعات أنه كان يتم تحصيل ٣٠ جنيها من كل طالب لصالح صندوق تحسين الخدمة التعليمية ، ولكن الواقع المر أن هذه الألوف من الجنيهات كان يتم توزيعها بصفة أساسية في شكل مكافآت على القيادات حتى إنه لم يكن يتبقى منها إلا القليل لصالح خدمة التعليم !!

*** وزير التعليم العالى قال إنه سيتم تحصيل مقابل الخدمة التعليمية مع الحفاظ على المجانية ..**

– أول ما أسمع الوزير في مصر يقول إنه لا مساس بشئ ، أعرف أن هنـــاك مساسا به ، ولكن ، ليست هذه هى المشكلة ، المشكلة أن الـــنص الـــذى تنـــاول مجانية التعليم في القانون الجديد نص غـــامض يـــذكرنى بطريقـــة الاحـــتلال البريطانى سابقا ، في صياغة المعاهدات حتى يفسرها كما يريد ، فبعد أن وجدت الوزارة نفسها مقيدة بنص صريح في الدستور ، ينص على المجانية ، وقعت في حيرة من أمرها ، لذلك تضطر إلى اللجوء لهذه الحيل للالتفاف على المجانيـــة ، رغم أن معظم الوزراء الحاليين والذين يمثلون رجال الأعمال في الوزارة ، كان أساسهم من محدودى الدخل ، ونحن بلد به ٤٠% من السكان عند خط الفقـــر ، وحتى مبلغ مائة جنيه مصاريف ، أصبح مرهقا ، فماذا يفعل ملايين الناس الذين لا يجدون المأكل أو الملبس واضطروا إلى سكن المقابر !!

*** لكن هناك تعهدات بعدم حرمان المتفوقين من المجانية تحت أى ظرف ؟**

– المشكلة أننا زمان – وأنا واحد جئت من تحت خط الفقر – كنا نتعلم فـــي فصول قليلة العدد ، ومن ثم لم نكن نحتاج إلى دروس خصوصية ، فكنا نـــذاكر فنتفوق ونصل إلى القمة . أما الآن ، فلا يوجد تعليم في الفصول أو المدارس ، وبالتالى يعتمد التلميذ على الدروس ، لمن يقدر عليها ، خاصة في ظل مـــارثون الثانوية العامة التي أصبحت عامين بدلا من عام ، وفى نفـــس الوقـــت ، فـــإن محترفى الدروس الخصوصية ، من كثرة إتقانهم للعملية لا يقومون بتعليم التلميذ ، لكنهم يقومون بتدريبه على كيفية الإجابة على الأسئلة من خلال حـــل أســـئلة السنوات السابقة ، لذلك فطريقة ومهارات الإجابة على الامتحان بعيدة عن التعليم ، وغالبا ثلاثة أرباع الذين يحصلون على لقب متفوق هم مـــن أبنـــاء الأغنيـــاء والقادرين ، وهو ما يوقعنا في مطب آخر ، هو أن هؤلاء القادرين هم من سيتم إعفاؤهم منتكلفة التعليم .

*** الوزير أعلن أن القانون الموحد يتضمن اختيار القيادات في الجامعة عن طريق الإعلان ، فهل هذا أفضل ؟**

– من المفروض أن يكون الانتخاب هو القاعدة الأساسية لاختيار القيادات في الجامعة لأنه مظهر من مظاهر الديمقراطية ، وأنا شخصيا عندما حصلت على الدكتوراه وأنا معيد بالكلية لم يتم تعيينى مباشرة ، ولكن تم عمل إعلان وتقدم شخص من الخارج وتعطلت بعض الشئ ، لكن بكل صراحة كانت المعايير لا تزال موضوعية ، أما الآن فأخشى إذا لجأنا إلى الإعلان – وهو جيد في حد ذاته – أن تتدخل العوامل الشخصية والأمور غير الموضوعية ،خاصة في تعيين العمداء ، والانتخابات هى الحل الأمثل لأن الأسلوب الحالى فتح الباب لشخصيات مثل " عبده مشتاق " للجوء لأشخاص خارج الجامعة ، سواء الأمن أو الوزراء ، لحسم عملية الاختيار ، وساد مصطلح " امش جنب الحيط " بين القيادات !!

*** في ظل هذه الأوضاع ، هل وصل التعليم الجامعى لدينا إلى مرحلة الخطر؟**

– طبعا ، فالتعليم الجامعى وصل إلى مرحلة كبيرة من التدهور في العقود الأخيرة نتيجة اعتماد الأساتذة والطلاب على نظام الملازم التي تقدم معلومات تقليدية ، ومجرد عناوين موضوعات مختصرة ، وهى أردأ مصدر يمكن أن يعتمد عليه الأساتذة والطلاب ، ليس هذا فحسب ، بل على بعد أمتار من أى جامعة ستجد عشرات الدكاكين والأكشاك ، كلها مخصصة لتصوير الكتب والمذكرات دون أى رقيب ، رغم أنها تعتبر سطوا على حق الأستاذ ، وللأسف الشديد يحدث هذا في الوقت الذى نجد فيه الرقابة على المصنفات الفنية تلقى القبض من يقلد شريطا لراقصة ، بينما تترك من يزور كتاب الجامعة بشكل علنى دون محاسبة ، وهو ما دفع بعض الأساتذة إلى الاعتماد على أساليب " غير كريمة " مثل ما يسمى ب " الشيت " لإجبار الطلاب على شراء الكتاب .

*** تشمل الأوراق المطروحة بشأن القانون الموحد مقترحا بإلغاء نظام التنسيق ، فما رأيك ؟**

– في الحقيقة ، لا أعرف كيف سيتم تنفيذ هذا ؟ هل سيذهب الطالب للكلية التي يريدها ، وبالتالى نجد الجميع متوجهين إلى كليات تعد على الأصابع لليد الواحدة ؟ نحن دائما كنا نعتبر مكتب التنسيق هو أفضل الحلول السيئة ، ولكنا مضطرون للاعتماد عليه ، لأن نقل الطلاب إلى الكليات التي يرغبونها مباشرة يصلح إذا كان عددهم في الثانوية عدة مئات ، أما كونهم بالألوف ، فلا يمكن ذلك . وإذا قلنا أننا سنجرى امتحانا للقبول فسيشكل ذلك عبئا رهيبا ، إضافة إلى أنه يخلق مخاوف من الواسطة والفساد .

*** هناك اتجاه لجعل الثانوية ثلاث مراحل ، فهل أصبح طلاب الثانوية فئران تجارب ؟**

– يحدث هذا الآن ، والمسألة لدينا لا تتم بناء على بحث ودراسة الخبرات السابقة ، فهل تمت دراسة للمقارنة بين الثانوية العامة بنظام السنة الواحدة ، وبين نظام العامين وثبت أن نظام العامين أفضل ؟ أنا ضد نظام العامين ، لأن تقسيط الخوف لا يسقطه ، بالعكس ، فقد تضاعف الخوف عند الطالب ، وبالمثل فإن امتدادها لثلاث سنوات سوف يضاعف الخوف ثلاث مرات .

*** على الرغم من مرور قرن على افتتاح الجامعة المصرية ، قدرت بعض الدراسات نسبة الأمية في مصر ب ٤٨% ، فلماذا ؟**

– نسبة الأمية في مصر فضيحة بكل المقاييس ، ومنذ فترة طويلة قلت إنه لو أن هناك كيلومترا واحدا من مصر محتلا ، فلا يجب أن نسكت قبل أن نحرره ، فما بالنا إذا كان ثلث عقولنا محتلا بالجهل ؟ وأنا مندهش في الحقيقة من أن هذه القضية لا تشغل بال المسئولين في الدولة ، ومع الأسف كل التصريحات الخاصة بنسبة الأمية لا تتفق مع الواقع ، فهناك أكثر من ١٨ مليون أمي وفقا للتصريحات الرسمية ، وهذا الرقم ينطبق على من تبدأ أعمارهم من ١٥ إلى ٤٥ عاما ، فإذا حسبنا نسبتهم بين من هم أدنى من ١٥ سنة ومن هم فوق ٤٥ لازداد

الرقم كثيرا ، فكيف لا يؤرقنا أن يظل بيننا ، ونحن في القرن الحادى والعشرين هذه الملايين التي تعانى من الأمية الأبجدية ؟!

*** ما رأيك في إنهاء التكليف بكليات التربية في ظل وجود عجز بالمدارس وصل إلى ١٦٠ الف مدرس ؟**

– للأسف الشديد ، السياسة الليبرالية يتم تطبيقها خطأ ، لأن لها شروطا ، فهم يقولون إنه لا يوجد شئ اسمه تكليف ، ولابد أن تكون هناك منافسة ، لكن في الوقت نفسه ، المنافسة لابد أن تكون بين أفراد المجال الواحد ، ومثلما لا يعقل أن يكون هناك إعلان عن الحاجة إلى أطباء ، فيتقدم مهندسون ، فلا يجب أن يحدث ذلك مع خريجى التربية ، إذ لابد للإعلان أن يشترط ألا يتقدم له إلا خريج التربية ، وهذا لا يحدث ، وهو ما يعنى احتقار المسئول لمهنة التدريس وعدم معرفته بقدرها ، ثم نعود لنشكو من الأمية وتدنى مستوى التعليم ، رغم أن النظام نفسه يدفعنا إلى هذه النتيجة بتعيينه خريجى الكليات الأخرى ، ثم يكتشف أنهم لا يعلمون شيئا عن التربية وطرق التعليم ، فينظم لهم برامج تدريب بتكلفة كبيرة ، في حين يوجد من تدرب لمدة أربع سنوات ، وأنفق عليه ، وانتهى به المطاف ليجلس بالمنزل ، وهذه السياسة أدت أيضا إلى تراجع إقبال الطلاب المتفوقين على كليات التربية ، وهو ما يهدد بتراجع مستواها .

*** هل ترى أننا في حاجة إلى وزارتين ، إحداهما للتربية والتعليم ، والأخرى للتعليم العالى ؟**

– وزارة التعليم العالى لا لزوم لها ، خاصة إذا أخذنا قاعدة أن الجامعة مستقلة ، وأن عليها أنتدير نفسها بنفسها لأننا نعتنق الفكر الليبرالى .

التعليم الإلكترونى*

في أحد أيام عام ٢٠٠٤ ، فوجئت بأصغر أحفادى عندما جاء مع أسرته لزيارتنا ، يسرع بعد فترة قصيرة إلى جهاز الكومبيوتر فاتحا إياه ، فعجبت لذلك ، حيث لم يكن عمره يتعدى الرابعة من العمر ، وراقبت سلوكه ساعتئذ أريد أن أتتبع ما يفعل ، لكن ذهنى عاد بسرعة إلى ثمانى سنوات على وجه التقريب ، سابقة ، عندما جلست إلى هذا الجهاز لأول مرة لتتحدد معالم الصورة واضحة جلية ..!

جيل حالى نجده وقد بدأ يتعامل مع الجهاز وعمره لا يتجاوز السنوات الأربع ، وجيل سابق ، بدأ هذا التعامل وقد بلغ من العمر ستين عاما على وجه التقريب ...

هذه القوة التكنولوجية ، إذ تتوافر لجيل وهو لم يبلغ بعد من العمر إلا سنوات أربع ، هل يمكن تصور ماذا سوف يكون عليه من مهارات وقدرات ومعارف ومعلومات ، عندما يصل إلى سن الستين ؟

إن حركة التطور تكاد أن تتجاوز التوقعات ، وتطوى الأحلام ، لتصل بالإنسان إلى ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر .

لقد كانت العلامة الأولى في التطور البشرى عندما اخترع الإنسان لغة يتواصل بها مع غيره ، يأخذ منهم ويعطيهم من خبرات الحياة ، ويتبادل المنافع والآمال والآلام ..

ثم كان التحول العظيم عندما اخترع الكتابة ، وتمكن من تدوين ما يفكر فيه وما توصل إليه من معرفة ، وما يمر به من أحداث ، حتى أصبحت هذه الخطوة علامة ، بحيث نقول عن عهود أنها قبل التاريخ ، وكأن " التاريخ " لم يبدأ إلا

---

* مقدمة لكتاب (الأسس التربوية للتعليم الإلكترونى) للسيدة هناء عودة ، والذى هو في الأصل رسالة ماجستير أشرفت عليها مع الدكتور ضياء زاهر ، قسم أصول التربية بتربية عين شمس ، عام ٢٠٠٧

عندما عرف الإنسان" التأريخ " الذى يمكن تدوينه أيا كانت وسيلة التدوين .

وتمر قرون إثر قرون ، حتى عرف الإنسان الطباعة ، فإذا بانقلاب رهيب يصيب حياة الإنسان ، ولم لا وقد كانت المعرفة محصورة بين الذين يحصلون على نسخ مكتوبة بخط اليد من أى كتاب ؟ وإذ تكون طباعة ، يصبح بالإمكان توافر عشرات والمئات ، ثم الآلاف ، من نسخ أى مطبوعة ، ليعنى ذلك اتساع الدائرة ، دائرة المعرفة ، وتنزل من برجها العاجى ، لتتاح إلى جماهير أوسع ، ويكون لذلك تأثير بالغ في حياة الناس ، ويبدأ عصر كسر الاحتكار ، لتلف إلى عالم المعرفة عشرات الألوف من الناس ، بل ومئات الألوف ، ومن ثم تتغير مراكز القضايا المثيرة للتفكير والاهتمام وتتنوع مستويات الانشغال بها ، وتجد قضايا لم تكن مطروحة .. نعم ، لقد أصبحت المعرفة شأنا جماهيريا ، ولم تعد شأنا أرستقراطيا .

كان هذا إيذانا بتسريع الجهد الإنسانى في إعمار الأرض ، تحقيقا لمهمة الخلافة التي ندب الخالق عز وجل الإنسان لها ، فكلما توصل إلى معرفة جديدة ، كان هذا يعنى اتساعا في دائرة السيطرة على مكونات البيئة وعناصر الكون ، فيستخرج منها الكثير من الإمكانات والطاقات ، وتزداد دائرة " التسخير " ، ويتيقن الإنسان من الوعد الإلهى الذى يتكرر في آيات القرآن الكريم ، بتسخير المولى سبحانه ما يصعب حصره وإحصاؤه للإنسان :

(وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (٣٢)) ، سورة إبراهيم

(وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (٣٣)) سورة إبراهيم .

(أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ (٢٠))، سورة لقمان .

والتسخير في مجمل معناه يعنى القدرة على الاستفادة والتوجيه والسيطرة ، وهو لا يتم إلا بمعرفة طبيعة هذا الذى نسعى إلى تسخيره ، والقوانين التي تحكم

حركته ، والعناصر التي يتكون منها وعلاقاته بغيره من الظواهر ، ومتى يصلح ؟ ومتى يفسد ؟ ومتى ينمو ؟ ومتى يتوقف ؟ أى بمعرفة شاملة ومحيطة .

ومن هنا تجئ حكمة المولى سبحانه وتعالى في بدء آياته القرآنية بفعل الأمر بالقراءة ، على أساس أنها باب المعرفة ، والمعرفة هى باب السيطرة على عناصر الكون ، فتتحقق سيادة الإنسان ، ويتحقق الوعد الإلهى بأن يكون الإنسان خير ما خلق .

لقد أخطأ البعض عندما فهموا الأمر بالقراءة بالمعنى المعروف الذى يتعرف فيه الإنسان على الحروف والكلمات المسطورة على صفحات الورق ، فهذا ليس إلا نصف حقيقة القراءة ، وأما النصف الآخر ، فهو أن الله إذا كان له كتاب مسطور هو القرآن الكريم ، إلا أن له كتابا آخر غير مسطور ..إنه " مشهود " أو " منظور " ، وهو الكون ، وقراءته تعنى بحثه ودراسته وفهمه .

وما من مرة أقوم فيها باستقرائى الشهرى لكتاب الله المسطور في القرآن الكريم ، إلا ويشد انتباهى هذا التعويل الواضح ، وبإصرار لا يخفى على متأمل ، على ضرورة الاعتماد على المعرفة في كل شأن من شئون الحياة الإنسانية ، واعتبارها معيارا لما يمكن أن يقبل ، وما يمكن ألا يقبل :

فهو يقول في سورة البقرة (وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ (١٢٠))

وفى السورة نفسها (وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ (١٤٥))

وفى سورة آل عمران ، ينعى الله عز وجل على هؤلاء الذين يتناقشون ويفكرون ويتجادلون من غير استناد إلى المعرفة المتصلة ، فيقول (فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٦٦)) .

ويجئ الأمر القاطع الصريح ، بغير ما مواربة ولا غموض ، في سورة الإسراء ، حيث قال عز وجل (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا (٣٦))

فوظيفة المعرفة هى التنور ، والوصول إلى الحقيقة ، وبالتالى ترشيد السلوك والتفكير، ومن ثم فإن انقطاع الصلة بين ما نصل إليه من معرفة وبين السلوك والعمل ، نتائجه وخيمة إلى درجة تصل إلى فقد رضا الخالق عز وجل ، وكذلك أن يكون الإنسان ظالما ، ومن يتتبع ما جاء بالقرآن خاصا بالظلم ، يجد أنه من الموبقات التي حمل الله عليها أشد الحملات .

ولابد من الانتباه إلى أن المولى عز وجل ، عندما أكد على نعمة تسخيره ، لما في السموات والأرض للإنسان ، جاء خطابه عاما ، أى شاملا لجملة البشر ، دون تفرقة بين نوع وآخر ، بين عرق وآخر ، بين لون وآخر ، بين غنى وفقير ...عامة البشر .

هنا نصل إلى ما قدمنا به من تذكير بتلك التحولات التاريخية الكبرى التي شهدها الإنسان عبر الحقب المختلفة ، من حيث إتاحة المعرفة ، من معرفة اللغة ، فالتدوين ، فالطباعة .

ثم يجئ القرن العشرون ليشهد الإنسان أعظم ثوراته على الإطلاق ، ألا وهى الثورة الإلكترونية ، وما تبعها من صور يصعب حصرها للوصول إلى المعرفة ، ثم إتاحتها لمن يريد وقتما يريد ، أينما يريد .

وهنا أرجع بذاكرتى إلى يوم أن طلب منى أستاذى الراحل الدكتور أبو الفتوح رضوان ، في أوائل ستينيات القرن الماضى ، أن أحصل له على كتاب هو عبارة عن تقرير توصلت إليه لجنة في الولايات المتحدة الأمريكية خاصا بأهداف المدرسة الثانوية ومستوياتها ، وكان مترجما إلى اللغة العربية ، ولم تتوافر منه نسخ بالسوق ، ولا أمكن استعارته من المكان الوحيد الذى توافر فيه وهو دار الكتب ، فكان علىّ أن أنسخه كلمة كلمة بخط اليد ، ويستغرق منى هذا أياما وأياما ، مع ما يرتبط بها من مشقة الذهاب والإياب من مسكنى في تلك الفترة بالزيتون ، إلى مقر الدار بباب الخلق .

ثم يقترن بهذا في التو واللحظة ما كانت تحمله إلىّ الباحثة المتميزة حقا ، الجادة فعلا :(هناء عودة) من خبر حصولها على كتاب كذا أو كذا ، من بلدان

أجنبية مختلفة ، وهى قابعة في منزلها ، في وقت لا يقارن أبدا بتلك الأيام التـــي كان علىّ أن أنسخ فيها كتابا مرادا ومرغوبا فيه ، فـــأنظر إلـــى هـــذه الأدوات السحرية التي تيسر المعرفة لمن يطلبها بقدر غير قليل من البحث ، والحمـــد لله أن علم الإنسان ما لم يعلم ٠

ومن هنا كان من الطبيعى أن ينذر المولى سبحانه وتعالى من الباحثين من يسعى إلى دراسة وبحث واستقراء ما يتصل بساحر العصر الإلكترونى من تعليم وتعلم ، ويكون من هؤلاء صاحبة الكتاب ، السيدة هناء ٠٠

فتحية لهذه الباحثة المتميزة على هذا الجهد الجيد الذى يستمتع بـــه القـــارئ بالفعل ويستفيد ، ويفيد ٠

الرجل الذى اندهش *!

فى أثناء احتدام المعركة الانتخابية حول الرئاسة الأمريكية فى أوائل الستينيات ، سئل الرئيس الأسبق للاتحاد السوفيتى الشهير " خورتشوف " عن رأيه فى المرشحين وأيهما يفضل ؟ فكان رده أن الفرق بين الإثنين هو نفس الفرق بين فردتى الحذاء ، فهل يمكن أن نفضل الفردة اليمين على اليسار أو العكس ؟

وبغض النظر عما فى هذه الإجابة من طول لسان عرف به خورتشوف ، إلا أن المعنى الذى تضمنته هذه الإجابة مثلما كان صادقا وصحيحا بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، فهو ما زال كذلك بالنسبة إلينا نحن العرب.

لكن ، لأننا ضعفاء ومكسورى الجناح ، ولا حول لنا ولا قوة فى مجرى السياسة الدولية وخاصة عندما يتعلق الأمر بما يخصنا ، ننتظر دائما أن يأتينا الفرج من الخارج ، وآخر الأمثلة على هذا تلك التوقعات ومظاهر التفاؤل التى غمرت كثيرين فى العالم العربى عندما تولى بوش الصغير رئاسة الولايات المتحدة ، بعد أن تأكد لنا أن آل جور سوف يكون أكثر انحيازا من كلينتون لإسرائيل.

فها هى البشائر قد بدأت تتوالى مؤكدة صدق مقولة خورتشوف...

فسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تقوم على ما يخدم سياسة السفاح شارون ، ألا وهى عدم التركيز على قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، ونقل بؤرة الاهتمام إلى العراق ، وفقا لما أشارت إليه جريدة الإيكونوميست من أن عملية أوسلو للسلام قد آل أمرها إلى الفشل وانتهى تاريخ صلاحيتها ، مما أصاب السياسة الأمريكية بالإحباط بعد أن كان كلينتون يأمل أن يدخل التاريخ باعتباره صانع السلام فى الشرق الأوسط بالحل النهائى للقضية .

والأكثر من هذا ، فإن شارون الذى أجمعت كل التقارير والتحليلات الأجنبية

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠١/٣/٢١

قبل العربية على وحشيته وتاريخه الأسود ، يحظى بقدر من الغزل من جانب وزير الخارجية الأمريكى كولن باول فيصفه بأنه " قائد عميق التفكير ويميل إلى التأمل ومنفتح ، ويدرك جيدا حجم المسئولية التى تقع على عاتقه " .أما عرفات فهو لا يحظى بمثل هذا الغزل على الرغم من أن الكثير من مواقفه السابقة قد خدمت الولايات المتحدة وإسرائيل وأضرت بالشعب الفلسطينى ، فباول يرى عرفات إنسانا جامد التفكير لأنه لا يزال متشبثا بمظاهر ماض تولى ، وهو لا يبذل الجهد الكافى من أجل عملية السلام !!

وتأبى الأيام إلا أن تحمل لنا المزيد ، فتجرى مناورات أمريكية - إسرائيلية فى صحراء النقب لاختبار استعمال صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ ، ولتحسم بذلك الإدارة الأمريكية التوجه الذى ساد الأوساط العربية بأن بوش الإبن سوف يكون أقل انحيازا ناحية إسرائيل ، ويؤكد فى هذا الصدد أهمية التحالف الاستراتيجى وحماية أمن الكيان الإسرائيلى.

وإضافة إلى هذا فقد بدأ الخوف الأمريكى مما يجرى على الساحة العراقية من حيث تآكل العقوبات الدولية ضد العراق ، واتساع نطاق الضيق الدولى من استمرارها ، وبدء إقامة جسور متعددة بين العراق وبين عدد من الدول لا العربية وحدها وإنما الأوربية كذلك ، مما أدى إلى فشل سياسة الاحتواء وتوالى النجاح العراقى فى اختراقها . وكذلك ما تأكد من الاخفاق الذى أصاب الآليات التى وضعها مجلس الأمن متصورا قدرتها متابعة تطوير برامج التسلح العراقية.

لقد كان الطيارون الأمريكان والبريطانيون الذين يقومون بطلعات تفتيشية على الأرض العراقية يلاحظون أن هناك تطورا واضحا فى قدرة أنظمة الدفاع الجوى على رصد هذه الطلعات ، بل وقدرتها كذلك على التصدى لها بدرجة أكثر دقة مما كانت عليه ، ثم إذا بها تكتشف أن ديكتاتور الصرب السابق ميلوسيفيتش كان قد ساعد على تطوير وتجديد شبكة الدفاع الجوى العراقية باستخدام كابلات الألياف الزجاجية الضوئية ، فلما سقط ميلوسيفتش وجاء كوستونيتشا فى حكم الصرب استطاع الأمريكيون أن يقفوا على حقيقة الوضع ، فكانت هذه الغارات الوحشية

لتدمير النظام الدفاعى العراقى ، وتضيع قوى بشرية وجهود أنفقت فيها ملايين الدولارات.

فأسلحة " الدفاع " العراقية إذن خطر على المنطقة ، لكن أسلحة " الهجوم " الإسرائيلية الأكثر عددا ونوعية لا تهدد دول المنطقة ! لكن ، ماذا نقول وغباء قيادات عراقية تأبى إلا أن تستعدى عليها الناس وتعطى مصداقية للاتهامات الأمريكية ، فهذا " عدى " ابن الرئيس العراقى عندما يدخل المجلس الوطنى وينظر إلى خريطة العراق يتساءل : وأين محافظة الكويت ، التى يصر على أنها جزء من العراق ؟

وقد اتضح أن هذه الضربات قد خُطط لها داخل البنتاجون وبمباركة من ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى ، دون تشاور مسبق مع حلفاء الولايات المتحدة الأوربيين ، إذا استثنينا بريطانيا ، وكان هذا تنفيذا لما تم الاتفاق عليه بين وزير الدفاع الأمريكى " رامسفيلد " وتشينى ، من حيث استئناف الضربات الجوية للعراق على الرغم مما قيل من عدم رضاء وزير الخارجية كولن باول عن الضربة الأخيرة.

وفضلا على ما فى هذه الخطوة العدوانية فإن توقيت زيارة باول للمنطقة وخاصة البلدان العربية عقب هذا العدوان هو أمر مهين لنا جميعا . صحيح أن عمرو موسى عبر أكثر من مرة عن إدانته له ، وأمام الوزير الأمريكى ، إلا أن هذا لم يخفض تلك المشاعر الحزينة التى اجتاحتنا ونحن نستقبل باول ، وكان يمكن أن نطلب تأجيل هذه الزيارة بعض الوقت ، لكن يبدو أن هذا طموح يفوق قدراتنا.

وجاء الوزير الأمريكى لا ليركز على جرائم إبادة الشعب الفلسطينى المحاصر والذى تستخدم إسرائيل أحدث ما فى الترسانة الأمريكية من أسلحة ثقيلة لدك مساكن آهلة بالسكان على رؤوس أصحابها ، وإنما ، كما أكد على هذا الرئيس الأمريكى نفسه من أجل : " مناقشة أفضل السبل لتضييق الخناق على العراق" ، وأن هذه المناقشة تجرى مع حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة " حول

كيفية وضع سياسة مؤثرة حيال العراق. "

فكأن العدوان الأمريكى قد سبق باول ليكون رسالة موجهة إلى مختلف أطراف منطقة الشرق الأوسط تشير إلى الأولويات الحقيقية للإدارة الأمريكية الجديدة ، خاصة وأن مؤتمر القمة العربى قد حان موعده فى أواخر مارس والذى خُشى أن يتخذ خطوة ما نحو التقارب مع العراق ، بعد ما تأكد لنا جميعا أن استمرار الوضع الحالى هو أحد أخطر الأسباب التى تمزق الصف العربى وتشل الإرادة العربية فى اتخاذ مواقف حاسمة فى عدد من القضايا المصيرية.

لكن ، وفيما يبدو ، فإن غطرسة القوة أعمت الإدارة الأمريكية عن كم الغضب الهائل الذى لابد أن يترتب على هذا العدوان والذى لم يظهر لدى أطراف عربية متعددة فحسب ، بل كذلك لدى أطراف غربية ، يكفى فيها الإشارة إلى تصريح مسئول عسكرى فرنسى كبير بأن العراق لم يعد يهدد جيرانه ، فضلا عن إدانة العدوان . بل لقد جاءت إدانات من داخل معسكر الدولتين المعتديتين ، فهذا " ستيفن زوتيس " ، وهو من كبار المحللين السياسيين فى الولايات المتحدة ، وأستاذ العلوم السياسية فى جامعة سان فرانسسكو الذى قال إن تصعيد العمل العسكرى من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا سيؤدى إلى عزلتهما عن المجتمع الدولى ، بل وعن دول الخليج التى يقولون إنهم يتحركون لحمايتها . وفى داخل حزب العمال البريطانى الحاكم الحالى ، قامت بعض قياداته بإدانة العدوان ، ومن ذلك ما وصف به " تونى بن " ، وهو من القيادات القديمة العدوان بأنه صورة من صور الإرهاب الدولى لا شك فيه من جانب الحكومتين الأمريكية والبريطانية.

وعندما غادر الوزير الأمريكى مصر إذا به يصرح بأنه مندهش من حجم المعارضة الذى لمسه من جانب الحكومة المصرية ، واندهاشه هذا له دلالات خطيرة حقا ...

فهو من ناحية يثير علامات استفهام على مدى دقة ما هو معروف عن الأجهزة الأمريكية من حيث ما تستعين به من أساليب متقدمة للوقوف على واقع الحال فى مختلف البقاع ، ويبدو أنها إذ تنجح فى رصد المواقع والمواقف

العسكرية والاقتصادية والعلمية ، إلا أنها تعجز عن التعرف على نبض الشعوب ، وبالتالى " تفاجأ " بما يحدث .

وهو من ناحية ثانية يفيد أن الإدارة الأمريكية " ضامنة " الموقف الحكومى من حيث الارتباط بالسياسة الأمريكية ، وأن هناك من الأدلة والبراهين والمواقف والوثائق التى تؤكد هذا ، إلى الدرجة التى تجعله يندهش عندما يرى موقفا للحكومة مخالفا لما تراه الولايات المتحدة!

وأنا حقيقة لا أحمل الولايات المتحدة ، ولا الوزير الأمريكى مسئولية هذا الجهل بحقيقة المشاعر العربية عموما والمشاعر المصرية خصوصا ، وإنما أحمل حكومتنا المسئولية ، ذلك أنها لا تسمح أبدا بالتعبير الشعبى التلقائى الحر عن الغضب... أقول هذا وأنا أشعر بالضغط العصبى الشديد من هذه العربات المصفحة وجنود الأمن المركزى المدججة بالهراوات والأسلحة النارية ، ورتب عسكرية مختلفة أمر عليها يوميا منذ أوائل أكتوبر وهى تقبع بجوار جامعة عين شمس لمحاصرة الطلاب الذين وجهنا لهم الاتهامات بأنهم ضعيفو الانتماء للقضايا الوطنية ، فلما بدأوا يُستفزون وأرادوا أن يعبروا عن موقفهم حدث - وما زال - لهم الكثير مما لا محل له هنا .

إننا نرى فى إسرائيل الكثير من الجماعات اليمينية المعارضة التى تتحرك دائما كلما حدث ما تراه متعارضا مع قناعاتها ، ولا تقمع الحكومة الإسرائيلية هذه الجماعات ، وإنما على العكس من ذلك ، تعتبرها ورقة مهمة فى معركة المفاوضات ، فتلوح بأنها تخشى أن تستجيب لهذا المطلب أو ذاك من المطالب الفلسطينية خوفا من الشارع الإسرائيلى ، فلم لا نحاول أن نفعل مثلهم ونسمح للمواقف الاحتجاجية بأن تعبر عن نفسها بغير الأسلوب الوحيد المسموح به حاليا ألا وهو الكتابة فى الصحف ؟ هل هذه القوى المعارضة فى إسرائيل أكثر نضجا سياسيا منا ؟

إن غياب حركة الشارع المصرى عن السياسة يذكرنا بما قاله وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ، هنرى كيسنجر فى فترة مفاوضاته المكوكية فى السبعينيات

عندما كان يقول أن تفاوضه مع الإسرائيليين صعب وعسير أما فى مصر - مثلها مثل كل الدول العربية - فسهل يسير ، لماذا ؟ لأن إسرائيل بها آراء مختلفة ومواقف متباينة فيحتار : يحادث من واللا من ؟ كيف يرضى هذا دون أن يغضب ذاك ؟ أما فى مصر ، فالرأى مصدره واحد فقط يكفى الاتفاق معه وينتهى كل شئ!

أعرف الحجة التقليدية ، ألا وهى الخوف من التخريب من قبل عناصر يمكن أن تندس ، فلم لا نفكر فى حراسة مشددة لمسيرات احتجاجية مثلما نرتب هذه الحراسات المشددة التى ترافق مواكب المسئولين فى الشارع وبالتالى نرحم الوزير الأمريكى من الاندهاش ، ونساعد أجهزة الرصد المعلوماتى الأمريكية على ألا " تفاجأ " ؟

عسكرة الأطفال* !

عبر سنوات ماضية ألفنا مصطلحين ، أحدهما : أطفال الشوارع ، والآخر : عمالة الأطفال • والظاهرتان اللتان يشير إليهما المصطلحان قديمتان ، فمنذ قرون بعيدة ، والشوارع تعرف أطفالا عدة بلا مأوى ، متشردون ، هاربون من عائلاتهم ، أو لقطاء ، ومنذ قرون عدة يشارك أطفال كثيرون فى العمل ، ولعلنا فى الريف بصفة خاصة كثيرا ما ألفنا مساعدة أطفال لآبائهم فى أعمال زراعية مختلفة ، وفى حرف متعددة •

وما جعل من عمالة الأطفال ظاهرة غير مرغوب فيها فى عصرنا الحاضر ، أن مقتضيات هذا العصر أصبحت تحتم أن تخصص فترة الطفولة من عمر الإنسان فى التعلم ، وأن من حق الأطفال أن ينعموا بهذه الفترة من العمر باللعب والترفيه إلى جانب التعلم ، ولا يتحملون مسئولية عمل وكسب رزق ، خاصة وعصرنا الحالى يتطلب فترة إعداد أطول مما كان عليه الأمر فى عصور سابقة ، نظرا للتزايد المستمر فى حجم المعرفة ونوعياتها •

وها نحن منذ سنوات قليلة بدأنا نسمع عن ظاهرة أخرى خاصة بما يمكن تسميته بأطفال الحرب ، وليس معنى هذا أيضا أن هذه ظاهرة جديدة ، ولكن تركيز الاهتمام بها هو الجديد ، وهذا الاهتمام ينطلق من المنطلق نفسه الذى تحارب وفقا له ظاهرتا أطفال الشوارع وعمالة الأطفال ، بحيث يصبح جرما بشريا أن تستغل طاقة الأطفال البريئة ، وهم لم يستمتعوا بعد بعمرهم ، فى أعمال يمكن أن تودى بحياتهم •

فمنذ قرون طويلة ، شهدنا فى أوربا عمليات تجنيد أطفال فى حروب كجنود يعملون على ظهور السفن الحربية فى أعمال تناسب أعمارهم مثل الضرب على الطبول فى ميادين المعارك • ومن الأمثلة الحديثة لمثل هذا التجنيد ما أثبتته

---

* جريدة آفاق عربية ، فى ٢٠٠١/٥/٣١

تقارير متعددة من وجود آلاف من الأطفال فى أكثر من عشرين دولة ، يقل عمرهم عن السادسة عشرة ، حيث شاركوا بالفعل فى حروب عسكرية ، دون أن يفكر أحد فى تطبيق تشريع يمنع من هذا العمل الوحشى ، فضلا على أن يكون هناك أصلا تشريع يمنع ذلك • ووفقا لمتابعات تقوم بها جمعيات دولية خيرية خاصة بالأطفال ، فهناك ما يزيد على الثلاثمائة طفل مارسوا القتال فى ما لا يقل عن ست وثلاثين حربا فى أنحاء متفرقة من العالم ، وتحديدا ، فقد بلغ الأطفال من هذا النوع مائة ألف من الجزائر وأنجولا والكونجو – برازافيل

ولا شك أن هناك أسبابا تساعد على استفحال هذه الظاهرة مع الأسف الشديد ، فمن ذلك ما أصبح التسليح الحديث يتجه إليه ، إذ تتكاثر الأسلحة الخفيفة فيسهل على الأطفال حملها • وفضلا على ذلك فالأطفال يتلقون أجورا قليلة ، تماما مثلما كان الأمر عليه فى بداية الثورة الصناعية الأولى فى انجلترا بصفة خاصة حيث كثر استخدام الأطفال والنساء • وهناك أيضا ما هو معروف من قابلية الأطفال للطاعة وسماع الكلام ، وهم لا يسعون إلى الهرب فى غالب الأحوال •

لكن ، من ناحية أخرى ، ففى حركات المقاومة ، أحيانا ما تصبح الحاجة ماسة لاستخدام الأطفال ، لأنهم بعيدون فى غالب الأحوال عن الشبهة ، فيمكن أن يوصلوا أسلحة خفيفة مخبأة ، أو رسائل ، بل يمكن أن يستخدم البعض منهم كقوى استشهادية !!ولعل هذا يذكر ، وأنا فى سن الرابعة عشر على وجه التقريب ، أن طلب منى بعض الأصدقاء من الإخوان المسلمين ، فى صيف عام ١٩٥٤ ، أن أسلم بعض الأوراق إلى شخص حددوه لى ،وعرفت فيما بعد أن الأوراق التى حملتها كانت مجموعة منشورات تتضمن بيانا للجماعة تنتقد فيه اتفاقية الجلاء التى عقدها رجال الثورة مع الجانب البريطانى ،وكان صغر سنى ، وعدم عضوتى ضمن الجماعة سببا قويا جعلهم يرشحونى لهذه المهمة التى جهلتها قبل القيام بها !

ووفقا لتقرير صدر عن منظمة دولية تعمل لإنهاء استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة ، اسمها "التجمع من أجل إيقاف استخدام الجنود الأطفال " ، قام " لوران ديزاير كابيلا " الرئيس السابق لجمهورية الكونجو الديموقراطية بتجنيد أطفال ضد الرئيس الأسبق " موبوتو " فى عامى ٩٦، ١٩٩٧ ، وقد قدر العدد الكلى لهؤلاء الأطفال المجندين بعشرة آلاف طفل ، ولما انتهت الحرب ، وترك الأطفال وفقا لرغباتهم فى كينشاسا ، تحولوا إلى أطفال شوارع !

وقد لفتت هذه الظاهرة التنظيمات الدولية الرسمية فسعت إلى اتخاذ قرارات تصب فى صالح الأطفال الجنود ، وعلى سبيل المثال ، ففى سبتمبر من عام ١٩٩٩ أقر مجلس الأمن بروتوكولا اختياريا يتصل بميثاق حقوق الطفل فى نيويورك يستهدف ألا يقل سن الأطفال الذين يشاركون فى الحروب عن الثامنة عشر عاما ..

من يدفع الثمن* ؟!

لسنا في حاجة إلى الحديث عن أهمية مرحلة التعليم الأولى بصفة خاصة ، والتى تشكل قاعدة الهرم التعليمى في كل بلدان العالم مما يوجب أن تحظى بالجهد الأكبر في بناء المدارس ، ومع ذلك نجد أنه في الفترة من ٩١/٩٠ إلى ٢٠٠٠/٩٩ حصل التعليم الأساسى على ما نسبته ٢٨,٨ % من عدد المدارس الجديدة التي تم إنشاؤها ، بينما حصل التعليم الثانوى على ما نسبته ١٣,٧٦ %٠ وقد يتصور القارئ أن العدل هنا قد توافر ، لكن رأيه لابد أن يتغير إذا علم أن تلاميذ التعليم الأساسى يشكلون ما يقرب من ٧٩,٩ % من جملة التلاميذ في التعليم قبل الجامعى ، أما تلاميذ الثانوى بجميع أنواعه فلا يزيدون عن ٢٠,٤ % ، وما دام الأول أربعة أضعاف الثانى كان المتوقع أن يراعى هذا في إنشاء المدارس ٠

وينبغى أن نستدعى إلى الذاكرة ما جاء بتقرير المركز القومى للامتحانات والتقويم الصادر عام ١٩٩٦ ، والذى أكد على أن جميع المدارس الابتدائية في عينة التقويم ١٣٠٨ مدرسة لا يوجد بها ملاعب باستثناء مدرسة واحدة فقط بها ملعب لكرة القدم ، ومن ثم تستخدم الأفنية كملاعب ، لكن لوحظ ضيق هذه الأفنية من ناحية ، ووجود عقبات أمام استخدامها لشغلها بأعمال الترميم أثناء الدراسة ، أو بسبب إقامة مبان على أجزاء منها ، وترتب على ما تقدم إهمال واضح للأنشطة التربوية في ٩٨١ مدرسة ابتدائية ، إذ أن ٧٥ % من مدارس العينة لا توجد بها حجرات أنشطة ، كما أن نسبة ال ٢٥% الأخرى يشترك فيها أكثر من نشاط في حجرة واحدة ٠

ومن غير شك فسوف يتكاثر " زبائن " التعليم دون أن يجدوا مكانا ٠ هنا تبرز الفرصة الذهبية للقطاع الخاص لإنشاء مدارس تتقاضى أجورا باهظة من

---

* جريدة صوت الأزهر في ٢٠٠١/٨/٣

كل من يريد أن يلتحق بها ، وتتفاقم المشكلة بتزايد طالبى التعليم وقصور حركة البناء فترتفع الأسعار أكثر وأكثر في التعليم الخاص ، لتصل إلى ألوف الجنيهات للتلميذ الواحد في السنة ، وبالتالى تحدث عملية " فلترة " لأبناء المجتمع الواحد ، فيعجز ملايين عن مواجهة هذا الوضع ، وينجح آخرون في المرور ، فإذا بالتعليم ينتج للمجتمع أبناء متعلمين معظمهم من أبناء الأغنياء الذين لا يصعب على الميسورين منهم بدرجة أعلى أن يجدوا وظيفة ، بينما يعجز آخرون ، وتصبح الكوادر المتولية لكثير من الأعمال من شريحة الأغنياء ، وهو ما تعارف عليه علماء الاجتماع والتربية بظاهرة إعادة التعليم إنتاج أوضاع طبقية تكرس الفوارق ، وتعزز التباعد ، فتغرس بذور شقاق وكراهية ، لها خطرها المعروف على ما يعرف بالسلام الاجتماعى ٠

كذلك يقف المرء حيرانا أمام تقرير المركز القومى للامتحانات والتقويم المشار إليه آنفا حيث يقول : إن معظم المدارس الابتدائية تخلو من وجود معامل ، وأن المدارس الأخرى توجد بها معامل غير صالحة ، لعدم توافر الوقود والمياه والأجهزة والتجهيزات ، وفى المدارس الإعدادية توجد حجرات تستخدم كمعامل ، ولكن يلاحظ أن مساحتها غير ملائمة لأعداد التلاميذ غالبا ، فضلا عن حاجتها إلى الإصلاح والتجهيز ، وافتقار الكثير منها إلى المياه والصرف الصحى ٠

ووجه الحيرة أن تقريرا آخر للوزارة عن التعليم للجميع ، تقييم عام ٢٠٠٠ حيث يؤكد على أن التجهيزات المدرسية لم تقتصر على مرحلة دون غيرها ، بل امتدت لتشمل رياض الأطفال ، ثم مرحلة التعليم العام ، حيث تم توفير متطلبات هذا القطاع من الوسائل والخامات التي يحتاج إليها ٠

بطبيعة الحال ، يمكن للقارئ أن يقول لنا إن فرق الأربع سنوات بين التقرير الأول والثانى يعكس تطورا قد حدث ، ولكن كما يقولون : " ربنا عرفوه بالعقل " ، فهل يمكن تصور أن تتبدل الحال خلال أربع سنوات فتنتشر التجهيزات في مختلف المدارس ومراحل التعليم ؟ كذلك فإن لنا عيونا ترى

وتلاميذ ينتشرون في المدارس يحدثوننا ، وأبناء أقارب ينقلون لنا صورة أقرب إلى ما تحدث عنه التقرير الأول .

ومما لابد من لفت النظر إليه أن التقرير الأول هو نتيجة دراسة علمية اشترك فيها عشرات من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية ، واستمرت عاما كاملا ، وفى الاعتبار أن المهمة هى تقويم يقدم لأولى الأمر ، لكن التقرير الثانى يقدم لجهات خارجية في مؤتمر ، تماما مثلما يجئ البعض منا داخل منزله ، ويحرص على أن يكون مدخل الشقة متميزا نظيفا ، وكذلك غرفة الصالون ، بينما لو أتيحت للضيوف أن ينظروا بالداخل لربما وجدوا الأمر مختلفا .

وأخيرا ، فإن القارئ عندما يقلب تقرير وزارة التربية (مبارك والتعليم) يفهم أنه ما دام صادرا عن هذه الوزارة ، فإنها سوف تقتصر على الحديث عما يقع تحت مسئوليتها من تعليم لأن وزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات والأزهر يصدرون تقارير خاصة بهم ، ومن هنا فقد يفهم القارئ أن الجداول الموجودة ص ١٥ من تقرير الوزارة خاص بتمويل التعليم بها ، فيذهل أن يقفز من الرقم ٣,٦ مليار جنيه تقريبا عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٨,٢ مليار تقريبا عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، لكن الحقيقة هى أن هذه الأرقام خاصة بكل أنواع التعليم في مصر ، والرقم المصور للتعليم الخاص بوزارة التربية وحده يقول إن جملة الاعتمادات المنصرفة في العام ٢٠٠٠/٩٩ هى ٩,٥ مليار جنيه على وجه التقريب .

والسؤال الدائم والملح : ما هى الحقيقة بالضبط ؟ ومن الذى يدفع الثمن ؟

حوار صحفى مع الأهرام

حول السماح لدور نشر أجنبية بتأليف كتب المرحلة الابتدائية *؟!

فى عددها الصادر فى التاسع من مارس ٢٠٠٧ ، نشرت الأستاذة "سلوى العنانى " الصحفية بجريدة الأهرام حوارا صحفيا معى ، قدمته بالعبارات التالية :

" منذ أيام أعلن الدكتور يسرى الجمل وزير التربية والتعليم عن السماح لدور النشر الأجنبية بدخول مسابقة تأليف الكتب للصفوف الثلاثة الابتدائية الأولى بهدف إحداث نقلة نوعية فى الشكل والمناهج التعليمية ٠ القرار – على عموميته – أصاب الكثيرين بالصدمة ، وأعاد إلى الذاكرة ما يسمى ب " عقدة الخواجة " التى تسيطر علينا منذ سنين ، وطرح تساؤلات عديدة مغلفة بالقلق على هوية وثقافة أطفالنا ، خاصة أننا نعتبر المناهج خطا أحمر تدق أجراس الإنذار ، عند الاقتراب منها "٠

أما الحوار فكان نصه كالتالى :

– ما هو الرأى العلمى فى مبدأ تنوع التعليم فى المراحل الأولى (التعليم الوطنى ٠ اللغات المتعددة) ؟

* أولا أنا أرفض تنوع التعليم فى المراحل الأولى ، وهذا مبدأ حرص عليه الرواد الوطنيون لأن الأطفال فى مرحلة التكوين يكونون أكثر حاجة لتأصيل قيم الوطنية والانتماء التى لا يمكن أن تكون أبدا " صناعة أجنبية " ، وحتى يكون المجتمع متجانسا ، يجب أن أوحد الجذور والجزوع ٠ ولو تأملنا فى المشكلة اللبنانية على سبيل المثال ، فسنجد أن أحد أسبابها الرئيسية هو تنوع المدارس التى يتنوع فيها التعليم وفقا للطوائف والأحزاب التى تقوم بها ، وهذا أوجد تعددا طائفيا فى فكر الشباب ٠ هذا التنوع قد يحدث فى المرحلة الثانوية أو الجامعية ، وهو ليس خطرا لأنى في هذه الحالة أضمن أساسا فكريا للطالب ، كما أضمن قدرة هذا الطالب على تكييف المادة حسب ظروفه ٠ ونحن نلحظ هذه الفروق بين طلاب المدارس الأجنبية والأخرى المصرية ٠ ولن ننسى للدكتور طه حسين

موقفه الوطنى عندما كان وزيرا للمعارف " التربية " منذ نحو ستين عاما عندما وحّد مناهج المراحل الأولى فى جميع المدارس الوطنية والأجنبية ، وكان هذا من أعظم إنجازاته ..

- وما رأى الدكتور سعيد إسماعيل على فيما صرح به وزير التعليم الحالى ؟

* هذه كارثة بكل الأبعاد ..فنحن لدينا عدد من الخبراء لا حصر لـه ، وإذا كان هناك جديد فى علم المناهج ، فلماذا لا نرسل للخارج من يدرسه ، ثم يعـود فيمصره ، خاصة أننا فى هذه المرحلة نقدم نماذج محسوسة ، غيـر مجـردة ، فكيف يقدم " الأجنبى " هذه النماذج ؟ وخطورة هذا - إذا حدث - هـو إشـعار الطفل بالاغتراب وإهدار إحساسه بالولاء ، وهذا يخالف تدعيم مبدأ المواطنة . ودعينا نتصور شكل كتاب اللغة العربية الذى تم تأليفه فى خارج العالم العربـى ..إنه سيقدم لغة مهجنة وبعيدة عن أصالة اللغة العربية ، والـسلوك والتفكيـر الوطنى ، فالإنسان يفكر من خلال اللغة ، وإذا اعوجت اللغة اعوج التفكير .

- نشرت الصحف أخيرا أنه تم تعيين خبيرة أمريكية كمـديرة لأحـد فـروع تطوير التعليم المصرى ؟!

* اتسعت ابتسامة الدكتور سعيد إسماعيل ، وقال : بدأت مصر دراسة التربية عام ١٩٢٩ عندما فتحت أول كلية للتربية (معهد التربية العـالى للمعلمـين) ، وتفرع عن هذه الكلية الآن ما يزيد على عشرين كلية أخرى ، وفى مصر كوادر مشهود لها فى طرق التدريس والمناهج للعلوم المختلفة . ويشهد الجميع للتعلـيم المصرى بالتميز خلال نصف القرن الماضى . ويطول صمت الـدكتور سـعيد ليعود فيقول : منذ قرنين من الزمان ، وعندما أراد محمد على بناء مصر الحديثة (ولا ننسى أنه كان أميا وغير مصرى) اقتنع بأن نهضة مصر لن تقوم إلا على أكتاف المصريين ، فأرسل البعثات للخارج . وأنا لا أرفض الاسـتعانة بخبـرة الغير ، لكن هذه الخبرة تكون لتعليم كوادرنا للبدء فى التطوير ، ويكون التطوير بأيدى مصرية خالصة . ويضيف الدكتور سعيد قائلا : أما إنتاج الكتاب نفسه ، فهذه فرصة كى أشجع الإنتاج الوطنى ، خاصة فى هذه الأعداد الكبيرة من النسخ

، وهى وسيلة لدفعه لتحسين الشكل وتقدجيم " منتج " أجود وأرخص ٠ وفى مسألة إنتاج الكتاب ، ليس هناك مانع من الاستعانة بالخبرات الأجنبية على أى مستوى وبأى شكل فى سبيل تحسين شكل الكتاب ليكون جذابا خاصة وهو موجه لأطفال دون العاشرة ٠

– هل توافق على اشتراك بعض المبدعين من غير التربويين فى تأليف الكتب التعليمية للأطفال فى السنوات الدراسية الأولى ؟

* طبعا ، ليس هناك أى مانع ، فالمبدع ، خاصة إذا كان من كُتاب الأطفال ، تكون لديه حاسة قوية فى الشعور بالطفل ، وهو قادر على وضع المادة العلمية المطلوبة فى قالب فنى يسهل وصوله للطفل ٠

– تعلم جيل الرواد فى مختلف العلوم الإنسانية والطبيعية فى مدارس مصرية ، لكنها كانت تدرس اللغة الإنجليزية للصغار ، والغريب أن هؤلاء هم الذين عربوا العلوم ، وخرجوا جيلا من العلماء المصريين ٠ وبعض هؤلاء يقومون الآن بتعريب العلوم فى مجمع اللغة العربية ٠

* يضم مجمع اللغة العربية صفوة الخبراء فى كل العلوم ، ومهمتهم الأولى هى إعداد معاجم عربية للمصطلحات فى العلوم والفنون المختلفة ، وذلك بفضل إتقانهم لأكثر من لغة ، لكن الأساس هو اللغة العربية التى تعلموها فى سنى تعليمهم الأولى في المدارس الابتدائية ٠ ورئيس المجمع الحالى " الدكتور محمود حافظ " هو أستاذ لعلم الحشرات ، لكنه حجة لغوية نادرة ٠ والغريب أن العام الحالى (٢٠٠٧) يوافق مرور مائة سنة على بدء تعريب التعليم فى مصر الذى بدأ فى عهد وزارة سعد زغلول للمعارف عام ١٩٠٧

ـ إذن ما هو تفسيرك لما يحدث ؟

* أرى أن هذا فصل من فصول محاولة تدمير فكر الإنسان المصرى ، هذا التدمير ، يشترك فيه الإعلام والثقافة ، وها هو التعليم يضع له الأساس الأهم ٠

هذا التخريب فى هوية الطفل يُضعف مقاومَته ، ويقلل من قواه الذاتية القومية والثقافية ، فالتعليم الوطنى هو تأكيد لمواطنة الفرد ،وما يحدث هو ضد

هذا التأكيد . والمواطنة ليست مجرد مكان للميلاد على أرض معينة ، إنما هى ثقافة وتاريخ ومشاعر واعتزاز بما يملك الفرد من ثقافة ولغة .

– كيف تقيم معايير الجودة التى تحكم عمليات تطوير التعليم المصرية ؟

* معايير الجودة هذه يجب أن تنبثق من بيئتنا وظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . والبعض يتحدث عن ضرورة إضافة وسائل سمعية وبصرية إلى وسائل التعليم المصرية ، مثل الأقراص المدمجة وشرائط الكاسيت وغيرها ، فمن الذى سيستعمل هذه الوسائل ، وأين ؟ هناك احتياجات أساسية مفتقدة في عديد من المدارس ، إن لم يكن فى أغلبها ، مثل المرافق الإنسانية (دورات مياه مثلا) . بل إن بعض المدارس التى تضم فصولها أكثر من ستين طفلا فى الفصل ، لا توجد بها مقاعد كافية ، ولا ملاعب ، ولا أماكن للنشاط الفنى والترفيهى .

– ولكن كثيرا من الدول العربية خاصة الخليجية استعانت بخبرات عربية وأجنبية في بناء دولهم الحديثة . حدث هذا .

* وكان كل استعانتهم فى مجال التعليم بخبراء مصريين وعرب . وكذلك جميع المجالات الاقتصادية والعلمية ، لكنهم ، وبعد عدد من العقود الزمنية – ليس كثيرا – بدأوا الاعتماد على الكوادر الوطنية التى تم تأهيلها داخل البلاد وخارجها ، وبدأ الاستغناء عن الأجانب .

– هل تعتقد أن هناك ضغطا أجنبيا وراء قرار وزيرالتعليم ؟

* أنا لا أعرف شيئا عن هذا الموضوع ، ولا عما وراءه ، ولا أستطيع أن أقطع بوجود هذه الضغوط ، فليس لدى دليل على وجودها من عدمه . وفى أيامنا هذه كثيرا ما تكون الضغوط غير مباشرة ، قد تأتى فى صورة منح وتسهيلات أو ما يسمى بالنصائح والتوصيات . وقد يتطوع البعض بأن يفعل ما يرى أنه سيقربه من أصحاب المصالح : محليين أو أجانب !! لقد عرف عصرنا الحالى ما يعرف " بالتعليم من بعد " ، وفى الوقت نفسه نشهد منذ عدة عقود ما يمكن تسميته " التوجيه والسيطرة من بعد " !!

الخبرة المصرية في
تطوير التعليم وإصلاحه*

هل من ضرورة للإطلال على ماضى التعليم ؟

التعليم بطبيعته عملية مستقبلية ، ذلك لأن من نربيه اليوم من أبنـــاء الـــبلاد مخلوقون لزمان غير زماننا ٠

وإذا كان " الانحباس " فى الماضى يصيب المجتمع بالجمود والتخلف مما قـد يؤدى به إلى الاندثار ، فليس معنى هذا ألا " نعتبر " بما حدث فيه ونحن نواجـه حاضرنا بتعقيداته ومشكلاته ، ونتطلع إلى مستقبلنا بإشراقاته وآماله ٠ من هنـا يحتاج الأمر منا إلى " إطلالة " سريعة " على بعض ما حفلت به خبرة الماضـى فى بناء مصر الحديثة ذلك لأن الذى قد يغيب عن أذهان البعض أن مصر لهـا باع طويل فى خبرة التطوير والإصلاح ، تمتد إلى ما يقرب من مائتى عام ، مما يقتضى أن نقوم بهذه الإطلالة التاريخية حتى يمكن أن نرى حركة التطوير فى خطها العام ومسيرتها التاريخية : فيم أصابت ؟ وفيم أخطأت ؟ ومن ثم لا نكرر ما أخطأنا فيه ونواصل ما أحسناه ، ونستكمل ما نقص لدينا ، ونبتكر ما لم نكن قد وصلنا إليه ٠

٠٠٠٠٠٠

فى المجتمعات القديمة ، كان التعليم يقف عند حد تلقين الأجيال الجديدة مـا وصلت إليه الأجيال السابقة من خبرات ومعلومات ، وإذا فكر أحد فى الخـروج عن هذا " الإرث " الثقافى اعتبر خارجا عن الشرعية مستحقا أن تنبذه الجماعة التى هو عضو فيها ٠

من هنا فقد قيل أن هدف التعليم كان " المحافظة " على الثقافة القائمة ، ومن خلال هذه المحافظة ، تستمر الجماعة عبر التاريخ ٠

---

* قدمت إلى الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد فى صيف عام ٢٠٠٨ ، ولـم تُناقش ولا استُفيد بها !

وكان الاقتصار على هذا الهدف يعنى ألا تفتح الجماعة البشرية أبوابها للتجديد والتطوير ، مما كان له أثره في أن تستمر أساليب الحياة على حالها قديما آلافا من السنين • ثم تبين للإنسان ، من خلال الخبرة والممارسة ، أن بعض الأساليب القائمة لمواجهة المشكلات التى تصادفه غير ناجحة النجاح المطلوب ، فكان لابد من " التغيير " وكان لابد من " التطوير " •

ولما تحقق للإنسان أن التغيير والتطوير يزيد من فعالية ما يملكه من أساليب مغالبة الصعاب ومواجهة المشكلات ، ويكسب حياته مزيدا من المتعة والبهجة ، أيقن أن هدف التعليم لابد أن يتجاوز مجرد " المحافظة " ليؤكد " التطوير " ويبذر بذور أساليبه ومناهج التفكير فيه ، والآفاق التى يجب أن يتجه إليها•

وبقدر ما كان التعليم يجدّ فى تحقيق التطوير ، بقدر ما كان المجتمع يسرع الخطى إلى التقدم ، وبقدر ما يفئ الله على الناس بمزيد من الخير ومتعة الحياة وبهجة الدنيا •

لكن الإنسان ، فى مسيرته الحضارية ، أدرك كذلك أن التعليم إذا كان وسيلة إلى التقدم والتطور ، فإن ذلك يعنى أنه " أداة " ، والأداة نفسها لا تستطيع أن تنتج تقدما ولا أن تحرز نجاحا فى التغيير إلى ما هو أفضل إلا إذا كانت هى نفسها على قدر عال من التطور وذات فعالية متغيرة وفقا لما يستجد من متغيرات الحياة الإنسانية ، مع تقدم القرون وتوالى السنين •

وهكذا كانت ضرورة تطوير التعليم وإصلاحه من أجل أن تزداد كفاءته الإنتاجية ••كفاءته فى إنتاجه شخصيات بشرية ذات اتجاهات إيجابية ، تؤمن بالتغيير ، وتسعى إلى ضبطه والتحكم فيه ، حتى يسير فى الاتجاه الذى يكفل للمجتمع صحة وعافية ، قوة واقتدارا ، ، وتخفيف ويلات الكوارث والمشكلات ، حتى لا تعوق المسيرة البشرية نحو التقدم•

ولأن ما حدث من تطوير وإصلاح للتعليم فى عهد محمد على ، بعد توليه السلطة عام ١٨٠٥ كان حدثا فريدا حقا ، غير مسبوق وغير ملحوق ، من حيث مباينته لما سبق ، وقوته ، وجدته ، وشموله ، سنتوقف عنده بعض الشئ ، ثم نمر بعجالة على ما شهدناه بعد ذلك :

١- فقد شهدت مصر فى مطلع القرن التاسع عشر حركة نهوض ضخمة نفضت بها عنها غبار قرون عدة من الجمود والتخلف ، وكان ذلك على يد محمد على الذى أدرك أن السبيل الرئيسى له للقيام بهذا النهوض العام هو التعليم ، وأن يكون هذا التعليم وفقا للنموذج الغربى الحديث .

ولم يكن ممكنا للرجل أن يقوم بما قام به من حيث إقامة التعليم المصرى وفقا للنموذج الغربى الحديث عن طريق المؤسسة التعليمية القائمة ، وهى دينية بالفلسفة والتوجه والعقيدة والطريقة ، مباينة إلى حد كبير لهذا النموذج ، ومن هنا فقد كان من المحتم أن تؤتى البيوت من أبوابها ، فاستقدم الخبراء من أوربا ، وقامت حركة ترجمة واسعة لمراجع أساسية فى العلوم الحديثة ، وأرسل العديد من البعثات إلى بلدان أوربية للنهل من ينابيع علومها الجديدة وخبراتها التقنية الحديثة .

وإذا كانت هناك أسباب سياسية وعسكرية معروفة أدت إلى انتكاس حركة النهضة في نهاية حكم محمد على ، إلا أن من المهم أن نعى أن هناك أسبابا داخلية ساعدت على سرعة الانتكاس ، لعل أبرزها أن مشروع التطوير أفرز حالة ازدواج ثقافى خطير ، بدأ منذ تلك الفترة واستمر حتى يومنا هذا ونحن قد دخلنا القرن الحادى والعشرين . لقد ترك نظام التعليم الذى كان قائما منذ عدة قرون على حاله دون أن تمسه يد التطوير لينشئ بجواره نظاما جديدا على النمط الغربى الحديث ، مما أدى إلى انعزال النظام القديم عن تيار التجديد وتخلفه عن تلبية كثير من الاحتياجات الخاصة بهذا المجتمع .

ومن الملاحظ فى جميع الوثائق والتقارير أن " العنـف " و " القهـر " و " القوة " كانت أدوات ظاهرة ومستمرة فى معظم ما تم مـن جهـود التطـوير ٠ بطبيعة الحال هناك عذر يمكن أن يلتمس للرجل ، فقد كان المجتمـع المـصرى أشبه برجل أقعده المرض ، ولابد من إجراء عملية جراحية لـه ، لكنـه يقـاوم ويرفض ، مما لابد معه من استخدام القوة والإجبار خاصـة وأن الهـدف هـو مصلحته العاجلة والآجلة ٠ هذا صحيح ، لكن ما لا يقل عن ذلك صحة ، أننا فى مجال " التنشئة " و " التربية " لا نستطيع أن نساير هذا المنطق إلى نهايته ، فبناء الشخصية يحتاج إلى الاقتناع حتى يسلك الإنسان وفقا لما يعتقد عن اقتناع ، أما إذا سلك وفقا لرهبة ودرءا لخوف ، فإن طبيعة الإنسان تجعله يرجع إلى ما كان عليه حال اختفاء مصدر الرهبة والتخويف ٠

كذلك فإن التقدم الذى شهدته الأرض المصرية فى هذا العهد ارتبط بتحـديث لجهاز الدولة نفسه وما يرتبط بها ، دون أن يمتد إلـى خلايـا المجتمـع نفـسه وشراييه مما جعل التعليم محدود الإشعاع الاجتماعى ، وقصير الـنفس ٠ هـذا الارتباط بتطوير أجهزة الدولة هو من أهم الأسباب التى تفسر توقـف تطـوير التعليم بتوقف مشروعات الدولة نفسها ٠

وإذا كان المجتمع المتخلف يحتاج إلى إيقاع من السرعة أضعاف هذا الإيقاع الذى نشهده بالنسبة للمجتمعات العادية ، إلا أننا فى مجال التعليم نحتاج إلى قدر من التدرج حيث أن النمو الإنسانى له مراحله التى يصعب القفز فـوق إحـداها طمعا فى الوصول بسرعة للأهداف المأمولة ٠ إن منطق " الوثب " قد يجوز فى المجال المادى ، لكننا فى المجال الإنسانى ، وبالنسبة لبناء البشر لابد أن نوازن بدقة بالغة بين " التطوير " و "التعجل " ٠

٢- أما ما يلى عهد محمد على من عهود فقد شهدت مـصر " مـشروعات " تطوير وإصلاح ، تمثل معظمها فى " تقارير " رسمية ، فضلا عـن عـشرات الرؤى الفكرية الفردية التى جادت بها قرائح نفر من المثقفين المهمومين بهمـوم الوطن ، وقلما ترتب على هذه المشروعات الرسمية حركة فعل وتطبيـق ، وإن

بدأت ، فسرعان ما تصاب بالسكتة القلبية ، غالبا ، نتيجة ما أحاط بمصر من قبل من أنواء وزلازل سياسية وعسكرية .

كان أبرز هذه المشروعات هذا المشروع الضخم الذى انتهت إليه لجنة عام ١٨٨٠ ، أضخم من أى مشروع آخر شهده تاريخ التعليم فى مصر حتى ذلك الوقت ، يتناول مختلف جوانب التعليم ومراحله فى نظرة كلية شاملة .

إن ذلك المشروع أشبه ما يكون مماثلا لما يسمى " صحوة الموت " ، والقياس مع الفارق ، فهو يمثل أعلى درجة من درجات الطموح وعمق التحليل وبعد النظر ، حاول أن يتسق مع تلك المعزوفة الوطنية الرائعة التى بدأت الأرض المصرية تشهدها من نمو للوعى الوطنى وبلوغ المد الثورى درجة قصوى تمثلت فى " الثورة العرابية " ، لكنه فى الوقت نفسه كان قريب المسافة من ذلك الإعصار المدمر المتمثل فى الاحتلال البريطانى الذى كانت بشائره قد بدأت بعد عام إلى أن بدأت طلائعه بضرب الإسكندرية فى يوليو ١٨٨٢ ، ثم عساكره تجئ إلى القاهرة قبل أن ينصرم هذا العام لتدخل مصر فى مستنقع الاستبداد والاستغلال عقود عدة!

٣- ونستطيع أن نلمح فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ علاقة عجيبة بين " الوعى الوطنى " و " الوعى التربوى " . الوعى الأول يتمثل فى قيام ثورة شعبية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى سنة ١٩١٩ . الوعى الثانى يتمثل فيما يحدث من تطوير للتعليم . فإذا كانت الثورة الوطنية الشعبية قد تفجرت عام ١٩١٩ ، فإن حركة ضخمة ، أو بمعنى آخر " مشروعا " كبيرا للنهوض بالتعليم الشعبى " الأولى " قد سبق هذه الثورة بما يقرب من عامين (١٩١٧) ، فى ظل مناخ سياسى أبعد ما يكون عن " التحرك " الوطنى على المستوى السياسى . وقد وضعت ملامح المشروع لجنة رأسها عدلى يكن الذى كان وزيرا " للمعارف " .

وأن يسبق التطوير التربوى ، المد الثورى ، فذلك يتفق وطبائع الأمور ، إذ أنه يمهد له الطريق ويفتح الأذهان ، لكننا لا نريد أن نغالى فى أن هذا هو ما

حدث بالنسبة للمشروع ، فالفارق الزمنى بين الحدثين لا يبرر أبـدا أن تكـون العلاقة بها صورة من صور السببية ٠ فضلا عن أن المشروع لم يكن قد عرف طريقه إلى التنفيذ ، لكننا من ناحية أخرى لا نستطيع أن نغفل – بوجه عـام – دور التقدم التعليمى المتراكم عبر السنوات السابقة ، على الـرغم مـن الإيقـاع البطئ للغاية الذى كان عليه بحكم وجود الاحتلال وقيام الحرب العالمية الأولى ٠

٤– وإذا كان لليبرالية ثمارها اليانعة فى المجتمعات الغربية ، وإذا كانت قـد أضاءت العقل الغربى فأبصر ما كان مستغلقا أمامه فى العصور الوسـطى ، إلا أن هذه الليبرالية عندما بدأ العقل المصرى يتأثر بها ويحاول أن ينقلها إلى مجاله ومحيطه ، عاشت متغيرات مختلفة تماما ، فهى تعيش – بحكم طبيعتها – منـاخ الحرية والتحرر ، لكنها فى مصر عاشت تحت سيوف احتلال قـاهر ، وقيـادة سياسية تفتقد الكثير من الحس الوطنى ، ومع شرائح اجتماعية تسود ، يغلب على سلوكياتها رجعية واستغلال ، فإذا بهذه الليبرالية لا تشرق على مـصر حريـة وتقدما ٠

وسط هذه الظروف ، كان طبيعيا أن تدير القيادة التعليمية وجهها إلى أوربا تستلهم منها " حلا " لمأزق التعليم الذى ما فتئت مـشروعات ترسـم وتخطـط لتطويره ثم لا تعرف الطريق – غالبا – إلى التنفيذ ، فيزداد المـأزق إحراجـا وضيقا ٠

واستدعت الحكومة خبيرين ، أولهما هو المـستر (ف ٠ أو ٠ مـان) ، مفتش المدارس بكليات المعلمين بإدارة المعارف بانجلترا ، طلـب منـه وزيـر المعارف المصرى فى سبتمبر ١٩٢٨ أن يبحث فى خلال زيارة طويلة لمـصر امتدت حتى أبريل ١٩٢٩ المسائل المختلفة المتعلقة بالتعليم العام فـى مـصر ، وقدم تقريره المتضمن هذه الاقتراحات ، التى لم يطبق منها إلا اقتراحه الخاص بإنشاء معهد عال للمعلمين يستقبل خريجى الجامعات لتأهيلهم لممارسة التدريس ، وهو الذى تطور فيما بعد إلى ما عرف بكلية التربية بجامعة عين شمس ٠

وكان الخبير الثانى هو (أد ٠ كلاباريد) الدكتور فى الطب وأستاذ علم النفس فى كلية العلوم بجامعة جنيف ، وعهدت إليه أيضا بوضع خطة عامة للإصلاح المدرسى ، ووصل القاهرة فى أكتوبر ١٩٢٨ ، وقدم تقريره فى مايو ١٩٢٩ ٠

٥- وعلى الرغم مما كان العالم يقاسيه من ويلات الحرب العالمية الثانية ، وفى مقدمة دوله ، بريطانيا باعتبار زعامتها فى تلك الفترة للعالم الغربى ، وبحكم أن امبراطوريتها كانت ما زالت تشكل أضخم امبراطورية استعمارية فى التاريخ الحديث ، نقول على الرغم من ذلك ، فقد ارتفعت أصوات تؤكد أن بناء المجتمع بعد الحرب يستحق الاستعداد له بإعادة تعليم أبنائه تعليما على قدر عال من الجودة ٠ بل إن استمرار الحرب نفسها كان إيذانا بوجود خلل فى البنية الاجتماعية على مستوى العالم تحتاج معه إلى إعادة نظر عن طريق إعادة النظر فى التعليم ٠

ولأن مصر كانت تدور فى فلك الاستعمار البريطانى ، فقد كان طبيعيا أن تحذو حذو الإنجليز فيما يقدمون عليه من سبل فى بلادهم ٠ وكانت انجلترا قد شهدت تكوين عدة لجان ، كل منها تبحث جانبا من جوانب التعليم ، وكانت حصيلة هذه اللجان أن وضعت الحكومة الإنجليزية " كتابا أبيضا " عن تجديد التعليم استغرقت مناقشته فى البرلمان وقتا طويلا ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه رحى المعارك على مستوى العالم على أشدها ٠

وكرد فعل لهذا ، وضع أحمد نجيب الهلالى ، وزير المعارف فى حكومة الوفد سنة ١٩٤٣ تقريره عن (إصلاح التعليم فى مصر) ، يتضح لمن يقرأه تأثره الواضح بالتقرير الإنجليزى٠

٦- وشهدت مصر فى عهد ثورة يوليو حركة تغيير كبرى فى التعليم ، لكن شاب هذه الحركة غلبة سياسة الكم ، مما بذر فى التعليم بذور مشكلات عدة ظهرت فيما بعد ٠ وكذلك ما غلب عليه من عمليتى " التلقين السياسى " ، و " التعبئة " ٠ وشهدنا تقريرين مهمان :

أولهما : تقرير لجنة التعليم الجامعى الذى وضعته لجنة برئاسة على ماهر ، عام ١٩٥٣ ، بلغ درجة عالية من العمق والإحاطة والشمول ٠

ثانيهما : تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عام ١٩٦٦ يؤكد ما قلنا من غلبة النظرة الكمية إلى التعليم واعتباره إعدادا للقوى العاملة فى جهاز الدولة ، حيث كانت الدولة قد انتهت من الخطة الخمسية الأولى وبدأت في الخطة الخمسية الثانية التي لم يكتب لها الاستكمال بفعل مداهمة هزيمة يونيو ١٩٦٧ وتكريس جهود الدولة ومواردها لإزالة آثار العدوان وتجاوز الهزيمة العسكرية ٠

إصلاح الثمانينيات

١- منذ أواخر السبعينيات تجمعت لدى وزارة التربية والتعليم عدة مشروعات وأوراق خاصة بتطوير التعليم ، كانت أولها " ورقة عمل " تثير من التساؤلات أكثر مما تجيب بغية استثارة الأفكار ٠ وجاءت هذه الورقة بعد عملية تهيئة واستيعاب لما تجمع عام ١٩٧٤ من مشروعات وتقارير عالمية ٠ ثم جاءت ردود الفعل على ورقة العمل ، مما كان له أثره وصداه في مشروع يجيب أكثر مما يتساءل في عام ١٩٨٠ ، عبرت عنه ورقة الوزارة باسم " تطوير وتحديث التعليم في مصر : سياساته وخططه وبرامج تحقيقه " ، في يوليو ١٩٨٠ ، والتى كانت ركيزة قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، وذلك في عهد الدكتور مصطفى كمال حلمى وزيرا للتربية والتعليم ٠

وفى إطار مقومات السياسة العامة للتعليم في مصر ، وملامح تعليم الغد ، واستراتيجية تحقيق السياسة التعليمية الجديدة ، رسمت وزارة التربية والتعليم خطة تطوير التعليم متضمنة عدة برامج رئيسية للتطوير ، يحتوى كل منها على عدد من البرامج الفرعية ٠

ويرسم التقرير أنه تم تصميم هذه البرامج على أساس نُظُمى ، شمل تحليلا لنظام التعليم كله إلى نظم فرعية ، ومجموعة أخرى من النظم المساعدة التي يتطلبها التطوير الشامل للتعليم ٠

ومن هذا المنظور تضمنت خطة التطوير البرامج الرئيسية التالية :

أولا – مجموعة برامج تطوير بنية التعليم ومحتواه ٠

ثانيا – مجموعة برامج تطوير الرعاية التربوية وأساليب التقويم ومعدلات التدفق الطلابى ٠

ثالثا : برامج إعداد والتدريب المعلم ٠

رابعا : برنامج المبانى والتجهيزات والوسائل التعليمية ٠

خامسا : مجموعة برامج تطوير الإدارة التعليمية ونظم المعلومات والبحوث والتمويل ٠

٢- وإذا كان التقرير قد وعد بأن يبدأ العمل بهذه البرامج جميعا وفورا ، وعلى خطوط متوازية وفى توافق وتكامل في آن واحد ، إلا أن التغيير الوزارى – كما هى العادة – قد أوقف العمل في هذا الشأن حيث أن وثيقة جديدة قد تم إعدادها عندما تولى الدكتور عبد السلام عبد الغفار وزارة التربية عام ١٩٨٤ ، حيث كان هو الوزير الثالث في تاريخ مصر كلها ، المتخصص في العلوم التربوية والنفسية ، أولهم : إسماعيل القبانى ، في أول عهد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وثانيهم الدكتور عبد العزيز السيد عام ١٩٦٧ ، وجماع الثلاثة لم تزد فترتهم الكلية عن أربع سنوات على وجه التقريب !!

وبعد شهور قليلة من تولى الدكتور عبد السلام المسئولية الوزارية ظهرت وثيقة (السياسة التعليمية) التي حددت أهدافا لسياسة التعليم ، ثم رسمت مجموعة من البرامج التنفيذية لتحقيقها تتلخص في :

أولا – ما يتصل بالارتفاع التدريجى لقدرة النظام على الاستيعاب ، وذلك نظرا لالتزام الدولة في قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بتوفير التعليم لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون سن السادسة من عمرهم على مدى تسع سنوات دراسية ٠

ثانيا – ما يتصل بالوصول إلى نوع من التوازن بين نوعيات التعليم في المرحلة الثانوية وذلك برفع نسب المقبولين في التعليم الفنى بأنواعه وخفضها في التعليم الثانوى العام ٠

ثالثا – ما يتصل بالارتفاع بمستوى الخدمة التربوية المقدمة للتلاميذ في المدرسة ٠

٠٠٠إلى غير هذا وذاك من برامج ، لم يكتب لها أن تعرف طريقها إلى التنفيذ ، حيث تغير الوزير ٠

٣- وبدأ مَن بعده في طريق آخر لم يعبر عنه من خلال تقرير أو سياسة أو أى وعاء ، لكن الدكتور أحمد فتحى سرور الذى أصبح وزيرا للتعليم عام ١٩٨٦ ، أصدر عام ١٩٨٧ ما عرف باستراتيجية تطوير التعليم في مصر عرضت على مؤتمر قومى ضخم حضره السيد رئيس الدولة ٠

ولأن كاتب هذه السطور كان له دوره الرئيسى في إعداد الاستراتيجية ، فقد هالنا حقا أن الكثير مما شهدته الساحة التعليمية بعد ذلك لم تكن له علاقة بما رسمته الاستراتيجية ، وأبرز الدلائل على ذلك صدور قانون بعد الاستراتيجية بعام واحد يخفض مدة التعليم الابتدائى من ست سنوات إلى خمس ، وهو الأمر الذى لم تشر إليه الاستراتيجية ، فضلا عن استحداث كليات تربية جديدة تقوم بإعداد نوعيات أخرى من المعلمين سميت بكليات التربية النوعية ، وكذلك كليتين لإعداد معلمات رياض الأطفال ، وهو ما لم يرد أيضا بالاستراتيجية مما رسخ شعورا بأن " الاستراتيجيات " – فيما يبدو مجرد جهد نظرى ينتهى بالانتهاء من كتابته ونشره وعرضه على الجمهور وعقد مؤتمر قومى خاص !!

٤- وولى الدكتور حسين بهاء الدين وزارة التربية منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٤ في أطول فترة وليها وزير للتربية في تاريخ مصر كلها ، لم يقترب منها بعض الشئ إلا الدكتور مصطفى كمال حلمى في فترات متقطعة ٠

لم يصدر عن وزارة التربية تقرير أو استراتيجية تبين الملامح العامة للسياسة التعليمية ومشروعات الإصلاح والتطوير ، لكن كان يصدر من حين

لآخر كتاب فخم بعنوان (مبارك والتعليم) كان يركز على نهج " الإنجازات " ، فضلا عن مغازلات سياسية واضحة ، وغياب للنهج العلمى الموضوعى لقضايا التعليم ومشكلاته ٠

وإذا كانت هذه الفترة قد شهدت ثلاثة مؤتمرات عامة ، أولها خاص بالمرحلة الابتدائية ، وثانيها بالمرحلة الإعدادية ، وثالثها خاص بالمعلم ، فقد كان ذلك طيبا في حد ذاته ، لكن المشكلة أن هذه المؤتمرات لم تنطلق من رؤية عامة كلية كان مفروضا أن توضع أولا ، ثم يبدأ التفكير التفصيلى بعد ذلك لكل مرحلة على حدة ٠

كذلك لوحظ أن التعامل تم مع كل من التعليم الابتدائى ، والإعدادى كلا على حدة ، بينما يؤكد قانون التعليم لسنة ١٩٨١ أنهما يشكلان وحدة واحدة باسم (التعليم الأساسى) حيث لوحظ اختفاء هذا الاسم من حركة الواقع الرسمى ، رغم استمراره قانونا ٠

بعد دخول القرن الحادى والعشرين

فى مطلع عام ٢٠٠٤ ، وبالذات فى شهر مارس ، شهدت مكتبة الإسكندرية مبادرة مهمة تحت رعاية الرئيس حسنى مبارك ، والتى أكد فيها سيادته ضمن أشياء كثيرة على ضرورة تحقيق الأهداف من خلال الاستمرار فى تطوير نظام التعليم والارتقاء به على النحو الذى يمكن مصر من اللحاق بركب الثورة المعلوماتية من خلال تأكيد القدرات البشرية لاقتحام آفاق العلم والمعرفة والتى تزداد اتساعا وبسرعة غير مسبوقة مما يتطلب التركيز على الإبداع والابتكار والبحث والنقد ، وفى نفس الوقت أكد سيادته على ضرورة الاستمرار فى إعادة هيكلة المنظومة التعليمية وعلى أسس تضمن حق التعليم للجميع ٠

ومن هنا فقد قدم منتدى الإصلاح العربى بمكتبة الإسكندرية فى مارس ٢٠٠٤ وثيقة الإصلاح العربى سعيا إلى طرح قضايا الإصلاح على الأصعدة المصرية والعربية ، مع العناية الخاصة بما يتصل بقضايا الإصلاح فى مصر ،

تلك التى تتولد فى رحم المجتمع المصرى نفسه ، والدعوة إلى القيام بإجراء حوار واسع حولها ، وإجراء البحوث والدراسات فيها ، والسعى إلى إيجاد حلول لما يوجد من مشكلات .

وليس هناك من شك فى أن قضية التعليم تأتى فى مقدمة قضايا الإصلاح ، سواء فى مصر أو فى غيرها ، لما أصبح مسلما به اليوم من أن التعليم هو قاطرة حركة النهوض الحضارى فى مختلف مجالاتها ، فما من سعى حضارى ، وما جهد إصلاحى ، إلا ويعتمد على الإنسان ، إنتاجا واستهلاكا ، دافعا وغاية ، ومن ثم تصبح قضية بناء هذا الإنسان قضية مركزية لابد أن تستنفر لها الجهود ، ويشد إليها الرحال ، وتتكاتف حولها الجهود والطاقات .

وقد تبدى هذا الوعى على أعلى مستوى قيادى فى مصر ، فها هو الرئيس حسنى مبارك يؤكد أمام مؤتمر تطوير التعليم بالإسكندرية يوم ٣٠ أغسطس ٢٠٠٤ :

" فقد ظلت دائما نقطة انطلاقنا – وستظل – أن التعليم هو أساس النهضة ، باعتباره ركنا أساسيا من أركان بناء الدولة العصرية المنفتحة القائمة على الفكر المتطور الجديد ، وعلى المشاركة المجتمعية الواعية ، فى إطار من الإيمان المتزايد بأن التنمية البشرية هى أحد الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية " .

من أجل هذا فقد كان على منتدى الإصلاح العربى ، في مكتبة الإسكندرية ، أن يأخذ على عاتقه فكرة عقد مؤتمر لإصلاح التعليم فى مصر ، وطلب من عديد من الخبراء والمتخصصين أن يكتبوا أوراق عمل تزيد على ثلاثين ورقة قدمت للمؤتمر على أساس أن أوراق العمل هذه تمثل رؤية علمية مساندة لأعمال المؤتمر ومشاركة فيها ، وتأخذ فى اعتبار المؤتمر وتقدم كوثائقه ، إلى جانب الورقة الرئيسية التى تحاول أن تلتقط العناصر الأساسية مما جاء فى أوراق العمل المختلفة المرسلة باسم أصحابها ، بحيث يمثل ما يتم عرضه بعد ذلك على

المؤتمر العام الأمرين معا : الجانب الفردى ، والجانب الجماعى ٠٠الرؤى العلمية والصياغة المتبلورة التى تنتهى إلهيا المجموعات العامة ٠

وبعد ذلك وجهت الدعوة إلى مؤتمر كبير عقد فى مكتبة الإسكندرية فى الفترة من ٨-١٠ من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤ حضره كل من السيد وزير التعليم العالى والبحث العلمى ، والسيد وزير التربية والتعليم ، ورئيس لجنة التعليم بالحزب الوطنى ، ومجلس الشعب ، وعدد كبير من مسئولى التعليم الجامعى والعالى والتربية والتعليم والعلماء والتربويين وقادة الفكر والثقافة ، وبعض العاملين فى الحقل التعليمى ٠

وقد تركزت المناقشات فى مؤتمر " إصلاح التعليم فى مصر " حول ثمانية محاور ، ناقش فيها المجتمعون مفاهيم الإصلاح بهدف الخروج برؤى واضحة عن المشكلات التى يواجهها نظام التعليم فى المراحل المختلفة ووضع الاقتراحات وآليات التنفيذ للتعامل مع هذه المشكلات ٠ وقد اشتملت المحاور على : التعليم قبل المدرسى ، والتعليم قبل الجامعى ، والتعليم الجامعى ، والبحث العلمى ، وبرامج التدريب والتأهيل المهنى ، وتعليم الكبار ومحو الأمية ، وهوية التعليم ، وأخيرا دور المكتبات فى تطوير التعليم والبحث العلمى ٠

وهكذا انطلق مفهوم إصلاح التعليم فى مصر من الإيمان بأن التعليم ضرورة قومية ، مع اعتبار أهمية التأثير المتبادل بين التعليم والمجتمع ، حيث أن العديد من مشكلات التعليم يرجع إلى مشكلات موجودة فى المجتمع ، ومن هذا المنظور تطرح أهداف إصلاح التعليم فى إطار توضيح نقاط القوة ونقاط التحدى فيما يختص بعناصر العملية التعليمية ، وعلى جميع المستويات ومن بينها طرق التعليم والإدارة والبرامج والخطط التعليمية فى إطار السياسة التربوية الشاملة وكل ما يتعلق بالمؤسسات التى تسهم فى تكوين الفرد وتتشابك مع المؤسسات التعليمية فى تشكيل ملامح الحاضر والمتجه نحو المستقبل والذى يوجه الطريق إلى التقدم العلمى والتطور الفكرى وتشجيع الطاقات الإبداعية على الازدهار ،

من أجل مجاوزة الواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الحالى ، وحتى يمكن التصدى لمشكلات المجتمع وعوائق التقدم .

وها قد مرت سنوات أربع على وجه التقريب ، لم نلحظ فيها أثرا واضحا من محصلة هذا الجهد على وضع التعليم ، اللهم إلا تكاثر الحديث عن بعض المفاهيم والمصطلحات التي استجدت في المؤتمر ووثائقه .

وماذا بعد ؟

هكذا جاءت مسيرة تطوير التعليم في مصر وإصلاحه قصة طويلة حقا تمتد على وجه التقريب بامتداد تاريخ مصر الحديثة ، وهى في تطورها تعتبر مرآة حقيقية للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الوطن الغالى ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا . لقد أكثر الناس ، علماء ومفكرين وباحثين من القول بأن التعليم هو أداة إصلاح المجتمع وتطويره ، ثم إذا بنا نتبين ، من خلال استقراء هذه المسيرة ، أن التعليم كان ضحية كبرى لعوامل وقوى أخرى أكبر منه وأعتى أعجزته في كثير من الأحيان عن أن يقوم بدوره المنوط به في التطوير الاجتماعى .

وإذا كانت الصفحات السابقة قد نطقت بالكثير من الدلالات والمعانى ، لكننا نظل في حاجة ماسة إلى " التجميع " ..تجميع الرؤى وتجميع الخطوط العامة والعوامل الرئيسية حتى نستطيع أن نتلمس خطى المستقبل ، فهكذا تجئ حكمة " التأريخ " ..إنها ليست مجرد " حكاية " نتسلى بها ، وإنما هى عملية استعادة في الذاكرة وعلى الورق لمسار الوقائع بالأمس حتى نهتدى بما نلاحظه على هذه المسيرة ونحن نخطط لليوم ونحلم بالغد .

وإذا كانت هذه القصة قد طالت بالفعل ، فإن " التوقع " يجئ بقدر هذا الطول ..يجئ انتظارا لبناء ضخم شاهق ، لكن التأمل السريع في " واقع " التعليم المصرى المعاصر لابد أن يصيبنا بصدمة شديدة لا لشئ إلا لهذا السبب الأساسى ...الجهود الطويلة والمسيرة الشاقة ، فهل بعد كل هذا نجئ لنجد فصولا مكتظة

بتلاميذ يجيئون لمجرد إثبات الحضور ، ثم يتلقون واجب التعلم والتعليم في التعليم الموازى " ..في البيوت دروسا خصوصية أو فيما يسمى بمراكز التعليم ، أو في المدرسة نفسها تحت مسمى " مجموعات التقوية " ، ولنجد مئات الألوف من الخريجين متعلمين ،وترتفع نسبة التعطل بينهم كثيرا عن نسبة التعطل بين من لم يطرقوا أبواب التعليم ، وتحفل الصحف أثناء امتحانات الثانوية العامة بصور إغماءات وصراخ وبكاء ، بل وانتحار بين الطلاب ...إلى غير هذا وذاك من سلبيات وثغرات وعلل مهلكة لتعليم يراد منه أن ينهض بأمة عريقة عظيمة ، بينما هو نفسه يحتاج إلى من يقوم بإنهاضه من حالة عجز وقصور يعانى منها .

ويمكن أن نلخص فيما يلى أهم الدروس المستفادة من استقراء مسيرة التطوير والإصلاح للتعليم في مصر :

١- الشخصنة :

فلقد شاع منذ فترة مصطلح يقول أن سياسة التعليم هى سياسة وزارة وليست سياسة وزير ، والحق أن المشكلة تكمن هنا بالدرجة الأولى لأن واقع الحال عبر عدة عقود أن سياسة التعليم على العكس من ذلك هى سياسة وزير وليست سياسة وزارة ، ولا نجد برهانا على ذلك أسطع وأقوى مما رأيناه من مشروعات وخطط واستراتيجيات تستمر بوجود من وضعها ، فإذا غادر الوزارة غادر المشروع أو الخطة أو الاستراتيجية الوزارة معه ليحل محلها ما يريده الوزير الجديد .

إن هذه النزعة في الحقيقة لا ينفرد بها مجال التعليم وحده ، ولا تختص مصر بها وحدها ، فهى مظهر من مظاهر التخلف وسمة من سمات قرون خلت تجاوزتها أمم وشعوب كثيرة أصبحت الآن في المصاف الأولى على طريق النهوض الحضارى . ويحتاج تفسير هذه النزعة إلى تحليل طويل ليس هنا مجاله وإنما يكفى أن نشير إلى أن ساحة التعليم الرسمية حتى إذا شهدت مجالس

عليا لرسم السياسات والتخطيط لها ، فإن قيادتها واختيار أعضائها يصيبها الداء نفسه .

كان المعيار في فترة ما قبل ثورة يوليو هو " الحزبية " ، وفى عهد الثـورة ساد منطق يفرق بين أهل الثقة وأهل الخبرة ، ثم شاع بعد ذلك منطق العلاقـات الشخصية والصداقة والزمالة ، وما إلى هذا وذاك من مظاهر الشخصنة .

إن هذا لا يعنى بالضرورة سوء الاختيارات ، فمعيار ما قبل الثورة جاء لنـا بأمثال أحمد لطفى السيد ،وطه حسين ،ومحمد حسين هيكل ،والسنهورى ،وعلى ماهر ، وجاء لنا عهد الثورة بإسماعيل القبانى، ومحمد حلمى مراد ،وعبد العزيز السيد ،ونجيب هاشم ..وهكذا .

لكن المشكلة أن ارتباط السياسة أو الخطة أو الاستراتيجية بهذا أو ذاك ربما يكون مبررا مع الأسف لمن يأتى بعده إلى تنحية هذا وذاك من على الطريـق ، والبدء من جديد ، وبالتالى يسير الإصلاح والتطوير لا في هذا الطريق العلمـى الباعث للنهضة والتقدم ، ألا وهو الطريق التراكمى ، حيث يبدأ هذا بما انتهـى إليه سابقه ، فيكون الخطو دائما إلى أمام ، لكن طريقنا يتحول إلى طريق دائرى ، ينتهى بما بدأ به السابق ، فيكون الحال هو هو ، لا يفترق كثيرا عما كان منذ عقود ، ربما مع تغير المساحيق والألوان ، وتبدل المصطلحات والـصياغات ، واختلاف مظاهر الإخراج والتمثيل !!

٢- ردود فعل لحركة خارجية :

فالملاحظ على كثير من حركات التطوير في التعليم أنها - غالبا - كانت " رجع صدى " لما يحدث في الخارج في البلدان الأجنبية مـن حركـات تطـوير وتجارب . إن التجاوب مع ما يحدث في الخارج من خبرات وتجارب لا يمكـن أن يكون عيبا في حد ذاته ، بل ربما أخذ باعتباره دليل تقـدم ومؤشـرا علـى العصرية ،ومظهرا لعقلية متفتحة تتطلع إلى الجديد وترنو إليه ،ولا تحبس نفسها في شرنقة الماضى ، ولا تقع أسيرة حاضر ...لكن ما يمكن أن يكون عيبا حقا هو أن صفة " الدوام " ،وأيضا " الاستمرار " هى الغالبة بحيث يقر في الأذهـان

أننا نفتقد عنصر المبادأة والمبادرة ،وأننا مجرد " كورس " في فريق التربية العالمى ، يقتصر دورنا فيه على مجرد ترديد وتكرار ما يقولون ٠٠٠عيوننا على يد " المايسترو " الخارجى ، لا نستطيع إلا أن نفعل ما يشير به ٠

هذا بالإضافة إلى أن ما يقومون به من إصلاحات وتطوير في البلدان الأخرى ، إنما يجئ بطبيعة الحال استجابة لمشكلات يعانيها المجتمع القائم هناك ، ومهما رفعنا شعار التفاهم العالمى ،ووحدة الإنسانية ،والعولمة ، إلا أننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن " خصوصية " كل مجتمع ، تلك الخصوصية التي تجعل بعض مشكلاته في الإطار العام متشابهة مع ما في غيره ، لكنه عند التحليل العلمى ، لا يمكن أن نتخلى عن التضاريس الداخلية ،وطبيعة الخلايا المجتمعية التي تؤكد بالتالى أن الحلول لابد وأن " تفصل " لا أن تجئ " جاهزة " في كل الأحوال ٠

إنها حقا ليست مجرد قضية خاصة بالتعليم ، ولكنها قضية فكرية خاصة بمنطق التفكير ومنهج الثقافة في التعامل دائما مع " الوافد " من العناصر الفكرية والثقافية الخارجية ، فمثل هذا التعامل يحتاج إلى مهارة خاصة تستطيع أن تدقق بحساسية فائقة بين ما يمكن أن يؤخذ وما يمكن أن يترك ،وبأى قدر ؟ وفى أى مجال ؟ ومتى ؟ وكيف يمكن أن تحدث عملية تمازج واندماج كيميائى بين " الموروث " أو " القائم " وبين هذا القادم أو " الوافد " ٠ وإذا كان علينا أن نعترف بأن الأمم ،وهى بسبيلها إلى نفض غبار التخلف والأخذ بأسباب النهضة غالبا ما تبدأ خطواتها بالاقتباس والترجمة والنقل ، إلا أن علينا أن نعترف أيضا بأن الطريق قد طال بنا في هذا أكثر من اللازم ٠ لقد بدأناه منذ عهد محمد على ، الذى مر عليه الآن ما يزيد قليلا على مائتى عام ٠٠قرنان من الزمان ، ومع ذلك فما زلنا نفعل الشئ نفسه ،وإن كنا بطبيعة الحال نختلف بعض الشئ ، لكن الاختلاف بسيط وطفيف لا ينبئ بوضوح ببروز " الذاتية الثقافية " المصرية العربية ، بصفة خاصة والذاتية التربوية بصفة خاصة للتعليم المصرى ، ونخشى أن نقول أنها بدأت تضعف وتشحب !!

٣- غياب الفلسفة التعليمية :

وربما تكون الملاحظة السابقة نتيجة ضرورية تلزم عن الملاحظة الحالية ، فعندما لا يكون للماء السائر على الأرض مجرى محدد واضح وعميق ، تستطيع هبات الرياح أن توجه مسار الماء إلى يمين وإلى يسار ، توقفه أحيانا وتبث فيه الحركة أحيانا أخرى ، وبمعنى آخر ، فإن الملاحظة الدقيقة لتطور التعليم في مصر ، توقفنا على أنه افتقد الفلسفة الواضحة ،والعقيدة المتبلورة في كثير من العهود ، التي هى – أى الفلسفة – بمثابة ذلك الخيط الذى يربط بين حبات العقد بدلا من أن تتبعثر وتتناثر .

وكما أن للإنسان عقله يوجهه ويرسم له مسارات السير بحيث إذا اختل سلوك الإنسان وفقدت الشخصية وحدتها ، فلا بد أن يكون للتعليم عقل ،والعقل هنا هو فلسفة التعليم ونظريته التي تشكل لُحمة شخصيته وسداها .

إننا لا نستطيع أن ننكر بأى حال من الأحوال أن تطور التعليم المصرى في العصر الحديث قد شهد بروز " فلسفة " واضحة للتعليم ، كما رأيناها أثناء وزارة كل من على مبارك ، وأحمد لطفى السيد وطه حسين ،وإسماعيل القبانى ، لكنها هنا أيضا أصيبت بذلك الداء اللعين ، ألا وهو الطابع الشخصى . صحيح أن الفلسفة نفسها ذات طابع شخصى صاحبها هو الذى يطبع عليها رؤاه الفكرية ، لكن في قيادة عقل الأمة ، وفى توجيه تكوين الذاتية الوطنية لابد من بروز الطابع القومى الوطنى العام .

وآفة شخصنة الفلسفة التعليمية أن بين بعضها البعض تناقضات وتباينات قد تصل إلى حد المخالفة والمغايرة ، مما أصاب المسيرة التعليمية بقدر من الخلخلة والتذبذب ، لا بين وزير وآخر فقط بل أحيانا بين توجهات الدولة نفسها ، وعلى سبيل المثال فنصوص الدستور تؤكد على مجانية التعليم في جميع مراحله ، لكن استقراء واقع الحال ينفى أن التعليم ما زال مجانيا ، فقد تعددت سبل رفع كلفته التي يتحملها المواطن شيئا فشيئا مما قد لا يتسع المجال لبيان أمثلة حادة تؤكد هذا التناقض بين المسطور وبين المشهود .

وقد تخلت الدولة عن سياسة تعيين الخريجين وفقا للمنطق اللبرالى ، لكنها في الوقت نفسه ما زالت هى التي تحدد مضامين التعليم ومستوياته وأهدافه وسبله وامتحاناته ومقرراته دون أ، نجد بصمات واضحة لقوى السوق ، مما يخلق هوة واسعة بين ما يتم داخل مؤسسات التعليم وسوق العمل ، فتتفاقم مظاهر البطالة

٤- جزئية الإصلاحات التعليمية :

فقد شهدت ساحة تطوير التعليم وإصلاحه ، مشروعات مرة تختص بالمرحلة الأولى ، ومرة بالمرحلة الثانية ، وأخرى بالتعليم العالى ٠٠ومرة تختص بالمعلم ، وأخرى بغير هذا وذاك من عناصر المنظومة التعليمية ، بينما نحن نعلم علم اليقين أن تطوير المناهج مثلا يستحيل أن يتم بمعزل عن إعداد المعلم الذى يقف عند خط الإنتاج الأول ، وعلى يديه تتشخص المناهج المكتوبة إلى وقائع سلوكية وشواهد تطبيقية ، وهذا وذاك يستحيل أن يُتى أُكُله بعيدا عن تطوير الكتاب المدرسى الذى هو وعاء لمضمون التعليم المراد من المعلم تعليمه وتنفيذه ٠٠٠وهكذا

صحيح أن السير في طرق متوازية في إصلاح عناصر المنظومة التعليمية في وقت واحد أمر ربما تنوء به الطاقة ، لكن ما يسهل ذلك أن تتوافر خريطة للإصلاح الكلى الشامل ، ثم يكون هناك سلم أولويات لعناصر الخريطة ، مع إخضاع كل منها لما يحدث من تغيرات مستمرة وتفاعلات محتملة ٠

وتتبدى الجزئية أيضا في النظر إلى قضايا تطوير التعليم ومشكلاته بعيدا عن الإصلاح السياسى والتطوير الاقتصادى والنهوض الاجتماعى والثقافى ، فالتعليم يأخذ من كل هذه الأصول ويعطيها ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، ومن أبرز الأمثلة لذلك أن من العسير التأكيد على التربية للمواطنة إذا كنا ما زلنا نعيش بعض الوقائع التي لا تؤكد على أن المواطن هو " أولا " حقيقة وفعلا ، لا شعارا وقولا ٠

ومن هنا فقد أطلقنا في وقت من الأوقات المقولة التي استعرناها من مجال التفكير العسكرى والقائلة بأن الحرب أخطر من أن يترك أمرها للعسكريين

وحدهم ، فكذلك التعليم هو أخطر من أن يترك للتربويين وحدهم ، فالتعليم ليس قضية تربوية فنية فقط بل هو كذلك قضية سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية ٠٠وهكذا ٠

٥- غياب الظهير الاجتماعى :

فمشروعات تطوير التعليم وإصلاحه ، إذا كان يقوم بها " س " أو " ص " من المسئولين الكبار في ساحة التعليم ، إلا أنها – أو هكذا المفروض – لصالح عموم الناس ، فهم – أى عموم الناس – " الزبون " الذى تصنع له السلعة ، إن صح هذا التشبيه ، على ماديته ، وهم المصب الذى نسوق الماء إليه ، ومن ثم كان من الضرورى أن يصحب كل مشروع عملية إيقاظ لعموم الناس وإثارة دوافعهم في المشاركة وتوعية لهم بأهمية المشروع حتى يتبنوه ويحرصون عليه ويتدافعون في سبيل تنفيذه ، بل ويتولون حمايته من عبث التقلبات العامة والنوازل المجتمعية ، لكننا لم نكن نرى ، في كثير من الأحيان مثل هذا ٠

إن البعض يتصور أن مسائل التعليم مسائل فنية علمية ، لا يفهمها أو يمكن أن يبدى الرأى فيها إلا من أوتى جوامع الكلم ، وإذا كان هذا صحيحا إلى حد كبير ، لكن لا نستطيع أن ننسى أنه ما من بيت إلا وله ابن / ابنة ، أو أكثر في مؤسسة تعليمية ما ، وأجهزة الإعلام لا تكف ، في بعض الفترات من المناقشة والتعليق والإفتاء في ما يجرى على ساحة التعليم ، مما يجر القيادات التعليمية في بعض الأحوال أن " تتساق " وراء رأى عام ربما لا يدرى حقيقة المسألة بالدرجة السوية والوعى الصحيح ٠

ومع الأسف الشديد ، فإن بعض المسئولين في التعليم ، وبعض هيئاته ، عندما تنشط لنشر المعرفة الخاصة ببعض المشروعات ، يخلطون بين مهمة " الدعاية " و " التلقين السياسى " وبين " الوعى التربوى " ، فيغلب أسلوب الحديث عما يسمى " بالإنجازات " ، حتى لقد شاهدنا منذ سنوات من يقارن بين ما تم بناءه من مدارس بما صب في بناء السد العالى من مواد بناء ، وما بنيت به الأهرامات من حجارة ، ففضلا عن المقارنة الفجة بين إنجازات قومية ووطنية تاريخية تعد

علامة شموخ وزهو على مستوى العالم ، وعمل عادى تشهده كل الأمم (بنـــاء المدارس) فإن تصوير الإنجاز التعليمى بنمو الحجر ، يكشف عن ضعف وعى بأن مهمته هى بناء البشر ، وكثرة الحجر ليست مؤشرا على جودة بناء البشر .

.....

وفى النهاية لابد أن نستعيد إلى الأذهان تلك الحقيقة التي تقول بأن قوة الأمـــم تتبدى من خلال قدرتها على أن تنظر إلى الحجارة التي قد تتناثر أمامهـــا علـــى الطريق فتوحى بالمعوقات والعقبات ، يمكن اتخاذها وسيلة لسد الفجوات ومـــلء الثغرات على الطريق نفسه ، وبمعنى آخر ، فوفقا لنظريـــة فيلـــسوف التـــاريخ البريطانى الشهير " أرنولد توينبى " في التحدى والاستجابة ، فإن كثرة التحديات وشدتها هى التي يمكن أن تدفع المجتمع إلى تجاوزها فينهض ، وقد تدفع مجتمعا آخر إلى اليأس والقنوط فيفشل ويتراجع ، وطول تاريخ مصر غيـــر المـــسبوق يؤكد أن مصر قد تعودت على التحديات ، ولم تتعود اليأس من تجاوزها .

فراغُ سنةِ دراسية ، مظهرُ فراغِ عقول* ؟!

إذا كان الحديث يشيع الآن في كثير من البيوت المصرية ، عما سوف تشهده مدارسنا الثانوية العامة في العام القادم ، مما اصطلح على تسميته بعام الفراغ ، ، فإن هذا الفراغ الدراسى ، إنما هو انعكاس طبيعى لما قام ويقوم من " فراغ " في العقول المسئولة عن حركة التعليم في مصر ،، كيف ؟

إن أقدم أمة صاحبة أقدم تاريخ ، تتضجر أن تتذكر حتى أقرب تاريخ لأمر من أمورها ، مع أن تذكره هو خطوة أساسية لمعرفة " العلة " التي تكمن وراء ما يعانيه جسم التعليم ،وبالتالى الجسم الاجتماعى من مرض مؤسف حقا ، محزن فعلا ...!

إن ما سوف نواجهه العام القادم من فراغ في الثانوية العامة هو نتيجة طبيعية لما حدث من إعادة الصف السادس إلى التعليم الابتدائى منذ عدة سنوات ، تصحيحا لما حدث عام ١٩٨٨ من إنقاص سنة من هذا التعليم ، وكأننا قد صحونا فجأة ، مع أن هذا مفروض أن نتوقعه منذ ما يقرب منذ ست سنوات ، لكنها عادتنا المصرية السيئة ، حيث لا نستيقظ إلا عندما تقترب النيران من أقدامنا وتلسعنا، فنبدأ في التفكير في كيفية تلافى هذه النيران ؟!

إنها آفة من آفات التخلف ، تجدها في البلدان المتخلفة ، وقلما تجدها في البلدان المتقدمة ، حيث يتم الترتيب للتغير التعليمى بناء على دراسات وبحوث وتجارب ،وفقا لأسلوب مستقبلى أصبح متعارفا عليه منذ سنوات كثيرة ، حتى أنه عرف طريقه إلى كليات التربية منذ عقود قليلة ، لكن المشكلة ، أن وضعه يقف عند حد " التعليم والبحث " ،دون أن يعرف طريقه للاستخدام في مشروعات التطوير التربوى ، حيث لابد من تصور عدة احتمالات للتطوير ،ولكل احتمال ،

---

* جريدة الدستور ، فى ٢٠٠٩/٥/٢١

تكون له أساليب للتعامل ، كما نقول ، عندما ننوى- على سبيل المثال - القيام بمشروع تجارى: ما الذى يمكن عمله إذا سار المشروع المقترح على طريق النجاح والتوفيق بيسر وسلاسة ؟ ثم ، ماذا يمكن عمله ، إذا صادفتنا مشكلات وعقبات كبيرة ؟ ثم ماذا يمكن عمله ، إذا فشل المشروع كلية ؟

عدة " سيناريوهات " نستعد لكل منها بحيث لا تفاجئنا الأحداث ..

في الحروب ، نقول عادة ، أن الذى يبدأ هو ، غالبا ، الذى تكون فرص انتصاره أكثر ، لأنه يكون قد فكر ودبر وأقام استعداداته ، أما الذى يُفاجأ ، فيكون " نائما " ، إلا إذا كان يفكر تفكيرا مستقبليا ، فيضع عدة احتمالات ، لكل احتمال ، مجموعة إجراءات واستعدادات ، بحيث ، إذا كان قد " تفاجأ " ، لكنه سرعان ما يقف على قدميه ، ويستعيد عنصر المقاومة التي قد تتحول إلى انتصار .

إنه صورة من صور التفكير العلمى ، هو الذى يعد علامة فارقة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة ...

ففى عام ١٩٨٨ ، حدثت الجناية الكبرى في التعليم المصرى ، عندما صدر قانون بإنقاص مدة التعليم الابتدائى سنة دراسية ،على يد الدكتور فتحى سرور ،ونص القانون على التطبيق الفورى ،دون تدرج ، مما كان بداية مؤسفة لما نعانيه الآن ،وكان ذلك بحجة أن المدارس في ذلك الحين قد أصبحت تعيش تحت وطأة مصيبتين : الأولى ، تزايد في كثافة الفصول ، والثانية ،تعدد في فترات الدراسة للمبنى المدرسى الواحد في اليوم نفسه ..

كان القانون الكارثة مبنيا على تفكير مظهره براق ، خادع ، حدث أن كنت مع مدير مكتب اليونسكو في المنطقة العربية الراحل الدكتور محمد إبراهيم كاظم في عمان الأردن ،وقت الاستعداد لهذا القانون ، حيث ذكر وزير التعليم في ذلك الوقت أن اليونسكو تؤيد خطوته ، فقال لى الرجل أنهم قالوا للوزير أن ما يتم تعليمه في ست سنوات يمكن تعليمه في خمس ، لكن وفق شروط معينة : مثل أن

يطول العام الدراسى ،وأن يطول اليوم المدرسى ، وأن تنقى الكتب المدرسية من الحشو والتكرار ..وهكذا

وصدقنا الوزير ، أو قل ، ضحك علينا الوزير ...وربما كانت الظروف أقوى منه ومن الجميع ، فلا طال اليوم المدرسى ،ولا طال العام الدراسى ، وعندما نقيت الكتب ، تم الحذف بطريقة شابتها عشوائية ،واختصارات أخلت بالسياق والمعانى الكلية ، وعانى التعليم المصرى مما عرف باسم (الدفعة المزدوجة) حيث عاش التعليمان الإعدادى والثانوى أسوأ سنواتهما لمدة ست سنوات ، من الظلم أن نسمى أن مدارسنا كانت تقدم تعليما حقيقيا ، مما خفّض نوعية الخدمة التعليمية إلى أدنى مستوى يمكن تصوره ،وتعود التلاميذ على الغياب ، وزاد تراجع ممارسة الأنشطة ،وفُرغت الحياة التعليمية مما يجذب ويُسر ، وكان طبيعيا أن تتفاقم كارثة الدروس الخصوصية ، فإذا بما تم زعمه من توفير بحذف السنة الدراسية ، ندفع – عمليا – أضعافه ،وتغيب المحاسبة والمساءلة عمن ارتكب هذه الكارثة في حق ملايين من أبناء هذا البلد المسكين أهله حقا ، المغلوب على أمره فعلا !!

الغريب ، وقد لا يكون غريبا ، أن هناك بحوثا ودراسات أسرع البعض في إجرائها ليتأكد لنا أن إنقاص السنة له آثاره السبية التي هى أكثر من أن تعد أو تحصى ، لكن لم تجد هذه البحوث والدراست آذانا صاغية ، فقد انطلق القطار بملايين الأطفال على طريق التعليم ليسير بهم إلى المجهول !!

كنت قد وضعت بنفسى مبدءا تربويا على قدر عال من الأهمية والعلمية والخطورة في استراتيجية تطوير التعليم عام ١٩٨٧ ،ألا وهو " التجريب قبل التعيم " ، وما كنت أدرى أن وزير التعليم اتخذه مجرد حلية ينتزع بها التصفيق ،وتكتب حوله مقالات التأييد والتقدير والإعجاب ، لكن مجريات الواقع التعليمى ، سارت في عكس هذا المبدأ ، فكان " تعميم بغير تجريب " !! ولا مساءلة ولا محاسبة .

لم توضع سيناريوهات لاحتمالات مختلفة يمكن أن يواجهها التعليم بناء على هذا التحويل (ولا نقول التطوير) الكارثى ، لأن وضع السيناريوهات تفكير علمى ، لا تعرفه العقول المسئولة في بعض الأحيان ، مما يفسر : لماذا نحن متخلفون في التعليم حتى الآن ، على الرغم من أننا من أقدم دول العالم في النهوض التعليمى ، من أجل النهضة المجتمعية الشاملة ! ألم يشهد عهد محمد على ، منذ أوائل القرن التاسع عشر ، مثل هذه النهضة التعليمية ،مما لم تعرفه كثير من البلدان التي توصف الآن بالعملقة والتقدم ، مثل اليابان والصين وماليزيا وكوريا الجنوبية ؟ أين كان هؤلاء في ذلك الوقت ؟

وإذا كان الصف السادس قد عاد منذ ما يقرب من ست سنوات ، هل كان ذلك بناء على دراسة علمية قامت بها أجهزة البحث والتفكير في الوزارة تؤكد أن ما تم من قبل قد أفسد التعليم ؟ أبدا ، ذلك أن ما أجرى من هذا القبيل ، كان معظمه بحوثا فردية ، والدراسة التي قام بها المركز القومى للبحوث التربوية في عهد وزير الإنقاص ،وئدت وصدر أمر بعدم نشرها وإخفائها !

كان التفكير العلمى يقتضى من الذين أعادوا الصف السادس ، وهم يشكرون على ذلك حقا ، أن يرفقوا بالقانون تصورا لما يمكن أن يحدث من تداعيات ،وكيف يمكن أن نستعد لكل أمر ، لكن الوزير ذهب ، وكان لابد لخط سير التفكير أن ينقطع ، فهناك وال جديد ، لابد أن يبدأ التفكير من الأول ، حيث أن معظم مستشارى الأمس ليسوا هم مستشارو اليوم ،والوزير ، لا خبرة سابقة له في أمور التربية والتعليم ، لا من الناحية الأكاديمية ، ولا حتى من الناحية المهنية الفنية ،ومثل هذه الفئة من الوزراء من السهل الاستيلاء على عقولها ممن ينجح في أن يكون ضمن دائرته المغلقة المحيطة ، فيزين له ويحسن ،ويشير ويوجه ، لا بما يجب أن يسمعه الوزير وينهجه، فهذا هو شأن العلماء الأحرار ،ولكن يسير اتجاه الإشارة ووفق ما يحب الوزير أن يسمعه ويرضيه ، بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تترتب على ذلك ، حيث أن وزراء التعليم عادة

لا يمكثون طويلا مثل البعض ،وعندها – كما يحلو لنا مع الأسف – " يحلها ألف حلال " !!

وهكذا وصلنا إلى مرحلة أن " نفاجأ " بوجود سنة فراغ دراسية ، لكن السؤال المحزن حقا : ألم تواجهنا سنة فراغ في الصف الأول الإعدادى ، في السنة التالية لتطبيق عودة الصف السادس الابتدائى ؟ ، وفى السنة الثانية حدث فراغ في الصف الثانى الإعدادى ؟ ..وهكذا ، حتى العام الحالى ، حيث يوجد فراغ في الصف الثانى الثانوى ، فماذا عسانا فعلا في كل سنة سابقة ؟ لا أحد يذكر شيئا ، ف " الأمن مستتب " ،والوزارة في عالم آخر وردى دائما ، ربيع غالبا ، زاه كثيرا ، أما الروائح العفنة ، أما الفساد في التعليم ، أما التدهور المحزن ، فهذا يقتصر الإحساس به على جماهير الناس ،وهؤلاء لا حساب لهم ، لسبب بسيط أنهم لم يأتوا بوزير تعليم من قبل ،ولا هم الذين يمكن أن يجعلوا يستقيل أو يقال ،ومن ثم ، فماذا يهم الوزير من أمر الناس ؟

سياسات التعليم في الوطن العربى
رؤية من بعد*

ماذا نعنى بسياسة التعليم ؟

تمر بنا في بعض الأحيان ألفاظ ومصطلحات بقدر كبير من الكثرة والتردد ، حتى نتصور أننا بمعاناها أصبحنا عالمين ، وبمفهومها أصبحنا واعين ، فإذا ما قام نقاش ،واحتدم جدل ،وحاولت أن ترد الأمور إلى أوائلها وبداياتها فتطرح تساؤلا عما يعنى به كل طرف من معنى لما يدور حوله الجدل والنقاش ؟ لربما استهون هذا البعض التساؤل ، تصورا بأن المعنى معروف ومفهوم ،وهو الأمر الذى يكذبه ما تلمسه من حدة اختلاف في المناقشة ،واستعار الجدل .

من هنا فإننا ، على الرغم من الإقرار بشهرة مصطلح " سياسة التعليم " ،وتصور كثيرين وضوحه ، آثرنا ما لابد منه ألا وهو تسجيل ما نراه له من معنى ، لا ،بزعم انفرادنا به ،وإن كانت الصياغة من لدنا .

سياسة التعليم هى في معناها العام خريطة سير في عالم التعليم ، تحدد للسائر معالم الطريق ،وتعين له مقاصد التحرك ،ومراحل السير ،وشكل التوجه ، فإذا بالسير سير على بصيرة ،وإذا بمنظومة العمل تعمل في تناغم بين عناصرها واتساق .

هذا هو المفروض ...

لكننا من ناحية أخرى يمكن أن نرى سياسة للتعليم ،ومع ذلك فلا شئ من هذا الذى قدمنا به ، من حيث الهداية إلى معالم الطريق والإرشاد إلى سواء السير ، ففى مثل هذه الحالة تستطيع أن تحكم بأن هذا الذى يوصف بسياسة التعليم قد افتقد جملة من الشروط الأساسية الواجب توافرها في السياسة التعليمية حتى

---

* محاضرة ألقيت أمام مؤتمر قسم أصول التربية بكلية التربية بجامعة الزقازيق ، مايو ٢٠٠٩

يمكن أن تقوم بوظيفتها خير ما يكون القيام .

وللسياسة التعليمة جملة من السمات والخصائص التي يمكن إجمالها فيما يلى:

١- **اللاشخصانية** : بمعنى أن مكانتها ومواقعها تتضح من حيث كونها مبنية على فلسفة التربية المنبثقة بدروها من فلسفة المجتمع ، ومن ثم فهى تعبر عن جملة الموروث الثقافى والواقع المجتمعى ،والتطلعات المستقبلية للأمة فى جملتها ،وبالتالى ينفك الارتباط بينها وبين شخص معين :تغيب إذا غاب ،وتشرق إذا ظهر ،ومن ثم تكتسب الصفة الموضوعية التى تجعل انحيازها إنما هو لمجموع الناس بكل خصائصهم ومشكلاتهم وتطلعاتهم .كذلك فإن اللاشخصانية هذه تتيح للسياسة التعليمية فرصة الاستمرار والاستقرار النسبية مما يمكن المخططين من رسم الخطط اللازمة لترجمة الاستراتيجية التعليمية إلى برامج ومشروعات تكون فى مأمن من أن تعصف بها التقلبات السريعة والأهواء الشخصية .

٢- **وهى تطورية** : فإذا كانت اللاشخصانية تؤدى إلى قدر من الإستمرارية والاستقرار ، إلا أننا حرصنا على ربط ذلك **بالنسبية** ، فهو استمرار واستقرار ، لكن لابد أن يكون ذلك إلى حين ، لكن ، كم يكون قدر هذا " الحين " ؟ إن هذا أمر تحدده طبيعة المشكلات ، ومصالح الأمة ، ذلك لأن " التغير " و " التطور " إذ هو سنة كونية يستحيل تجاهلها ، فلابد من أن تخضع السياسة التعليمية إلى قدر من التطور الذى يجعلها تتواكب مع جملة المتغيرات القائمة ومع الأهداف . إن الاستمرار والاستقرار لهما " عمر " معين ،وإذا طال أكثر من اللازم أصبحنا أمام " جمود " والجمود هو الخطوة الأولى نحو الاضمحلال والفساد . كذلك فإن المبالغة في الاستجابة لسرعة التغير والتطور يمكن أن توقعنا في هوة التذبذب، بينما بناء الإنسان يقتضى دقة التوازن ، بين ضرورة التغيير ،وأهمية الاستقرار !

٣- **وهى محددة** : بمعنى تعيين وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها والاختيارات الأساسية التى يتفق عليها المجتمع ،وإلا فقدت أهميتها ،وغابت جدواها ،والتحديد لا يعنى الإغراق فى الجزئيات والتفصيلات ،وإلا أصبحت السياسة التعليمية تشكل قيدا على حركة العاملين ، فتغير الظروف وتبدل الأحوال يقتضى " مرونة " تتيح فرصة الحركة للقائمين بالعمل .

٤- ويرتبط بهذا بالضرورة شرط **الوضوح** ، فلربما كانت **الأهداف محددة** والاختيارات معينة ، لكنها صيغت صياغات تتسم بالغموض ،ومن ثم تفقد المخططين والمنفذين ضمانا أساسيا من ضمانات سلامة الخطى وسواء السبيل ،إذ كيف يمكن لإنسان أن يخطط لما أغمض عليه ؟ وكيف يتأتى لأحد أن ينفذ بغير فهم وتعقل ؟

٥- **وهى كلية** : بمعنى النظر إلى المسألة التعليمية فى جملتها ،وفى خطوطها العريضة ، على ألا تعنى الكلية هنا تجريدا يفقد السياسة التعليم الروابط بينها وبين حركة الواقع المجتمعى على وجه العموم والواقع التعليمى على وجه الخصوص ، فهى " كلية " تعنى بالإطار العام وبالوعى بالعلاقات بين مكونات منظومة التعليم ، بالظهير الفكرى الذى تقوم عليه وبالتوقعات المحتملة مستقبلا .

وكاتب الدراسة الحالية إذ يعلن عزمه على التحدث عن سياسات التعليم في الوطن العربى لا يستطيع أن يزعم إلفه وخبرته " بكل " ما شهدته بلدان الوطن العربى من سياسات وتحركات على طريق التعليم ،فهو يعى تمام الوعى بأنه كان في معظم الفترات ،وبالنسبة لكل البلدان ،بعيدا عما يسمى " بالمطبخ " الخاص بالسياسات ، يقرأ عنها كما يقرأ كثير من الناس ، وإن سعى إلى قراءة ما يتاح له من وثائق ،مما قد لا يتيح له فرصة الرؤية من " داخل " ،ومن هنا كان التحديد " رؤية من بعد " ، مما يربط الحديث بمدى دقة الفهم ،وسلامة النظر ،وزاوية الرؤية.

معالم خبرة ..

إذا كان مصطلح " سياسة التعليم " هو مما طرأ جديدا على الساحة منذ عدة عقود ، فهل يعنى هذا افتقاد المجتمعات السالفة لأية سياسة تعليمية ؟

الحق أن المصطلح إذا كان – عادة – قد جاء ليسمى أمرا ، مما يلزم بترافق بين وجود المسمى والمصطلح الذى جاء ليسميه ، إلا أن الخبرة البشرية تؤكد أن بعض المسميات قد تكون وجدت من قبل ، دون المصطلح الذى نعنيه ، مما قد لا يتسق مع مقتضيات اللغة والمنطق ، لكن حل هذا يكمن في احتمال وجود أسماء أخرى آثرت أن تختفى لتخلى السبيل للمصطلح الجديد ،وهذا مما يمكن أن يتضح لنا من إطلالة ، غاية في السرعة ، وغاية في الإيجاز ، لبعض خبرات شهدناها في ساحاتنا التعليمية في العقود القليلة الماضية ..

ففي الماضى البعيد وطوال قرون عاشتها الحضارة الإسلامية تزهو على العالمين ، عرفنا تعددا في النظم السياسية بعد فترة غير قصيرة من الوحدة السياسية ، ولم تكن هناك في العالم الإسلامى ، سواء في عهود التوحد أو التفرق ، سياسات موضوعة للتعليم ،ومع ذلك فقد كان التعليم يسير في اتساق بين منظوماته الفرعية وانسجام بين مواقعه الجغرافية ، لأن هناك اتفاقا غير مكتوب كان واقعا حول الذاتية الحضارية ، لها خطوطها العريضة التي تجمع وتوحد ،ولها هوامش من التنوع والاختلاف التي لا تفرق وإنما تثرى وتغنى وتيسر .

وفضلا عما توافر من حيث الرؤية الكلية ،والنظر العام ، لم تكن هناك حدود موضوعة وخنادق محفورة ،وسواتر مرصوصة ، فإذا بروافد المعرفة تتدفق من مكان إلى آخر ، فيتجمع بعضها في أنهر ضخمة للمعرفة ،تبث الحياة الفكرية في خلايا العقل العربى وتنشر علامات صحة وعافية في عروق الجسم العربى ، وإذا بالثقافة والتعليم في العالم العربى لا ترفع تحيزا لبغداد ، ولا تشق أخدود ميل إلى القاهرة ،ولا تحفر حفر انجذاب نحو مغرب وأندلس ، بحيث تستطيع أن تقول أن ما تردد في السنوات الأخيرة من أحاديث عما سمى "

بالعولمة " كان حقيقة معاشة ،دون أن يرفع أحد ه ا الشعار ، عاش تحت ظلالها صهيب الرومى ، وبلال الحبشى، وسلمان الفارسى !!

ثم كانت بداية دخول في النفق المظلم بخطأ تاريخى جسيم ارتكبته الدولة العثمانية ، عندما تخلت عن نهج حرص عليه كل من سبقوها ، أيا كانت عناصرهم العرقية ،وأيا كانت ألسنتهم السابقة ، فلم تسع إلى تعريب لسانها ،وأعلت شأن السيف على أمر القلم ، مما بذر بذور وهن حضارى أخفته قوة مسلحة قرنا أو قرنين ، مثلما كان الشأن مع الرومان ، ثم إذا بظواهر تمايز بين ما هو إسلامى وما هو عربى ،وإذا بتراجع حضارى ، تستغلهما قوى هيمنة كانت في حالة تربص – ولا تزال – منذ الحروب الصليبية ، فإذا بعالمنا العربى ينفصل أولا بجملته عن محيطه الإسلامى ، ثم تعمد هذه القوى المتربصة إلى تمزيق هذا العالم الذى أصبح " عربيا " إلى مجموعة كيانات سياسية ،معظمها غير طبيعى ، فبذر بذور تناحر وشقاق ..وحتى هذه الكيانات السياسية ، بدأ التشقق يعرف الطريق في بعضها ، كما هو متوقع من انفصال جنوب السودان ،والجهود محمومة منذ فترة حتى تستكمل جهود التمزيق فيتم فصل غرب السودان عن الجسم الكبير !

كانت فترة أحلام وتحليق في سماوات علا ، لا يطار لها على جناح ولا يُسعى على قدم ،عندما شهدنا عددا من مشروعات وحدة ثقافية ، قوامها الأساس هو التعليم ..كان تفكيرا صائبا يعى أن التجزئة إذا كانت حقيقة واقعة ، فإن مد الجسور بين العقول ،عن طريق خطط تعليمية توحد في بعض النظم ، مثل مراحل التعليم ومدة كل منها ، على سبيل المثال ،والاتفاق على بعض المفاهيم والقضايا العامة تتضمنها مناهج العلوم الاجتماعية ،والمعادلة للشهادات ..كل هذا وما سار على هديه ، لابد أن يأتى بيوم نجد فيه أن اختلاف النظم السياسية هو شكل بغير مضمون .

ولعل أول جهد رسمى بذل على طريق وحدة السياسة التعليمية هو تلك المعاهدة التي عقدت في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٥ باسم (المعاهدة الثقافية بين

دول الجامعة العربية) ٠ وبفحص هذه المعاهدة نتبين أنها كانت ترمى إلى تحقيق غرضين :

١- تعريف أبناء الدول العربية بعضهم ببعض ،وتوضيح فكرة الأمة العربية وخصائصها في أذهانهم ،وتعبئة شعورهم حولها ٠

٢- تنشيط الحركة الفكرية في البلاد العربية ،وتطوير الثقافة العربية بتغذيتها بمكتسبات العلم الحديث ومخترعات الحضارة العالمية ٠

وإذا بحثنا عن طريق تحقيق الهدف الأول في المعاهدة وجدنا أن الغالب عليها هو الطابع التعليمى ،ومنها :

أ- تبادل المدرسين والطلاب بين المعاهد الفنية لدول الجامعة (المادتان /٢ و٣)٠

ب-تشجيع الرحلات الثقافية والرياضية بين البلاد العربية وعقد اجتماعات ثقافية ودراسية للطلبة (المادة / ٤)٠

ت-تبادل إنشاء المعاهد العلمية والتعليمية (المادة /٥)٠

ث-توحيد المصطلحات العلمية بواسطة المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة ،وبالنشرات التي تنشرها هذه الهيئات ،والعمل على الوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث ،وجعلها لغة الدراسة في جميع المواد في كل مراحل التعليم في البلاد العربية (المادة /٩)٠

ج- توثيق الصلات بين دور الكتب والمتاحف العلمية والتاريخية والفنية في البلاد العربية (المادة/١٠)

ح- توثيق الصلات وتسهيل التعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة والمهن الحرة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى والإذاعة ،وذلك بتنظيم زيارات لهم من بلد إلى آخر ،وتشجيع عقد المؤتمرات الثقافية والعلمية والتعليمية ٠٠إلخ (المادة /١١)٠

خ- أن تدخل دول الجامعة في مناهجها من تاريخ الدول العربية وجغرافيتها وأدبها ما يكفى لتكوين فكرة واضحة عن هذه البلاد وخصائصها ،وتعمل على إنشاء مكتبةعربية للتميذ (المادة /١٢).

وفى المؤتمر الثقافى العربى الأول الذى عقد بلبنان سنة ١٩٤٧ جاءت إشارة صريحة تطالب الدول العربية بتوجيه مناهجها توجيها قوميا ،وجاء ذلك بصفة خاصة بالنسبة للدراسات الاجتماعية ، حيث أكدت على أن " تشتمل هذه الدراسات من المسائل الاجتماعية والاقتصادية في الوطن المحلى ،وفى البلدان العربية ما يقوى الروح القومية ، كما تشمل دراسة الأخلاق ونظم الحكم عامة ،ونظم الحكم في البلاد العربية بصفة خاصة .

وتوالى بعد ذلك عقد مؤتمرات ثقافيةعربية في السنوات التالية ...

ولابد أن نلفت النظر إلى أن المؤتمرات التي درجت جامعة الدول العربية على عقدها في الفترة الأولى من عملها كانت تعقد باسم (المؤتمر الثقافى ...)،ومن ثم لم تقتصر أهدافها وسياساتها على العمل التعليمى بمعناه المختص ، بل امتدت لتشمل السياسة الثقافية التي تشكل المنطلق الفكرى للعمل التعليمى والموجه له .

وانعقد أول مؤتمر للمعلمين العرب في الإسكندرية سنة ١٩٥٦ ،وقد توصل هذا المؤتمر إلى توصيات تناولت التعبئة الروحية والخلقية للمواطن العربى وتوجيهه ،وتشكل اتحاد عربى للمعلمين ، توالت بعد ذلك مؤتمراته ،وأنشطته على هذا الطريق.

ثم عقدت اتفاقية للوحدة الثقافية العربية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية السورية وحكومة مصر فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ، نلاحظ فيها كذلك جوانب التضامن والاشتراك والتعاون على طريق هذه الوحدة معظمها تعليمى ،ونص الملحق الأول لهذا اتفاق على أن التعاون الثقافى بين الدول العربية ليس غاية فى حد ذاته ،وإنما إحدى الوسائل التى تملكها الأمة العربية لتحقيق الوحدة العربية المأمولة " .

وأشار الملحق الأول إلى كافة مجالات التعاون والاشتراك مثل : تبادل المدرسين – الرحلات – قبول الطلاب بالجامعات – العون الثقافى – الكتاب العربى – تشجيع الإنتاج العلمى – والأدبى والفنى – المعارض – التعاون بين الهيئات العلمية – المتاحف – النشاط الرياضى ومنظمات الشباب – الملكية الأدبية .

وإذا كان هذا مما يتشابه مع ما جاء فى معاهدة ١٩٤٥ إلا أن الجديد حقا هو ما تضمنته الملاحق (٢)- من تفاصيل تناولت أهداف التعليم الابتدائى والتعليم الإعدادى وتوزيع دروسه والمرحلة الثانوية . وتناول الملحق (٣)- الامتحانات فى مراحل التعليم المختلفة . أما الملحق (٤)- فقد تعلق بإعداد المعلمين ،والملحق (٥)- خاص بالتعليم الفنى ،وتناول الملحق (٦)- الهيئة المشتركة التى تتولى مسئولية متابعة كل الأمور ،وتفصيل مناهج الدراسة وتوجيهاتها فى مختلف مراحل التعليم .

وحتى لا يقع فى ظن البعض أن التركيز على العروبة فى مناهج التربية الاجتماعية والوطنية بصفة خاصة قد يعنى نزعة شوفينية تعزل العقل العربى عن حركة الحضارة العالمية فقد جاء فى هذه الملاحق "وليس معنى هذا أن الأمة العربية لا تقدر النزعة الإنسانية العالمية بمعناها الواضح ،وإنما نريد التركيز على الجانب الإنسانى العربى نظرا لظروف بلادنا في الوقت الحاضر دون أن نغفل الجانب الإنسانى الكبير ..."

كذلك نفت التوصيات أن يعنى الاهتمام بما هو عام ومشترك تغافل الخصوصيات " وليس معنى توجيه مناهجنا التوجيه العربى إهمال التنوع الموجود بين أجزاء البيئة العربية ..".

وقد دارت رحى معركة فكرية كبيرة بين " ساطع الحصرى " و " إسماعيل القبانى " حيث تحمس الأول ، بكتاباته وبجهوده وأحاديثه لتوحيد مناهج التعليم ونظمه ، من أجل توفير أقوى السبل للوحدة الثقافية ، بينما طالب الثانى بقدر من التريث والحذر ،فقد ذهب القبانى إلى أنه " لا يجوز توحيد المناهج أو الطرق ،

أو الكتب حيث تختلف البيانات اختلافا جوهريا "، بينما رأى الحصرى أن تنوع البيانات الطبيعية يكسب الأمة بيئة طبيعية متكاملة ، تعزز مكانتها الاقتصادية وتقوى وحدتها الثقافية .

وتبلغ الصياغة الفكرية لفلسفة وطرق التوحيد في السياسة التعليمية بين الدول العربية الذروة بميثاق الوحدة الثقافية العربية الذى ووفق عليه في مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب في بغداد في ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ ،ويبلور الميثاق هدف التربية والتعليم بأنه :

" تنشئة جيل عربى واع مستنير ، مؤمن بالله ، مخلص للوطن العربي ، يثق بنفسه وبأمته ،ويدرك رسالته القومية والإنسانية ،ويستمسك بمبادئ الحق والخير والجمال ،ويستهدف المثل العليا الإنسانية في السلوك الفردى والجماعى ...

" وتعمل الدول الأعضاء على رسم الفلسفة التربوية العربية التي تنهض بهذا الهدف العام ،وعلى تعيين أهداف التربية في جميع مراحل الدراسة ،وإبرازها في مجال العمل والتنفيذ بما يحقق ما تعقده الأمة العربية على تربية شبابها من آمال ..."

ودارت معظم مواد الميثاق على الوسائل المختلفة للتوحيد الثقافى في صورة أكثر تقدما من المعاهدات والاتفاقيات السابقة . ومن الملاحظ أن الكلمات والعبارات التي تتضمنتها مواد الميثاق تتميز بطو الرنين اللفظى ،واستخدام الشعارات التي تدغدغ الأحاسيس الوطنية والقومية ،وتبلغ درجة ملحوظة من العموم الذى أتاح للبعض ، فيما بعد ، أن يتخفف من مسئولياتها وفقا للتفسيرات والاجتهادات الخاصة .

لكن أهم ما جاء في الميثاق المشار إليه حقا فهو الموافقة على تطوير الأجهزة الثقافية بجامعة الدول العربية (الإدارة الثقافية ،ومعهد المخطوطات ،ومعهد الدراسات العربية العالية) إلى منظمة واحدة تشملها جميعا في نطاق جامعة الدول العربية تسمى (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) ، تلك

المنظمة التي ظهرت إلى الوجود بالفعل وقادت جهودا كبيرة فيما بعد في سبيل استثمار التعليم أداة للتوحيد .

وقد ناقش المؤتمر الرابع لوزراء التربية الذى انعقد في صنعاء في ديسمبر ١٩٧٢ الحاجة إلى وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية ،وفى الصياغة النهائية لهذه الاستراتيجية التي ظهرت عام ١٩٧٨ ، تم التأكيد على أن التعليم ما هو إلا منظومة فرعية من البنية المجتمعية الكلية مما يجعل من المحتم ألا ينظر إلى تطوير التعليم بمعزل عن التطوير الواجب في باقى البنية المجتمعية ،وفى مقدمتها الثقافة ،ومن هنا أكدت هذه الاستراتيجية على :

- أن التربية ذات وظيفة اجتماعية ، تتفاعل مع مجتمعها بمختلف عناصره ومقوماته
- أن التربية ذات انتماء قومى تتأثر بالخصائص الحضارية القومية في مجتمعها وعليها أن تتمثلها في خير صورها ،وأن تعمل على تطويرها ، فتعمق الوعى بها وبالمساهمة في تحقيق أهدافها .

كذلك فإن ما كان معروفا باسم (المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار) في سرس الليان بمصر خاصا بالمنطقة العربية ، ثم أطيح به وتم إلغاؤه بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد سنة ١٩٧٩، كان قد كلف مجموعة من خبرائه بعمل استراتيجية لمحو الأمية في الوطن العربى ،وتم إنجازها بالفعل عام ١٩٧٦ ، حيث كان هناك وعى بأن " الأمية " هى من أكبر العقبات التي تحول بين المواطن العربى وبين التواصل الثقافى مع غيره من المواطنين ، مما يحتم بذل أقصى الجهود وأمضاها لتجاوز هذه العقبة الكؤود .

ومن هنا فقد توصل خبراء المركز ومستشاروه إلى وضع استراتيجية كان أبرز معالمها :

- قومية العمل العربى في حركة محو الأمية.
- ارتباط حركة محو الأمية بجهود التنمية والتطوير الحضارى .

- ارتباط حركة محو الأمية بحركة التربية في المجتمع ٠
- تدعيم أجهزة محو الأمية وكفالة مرونة حركتها٠
- تكثيف الجهود بين القطاعات السكانية الغالبة في بنية السكان ٠
- تكوين رأى عام بخطورة الأمية واتخاذ موقف إيجابى للتخلص منها ٠

عواصف تبدد الأحلام :

لكن الأحلام لم تدم طويلا ٠٠٠ لقد بددتها كوابيس السياسة وأفشلت معظمها مخاوف الساسة ٠٠؟!

وعندما نطل من هذا الباب ، نكاد نسمع همسا بأن الحديث قد يتحول إلى حديث في السياسة ، بينما المطلوب أن نتحدث في التعليم وعنه ٠

إن هذا مردود عليه ببساطة ، فالموضوع ليس مطلق التعليم ، وإنما هو " سياسات التعليم " ، أى أن القضية تتعلق بغرفة من غرف بيت السياسة ،وكيف ندخل إلى هذه الغرفة ، من غير أن نمر على المدخل العام للبيت الكبير ؟

هذا من جانب ٠٠٠

ومن جانب آخر ، ففى عالمنا العربى ننفرد بوضع خاص قد لا يكون قائما في الكثرة الغالبة مما اصطلحنا على وصفه بالعالم المتقدم ٠٠

ففى العالم المتقدم ، بين جوانب متعددة ، لكن الأبرز بينها هو ما اصطلح على وصفه " بالمؤسسية " ، حيث لا ينفرد شخص واحد بالقرار ٠٠ربما يصدر باسم واحد ، كما تقضى بذلك طبائع الأمور ، لكن هناك مرحلة أهم تسبق مرحلة اتخاذ القرار ألا وهى صنع القرار ، حيث يكون الجمع من الخبراء والمتخصصين ، تجئ بهم علومهم وتاريخهم وخبراتهم ،ولا تجئ بهم قراباتهم العائلية أو علاقاتهم الشخصية ٠ولأصحاب الرأى المخالف مكانتهم ، بغير قلق وخوف ، حيث يمارسون حرية التعبير التي لا تكون في معظم الأحوال خطوط نقش على ماء ،وإنما نقوشا على حجر ، تثبت وتستمر ،ومن ثم تكتسب قدرة على أن تؤثر وتوجه ٠

عكس ذلك تماما نجده في المجتمعات المتخلفة ، وفى القلب منهـا الكثـرة الغالبة من الدول العربية ، بكل الأسى وبكل الأسف !!

من هنا يكون فعل السياسة في عالمنا العربى أكثر وضوحا ،وأبرز تـأثيرا ،ويصبح الحديث عن أى أمر من غير الدخول إليه من باب السياسة هو كالأعمى الذى يبحث في غرفة مظلمة عن قط أسود لا وجود له !!

وفق هذا المنطق ، الذى نرجو أن يكون مفهوما نواصل الحديث ...

ففى مصر تحت ظلال ثورة يوليو ، كانت هناك جهود بذلها الثوار من أجل تحرير مناطق عربية كانت ما زالت تئن تحت وطأة الاحتلال ، فـإذا بـالقوى المهيمنة تشعر بخطر هذه الثورة عليها فتحشد كل قواها لتفشلها سواء بالحـصار أو بالضربات العسكرية المباشرة والصريحة ، لكن أبرز ما تم اللجوء إليه هـو بذر بذور التخويف لدى أطراف عربية ، فضلا عن أخطاء وقعت فيهـا ثـورة يوليو بالفعل ، مما يمكن تسميتها وفقا للتعبير اللينينى الشهير " طفولة يـسارية " سهلت تصديق ما كانت القوى الاستعمارية تروجه تحذيرا وتخويفا .

يضاف إلى هذا ، تلك التجربة غير الناضجة ،عندما تم التوحيد قسرا– على مستوى القمة – بين مصر وسوريا لتستفز القوى المناوئـة فتفـشل التجربـة ، وتنتشر بين الجميع هواجس ضد الوحدة ،وشكا في إمكان تحقيقها .

ثم إذا بالكارثة الكبرى عام ١٩٦٧ ، لتعلن أن الثورة التي بشرت بالقوميـة العربية والوحدة العربية والعدل الاجتماعى والتحرير ، قد تسببت في أن تحتـل أجزاء كبرى من ثلاث دول عربية ، فضلا عن ضياع ما كان قد تبقى من الجسم الفلسطينى ليصبح الجسم الصهيونى عملاقا يزهو بنشوة الانتصار ،وتئن كل نفس عربية من هزيمة نالت النفوس والعقول قبل الأراضى وأوطان ،وطعنت التاريخ قبل الجغرافيا !

الحق يقال أن العمل العربى في نطاق التعليم لم يتوقف ، بل استمرت مسيرته ،وواصلنا حركته ، لكن غلب على هذا وذاك الفعل " الورقى " والنهج " الكلامى " ، بغير أن تعرف حركة العمل طريقها إلى قوانين فتغيرها ،ومناهج فترسمها ،

وبرامج فتفعلها ،وكان جهد كل جهة عربية – في نطاق ما يخص الحركة الكلية ، والمسار العمومى لمجمل الأمة العربية – وكأن أنفاسه تنقطع تماما بعد أن يفرغ القوم من الحديث ، أو الكتابة ٠

كان هذا طبيعيا ، بعد أن أصبحت الوحدة أسطورة ،وبعد أن أصبحت العروبة محصورة في النصوص ، المكتوب منها والشفاهى ٠

ثم كانت الزلزلة الكبيرة التي بدأت منذ أواخر عام ١٩٧٧ لتنتهى إلى اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ، وكان التمهيد لها وتهيئة الأذهان بخطوة على درجة عالية من الخبث والذكاء ، لم ندركها إلا بعد فاوت الأون !!

ففجأة ، في أحد أسابيع عام ١٩٧٧ ينشر المفكر المصرى الكبير الدكتور لويس عوض على صفحات أكبر جريدة عربية ، الأهرام ، مقالا بعنوان (الأساطير السياسية) ، قاصدا بها ما سبق أن تردد عبر عقود عن التضامن العربى والوحدة العربية والاستراتيجيات العربية ، وما سار على هذا النهج ،وأن مصر هى مصر ، لها طبيعتها التي لا ينبغى أن تذوب في كيانات متوهمة ، ليس لها من نصيب من الواقعية والحقيقية ٠

ثم أتبعه مفكر مصر عملاق آخر هو توفيق الحكيم ، الذى كتب مقالا ، أيضا على صفحات الأهرام عما أسماه (حياد مصر) مرددا فكرة أن مصر قد خسرت كثيرا بانغماسها في المشكلات والقضايا العربية ،وأن طريق الإنقاذ لمشكلاتها وأزماتها ، حيث أشار إلى ما أصبح الحال فيها متراجعا عن دول عربية كانت مصر تغذيها وتعينها وتعلمها ،ومن ثم فإن وقوفها على الحياد بين الدول العربية ،مركزة على مشكلاتها الوطنية ، ساعية إلى اقتفاء أثر أحلامها الخاصة هو طريق إنقاذ هذا الوطن ٠٠٠

وتلقى هذا الثنائى دعما وزخما من مفكر عملاق ثالث هو الدكتور حسين فوزى صاحب الكتاب الشهير (سندباد مصر) ،وتغرق مصر في مناقشات واسعة حول عروبة مصر ،ولم يدر البعض ساعتها أن ذلك إنما كان تهيئة للزلزلة الكبيرة ٠٠زلزلة كامب ديفيد !!

إن هذا الثلاثى من كبار المفكرين قد تصوروا أن انفكاك دولة الوحدة ، التجربة الكبرى فى العصر الحديث ، كان نتيجة فشل المبدأ وهزيمة الفكرة ، وأسقطوا المحاولات المستميتة التى كانت وراءها قوى كبرى وإقليمية وأموال ضخمة دفعت للمتآمرين ..

إن الذى فشل عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا لم يكن مبدأ الوحدة ، ولكن لأن هذه الوحدة لها شروط وأسس ومقومات لم تعرف طريقها إلى أرض الواقع فتقررت بغير بنية أساسية ، ومن ثم أتاحت الفرصة للغربان والبذئاب أن تنقض عليها فتنهش لحمها ، وتبدد عظامها ، وتتحول – مع الأسف – وكأنها دليل واقعى على استحالة الوحدة !

أما بالنسبة لهزيمة يونيو ١٩٦٧ ، فقد تغافل منكرو العروبة أيضا ما كان وراءها ولم يروا فقط إلا سببا وهميا واحدا هو ما صوروه بأوهام تلبست زعيم ثورة يوليو بالعروبة ، دفعته إلى أن يتورط ددفاعا عن سوريا ! وإن كان عليه من خطأ لا ينبغى أن ينكر ،فهو انجراره إلى المصيدة التي أعدوها له ولمصر ، بل وللعروبة كلها !

ثم جاء صدام حسين ليسجل طعنة غائرة فى صدر العروبة عندما يغزو الكويت ، ويزداد الطين بلة ، عندما يعجز العرب (أو أُريدَ لهم هذا) عن أن يتولوا هم بأنفسهم تحرير الكويت ، فيسلمون مقاليد الأمور إلى العدو الأكبر للأمة العربية فى عصرنا الحاضر، ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، ويكون ذلك بداية لسلسلة مخزية من التصاغر والمذلة والاستتباع ، وإذا بتحرير دولة يؤدى إلى احتلال عدة دول !!

وعندما غزت الولايات المتحدة أرض العراق ، ولم يسع أحد من دول المنطقة أن يجنب العراق الغزو ، بل حدث العكس ، من حيث تيسيره والمساعدة عليه ،كان ذلك إعلانا بوفاة العرب ،كما سبق أن تساءل الراحل نزار قبانى ، مع أن ما كان يشهده فهو سكرات الموت !

مظاهر خلل فى السياسات :

إن هذه العواصف السياسية الرعدية كان لابد أن تلقى بظلالها الكئيبة على سياسات التعليم فى الوطن العربى ٠

وعندما نمعن النظر فى الأسباب والمشكلات التى تعرقل تفعيل دور السياسات التعليمية بالنسبة لحركة التقدم ، سوف نجد أنه إذا كان من الصحيح أن هناك إدراكا عاما لتسارع نبض الحياة من حولنا وتزايد اتساع الفجوة بيننا وبين الدول المتقدمة ،وإذا كان من الصحيح أن هناك تخوفا قويا من من عدم القدرة على اللحاق بركب التقدم ،واقتران ذلك بإيمان متزايد بأن التعليم هو الوسيلة الأساسية لتعزيز استقلالنا وضمان الحياة الكريمة والمستقبل المشرق لأجيالنا فى الحاضر والمستقبل ،وأن تطوير هذا التعليم أمر حتمى لا مفر منه ، إلا أننا ما زلنا مكبلين بقيود تشل حركتنا وتعطل انطلاقنا ، قيود نسجتها المعاناة الطويلة من تعطيل الإرادة من تولى غيرنا أمرنا ومصائرنا ،وحرص هذا الغير على إضعاف ثقتنا بأنفسنا وقتل روح المبادأة والابتكار فينا ،ومن ثم تخللت نسيج الشخصية العربية خيوط خفية من التواكل والتكالب على التقليد والجمود والتمسك بالقديم والرهبة من التجديد وإيثار السلامة باقناعة بما هو مألوف وقائم٠

وبعبارة أخرى ، توارثنا اتجاهات نفسية كانت سببا فيما ظلت حركة التنمية فى بلادنا تعانيه حقبة طويلة من جمود فى الجوهر لا يكاد تخفيه تلك العلاقة الرقيقة من الإصلاحات المظهرية السطحية ،وتلك هى سياسة المسكنات التى تخفى الألم برهة لا يلبث بعدها أن يعود أشد وأعتى ،وهذا هو ما حدث ويحدث الآن ، فقد ظلت تقارير الدول العربية عن تطوير التعليم فيها تعطى صورة مسرفة فى التفاؤل والإشراق ، ذلك أن التخوف من مواجهة الواقع أو من الاتهام بالتقصير كثيرا ما يجعلنا نقف موقف الدفاع عما نعانيه من قصور والمغالاة فى إنكار العيوب وتمويهها ،ويتم غالبا ذلك بطريقة لا شعورية تستهدف فقط بث الطمأنينة الزائفة فى النفوس ٠

قضية أخرى تتعلق بما هو شائع من صياغة الأهداف بدون مناقشة علنية تتيح للمواطنين فرص المشاكرة فى التأثير عليها ٠ هناك فقط مشاركة من ممثلين من التربويين ومشاركة من المستشارين القانونيين ،ومشاركة من ممثلى الحزب الحاكم (كما فى بعض الأقطار) ، ولكن المجتمعات العربية لم يتح لها بعد أن تستمع إلى " مشاريع الأهداف " فى الراديو ،ولم تقرأها فى الصحف ،ولم تشاهد المناظرات حولها على شاشة التلفاز ،ولم تعرف بعد طريقة الاستفتاء بواسطة عينات تمثيلية ،ولهذه الأسباب فإنها لم تشارك فى اتخاذ القرار حول قضية جوهرية تؤثر على مستقبل أولادهم ونوعية الحياة فى مجتمعهم ووطنهم ٠

أما ما ينتج عن ضيق مساحة المشاركة ، فهذا ما يمكن الإشارة إليه بالتأكيد على أن السياسة التعليمية من حيث وضعها وتنفيذها هى فى الواقع عمل حكومى ،وإن الذين يوكل إليهم إحداث التبدلات المرتجاة هم موظفون حكوميون لا ينظرون إلى الأشياء بنظرة غير حكومية ،والذين يعملون داخل النظم الحكومية يواجهون عادة صعوبة بالغة بسبب التناقض بين "ما ينبغى فعله" ،و"ما يمكن فعله" ،و"ما يجاز فعله"٠

ولعل هذا ما يجعلنا نلاحظ أن هناك ظاهرة مهمة نراها فى جميع السياسات ،وهى أنها فى معظمها تبدو فوقية ، أى أنها كتبت من كرسى مريح وراء طاولة مريحة ، من قبل أشخاص قلوبهم وعقولهم مشغولة بالأمور السياسية ، دون أن يسمح لهم ذلك الاهتمام بأهم ما فى عملية التعليم والتعليم من عناصر ،وهو المعلم والتلميذ ،وينتج عن ذلك أن التلميذ والمعلم يبقيان بعيدين ،وجوديا وسياسيا وتربويا ، عن الأهداف المطلوب ، من أولهما (التلميذ) أن يكتسبها ،ومن ثانيهما (المعلم) أن يؤمن بها ويعمل على تحقيقها ٠

٠٠ وماذا بعد ؟!

فى وسط أجواء التخاذل والتراجع الحالية ، فإن الذى يعيد قراءة تفاصيل اتفاقيات الوحدة الثقافية منذ أواخر أربعينيات القرن الماضى ، إذا كان سيهوله

حجم ونوع الآمال الرائعة التى كانت معقودة ، وكيف أنها جميعا ركزت على التنسيق والتعاون والتوحيد فى كثير من مجالات التعليم على أساس أن هذا هو ما يؤسس للوحدة والتآلف والتآزر ، فإنه إذا نظر الآن داخل نظم التعليم العربية سوف يهوله ما يجرى من اختراق مفزع لها من قوى الهيمنة الأمريكية والصهيونية ، وانكفاء على الذات بدعاوى قد تكون بريئة المظهر ، لكنها سيئة المآل : التعمين والسعودة والتمصير والتكويت ..إلى آخره ،ومن ثم سوف يدرك حجم المأساة التى يعيشها هذا التعليم ،وكيف أنه أصبح يكرس بكل قوة للانفصالية والتشرذم والاستتباع ، وأن ما يحدث من تخاذل عربى فى القضايا الكبرى وضعف الحيلة ، إنما هو نتيجة طبيعية لكل ما أشرنا إليه.

لقد ألغيت بعض نظم ومؤسسات للتعليم الدينى في بعض البلدان ، وخففت في بلدان أخرى ، وأخذت اللغة العربية تتراجع تراجعا مخيفا ، مخلية الكثير من أرض العقل العربى لتمدد سرطانى للغات الأجنبية عامة والإنجليزية خاصة ، حتى أن نظما تعليمية في بعض الدول العربية قد تأمركت تعليميا تماما ،وأصبحت العربية والعروبة فعلا كما قال لويس عوض من الأساطير السياسية !

إن كاتب هذه الورقة إذ ينطلق فيها من دعوى العروبة ،التي يرى أنها " سفينة نوح " للإنقاذ الوطنى والقومى لبناء هذه الأمة، لا ينطلق بدعوى عرقية شوفينية ، ولكنه ينطلق من محتمات دنيوية ومن مصالح ،وتعاليم دينية.. إنه نفس المنطلق السائد الآن ، بل وينطلق أيضا من منطلق مادى اقتصادى كذلك ، وهو أيضا المنطلق الذى تسود لغته الآن ، لغة إله العصر : المال !!

فلننظر ، كصورة مصغرة إلى لبنان ، فمعظم مشكلاتها إنما تنتج من قيام تكوينها على الأساس الطائفى وليس على أساس المصلحة العامة والمواطنة ، ولو فتشت فيما وراء ذلك فسوف تجده فى التعليم ، فلكل طائفة تعليمها الذى يؤسس و" يجذر " فى التنشئة ، بحيث تتكون العقول الغضة الصغيرة على أن الوطن هو الطائفة ، ولو استطاع اللبنانيون أن يوحدوا ، على الأقل من فترة التعليم الأساسى فى البداية ، فسوف يخرج التعليم "مواطنين " لا " طائفيين " ، وتبدأ جسور التفاهم

الفكرى والحياتى والمصالح المشتركة تعمل عملها فى توحيد المواقف وتكتيل الجهود .

وهكذا نعيد التأكيد على أننا عندما نتحدث عن العروبة ، لا ننطلق من عنصرية عرقية وإنما من ثقافة ومن مصالح !

وها نحن فى مصر ...قالوا لنا قبل كامب ديفيد أن مصر قد تعبت من الانشغال بمشكلات العرب وتحملت حروبهم ، فتحولت إلى دولة فقيرة ، وأدى فقرها إلى تخلفها فى مجالات شتى حتى لقد سبقتها دول ودويلات كانت وراءها بقرون ! ومن ثم فإن توقيع اتفاقية كامب ديفيد سوف يخلصنا من كل هذا وسوف تفيض أرض مصر لبنا وعسلا !

ها قد مرت ثلاثون سنة ، فلم نشهد عسلا ولم نر لبنا ، بل :

- رأينا آلافا من المصريين يقفون طوابير من أجل الحصول على رغيف خبز ، بعد أن كانوا من قبل يقفون طوابير من أجل الفراخ واللحم !
- وأصبحنا نرى المصريين يقفون طوابير من أجل الحصول على أدنى مستوى وأقل نوع من البنزين (٨٠) ! ،
- وأصبح الآلاف من أبناء فقراء مصر يعجزون عن تلقى التعليم المجانى ، حيث تدنت الخدمة التعليمية فى مدارس الدولة ،
- وأضحى عشرات ، إن لم يكن مئات ، من المصريين يهجرون وطنهم إلى بلدان أوربية خفية ،سعيا إلى لقمة عيش افتقدوها فى وطنهم ، حتى ولو أدى ذلك ببعضهم إلى الموت غرقا فى عرض البحر ، حيث اسفر يكون من باب التهريب !!
- وأصبحت مصر مجبرة على استئذان إسرائيل حتى تزيد قوتها على الحدود الشرقية التى هى بضع عشرات لا تصل إلى أصابع اليد ، فسمحت لها إسرائيل حتى تستطيع مصر أن " تضبط " فلسطينيى غزة وتسلحهم !!

- وبعد أن كانت مصر تفعل المستحيل من أجل توصيل السلاح إلى قوى المقاومة العربية ، في الجزائر ، واليمن ،وفى مواقع متعددة مما كان ما زال إما محتلا من قوى أجنبية وإما واقعا في براثن طغاة ومستغلين ،وتفعل هذا في ظل مشاعر فخر واعتزاز ، إذا بها اليوم تنظر إلى مثل هذا العمل عندما تفعله قوى مقاومة أخرى ، على اعتبار أنه اعتداء على السيادة وعمل يستوجب الإدانة والمحاكمة والتلويث !!

وفى جملة الدول العربية ، إذ تصورت ،نتيجة أخطاء فاحشة من قبل عدد من الزعماء العرب ، وبعض النظم ، أن الحل هو في التخلى عن العروبة ، فنحن أيضا نقول ، ها قد مر أكثر من أربعين عاما ، منذ هزيمة ٦٧ ، حيث اندفع الكثيرون في التباعد والانكفاء على الذات ،وفتح الأبواب والنوافذ على مصراعيها للمؤثرات الأجنبية على التعليم فيها ، فماذا حصدت حتى الآن ؟

لم تحصد قوة تقعدها موقعا متقدما بين الأمم ...

ولم تحصد تقدما يوقفها في صف الأمم المنتجة للمعرفة والتكنولوجيا ...

ولم تحصد تنشئة بشر تفخر بهم بين العالمين ...

وإنما حصدت مزيدا من التراجع ،ومزيدا من التجزؤ ،ومزيدا من الضعف .

إن الذى يتأمل المشهد العربى في بعض المواقف الحادة يهوله كم التمزق الذى يحدث ،وكم الفُرقة التي تتبدى ، فلا تنحصر النتائج السيئة على فريق دون آخر ، فإذا بالعالم أجمع ينظر بغير تقدير إلى مجمل الأمة العربية ،وإذا بالعالم أجمع يشعر أكثر منا بقدر الخيبة المفزعة ، حيث تتجمع بين أيدينا الكثير من أسباب القوة ، لكننا نسلمها إلى الآخرين ثقة فيهم ، ونضن بها على الأقربين شكا فيهم !

هل نحتاج إلى إعادة رواية تلك القصة التي رويت لنا صغارا بالأب الذى أحضر لأبنائه حزمة من العصى وطلب من كل واحد منهم أن يكسرها ففشلوا ، ثم فكها ،وأعاد طلب كسر كل منها على حدة ، فنجح الجميع ، منتهيا بهم إلى

الدلالة الشهيرة التي لخصتها المقولة الإسلامية الشهيرة : إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية منها !!

وإذا كان الغرب قد أصبح " قِبلة " عرب عصرنا الحالى ، فلم لا نقتفى أثر أهله وهم يسعون يوما بعد يوم نحو مزيد من التوحد إلى حد توحيد العملة وإيجاد برلمان مشترك وتأشيرة دخول موحدة ، وغير هذا وذاك من علامات ومظاهر التوحد ، وهم المختلفون لغة والمتباينين مذاهب ومصالح ،واشتعلت بينهم حروب طوال قرون ؟

إن ما تواجهه فكرة العروبة الآن من استخفاف لن يثنينا أبدا عن التحمس لها والسير على طريقها بجهد الطاقة ، مؤكدين أن لا أمل لنهوض أبناء هذه المنطقة إلا بالعمل على التآزر والتآلف والعمل المشترك ، ونكرر مرة أخرى ، وفق منطق العصر ألا وهو المصلحة !! وأن أبرز وأقوى سبيل إلى هذه الوحدة هو التعليم .

وطريق العمل على تطوير التعليم يحتاج إلى مفتاحين رئيسيين لباب التقدم :

أولهما : تكوين القدرة الذاتية على إبداع الحضارة وإنتاجها .

ثانيهما : تعبئة إرادة العمل العربى المشترك .

أما المطلب الأول فأهم ما فيه ، التأكيد على الإبداع بديلا للاتباع ،وعلى الإنتاج بديلا عن الاستهلاك ،وأهم ما فى هذا الهدف أنه يضمن كثيرا من الأهداف الكبرى (كالاستقلال والتحرر والتنمية الذاتية والأصالة) ،وأنه بعد ذلك ،وفوق ذلك ، هدف ملموس يجعلنا قادرين على الإمساك بالخيط الناظم للتقدم فى شتى جوانب الحياة .

وأما المطلب الثانى فهو مطلب يرسم للمطلب الأول ، نعنى الإبداع ، إطاره ومبرره وغايته ، إذ يجعله ينطلق من الإرادة العربية المشتركة لأبناء الأمة العربية ،ومن عزمهم على بناء مشروع حضارى مشترك ،وواضح ما فى هذه العروبة من حرارة وقوة ،وما تحمله من قدرة على تفجير الطاقات المبدعة والخلاقة .

مقدمـــــة

لكتاب للدكتور أحمد الدغشى فى التربية الإسلامية

التباين والاختلاف بين البشر سنة من سنن الله فى خلقه ، فمن بين آيـــات عدة قرر فيها المولى عز وجل هذه الحقيقة ، نسوق مثالا لواحدة منها هى قولـــه سبحانه وتعالى فى سورة الروم (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَـــافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ (٢٢))٠

وهذا الاختلاف والتباين من شأنه أن يتيح الفرصة لتعدد الاجتهادات ،وإثراء الفكر بوجهات نظر مختلفة ،ومن هنا فإن من أهم المبادئ التى يحرص المربون على الالتزام بها فى إقامة نظم التعليم وتأسيس المؤسسات التعليميـــة وممارســـة عملية التعليم ،مراعاة ما بين الأفراد من " فروق فرديـــة " ،وإتاحـــة الفـــرص لأصحاب المواهب المتميزة ،والقدرات الخاصة ، كـــى ينمـــوا هـــذه المواهـــب والقدرات ٠

لكننا ، من ناحية أخرى نجد أن المجتمعات الحديثة تحرص كـــذلك علـــى توفير الكثير من القنوات والسبل التى تقيم بها جـــسور التفـــاهم بـــين أفرادهـــا ،والتعاون والتضافر فى مواجهة مشكلات الحاضر واستشراف المستقبل ٠ ولقد أثبتت الخبرة البشرية أن أحد السبل الهامة على هذا الطريق أن يتلقى أبناء الأمة قدرا مشتركا من المفاهيم والمعارف والقيم والاتجاهات والمهارات ،وخاصة فى سنوات التكوين والتنشئة الأولى ،وهو ما يفترض أن يقوم بـــه تعلـــيم المرحلـــة الأولى ، حتى لقد مال كثيرون إلى تسميته بالتعليم الأساسى ، انطلاقا من أن هذه المرحلة تقيم أساسيات الشخصية بتعليمها أساسيات الثقافة والعقيـــدة وقـــسماتهما المشتركة ٠

وإذا كان هذا مما لابد منه بالنسبة لأبناء الأمة الواحدة ، فماذا يكون عليـــه الأمر بالنسبة لأبناء الأمم الأخرى التى ربما تتغاير معنا فى المقاصـــد والعقائـــد والمصالح؟

هنا ، لابد من العودة مرة أخرى إلى سنة التباين والاختلاف بين الأمم والشعوب والدول ، فمن أكثر اللمحات الفكرية تميزا حقا هو ما ألمح إليه المفكر العظيم عبد الرحمن بن خلدون عندما أشار إلى الاختلاف والتباين باعتباره " نعمة " ، إذ هو الدافع الأقوى لتبادل المصالح والمنافع بين الناس وبين الأمم والشعوب ،ولو نظرنا إلى الشأن الفردى وتصورنا جدلا أن يملك كل الإنسان كافة القدرات والمهارات والاستعدادات التى يحتاج إليها فى حياته ، فماذا يمكن لنا أن نتوقع ؟

تنقطع الصلات والروابط الاجتماعية ، حيث يصبح كل فرد مستغنيا بذاته عن الآخرين ،ومن هنا فإن النتيجة الطبيعية أن تنهار النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،وهو الأمر غير المتصور عقلا ومنطقا حقا ، فلابد أن أملك أنا ما لا تملكه ،ولابد أن تملك أنت ما لا أملكه أنا، ولابد أن أقدر على ما قد لا تقدر عليه ،ولابد أن تقدر أنت على ما لا أقدر عليه أنا ،ومن ثم أحتاج إليك وتحتاج إلىّ ، فتقوم العمليات الاجتماعية ، وتظهر المؤسسات المجتمعية ،وتقوم النظم السياسية والاقتصادية وغيرها .

إن الله جلت قدرته ، مثلما جعل لكل منا بصمة إصبع يستحيل أن تتطابق مع بصمة إصبع إنسان آخر ، مما جعل مهمة التحقيق الجنائى ميسرة إلى حد كبير ، قد جعل لكل منا كذلك عقلا ، هو الآخر له بصمته الفكرية التى يصعب أن تتطابق تماما فى كل شئ مع بصمة فكر عقل آخر ، مما يؤسس لاختلاف وجهات النظر ،ويشرع لتبادل الحوار .

إن مثل هذه الحقائق لا تصدق فقط على ما بين أفراد كل أمة ، ولكنها أيضا تصدق ، وفق المنطق نفسه ، على ما بين مجموع أفراد كل أمة ومجموع أفراد الأمم الأخرى .

وإذا كان غيرى – أنا كإنسان فرد– يعتبر بالنسبة لى " آخر " ، فإن لكل أمة أيضا " آخر " يتمثل فى الأمم الأخرى المغايرة فى المنهج والعقيدة والمقاصد ،وبالتالى فإن ما تبيناه من حتمية التعامل والتبادل بين أفراد الأمة الواحدة ، يؤكد

كذلك – وفقا للمنطق نفسه – على حتمية الأمر نفسه بين أفراد كل أمة مع أفرد الأمم الأخرى ٠

إن هذه الحقائق المعبرة عن سنن الله فى خلقه ،كان من الطبيعى أن تتبدى جلية واضحة فى آيات من القرآن الكريم ،وأحاديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، لسبب بسيط ، هو أن الله إذ هو الخالق والمدبر والموجه والمسائل ، ومن ثم فلن يترك خلقه يتخبطون فى دياجير ظلام الجهل بما يجب أن يكون ، وبالتالى تتعدد الآيات القرآنية وتكثر الأحاديث النبوية المرشدة إلى استقامة الطريق ،وسواء السبيل ٠

ولأن المربى المسلم مطالب بأن يحدد الطرق والعمليات والأهداف والوسائل والتنظيمات التى من شأنها أن تحول التوجيهات الربانية والتعليم الإلهية والمقاصد الدينية إلى حركة تمشى على الأرض مشخصة فى وقائع سلوكية وتنظيمات عملية ، كان من الطبيعى أن يبذل المربون المسلمون قصارى جهدهم على هذا الطريق ، مما يوجب أن تتجه الجهود البحثية الإسلامية المعاصرة إلى الكشف عن مثل هذه الجهود ، فضلا عن القيام بجهد الاستنباط الخاص والاجتهاد لحسن فهم النصوص الإسلامية الخاصة برشد التعامل مع الآخر ، وذلك لتحقيق مقصدين :

أولهما ، أن يتضح للآخر نفسه ، أننا لا نشكل خطرا عليه ، طالما لم يعتدى علينا ، كما سعت الآلة الإعلامية الجهنمية المملوكة لقوى الهيمنة والاستغلال إلى ترويع العالم وبث الرعب فى قلوب الناس من المسلمين منذ الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وكأنهم ليسوا هم الذين يحملون رسالة السلام والحوار والبناء والتعمير ، بل هم قتلة وإرهابيون ومدمرون وكارهون لغيرهم ،وأن الحقيقة هى على العكس من ذلك ، إنما هى حسابات الساسة وألاعيب السياسة القائمة على القهر والاستغلال ٠

ثانيهما ، أن يعرف المسلمون أنفسهم حقيقة الرسالة الإسلامية : طبيعتها وأهدافها وقيمتها ومبادئها ، ولا يقف الأمر بهم عن حد الترديد القولى والكتابى ،

بل ينتقل إلى واقع حياتهم وسلوكهم ، فقدوة المسلم الواحد مع الآخر فى حسن المعاملة وأدب الاختلاف والألفاظ المهذبة ،والسلوك المتسامح ، ربما تفوق – من حيث فعاليتها فى التأثير –ما نتوقعه من كثير من المقالات والبحوث والكتب التى تردد المعنى نفسه .

لكننا فى الوقت نفسه لابد من أن نكون على حذر ودقة فهم ، فلا يدفعنا واجب التحاور مع الآخر إلى التفريط فى أساسيات ديننا ووالمقومات الرئيسية لكرامتنا الوطنية ،والتغافل والتفريط فى حقوقنا ،والرضى بصور ذل واستعباد، قد لا تبدو كذلك فى الظاهر ،وأن الحوار لابد له من طرفين ، ولا يمكن أن يكون من طرف واحد ، فما نكون نحن مطالبون به ، لابد أن يقتنع الآخر أنه هو الآخر مطالب به .

ومن ناحية أخرى ، فإن الندية شرط أساسى ، نرى ألا بد منه فى حسن التعامل والحوار مع الآخر ،والندية لا تُتأتى بالعبارات الفخمة والرنين اللفظى والخطب الرنانة ، وإنما تُتأتى بالسعى إلى امتلاك أسباب القوة عن استحقاق وجدارة ،وإذا كنا اليوم لا نُعد من الأقوياء ، فإن تأمل حقيقة إمكاناتنا تؤكد أننا نملك أسباب القوة ،ولكن ينقصنا العزم على الالتفات إليها والإمساك بأسسها وتفعيلها .

ومن حسن طالع الفكر التربوى حقا أن يتصدى باحث متميز من علماء التربية اليمنيين المتميزين مثل الدكور أحمد الدغشى لتناول مثل هذه القضية ، بتعمق واقتدار، جعله يؤصل للقضية من الجوانب الشرعية ،وهو الأمر الذى ينقص الكثير من بحوث التربية الإسلامية ، نظرا لنقص لابد من الاعتراف به فى إعداد التربويين ، حيث لا يتضمن هذا الإعداد شيئا من الثقافة الدينية الإسلامية .

لكننا ، من ناحية أخرى لابد أن ننبه إلى أن البعض عندما يسعى إلى التأصيل الشرعى ، كثيرا ما ينسى مواصلة الطريق ، وإكمال المهمة التى تتطلب كذلك " تأصيلا " تربويا ،وهى مهمة ليست هينة ، فهكذا مجموعة العلوم التى

اصطلحنا على تسميتها باسم " العلوم البينية " ، أى التى تجمع بين أكثر من تخصص ، مثل الاقتصاد الإسلامى ، والهندسة الوراثية .فهكذا التربية الإسلامية ، إذا كانت تحتم تأصيلا شرعيا ، فهى تحتم كذلك تأصيلا علميا تربويا .

ولا شك فى أن ما يميز أعمال الدكتور أحمد الدغشى التى أتيحت لى فرصة الاطلاع عليها ،هى وعيه بهذا ،مما يجعلنا نشد على يديه مهنئين بمثل هذا الدراسة الجادة، الجيدة ،الجديدة .

أرجو الله العلى القدير أن يستفيد القارئ بقراءة هذه الدراسة المتميزة مثلما أفدت أنا ،وأن يستمر باحثنا الجاد على هذا الطريق ، جزاه الله عنا خير الجزاء ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

سياسات تعليم الكبار وإدارته
فى الوطن العربى*

توطئـــــــة :

إذا كان العدل الاجتماعى قد اقتضى أن يتوزع الخيـر الاجتمـاعى علـى مجموع أفراد الأمة وفقا لحاجات كل منهم وما بذله من جهد يسهم في تعظيم خير الوطن ، بحيث يكون هناك حد أدنى للحياة الوطنية الكريمة ...

وإذا كانت الديمقراطية تقتضى أن يتوزع " أمر الجماعة الوطنية " بين سائر المواطنين ، بحيث يعبرون بحرية عما يرون مما يصلح حال الوطن أو ما يضره ،وبحيث يتم تداول السلطة بين يختارهم الناس ممثلين لهم ...

فإن العدل التربوى يحتم ألا يكون التعليم حكرا على طبقة دون أخـرى ، ولا فئة دون غيرها ،وذلك عن طريق توفير سبل الحصول عليه والاستمرار فيـه ، بين مختلف أفراد الأمة ، فضلا عن توافر الشروط الأساسية للبنيـة الأساسـية للحياة الإنسانية التي يؤدى افتقادها إلى أن يتفلت حق التعليم من بين أيدى الفقراء والبسطاء والمهمشين .

وفى ظل كل هذا تتبدى قيمة تعليم الكبار في أن يصبح :

- مظهرا لقياس مدى توافر العدل التربوى ، حيث أن هـذا التعلـيم يُفعـل قدرات المواطن كى يسهم في تعظيم خير الوطن ..
- وآية من آيات الديمقراطية من حيث قدرته على التنوير العقلى مما يتـيح للمواطن أن يبصر حق الأمة فيهرع إليه ، ويتيقن مما يكون عليه هذا أو ذاك من قدرة على أن يسهم في قيادة الأمة وصـلاح أمرهـا فيختـاره ويسانده ..

---

* محاضرة ألقيت أمام مؤتمر مركز تعليم الكبار فى جامعة عين شـمس ، فـى أوائل مايو ٢٠٠٩

- وصراطا مستقيما يكشف عن مدى توافر العدل التربوى بحيث لا يختزل في مجرد تكافوء فرص يقف عند حد المساواة داخل أسوار المؤسسة التعليمية ،التي يمكن أن تتحول إلى أثرا بعد عين ما تساندها وتترافق معها بنية مجتمعية أساسية للعيش الكريم والحياة الإنسانية ٠

طبيعة التعليم الذى نسعى إلى سياسته :

ومن العسير حقا أن نحاول استنباط خطوط عريضة لأى سياسة دون أن نضع بعين الاعتبار طبيعة عمل القطاع الذى نسعى إلى أن " نسوسه " ،و من ثم يصبح من الضرورى أن نتوقف وقفة قصيرة لا لنبحث وندرس ،فتلك قضية حظيت من قبل باهتمام عدد غير قليل من الباحثين ،من خلال كثير من الدراسات والبحوث والمشروعات الميدانية ،وإنما لنذكر بالطبيعة الخاصة لهذا النوع من التعليم التي يمكن أن نتبينها من خلال الخطوط العريضة التالية :

١- **هو حقا تعليم الكل للكل وبالكل** : فتعليم الكبار ليس مجرد صورة من صور التعليم اللامدرسى بل هوهو قلب هذا التعليم ،ومن المعروف أن التعليم اللامدرسى يقوم كعمل اجتماعى عام ينهض به المجتمع بكل سلطاته ومؤسساته وهيئاته وأفراده ٠ ومن هنا يختلف عن التعليم المدرسى ،وقد أصبح نظاما حكوميا تموله الدولة من ميزانيتها وتشرف على كل العامين فيه ،وتدير كل أجهزته ووحداته ،مما أكسبه صيغة بيروقراطية وأفقده حرية الحركة والتطور والاتساع٠

والتعليم اللامدرسى موجه إلى كل طبقات الشعب ،ولا يضع قيودا على رغبة الدخول فيه ، فهو ينزل إلى مستوى كل إنسان يرغب فى التعليم ،ويغريه بقدرته على إشباع حاجاته ،وهو لذلك تعليم شامل يقدم إلى زبائنه مهما اختلفت نوعياتهم وتخصصاتهم كل ما يرغبون فيه من علم أو فن أو أدب ،وعلى كل مستوى نظرى ، عملى ، سلوكى ٠

إنه فى فلسفته ونظامه ، يرفع شعار المربى الشهير " كومينيوس " (١٥٩٢-١٦٧٠م) " تعليم الكل للكل وبالكل " ، حتى يصبح العلم مادة حياة فى مجتمع التعلم والتعليم ومن ثم نجد الناس كلهم وقد تحولوا جميعا إلى معلمين ومتعلمين أخذا بمبدأ " من عرف شيئا علمه ومن جهل شيئا تعلمه " ٠

٢- **وهو تعليم يتسم بالقدرة على سرعة الانتشار** : ونتيجة ذلك أصبح تعليم الكبار مادة انتشارية أو حركة انطلاقية يكتسب كثيرا من خواص الماء والهواء ، فهو مع الناس حيثما تحركوا ، بل ويسعى إليهم ولو كانوا فى أماكن نائية أو دانية ، بأطراف الصحراء ،وعلى قمم الجبال ،وفى أعماق الريف المعزول ، وفى الأحياء الشعبية المهجورة ، إن شعاره " خدمة الناس " وبذل أقصى الجهود وأمضاها من أجل تقديم فرص تعليمية مختلفة ، متعددة ، متواصلة لكل إنسان ، وله من مرونة التخطيط ما يسمح له بالتوسع والامتداد فى كل مجال ومكان ،ويسمح بالتلون والتشكيل بحسب مايؤديه من برامج لإشباع مطالب الثقافة والفراغ والمهن والمواطنة ٠

٣- **رخيص الثمن مرتفع القيمة** : فمعظم الناس تتداول مقولة تقول " الغالى منه فيه " ،وبالتالى تحكم على ما هو رخيص الثمن بأنه منخفض القيمة ، لكننا نرى هنا كسرا لهذه المقولة ، فتعليم الكبار في حقيقة الأمر تعليم غير مكلف ، وذلك لأنه يتخفف كثيرا من مطالب النفقات الثابتة والجارية والتى تبهظ ميزانيات الدول ٠ إنه يستخدم مؤسسات وتجهيزات التعليم المدرسى ،وينتفع بكل ما تقدمه الوزارات والهيئات الأخرى العاملة فى المجتمع ٠ ولا يشترط تفرغ جيش من المعلمين والإداريين والموجهين المأجورين الذين يقتطعون في غالب الأحوال أكثر من ٩٠% من الميزانية المخصصة للتعليم المدرسى ٠ إنه – على العكس – يرحب بمبدأ التطوع فى التعليم والمشاركة من قبل المعينين والمنتفعين فى التمويل٠

وهو تعليم اقتصادى يرتفع بقيمة عائده ،ولا يعرف مظاهر الهدر أو الفقد من رسوب وتسرب وإعادة مما يزيد من الكلفة الحقيقية لوحدة التعليم ٠ وبرامجه

قصيرة الأجل ،وتلبى حاجات وقتية أو ملحة وذات نـاتج عاجـل أو محـسوس ،وتستطيع أن تواجه أعدادا كبيرة بكلفة يسيرة عـن طريـق اسـتخدام وسـائل الاتصال عن بعد ٠

٤- **كبار السن هم لُحمة التعليم وسُداه** : فهو فى فلسفته وبرامجه وتنظيماته وطرائقه تعليم يتمركز على الدارس الكبير عمرا ، ومن ثم فهو: يفصل مـواده وأنشطته على مقاسه ،ويتعرف على حاجاتـه ،ويـتفهم عقليتـه وسـيكلوجيته ،ويسترشد بخبرته ويرحب بإسهاماته ،ويعرف كيف يستثير دافعيته ،ويدخل إليه من مداخل مختلفة ٠

فالمعروف أن الكبير يتعلم كأب ،وأصبحت لديه حساسية أن يتعامل كجاهل مع صغاره الذين يتعلمون ٠والكبير يتعلم كعامل ، يتطلب منه عمليـة مـسايرة للتغيرات التكنولوجية التى تطور من نظم العمل ونوعية الكفاءة ٠ والكبير يتعلم كمواطن ، يتحرك فى دوائر متعددة يسهم فيها كعضو عامل فى جماعة ،ونقابـة ،وحزب ٠٠والكبير يتعلم كإنسان ، يتثقف ويـستمتع بفـرص الحيـاة والثقافـة وحضارة الفراغ ٠

٥- **تعليم متطور ذاتيا** : وتعليم الكبار إذ هو تعليم يعمل فى قلب المجتمـع ،ويحرص القائمون عليه أن يكون على اتصال وثيق بكل مصادر التطوير فـى مجالات العلم والتكنولوجيا ،وبكل مؤسسات العمل والإنتاج ،وبكـل الجماعـات والهيئات المعنية بالتعليم ،لذلك فهو تعليم مفتوح لكل المؤثرات والاسـتجابات : يقبل الجديد بلا حساسية ،ويلفظ الفاسد بلا تحرج ،ويتحرك بالسرعة المناسبة مع إيقاع الزمن ومستحدثاته ٠

والذى يساعده فى ذلك أنه تعليم بلا جذور تشده إلى أرض التقاليد ،وتعلـيم حر لا يرتبط بأجهزة الروتين ،وتعليم وظيفى يجرب وهو يعمل ،ويتعدل وهـو يسير ولا يعرف الفجوات الزمنية التى تباعد فى التعليم المردسى بين النظريـة والتطبيق٠

معايير تحليل سياسات تعليم الكبار :

ويمكن إجراء تحليل السياسة الخاصة بتعليم الكبار وفقا للمعايير التالية :

معيار الشمول والاستمرارية : فقد ترتب على الشعور بأهمية ترويج المعيار القائل بأن التعليم عملية مرادفة للحياة البشرية كان لابد من التوصل إلى المفهوم القائل ب" التعليم مدى الحياة " ٠ ويرى كثيرون أن التعليم مدى الحياة مفهوم شامل يتضمن التعليم النظامى والتعليم غير النظامى والتعليم اللانظامى الذى يحدث على امتداد عمر الفرد كى يساعده فى الحصول على أكبر تنمية ممكنة فى حياته الشخصية والاجتماعية والمهنية ،ويسعى إلى النظر إلى التعليم كوحدة متكاملة ،ويشمل ذلك التعليم الذى يحدث فى البيت والمدرسة والمجتمع المحلى ومكان العمل وعن طريق وسائل الاتصال الجماهيرى وغيرها من المواقف والهياكل بغية اكتساب المعرفة وتعزيزها ٠

ومن المصطلحات والنعوت الأخرى التى ابتكرت للتعبير عن معيارية استمرارية والشمول ،مصطلحى " التربية المستديمة " و " التعليم المتناوب " ٠ كما أن مصطلحات مثل " تنمية المجتمع " و " التربية الاجتماعية " و " التعليم المستمر " و " تعليم الفرصة الثانية " و " الدراسات الإضافية " ،كلها مصطلحات تسعى لتحقيق معيار الشمول والاستمرارية بصورة تعكس مختلف بيئات تعليم الكبار ٠

معيار الحد الضروى : فلتلبية معيار الحد الضرورى (أى الحد الأدنى من التعليم الذى ينبغى أن يحصل عليه الفرد) تم التوصل إلى مصطلح التربية الأساسية والتعليم الأساسى للكبار ،وهو تعليم الكبار فى مجالات المعارف الأولية كالقراءة والكتابة والحساب والمهارات الاجتماعية والحياتية ،وفهم حياة المجتمع المحلى ،وهو أمر ضرورى لتحقيق المشاركة المسؤولة فى المجتمع ٠ ولما كانت مهارات محو الأمية والحساب تعتبر جزءا هاما من التعليم الأساسى للكبار فإن من المفيد أن نذكر فى هذا المقام بتعريف " التعليم فى مرحلة المتابعة " ، وهى المرحلة التى تلى الحصول على الحد الأدنى الأولى من مهارات القراءة

والكتابة والحساب ، فمرحلة المتابعة تتضمن كافة التدابير التى تتخذ لتمكين المتحرر الجديد من الأمية من استخدام المهارات التى اكتسبها عمليا وزيادة المعلومات التى تحصل عليها خلال المرحلة السابقة ،وبهذا يصبح قادرا على المضى قدما إلى ما بعد ما سبق تعلمه ،والاستفادة من معلوماته الجديدة ،والأهم من ذلك كله ، القيام بدور فاعل فى عملية التنمية المتواصلة والسيطرة على بيئته عن طريق تعلم اتخاذ القرارات .

معيار الحرية الهيكلية : فمن أجل تأكيد وتعزيز معيار تحرير تعليم الكبار من هياكل التعليم النظامى بصورها المعروفة الجامدة ، فقد ابتكر مصطلح آخر هو التعليم خارج المدارس ، أما اصطلاح " التعليم غير النظامى " فقد أصبح أكثر شيوعا فى الفترة الأخيرة ، علما بأن التعليم غير النظامى قد عرف بأنه " أى نشاط تعليمى منهجى يجرى خارج إطار التعليم النظامى بغرض تقديم أنواع مختارة من التعليم إلى مجموعات فرعية خاصة من السكان الكبار ،منهم والصغار " .

معيار المنفعة : ربما كانت المنفعة أهم معيار يؤثر فى مفهوم تعليم الكبار وسياساته وممارساته ، ذلك أن غاية تعليم الكبار أن يكون وظيفيا ويفترض أنه يساعد الدارسين الكبار فى مواجهة مشكلاتهم الملحة فى الحياة والعمل ،ومن هنا فقد أخذ تعليم الكبار شكل " التعليم المهنى " ، والتعليم التقنى ،والثقافة الإرشادية والثقافة الصحية ،والثقافة الأسرية ،وتعليم المهارات الإنمائية ،والتربية الإنمائية ..وهكذا .

معيار مصلحة الشعب : فما دام مفهوم تعليم الكبار قد أخضع لمعيار الحرية الفردية والتحرر الوطنى ، فإن هذا يعنى وجوب أن يخدم المصالح الخاصة للمحرومين ،وكذلك وجوب أن يصبح تعليما شعبيا ، تمتد مظلته بحيث يخدم بحق مصالح الجماهير ويعلمها الوعى العرقى والوعى الطبقى .

المنطلقـــات :

وفضلا عن المعايير التي لابد منها لتحليل السياسة الخاصة بتعليم الكبار ، فمن المهم للغاية أن نتعرف على الركائز والأسس التي لابد من قيام تلك السياسة عليها وهى ما أسميناه هنا " بالمنطلقات " ، ونجتزئ مما سبق لنا أن كتبناه فـــي المسودة الأولى لاستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربى التي قدمناها للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في أواخر التسعينيات ، بعض هذه المنطلقات التي يمكن لسياسة تعليم الكبار أن تقوم عليها :

١-**المستقبلية** : فقد ارتبطت المجتمعات العربية المعاصرة بفكر النهـــضة والتنوير والصحوة ،واستهدفت الأعمال الفكرية ، التي امتدت عبر عدة عقـــود ، الخلف والمستقبل ، أو الأجيال التالية والتفكير فيها ،ويمكن القول أن وضع أطر وتصورات لمستقبلات مختارة كان من الهموم الضمنية للفكر السياسى الاجتماعى العربى منذ الحرب العالمية الثانية .

ومن المؤكد أن المستقبل يخبئ للإنسان إنجازات أخـــاذة ،ولكـــن أهمهـــا سيتعلق بتلك الميزة الخاصة التي يمتلكها الإنسان ألا وهى تدوين خبراته حتـــى يستفيد منها الآخرون ، فهذه القدرة الفريدة تسمى (الترميـــز)، وبهـــا تكـــون الكلمات المكتوبة رموزا للأفكار ،وهذه الرموز نفسها يمكن استخدامها لتوضـــيح الأفكار ، بل وللوصول بسرعة أكبر فأكبر على أفكار أكثر تعقيدا .

إن البعض يفهم خطأ أن التوجه المستقبلى لتعليم الكبار يعنى أننا بذلك نسعى إلى أن يحاول الكبار التنبوء بالمستقبل ،وليس هذا الفهم دقيقا ، ذلك أن الصحيح أننا نريد أن يحاول الكبير أن يتعرف على ما عساه أن " يحدث " ..علـــى مـــا يمكن أو يحتمل ..أو " يرجح " أن يحدث إذا ما استمر التيار الفلانى أو توقفت الظاهرة الفلانية ، أو ..أو إلخ .

٢- **الجذور** : وإذا كان تعليم الكبار عليه أن يتوجه إلى المستقبل فإنـــه فـــي نفس الوقت مطالب بأن يستند إلى " الجذور " ، أى إلى المبادئ والقيم الأساســـية والخبرات التي يقوم عليها تراث الأمة العقيدى والفكـــرى والحـــضارى ،وهـــذا

الاستناد لابد أن يقوم على الانتقاء والاختيار والنقد ،وخاصة بالنسبة إلى ما أنتجه العقل العربى ٠

والارتباط بالجذور الأساسية والضرورية من الأمور التي تساعد على تميز الذات الثقافية للأمة ،ومن ثم يعينها على التفرقة بين حسن الإفادة من تجارب الغير الأكثر علما وتقدما وبين الذوبان فيهم والتبعية لهم ٠

ومعروف للجميع أن أول آية نزلت من القرآن الكريم ، تضمنت أمرا صريحا ومباشرا للإنسان (اقرأ باسم ربك الذى خلق) ، فالقراءة كما هو معروف هى نتاج المعرفة ،والمعرفة هى طريق التقدم ووسيلة السيطرة على الطبيعة ،ومن ثم نلاحظ أن هناك ترابطا بين كون الشعب متقدما وكونه قارئا ٠

٣- **الوعى بالضرورة** : فمهما كانت مكانة الناشئين ودورهم في تجديد الحياة واستقرارها ، فإن هذه المكانة ،وهذا الدور يعتبران رهنا بقدرة الكبار على تحقيق المناخ المناسب لذلك ،ووعيهم بنوعية المستقبل الذى يمكن أن يكون لهؤلاء الناشئين ، فإذا كان المستقبل لا يوجد من عدم ،وإذا كان الحاضر هو بداية المستقبل ومدخله ، فإن الكبار – بهذا التحديد – هم الذين يؤثرون على صناعة المستقبل واتجاهاته بما يحققونه في حاضرهم وحاضر الناشئين ، فمستقبل الناشئين ومستقبل مجتمعهم معها ، يرتبط أوثق الارتباط بحاضر الكبار وواقعهم ، فهو يتأثر بما يتخذه الكبار من قرارات بشأن القضايا المختلفة ،وبنوع المشكلات التي يواجهونها والتى تفرض عليهم وبالبدائل التي يختارونها لدفع المجتمع كله ٠

٤- **التوجه الإنسانى** : فمن أكثر المسائل إثارة للقلق تلك التي تتصل بماهية الهدف العام للتعليم وللأهداف الخاصة التي يسعى إلى تحقيقها ، ذلك أن النهج الذى تضمنته كثير من الكتابات وهيكلية العمل تشير إلى اتباع نظرة اقتصادية نفعية ضيقة للتعليم ،وربما يكون ذلك راجعا إلى تأثير البنك الدولى وموقفه من تكوين وتنمية رأس المال البشرى ، حيث يرى أن التعليم ضرورى لتحسين المهارات وبالتالى زيادة الإنتاجية لدى قوة العمل البشرية ٠

لكن الحق أن الهدف الرئيسى للتعليم ينبغى أن يكون تحقيق الكينونة للإنسان وتمكينه من بلوغ أقصى ما تتيح له استعداداته وقواه ومقومات شخصيته بتمامها وبتوازن وانسجام بينها ٠

ولابد أن تقتضى عملية الكينونة وما تشتمل عليه في التطور ، التكيف لمطالب الحياة الرئيسية والاضطلاع بمهمات معينة تناسب كل مرحلة من مراحلها ، بحكم طبيعة التطور من ناحية وبحكم التغير الاجتماعى المتواصل والمتسارع الذى تتميز به الحضارة المعاصرة ،ومنها مهمات الحياة الأسرية الزوجية والوالدية ،ومهمات العمل والمساهمة في أنشطة المواطنة والوطنية ،ومهمات التدين والمطالب الروحية والإنسانية ومهمات رعاية الصحة ومطالب الراحة والانسجام والتكيف المنشود ،إنما يكون في خير حالاته مستندا إلى الابتكار والتمييز الذاتى ، ومطلقا للطاقات محررا له في وجه التحديات التي يواجهها المرء ٠

٥- **العلمية** : فتعليم الكبار في الدول العربية يأخذ صورا مختلفة ، فهو أحيانا يركز على محو الأمية ويركز أحيانا على البرامج التجديدية ، ويركز في أحيان أخرى على اللحاق والمواكبة ، ويتجه أحيانا إلى العمال وأحيانا أخرى إلى الفلاحين ،ويتجه مرة إلى النساء ومرة إلى الذكور ، ويستخدم أساليب مختلفة ، فيستخدم أحيانا وسائل الإعلام ،ويستخدم في أحيان أخرى الوسائل التعليمية الحديثة والمعروفة ،ومحك الصور المختلفة توحى بأن هناك نوعا من الممارسة المعتمدة على المحاولة والخطأ أو أن هناك نوعا من الاتجاه العشوائى الذى لا يستند إلى أصول أو إلى قواعد أو إلى إطار مرجعى أو إلى معيار يقاس به الخطأ والصواب أو يقاس به مدى التقدم ،ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة للتأصيل العلمى لتعليم الكبار بمعنى وضع القواعد والأسس العلمية لممارستها في وضع برامج تعليم الكبار ومشروعاته ٠

ومما لا شك فيه أنه ، مهما تكن القرارات التي تتخذها السلطات السياسية، فإن المخططين والمنظمين ، عليهم أن يعتمدوا على نتائج البحوث ويوجهوا

العمل الميدانى في ضوء المشكلات التي يتم التعرف عليها والظواهر التي أميط اللثام عنها والعلاقات بينها ،والحلول الممكنة واختبارها ، أو باختصار ، البيانات الميدانية عن الوسائل والنجاحات أو صعوبات التنفيذ.

٦- **الواقعية** : والواقعية المقصودة هنا لا تعنى اعتقال العقل بين قضبان الواقع ،وإنما في أخذ الفكر معطيات الواقع بعين الاعتبار ،وعلى سبيل المثال ، فإنه لأمل عزيز بطبيعة الحال عند كل عربى ألا يبقى كبير وقد أفلت من قناة ما من قنوات التعليم في مدى زمنى قصير ، لكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار التباينات المحلية في الأقطار العربية من حيث الظروف الثقافية والقدرات المالية والإمكانات البشرية ،وإلا فلماذا مرت عشرات المشروعات – مثلا – لمحو الأمية لدى الكبار ، دون أن يتحقق الهدف رغم مرور الزمن المحدد أكثر من مرة ؟ ولعل أحد أبرز سبل النظر الواقعى هو ضرورة دراسة البيئة التي نخطط لتعليم الكبار فيها.

إن الغرض الأساسى من عمليات مسح البيئة هو تفحص الممارسات الاجتماعية بغية جمع كل البيانات ذات الصلة التي ستسهم في فهم الأوضاع وامتزاج (أو اتباع) الحلول المناسبة للمشكلات التى تنشأ في بيئة معينة ، وذلك بطريقة منظومية ،ومن ثم وضع سياسة تربوية عملية ، فالهدف هو تحديد الحاجات والمشكلات من الوجهة التربوية .

٧- **ديمقراطية التعليم** : فتحقيق ديمقراطية التعليم يتطلب وجود نظام للتعليم يتيح ويهيئ فرصا متكافئة ومستمرة لتعليم مجموع السكان بأشكال مدرسية وغير مدرسية ،وفى صيغ نظامية وغير نظامية ، ترتكز على عمل قاعدة أساسية من التعليم الأساسى يتواءم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،ويصبو إلى تحقيق الأهداف العامة التي ترنوا البلدان العربية إليها ،ويفى باحتياجات جميع السكان من غير تمييز . ومن هذا المفهوم يأخذ مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية شكل عدل تربوى ، هو أشمل من مجرد التوسع في التعليم بمراحله المختلفة أو مجرد توفير فرص الالتحاق بالأنظمة التعليمية القائمة لكل فرد ، فمعنى العدل

في التعليم هنا هو ضمان الاستمرار في التعليم بما يحقق نمو قدرات الفرد وحاجاته ونجاحاته ،وذلك بإيجاد صيغ وأساليب متنوعة جديدة لهذا التعليم تلائم كل فرد في أطوار حياته من جميع أبعادها ،وتعطى الكبير – خاصة إذا كان أميا – حقه كغيره من أبناء المجتمع في التعليم على كافة مستوياته .

٨-**الاستمرارية** : فمن المهم للغاية لكل من يعمل فى مجال تعليم الكبار ، باحثا أو متنفذا أن يتأمل جيدا مفهوم تعليم الكبار الذى بلوره المؤتمر التاسع عشر لليونسكو الذى انعقد في نيروبى (أكتوبر ١٩٧٦) بأنه " المجموعة الكاملة للعمليات التربوية المنظمة أيا كان المضمون والمستوى وطرق التدريس ، سواء كان شكليا أو غير ذلك ،وسواء كانت تطيل أو تحل محل بداية تعليمية في المدارس والكليات والجامعات إلى جانب فترة المران ،وفيها ينظر المجتمع إلى هؤلاء الأشخاص المنتمين إليه على أنهم كبار يطورون قدراتهم ،ويخصبون معلوماتهم ،ويحسنون مهاراتهم الفنية والمهنية ، أو يوجههم المجتمع إلى اتجاه جديد ، أو يجرى تغيرات في أوضاعهم أو سلوكهم ،وفى الرؤية المزدوجة للتطور الشخصى الكامل والمشاركة الشخصية الكاملة في التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى المتوازن والمستقل ".

إن الذى يتأمل بعمق وترو في هذا المفهوم لابد أن يخرج بنتيجة مهمة مؤداها أن تعليم الكبار لابد أن يكون عملية مستمرة ،ولا يتقيد بأشكال تنظيمية مثل المناهج أو الخطط أو المحتوى الدراسى أو طريقة التدريس أو سن معين للمتعلم لأنه تعليم للجيمع باختلاف ثقافاتهم وأعمارهم ،ولتحقيق العديد من الدوافع مثل الإعداد المهنى ،وتنمية مهارات العمل ،ولقضاء وقت الفراغ ،وتجديد الشهادات أو الحصول على مؤهلات أو درجات علمية جديدة ،والتربية الأسياسية للكبار التي تشمل محو الأمية الثقافية مثل القراءة والكتابة والصحة العامة ، وتربية الأطفال ،والتغذية السليمة ..إلخ

الخطوط العريضة لسياسة تعليم الكبار :

ولعلنا بعد أن وقفنا على معايير تحليل سياسة تعليم الكبار ، والمنطلقات التي يجب أن تنطلق منها يمكن لنا أن نقترح الملامح العامة والخطوط الرئيسة لهذه السياسة فيما يلى :

المحور الأول : قومية العمل فى حركة تعليم الكبار ، ويمكن تحديد المسارات الواجبة لتحقيق ذلك فيما يلى :

١- المسار الأول : تجميع وتعزيز الجهود القومية المتاحة اللازمة لحركة تعليم الكبار ، بما يضمن قومية المواجهة المكثفة لمشكلاته ،وأبرزها مشكلة الأمية ، على مستوى الوطن العربى ٠

٢- المسار الثانى : حشد كافة الجهود والإمكانيات المتاحة لتعليم الكبار فى الوطن العربى على أساس قطاع بيئى ٠

٣- المسار الثالث : توفير وتدعيم الأجهزة الفنية اللازمة لوضع الخطط والمناهج والكتب والمواد التعليمية والوسائل وشتى متطلبات العمل الفنية لتعليم الكبار على المستوى العربى ٠

٤- توفير الأجهزة التدريبية للقوى البشرية العاملة فى ميدان تعليم الكبار على المستوى العربى ٠

٥- توفير التمويل اللازم لتعليم الكبار على المستوى العر بى ٠

٦- المرونة فى الحركة فى إطار قومية السياسة وقطاعية التنظيم وقطرية الأداء٠

المحور الثانى : ارتباط حركة تعليم الكبار بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الوطن العربى ٠، ويمكن تحديد المسارات اللازمة لتحقيق هذا فيما يلى :

٧- ربط حركة تعليم الكبار بحركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الوطن العربى ٠

٨- ربط حركة تعليم الكبار بالجهود الحضارية المبذولة فى الوطن العربى من أجل تأصيل الثقافة العربية وتحديثها وانفتاحها على العلم الحديث والتكنولوجيا ٠

المحور الثالث : ارتباط حركة تعليم الكبار بحركة التعليم فى المجتمع ،وذلك من خلال المسارات التالية :

٩- ربط حركة تعليم الكبار بأنواع ومراحل التعليم النظامى ٠

١٠- ربط حركة تعليم الكبار بحركة محو الأمية فى إطار فلسفة التعليم المستمر ٠

المحور الرابع : تدعيم أجهزة تعليم الكبار وكفالة مرونة حركتها ،ويتم ذلك من خلال المسار التالى :

المسار الحادى عشر : الاستقلالية الإدارية لأجهزة تعليم الكبار ، مع ارتباطها المباشر بالأجهزة السيادية فى كل قطر عربى ،وبما يمكنها من حشد وجذب وتشجيع جميع المؤسسات العاملة أو التى يمكن أن تسهم فى حركة تعليم الكبار ٠

المسار الثانى عشر : جذب قيادات رشيدة ونشطة وواعية فنيا وإداريا وعلميا للعمل فى مجال تعليم الكبار ٠

المحور الخامس : تكثيف الجهود بين القطاعات الغالبة فى بنية السكان ،ويتحدد ذلك من خلال المسارات التالية :

المسار الثالث عشر : تنظيم جهد استراتيجى لتعليم الكبار فى المناطق المهمشة ٠

المسار الرابع عشر : تكثيف الجهود فى تعليم الكبار بين فئات العمر المنتجة اقتصاديا ٠

المسار الخامس عشر : تطوير أنظمة العمل المستخدمة حاليا فى برامج تعليم الكبار بصورة تكفل وصولها إلى الدارس أيا كان مكانه وظروفه ،وبغض النظر عن المعوقات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية ٠

المحور السادس : تكوين رأى عام بخطورة أمية الكبار واتخاذ موقف إيجابى للتخلص منها ،ويتطلب هذا المسارات التالية :

المسار السادس عشر : تكوين رأى عام بين المواطنين جميعا يؤمن بخطورة مشكلة الأمية وضرورة القضاء عليها ٠

المسار السابع عشر : تحقيق الاشتراك الإيجابى والفعال للكبار فى حركة محو الأمية بما يجعلها حركة شعبية ٠

٠٠٠٠

بيد أننا في عالمنا العربى ، إذ نملك الكثير من الأفكار التي يمكن أن تسهم بالفعل في دفع حركة الواقع إلى أمام ، مثلما نملك الكثير من موارد الثروة ، إلا أننا نلاحظ ما هو أقرب إلى جمود الحركة وبطء التنمية ٠ ويمكن الإشارة إلى العديد من الأسباب والعوامل ، لكن تظل " الإدارة " هى علة العلل ، فالإدارة أشبه بالجهاز العصبى في جسم الإنسان ، بقدر سلامته وصحته وعافيته بقدر سلامة الجسم الكلى وعافيته ، حركة وعملا ٠ ومن هنا فلابد من الإشارة إلى ما هو ضرورى لحسن إدارة تعليم الكبار حتى يمكن لما نرسمه من سياسات أن يجد طريقه إلى التحقق والتنفيذ ،،هو الأمر الذى نتناوله من خلال القضية التالية :

مهام منشودة لترشيد إدارة تعليم الكبار :

- **إدارة مبادرات لا مصادرات** : فالإدارة لابد أن تكون هنا مفتوحة تتعامل مع أوساط تختفى فيها الحواجز الإدارية بين حاكمين ومحكومين ، بين منظمين ومنتظمين ، بين معلمين ومتعلمين ٠ وإذا كانت الأنشطة تمارس فى برامج مرنة متنوعة ومتغيرة ، ليس لها دوام أو ثبات ،وتنفذ بأساليب مبتكرة جديدة ،وتصنع بجهود كل الأطراف المعنية ، فإن إدارتها بحاجة إلى استقطاب كل تصور خلاق ،وكل جهد إيجابى من أجل وضعها وتنفيذها وتحسينها ،ولذلك فإن الإدارة تشجع كل مبادرة فردية أو جماعية ،وتفسح مجالا للنقد والتعديل ،وترمى جانبا كل تزمت أو تعصب ، أو نزعة جامدة

متحفظة تمشى بأساليب بيروقراطية ،وأوامر توجيهية تتحدر على خط السلطة فى تسلسل هرمى ثابت ٠إن الإدارة مع المبادرة وضد المصادرة ٠

- **وأن تكون إدارة إنسانية لا إنتاجية** : فإذا كانت همة الإدارة فى المؤسسات الإنتاجية تتجه فى المقام الأول إلى تنظيم الأعمال وحسن إنجازها بفاعلية واقتصادية ، مع زيادة الإنتاجية ،ولو استخدمت فى سبيل ذلك كافة اختصاصاتها من ضبط ورقابة وإنزال جزاءات وتقديم مكافآت ، فإن الإدارة التربوية وبالذات فى مجالات التعليم المستمرعلى وجه العموم وتعليم الكبار على وجه الخصوص ، تختلف روحا وشكلا : إنها إنسانية ، موضوعاتها إنسانية ، غاياتها إنسانية ، ووسائلها إنسانية ٠٠٠وهى بذلك تختلف عن الإدارة البيروقراطية والتى من أهم اختصاصاتها " التعامل فى مواقف العمل بأساليب لا شخصية ،وإهمال المشاعر الذاتية ،والسير بعقلانية مجردة أو موضوعية " ٠ وإدارة مثل هذه " إدارة إنسانية " لا يمكنها أن تنجح فى إدارة مشروعات وعمليات إنسانية تربوية ٠ إن إدارتها الفنية العقلانية تصبح أمرا غير عقلانى ، ولا يعنى ذلك أنها تهمل الأساليب الإدارية الناجحة التى تضمن سلامة الأداء ،ولكنها تضع الإنسان فوق المادة أو الآلة ،وتعمل لازدهار ملكات وصفات وقدرات إنسانية متباينة من شخص لآخر ،ومن جماعة لأخرى ، بعكس المؤسسات التى تتعامل مع الجماد وتخرج فى تماثل تام أنواعا من الملاعق أو الأكواب أو الأطباق ، لا تمايز بينها ٠

إن غاية الإدارة التربوية النمو لا الربح ،والنمو الإنسانى لا يقوم فى نتائج ملموسة وعاجلة ومقننة ٠ إن النمو مسلك حياتى يستمر مع الإنسان ،ويخفى منه أكثر ما يظهر ،ويتطلب مناخا اجتماعيا أخلاقيا حتى يزدهر ويثمر ،ومع ذلك فإن الإدارة التربوية تستهدف الإنتاجية ولكن بمفهوم إنسانى خاص ، فالتعليم الذى ينمى جماع الشخصية هو تعليم منتج ،يرقى بالفرد والمجتمع

والحياة ٠ وأخيرا فإن إدارة الأعمال بالمؤسسات الإنتاجية قد تكون من السوء بحيث تؤدى إلى الخسارة فى النواحى المادية والأدبية ٠

- **أن تكون إدارة مجتمعية لا مدرسية** : فالسلطة الإدارية الحقيقية للتعليم المستمر لا تستأثر بها سلطة تعليمية تحتل مستوى إداريا معينا ،ولكنها تخضع فى الواقع لسلطة المجتمع عن طريق هيئاته العامة وممثليه المفوضين بالسلطة التي تتناسب ومسؤولياتهم النوعية ، هذه السلطة العامة لممثلى الأطراف المعنية بأنشطة التعليم المستمر هى التى تضع سياسة التعليم وتحدد إدارة الإجراءات والآليات اللازمة لتنفيذها وتقوم عوائدها فى مكاسب اجتماعية وتترك للإدارة الفنية مهمة ترجمة هذه السياسة فى خطط وبرامج وصيغ تنفيذية تلتزم بالتوجهات والمبادئ العامة لهذه السياسة وتخضع لإشراف السلطة العامة الممثلة لسلطة المجتمع ٠ وهكذا تتحرر الإدارة التربوية من العلل المزمنة التى تعانى منها الإدارة المدرسية المعروفة ببيروقراطيتها ،وروتينها وشكليتها واستبدادها وضيق أفقها وتعطل أعمالها وتراكم أزماتها٠
- **أن تنهج نهجا جمعيا لا فرديا** : فإدارة تعليم الكبار من أى موقع وعلى أى مستوى إدارة جماعية لا فردية وتشاركية لا احتكارية ٠ لا يوجد حتى على مستوى المشروع أو المؤسسات أو البرامج مدير تقليدى يتفرد بالسلطة ،ويحتكر قوة الأمر والتوجيه ، إن الذى يدير أية عملية تربوية هيئة تضم أطرافا من السلطة المحلية والسلطة الإدارية ،والهيئة التعليمية والفنية ،وجمهور المتعلمين ،وهكذا تكون المسئولية جماعية ،والتسيير جماعيا ،والنجاح أو الفشل يرجع إلى ذاتية المجموع ٠

قضايا بارزة فى تنظيم تعليم الكبار :

لا تزال هناك قضايا هامة تتصل بتنظيم ومأسسة تعليم الكبار ،وهذه القضايا نظرية وتطبيقية على السواء من حيث طبيعتها :

قضايا الرؤية الوطنية فى مقابل حاجات التعليم المحلية : فيجب أن يدرك رجال تعليم الكبار أن كلا من الأمة والمجتمع المحلى واقع حقيقى ،وبالتالى ينبغى فى وقت واحد تأمين الحاجات التعليمية المقررة على المستوى الوطنى ،وحاجات التعلم المحددة محليا ،وهذا أمر ممكن التحقيق إذا ما استطعنا وضع أساليب لإعادة صياغة الاحتياجات الوطنية فى قوالب تلائم أوضاع المجتمعات المحلية ٠

قضية الدولة فى مقابل الجمعيات التطوعية : فالافتراض الذى يقدم غالبا هو أن الدولة مناهضة للشعب ،وفى الوقت نفسه غالبا ما يفترض أن الاتحادات التطوعية لا تلحق الضرر بأحد ٠على أن هاتين الفرضيتين تحتاجان إلى برهان وربما إلى تصحيح ، فالدولة تعمل نيابة عن الشعب ويمكنها أن تفعل ذلك ٠ ويمكن أن تصبح الاتحادات التطوعية مدمرة لكل من مصالح الشعب والمصالح الوطنية ، كما أن من يحكمون الاتحادات التطوعية يمكن أن يكونوا غير أكفاء وفاسدين ٠

حدود التطوعية فى العالم الثالث : فالعمل التطوعى يحتاج إلى ما هو أكثر من الموارد البشرية ، هناك حد لكمية الموارد التى يمكن تدبيرها على المستوى المحلى ،وحين تكون الجهات التى تخدمها الاتحادات التطوعية فقيرة فإن الأمر ينتهى بها إلى الاعتماد فى جلب مواردها على من هم غير مؤهلين لأن يعطوا ٠ وإذا قبلت الجمعيات التطوعية الموارد من الحكومة فإن ذلك يتم على حساب حريتها التى تكون موضع مساومة، أما قبول التمويل من خارج البلاد فأمر تزيد مخاطره على ذلك بصورة كبيرة ٠

مأزق إضفاء الصبغة المؤسسية : إذا ما أصبح تعليم الكبار مبالغا فى المأسسة فإنه قد يفقد قدرته على الاستجابة للحاجات الفورية – وهذه أقوى نقاط القوة فيه ٠ أما إذا لم يحصل على كفايته من الصبغة المؤسسية فإنه يستحيل عليه أن يحافظ على استمرارية فى البرامج وفى ترك أى تأثير ملموس فى حياة الناس٠

حدود الاستفادة من المؤسسات الأصلية : فهناك حدود للاستفادة من المؤسسات الأصيلة ، فهذه المؤسسات لا يمكن تكييفها بسهولة ،وفى كل الأحوال لتؤدى أدوارا علمانية ،وتكون عمليات التكييف ممكنة فقط فى حالة وجودها فى أيدى قادة حساسين ومسؤولين ٠

التنسيق : سيظل قضية خطيرة ٠ حقا لقد تعلمنا طرق بناء المؤسسات المتخصصة كوزارات التربية والزراعة والدفاع والصحة ٠٠إلخ ،ولكن حياة الناس الذين أنشئت لخدمتهم ليست مقسمة إلى أقسام محددة بحيث تناسب الأقسام الموجودة بالوزارات ،ونحن فى الميدان نضطر إلى مواجهة الحاجة إلى وجود خدمات متكاملة ، فإذا ما أردنا حقا مصالح الناس ، فإن التنسيق يصبح مسألة هامة وضرورية ولا غنى عنها ، بيد أن قلة من الناس فقط هى التى يبدو أنها تفهم الالتزامات والموارد اللازمة لتحقيق التنسيق الفعال فيما بين المؤسسات والبرامج ٠

تعليم الكبار فى داخل الهيكل الوزارى للحكومة : لا ينظر إلى تعليم الكبار فى الغالب على أنه " تربية " ، لذا فإنه لا يوضع ضمن اختصاصات وزارة التربية والتعليم ، ولكنه يبعد إلى وزارات الشؤون الاجتماعية أو العمل ،وحين يوضع ضمن هيكل وزارة التربية فإنه يحظى بأدنى حد من المنزلة ،ويحصل على أقل عدد من الموظفين والموارد المادية ٠٠

السطح البينى الرابط بين التعليم النظامى ،وتعليم الكبار : فلا تزال مشكلات عديدة فى هذا الميدان : هل ينبغى أن تمنح برامج تعليم الكبار الشهادات؟ وإن حدث ذلك ، كيف ينظر إلى هذه الشهادات ؟ وهل يسمح للمتخرج من نظام تعليم الكبار بدخول النظام الرسمى ؟

ربط تعليم الكبار بمؤسسات الإعلام : كيف يضمن المرء أن يكون تعليم الكبار ومؤسسات الإعلام من إذاعة وتلفزيون وسينما وصحافة مكتوبة يسيران فى نفس الاتجاه ، فى الوقت الذى يحافظان فيه على خاصيتى التنوع والتعددية ؟

كيف يدرس تعليم الكبار طرق تقييم برامج وسائل الإعلام بحيث يحذر الكبار من التجاوزات السيئة لوسائل الاتصال الجماهيرية ؟

وبعد ...

لابد لنا في نهاية هذه الورقة أن نقر بأن الفكر التربوى العربى يملك ، حتى الآن ، من المناقشات والتحليلات والبحوث والأفكار عبر عدة عقود عن الجوانب المختلفة لتعليم الكبار بصفة عامة ومحو الأمية بصفة خاصة ، ما يصعب حصره ،والذى إذا قيس بمقدار حركة الواقع فسوف تذهلنا المفارقة ،وكأننا بالفعل ممن ينطبق عليهم القول الشهير : نسمع جعجعة ولا نرى طحنا ..

هل يكون ذلك لقصور فيما طرحناه من أفكار وسبل ومناهد وخطط ؟

الحق أنه يصعب تصور هذا ، إذ يمكن أن يخطئ هذا أو ذاك من الأفراد ، أو تنحرف دولة أو أكثر من الدول إلى هذا القصور أو ذاك ، لكن يستحيل واقعا ومنطقا أن يخطئ الجميع ! وإذا تصورنا واقعا أن أخطأ الجميع ، فإن هذا يمكن أن يكون لبعض الوقت ، أما أن يكون طوال الوقت ،وعبر عقود ، فهذا هو المستحيل بعينه !

نعلم علم اليقين تلك السمعة السيئة لما هو معروف بنظرية المؤامرة ، تلك التي تدفع البعض أن يقذف بمسئولية التقصير ونتائج الفشل على الغير ، لكننا هنا لا نرى أن قد كان هناك " قصد " وسبق ترصد لإفشال ما طرحه علماء الأمة وخبراؤها من أفكار وما رسموه من خطط ،وما سودوه من استراتيجيات من قبل القوى المتهمة من قِبَلنا ،ولكنها ربما تكون " غفلة " ،وربما يكون " سوء تقدير "، وربما يكون " استهتارا " ،وربما يكون " جهلا " ، وما على هذا وذاك من دوافع ، هى التي جعلت القوى السياسية العربية هى المسئول الأول عما لاقته الجهود المبذولة من قدر من الإخفاق ، أو فلنقل ، ضعف الفاعلية .

حكايتان* ..؟!

هما حكايتان تختلفان في الشخوص ،وفى الزمان والمكان ، وفى ما تقوم عليه كل منهما من وقائع وأحداث ، لكن بينهما خيط رابط هو الذى أعنى ،وهو الموضوع الأساسى لمقالنا هذا ،والحكايتان هما مما حدث لصاحبى الذى أصدقه فور أن ينتهى من حديث ،وأعزه أشد ما يكون الإعزاز ، حتى إنه لا يكاد يفارقنى ،وكأننا روح واحدة حلت في جسدين !

أما أولى الحكايتين ، فإن صاحبنا هذا ، فيما فهمت منه ، لا يدرى والله كم من الوقت مر عليه وهو يستمع إلى قريبته اللصيقة . كان يبدو أمامها وكأنه هادئ الشكل ، بارد الأعصاب ، أو قل ، كأنه تمثال من صخر ، لا تهزه انفعالات ، ولا تؤرقه هموم ، لكن الله وحده يعلم ،كم كانت أعصابه تتمزق ، وقلبه ينفطر ،ودموعه تسيل أنهارا من داخل ،وهو عندما أخذ يتأمل محاولا أن يفهم لماذا بدا هكذا أمام قريبته ، لم يجد من تفسير إلا أن المسألة تتعلق بحكمة ربانية فطر الله الإنسان عليها ، فيجد نفسه من فرط ما وقع عليه قد تبلد حسه وانعقد لسانه وتجمدت مشاعره ، حتى لا يشهد شخصه انهيارا ، كأنه البناء قد دفع به زلزال شديد إلى التداعى ، فالانهيار .

قالت السيدة ، وهى تبكى بكاء شديدا ، وتلهث وكأنها تجرى أو تحمل حملا ثقيلا ، تتوقف من حين إلى آخر ، تلاحق دموعها المصاحبة لحديثها ، أنها ذات ليلة قريبة ،وبعد منتصف الليل ، فوجئت بدقات باب عنيفة ، فهرعت مذعورة لفتح الباب ، فإذا بضابط شرطة ومعه جنديان ، لا ينتظرون شيئا ، فيقتحمون المسكن الذى تقيم فيه وحدها بعد انفصالها عن زوجها ، ومعها فقط ابن لها شاب وحيد ، كان قد ذهب إلى سرير نومه يغط في عميق سبات .

فإذا بالضابط يأمر السيدة أن تخلع ما قد وضعته على وجهها من نقاب على

---

* جريدة الدستور ، فى ٢٠٠٩/١/٢٩

الفور ويسأل عن الابن الشاب ، ولا ينتظر أن تسأل السيدة عن الأمر ، فيواصل الاقتحام حتى يصل إلى غرفة نوم الشاب ،ويترك للجنديين المصاحبين مهمة ضربه في كل اتجاه ، وفى كل المواضع : من ركل وصفع ولَكْم ، يصحب كل ذلك – من الضابط العظيم – سيل من السباب والشتم حتى لكأنه قد أتى على كل ما يمكن وما لا يمكن تصوره من شتائم وسباب أتى به كله ، فراح يعيد تكرار معظمه ،وهو سباب عادة – للمفارقة – ما يركز على " الأم "، وكأن القائم به إذ يعرف كم هى عزيزة هى الأم ، وكم هى غالية أثيرة حتى لتعد مثال الحب الصافى الصادق ،ونموذج الإخلاص العميق ونور الحياة لكل إنسان ، فلابد أن يحطمه ،ويدوسه بالنعال أمام الإبن ٠٠أى ابن ٠

وينتاب السيدة مس من الصراخ والعويل والبكاء الهستيرى سائلة : ماذا جرى ؟ ولم كل هذا ؟ وتوسلات وصلت إلى حد الانحناء لتقبيل أحذية قائد الغزوة العسكرية العظيمة أن يرحمها ويرحم ابنها الوحيد الذى تبقى بعد أن توفى أخوه الأصغر منذ سنوات قليلة فجأة وهو في الحمام ٠

وكان قائد الغزوة الليلية يقابل كل دموع السيدة بالاستخفاف والاستهزاء ، بل ويقذف بالسيدة عرض الحائط أو في أى اتجاه ، حتى ولو سقطت فوق منضدة أو فوق كرسى أو على الأرض ٠٠هكذا تعلم كيف تكون الشرطة في خدمة الشعب٠٠وبمعنى آخر كيف يكون حال أفراد شعب رضى بالمذلة وسكت على القهر والاستبداد !

ويبدو أن القائد العظيم ، قد أدرك أن السيدة التي أمامه " أغلب من الغلب "، وأن لا حول لها ولا قوة ،وليس لها " عزيز " ينقذها مما هى فيه أو ذو شأن يخشاه ، فبدأ قلبه يرق ويحنو ، ويبدأ في التصريح بمظاهر رقه ورحمته ، فيقول وبصوت عال لابد أن الجيران قد استيقظوا وسمعوه ،وهم متسمرون في أماكنهم وبيوتهم ،حيث علمتهم الخبرة أن الجبابرة إذا تحركوا وفعلوا ، فلا راد لما يقولون ، ولا راد لما يفعلوه ٠ من مظاهر الرقة والحنو تصريحه أنه كان يمكن أن يأمر عسكره بنزع ثياب السيدة كلية ، وأن يتيح الفرصة للإبن أن يرى هذا

الموضع أو ذاك من جسد أمه ، مما لم يعد يراه منذ أن تجاوز مرحلة الرضاعة ، بل ويصرح بأنه أيضا كان يمكن أن يأمر جنده بفعل الفاحشة مع الأم ..لكنه غفور رحيم ، فيكتفى بالشتم والسب والضرب والركل ، فهذا بالنسبة إليه : " أضعف الإيمان "!!

ويفيض القائد العظيم في بيان عطفه وحنانه ، بأنه كان يمكن أن " يلفق " قضية ما للأم والشاب ، أبسطها أن يضع قطعة حشيش ، مما لابد أن يوقعهما في السجن ، ولا يمكن أن يقول ذلك إلا بناء – هلى ما يبدو – " خبرة سابقة " ، سواء مارسها هو أو سمع أنها مما هو شائع بين زملاء آخرين ، لكنه رؤوف رحيم يقتصر على ما يفعل ،وبالتالى فقد دعا كلا من الأم والشاب أن يُكثرا الحمد والشكر لله الكبير أن رحمهما عبده الجبار فاقتصر على السب والشتم والركل والضرب والإهانة !

وإذا كانت الأم والشاب قد ظلا بعض الوقت لا يعرفان الحكاية ،ولم كل هذا ؟ إلا أن قائد الغزوة الليلية العظيم آثر أن يمتثل لمبدأ " الشفافية " الذى يتنادى به الجميع فى عصر العولمة، صرح بأنه اكتشف أن صلة حب بين ابنته وبين الشاب ،وأنهما يتبادلان المكالمات الهاتفية ، معلنا بفخر مصحوب بشىء من الأسى : كيف يحدث له مثل هذا ، وهو ممن يراقبون مكالمات الناس الهاتفية وأن يصل به الأمر إلى أن يجد شابا يتعلق بابنته ويهاتفها ظانا أنه لن يقع تحت طائلة المراقبة !

إلى من تشكو الأم ؟ وإذا كان ابنها قد أخطأ بأن " بادل " – ولم يفرض – " حبا " لفتاة ، أفليس هناك تدرج في التعامل مع مثل هذه القضية يبدأ بالتنبيه والتحذير ،ثم ما بعد ذلك خطوات ، خاصة وأن الأمر لم يتطور إلى ما بعد التهاتف ؟

إنه الحل الأمنى الذى نراه تجاه كل مشكلاتنا ، لا بحث عن الأسباب والعلل ،وإنما العقاب والتأديب ، فكأننا لسنا في وطن يحمى ولكن في سجن كبير !!

أما الحكاية الثانية ، فقد حدثت لصاحبنا نفسه ...

كان عائدا بالقطار من مهمة ثقافية تتعلق بالتجديد والإصلاح الفكرى في مكتبة الإسكندرية ، حيث غادر القطار محطة سيدى جابر في الرابعة والنصف من بعد عصر الثلاثاء الحادى والعشرين من يناير ٢٠٠٩ ، شاعرا بقدر كبير من الرضا النفسى ، فها هو الجمع الكبير من مفكرى الأمة ومثقفيها يأخذون على عاتقهم تلك المهمة الحضارية التاريخية بتجديد فكر الأمة وإصلاحه ، على اعتبار أن ذلك هو نقطة البداية لتطوير الحياة وتجديد ثقافة الأمة وإصلاح ما اعوج في أفرادها وجماعاتها .

وعندما تجاوز القطار محطة بنها ، عائدا إلى القاهرة ، إذا به يتوقف في الطريق ، فحدّث صاحبنا نفسه بأن الأمر عادى ، فكثيرا ما كانت تحدث مثل هذه التهدئة للقطارات لإصلاح هنا وتجديد هناك ، فليس الفكر وحده هو الذى يحتاج إلى تجديد وإصلاح !

ثم إذا بالدقائق تمر بعضها وراء بعضها الآخر ليتجاوز الأمر ساعة من الزمان ، هى في مثل هذه المواقف بطيئة ثقيلة وكأنها ساعات ، وطوال الوقت لا أحد يقول للناس : ماذا حدث ؟ قد يكون بينهم مفكرون وأساتذة وعلماء وأناس عاديون ، لكن الجميع يستوى في أن يجد مثل هذا " التجهيل " لتتناثر الإشاعات واحتمالات التفسير ، إلى أن جاء البشير الصادق ، بأن القطار لن يواصل رحلته ، حيث أن سائقى القطارات جميعا مضربون عن العمل !

بدأ كل راكب " يتصرف " بأن يهاتف صديقا أو أخا أو ابنا أو أبنا ، حيث كان الوقت قد تجاوز الثامنة ليلا (شتاء) ، ولم يقف القطار عند نقطة يمكن منها البحث عن وسيلة ، فهو في عرض الطريق ، ويخيم عليه ظلام دامس ، حتى فرغت العربة التي بها صاحبنا من الركاب ،وبقى وحده مع عدد يصل إلى أصابع اليد ممن كانوا سيواصلون إلى الصعيد .

فكّر صاحبنا فيمن يمكن أن يستغيث به : ابنه ؟ لكنه يسكن بعيدا وسوف يستغرق ساعتين على الأقل . زوجته ؟ إنها مريضة ! ابنته ؟ إنها كذلك معتلة !

بل وكيف له أن ينزل من عربة القطار وهو نفسه معتل العظام ، ولم يبرأ بعد من جراحة كبيرة في عموده الفقرى ، والقطار ليس على رصيف ؟!

ألم يعلم وزير النقل بالأمر ، فيفزعه وضع مئات الناس ليلا معتقلون داخل القطارات ؟

ألم يعلم وزير الداخلية ، الذى يعلم متى وأين تدب النملة في مصر ، فيرسل المدرعات والسيارات المصفحة ، لو حدّث مصرى نفسه ،وهو في سرير نومه بشيء من دواعى إصلاح النظام القائم ، فيهرع ولو ببعض عسكره لينقذ هؤلاء المعتقلين في القطارات ؟

ألم يعلم محافظ القليوبية ،وكل محافظ ، توقف قطار في محافظته ، فيرسل من ينقذ هؤلاء الناس المساكين ؟

ساعتها ، تبخر كل ما كان قد سمعه صاحبنا من بحوث ودراسات عن التجديد والإصلاح ، وتوارت صور وكلمات الطهطاوى ومحمد عبده وأحمد لطفى السيد وطه حسين وغيرهم ، ووضحت العلة له – عمليا – بعد أن كان يدركها نظريا :

إن إسرائيل حركت آلتها العسكرية أكثر من مرة لإنقاذ " عسكرى " واحد ، لكن النظام القائم يرسل عسكره فقط ليروع الناس ويعتقلهم ويسجنهم ،ولا يهمه جند جيشه الذين دفنتهم إسرائيل أحياء في حروب سابقة ن أو مواطنين على الحدود ..

تلكم هى القضية :

مصدر القوة في إسرائيل ليس في مساعدات أمريكا لها ، ولا مساندة أوربا ،ولا ما تملك من قنابل ذرية ..مصدر قوتها هو المواطن الإسرائيلى : ليس هناك لدى النظام القائم في إسرائيل من هو أغلى من المواطن ، أيا كان قدره وأيا كانت مرتبته ،والعكس من ذلك تماما في مصر ، ليس لى ولا لك أى قيمة إلا بمقدار ما تؤدى من خدمة للحفاظ على النظام .

فى إسرائيل : المواطن هو بطل مسرحية إسرائيل على مسرح الحياة ، وفى مصر " النظام القائم " هو البطل الرئيسى في مسرحية مصر على مسرح الحياة ..

ولعلك عزيزى القارئ قد سمعت في الفترة الأخيرة كلمة حق أريد بها باطل ، يقولون فيها أن " مصلحة مصر هى خط أحمر لا يمكن السماح بتجـاوزه " ، فليت هذه هى الحقيقة ، لسعدنا بها ، ذلك أن مصلحة مصر نفسها ، كثيـرا مـا تجاوزها النظام القائم ،والشواهد أكثر من أن تعد وتحصى ، ولكـن المـصلحة المقصودة هنا على المستوى العملى هى مصلحة النظام !

فإن شئنا عزيزى القارئ ،ويا مواطن بلدى مصر أن نكون أقويـاء ، فلـن نكون كذلك إلا إذا أصبح المواطن في مصر هو البطل الرئيـسى ..هـذا هـو موضع التجديد والتغيير والإصلاح الحقيقى ،وهو الخط الأحمر الحقيقى !

تساؤلات تبحث عن إجابة* ..؟!

أعلم علم اليقين أن القراء عادة ما تدور بأذهانهم تساؤلات عن مسائل مختلفة في حياتهم العامة، وينتظرون ممن يقرءون لهم من كتاب الصحف والمجلات أو صحفييها أن يشبعوا لديهم ذلك الشوق الفطرى للمعرفة الذى غرزه المولى عز وجل في الإنسان ، لكنى أستأذن القراء اليوم في تبادل الدور بينى وبينهم ، فأطرح مجموعة من التساؤلات التي حرت في الإجابة عنها راجيا أن يزودنى من يشاء بما يراه من إجابات عنها ، يقتنع بها عقله ويطمئن إليها ضميره ،محاولا أن يبتعد قدر الإمكان عن مؤثرات أجهزة الإعلام ،وخاصة تلك التي نعلم سلفا سيطرة الدولة عليها.

ونبدأ بما نلمسه كيف يوجه عدد من الكتاب والمعلقين إصبع الاتهام إلى منظمة حماس من ناحيتين : أولاهما، أنها تطلق الصواريخ على الدولة الآمنة الوديعة إسرائيل ،وثانيتهما، أنها غامرت بالحرب وهى تعلم أن إمكاناتها لا تكاد تذكر على ساحة التقديرات العسكرية .

ومن هنا يجئ تساؤلنا المركب متعدد الفروع : هل تتبع أحد هؤلاء الناقدين مسار الأحداث اليومية ،وتأكد أن حماس هى التي " خرقت " وهى التي " بدأت " بإطلاق الصواريخ ؟ وإذا كانت حماس على هذه الدرجة المعروفة من الضعف ، فهل مد أحد الأشاوس العرب يده إليها لمدها بما يقويها أمام العدو ؟ وإذا كان البعض يبرر رفع يده عن المسئولية من الأشاوس العرب الناقدين بأن غزة ما زالت محتلة ،وبالتالى تكون إسرائيل هى المسئولة عنها ، أفلا يعنى ذلك التسليم بمبدأ قيام المقاومة ، ما دامت الأرض محتلة ؟ وهل للمقاومة موعد معين تبدأ فيه؟ وما الرأى فيما ارتكبته إسرائيل من مجازر ومذابح على الأرض الفلسطينية منذ أن ثار الفلسطينيون عام ١٩٣٦ ، حيث لم يكن كل من انضم إلى حماس قد

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٩/١/٢٢

ولد بعد؟!

وإذا كان البعض من القوى الإقليمية الذين يوجهون إليها أصابع الاتهام يمد هذه المقاومة بالمال والسلاح ، فهل يصبح حينئذ متهما ؟ وما القول فيمن يتعاون ويعمل على سد أية وسيلة لتسريب السلاح إلى حركة المقاومة، فهل من يعتب ويلوم على ذلك يكون عاملا وفق أجندة غير عربية ، ويستحق هو العتاب واللوم ، بل والتخوين والازدراء؟

فإذا ما وجهت إسرائيل اللوم إلى ترك الأنفاق التي يتم من خلالها تهريب السلاح ، وهو المطلب نفسه الإسرائيلى والأمريكى، ثم إذا ما أسرعت قوى إلى النفى ، ترى بماذا نصفها ؟ وأى موقع نضعها فيه في حركة التقييم التاريخى والدينى ؟

وكثيرا ما يقال لنا أن المفاوضات هى الطريق إلى نيل المطالب التي خدعنا قديما الشاعر أحمد شوقى عندما لم ينتبه إلى الفكر السياسى المعاصر ، فقال لنا : وما نيل المطالب بالتمنى ، ولكن تؤخذ الدنيا غلابا ،وكذلك ، لم ينتبه " المستبد " – كذا – جمال عبد الناصر أيضا إلى هذا فأطلق شعاره الساذج – كذا – " إن ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة " ، وإذا كانت مصر تمكنت من استرداد أرضها المحتلة من قبل الصهاينة ، في سيناء ، فهل تم ذلك بمجرد " مفاوضات " أم تم استخدام القوة أولا للتحرير ، وبعدها جاءت المفاوضات ؟ وها هى ما تسمى بالسلطة الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣ وهى " تتفاوض " ، فما الذى حصلت عليه حتى الآن ، بعد ستة عشرعاما ؟ بل واسمحوا لنا بطرح تساؤل آخر متصل بالمبدأ نفسه : أى وطن تم احتلاله في الدنيا ،وفى التاريخ ، تم رفع يد الاحتلال عنه بالتفاوض والمقابلات وتبادل التهانى والقبلات والأحضان ، من غير أن تطلق رصاصة واحدة ، ومن غير حركة مقاومة ؟

وإذا كان من ينحاز إلى منطق حماس يُتهم بأنه يعمل وفق أجندة غير عربية – يقصدون إيران – فهل ينطبق هذا على قائل هذه العبارات الغاضبة المدينة لوحشية العدوان الإسرائيلى ، المتعاطف مع حركة المقاومة وهو زعيم سنى

سياسى لدولة كبيرة ألا وهو " أردوغان " رئيس الوزراء التركى ،ومن ثم يندرج هو الآخر ضمن هذه الأجندة؟

والزعيم الفنزويلى الشهير " شافيز " الذى وجه اتهامات قاسية إلى إسرائيل ،وأعلن قطع العلاقات معها ، وكذلك فعل رئيس بوليفيا ، هل فعلا هذا يا ترى وفق الأجندة إياها أيضا ؟ وهل لمثلى أن يقع تحت طائلة الاتهام نفسه ، بينما لم يزر مرة إيران ،ولا قابل أحدا منها ، ولا تربطه بها أية مصلحة ، ولا ينتظر منها أى عون ومساعدة ، أم أننا جميعا على درجة لا يتصورها أحد من السذاجة والبلاهة وعدم الوعى السياسى بحيث تنطلى علينا مثل هذه الألاعيب والحيل الخادعة من قبل العدو الفارسى الخبيث والذى يفوق في خبثه وضرره علينا خبث وضرر إسرائيل ؟!

وهل لنا أن نتساءل : لِم عندما يجئ أى مسئول من حكومة حماس على مصر ، لا يقابله أحد من رجال الدولة المصرية الرسميين ،ويحالون دائما إلى قيادات المخابرات المصرية ، بينما يحدث العكس مع المسئولين الإسرائيليين ، حتى إن " الحرارة " قد بدت صارخة ، قبل الغزو الإسرائيلى على غزة بأربع وعشرين ساعة بين " لفنى " ووزير خارجية مصر – مع الأسف – ؟ وإذا قيل أن حكومة حماس غير شرعية حيث أقالها رئيس بلدية رام الله المسمى أبو مازن ، فهل هناك شرعية أقوى من أن تحظى حماس في الانتخابات بالأغلبية من قبل الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وغزة ؟ ولماذا التعامل مع أبو مازن هذا اليوم ، وقد انتهت فترة رئاسته ، بحيث يصبح من الناحية الدستورية رئيسا غير شرعى؟!

وعندما أراد جمع من خيرة علماء المسلمين ،وعلى رأسهم العالم الكبير يوسف القرضاوى زيارة عدد من البلدان العربية للبحث عن حل ، ورأب الصدع البادى ، لماذا تم الاعتذار عن عدم مقابلتهم في مصر ؟ هل هؤلاء يعملون وفق أجندة إقليمية غير عربية ،والقرضاوى نفسه ، منذ فترة قصيرة هاجم هذه القوة بعنف حتى خيل إلينا أننا عدنا على زمن الفتنة مرة أخرى ؟

فاجاته الذاكرة الشخصية بما كان من قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ واسرها للعاملين في السفارة الأمريكية التي كانت هى الحاكم الحقيقى لإيران في عهد الشاه ،والتى كانت تنطلق منها (أى إيران) الكثير من الخطوات العدائية للأمة العربية والتعاون الصريح مع إسرائيل ومدها بالنفط ،وفشلت أمريكا في تحرير أسراها ، مما أدى إلى عدم نجاح " جيمى كارتر " في الفوز بفترة ثانية لرئاسة أمريكا ،وبعد عامين اثنين ،وأهل إيران يلملمون جراح العهد الشاهانى المستبد ،ويريدون بناء بلدهم تندلع الحرب بينها وبين العراق لمدة ثمانى سنوات ..

ترى من الذى بدأ الحرب ؟ ومن الذى زود طوال هذه الفترة صدام حسين بمليارات الدولارات ، ومن الذى زوده بالرجال يقومون بالعمل في مختلف القطاعات المدنية حتى يتفرغ العراقيون للحرب ،وأطلق عليه أنه فارس بوابة العرب الشرقية ، وأُلفت فيه القصائد حتى انتفخت أوداجه ، فإذا بالسحر ينقلب على الساحر ويتجه إلى من ساعدوه يريد أن يغزو ويحتل ويأمر ؟ وبالتالى من أضر بمن ؟

وإذا كانت إسرائيل ما زالت تحتل جزءا من الأرض اللبنانية ، فهل لو قام فريق لبنانى بمقاومة هذا الاحتلال ، منفردا ، حيث كانت " الدولة " اللبنانية في أدنى درجات الضعف ، فضلا عن اختراقها ، وامتلاء الساحة اللبنانية بالعديد من قوى المخابرات المتعددة ، ويتمزق الشعب اللبنانى بين طوائف وفرق متناحرة ، هل يقال عن هذا الفريق المقاوم أنه يعمل وفق أجندة إقليمية غير عربية ؟ ...إنه إذ يريد تحرير أرض لبنانية ، فهل لا يعد هذا ضمن أجندة عربية لبنانية حقيقية ؟ وماذا لو اتفق " آخر " معى في أجندتى التحريرية ، هل أرفض اليد التي يمدها لى ؟

وإذا كان البعض يعاير سوريا بأنها لا تشن حربا على إسرائيل وتكتفى بمعايرة الآخرين ، لكننا نتساءل : وهل كانت المقاومة اللبنانية الإسلامية تستطيع أن تحصل على سبل القوة التي تقاوم بها ، من غير أن يكون ذلك عن طريق

سوريا ؟ ولم لا يوجه تساؤل مماثل لدول عربية ، نسمع منذ سنوات طويلة عن صفقات سلاح لها بعشرات المليارات ، حتى أن كثيرا منه يصبح " خردة " من طول التخزين وعدم الاستعمال ؟

وعندما ترتفع أصوات البعض مطالبة بقطع العلاقات مع دولة العدو يقال عادة أن هذه سذاجة ومراهقة سياسية ، لأن وجود العلاقات يمكن القوى الساعية للتهدئة والحل أن تتصل بإسرائيل وتنقل لها وتأخذ منها ،وهكذا٠٠٠

ترى ، أليس من المنطق تعميم المبدأ ونتساءل : ولم نخاصم قوى عربية وغير عربية نختلف معها في التوجه وسبل الحل ؟ لماذا لا ننتهز الفرصة ونتحدث مع هذه القوى ، خاصة وأننا نعلن في كل لحظة أن ما يقوم به الطرف المقاوم الفلسطينى ، إنما هو " بتحريض " هذه القوى ؟ لماذا نحرص على رفع راية التفاوض والجدال بالتى هى أحسن مع العدو الإسرائيلى ،ولا نفعل ذلك مع قوى أخرى إقليمية تشاركنا الدين ، ولم تعتد علينا ؟

وهذه الفوضى وهذا التضارب في الدعوة إلى " قمة عربية " ، فمع التغاضى عن رأينا ورأى الملايين من أبناء الوطن العربى وتيقنهم من عدم جدواها ،والتيقن من العجز المفهوم أسبابه للقيادات العربية ، لكننا لم نفهم علة رفض الدعوة القطرية لقمة عاجلة في الدوحة ، أيضا على الرغم من معرفتنا بأن قطر قاعدة أمريكية (ومَنْ مِن الدول العربية ليس بها قاعدة أمريكية ، إن لم تكن عسكرية ، فهى في صور متعددة ، ربما بعضها أشد من العسكرية ؟) ،وإذا كان قد قيل لأن قمة عربية اقتصادية متفق عليها منذ عام سوف تنعقد يوم ١٩ يناير الحالى ، فمعذرة في تذكر ما كان من أمر القمة العربية الماضية في دمشق ، حيث كان متفقا عليها أيضا قبل انعقادها بعام ، فلم كان حلالا الامتناع عن حضورها من البعض ؟

ليست هذه هى كل التساؤلات التي أحملها بحثا عن الإجابة عنها ،ولكن ، ما العمل والوقت المخصص للامتحان لا يسمح بأكثر من ذلك ؟!

تفسير نفس سياسى*

عرفت العلوم النفسية منذ سنوات غير قليلة ما يسمى بعلم النفس السياسى ، مثلما عرفت علم النفس الصناعى ، وعلم النفس التربوى ، وعلم النفس الاجتماعى ..وهكذا ، حيث تتجه الدراسة في علم النفس السياسى في دراسة " السلوك " السياسى ، وبدلا من الاتجاه إلى " الظاهرة " السياسية من خارج كما تتجلى في ممارسات السلطة ، يتجه هذا المجال إلى " الداخل " النفسى ، لا بمعنى " الباطن " ، بقدر ما يكون بمعنى البحث عن الدوافع والآثار النفسية ، التي يشير إليها السلوك ، مما يمكن أن يخضع للبحث العلمى ،ولعل أبرز وأشهر ما يعرفه جمهور الناس من جوانب هذا العلم النفسى السياسى هو ما اصطلح على تسميته بالحرب النفسية .

لفت نظرى إلى هذا الجانب هو ما سبق للكاتب المتميز فهمى هويدى أن كتبه على صفحات الدستور من سعى ملحوظ لدى النظام المصرى " لخلق " و " فبركة " وقائع مزعومة ،والترويج لها عبر كتابه الحكوميين ، وكتابه الأمنيين ، ذلك أن هناك فئة من الكتاب يتشيعون لما تراه الحكومة ، قلما يكون عن اقتناع ، بل نفاقا واسترضاء ، حيث هم كتاب بدرجة " موظف " لدى النظام ، وهناك فئة أخرى صدق هويدى عندما أكد أنهم قد استُغرقوا في الجهاز الأمنى وأصبحوا يساعدونه – أو يساعدهم ، أو يملى عليهم – للترويج لبعض الوقائع المختلقة أو النفخ في مستصغر الشرر .

وقد ذكرنى ما يحدث الآن ، بما كان قد أشيع ، بعدما اقتحم فلسطينيو غزة الحدود المصرية منذ فترة هربا من الحصار الخانق ، بحثا عن لقمة عيش ونقطة بنزين وشربة ماء ، فقد نشر في مصر أن شيخا فلسطينيا قد أفتى بجواز قتل العسكر المصريين ، وبناء على نشر هذا الخبر راح كتاب وصحفيون ينددون ،

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٩/١/١٥

ويلعنون ، و يتوعدون ...كل ذلك ، والشيخ لا يدرى شيئا ، حتى أوصل لـه أحد الناس ما قيل عنه ، فضرب كفا بكف وأقسم أنه لم يصدر عنه مثـل هـذا ،وراح يطالب بالدليل ، سواء كان مكتوبا أو مسموعا ، أو مشاهدا ، ولم يظفر الرجل بإجابة ، لأن الخبر مختلق من الأساس ، لكنه كان قد فعـل فعلـه فـي التشويه والترويح ، فضلا عن أن " التكذيب " لم ينتشر بمثل ما انتـشر الخبـر الكاذب !

يضاف إلى ما يتم اختلاقه من أنباء في صورة من صور الحرب النفسية ، هذه الحملة المثيرة للدهشة في الأوساط الحكومية على حركة حماس ،واتهامهـا بأبشع التهم ، في الوقت الذى تتساقط فيه كل دقيقة عـشرات القنابـل ويمـوت عشرات ،و تسوى المبانى بالأرض ، وتسيل الدماء أنهرا ، ولا غذاء ولا مـاء ولا أدوية ، ولا ينال الإسرائيليون البغاة القتلة عُشر ما تناله حماس من هجـوم ونقد ، وقارن هذا بموقف رجل محترم مثل هيكل ، الذى أعلن أنه له تحفظـات كثيرة على حماس ، لكنه لا يريد في مثل هذا الظرف الراهن المفزع المشين أن يوجه إليها أى نقد !!

وإذا كانت الصحف والإذاعات والقنوات التلفزيونية التي تسيطر عليها الدولة " مضطرة " لأن تقول ما يثير التقزز والغثيان في هذه المصيبة القائمة ، فإن ما أثار دهشتى حقا في البداية ثم كان ما كتبه هويدى قد فسره لمثلـى ممـن هـم بعيدون عن " المطبخ الصحفى " ، هو بعض صحف غير حكومية كانت قد قـد أخذت موقعها من التقدير والاحترام ، فإذا بعموم ما ينشر فيها يتناغم إلـى حـد كبير مع ما تروج له الأبواق الحكومية .

وبالأمس " الخميس مساء (١١ يناير) ، تصادف أن توقفت بمؤشر القنـوات التلفزيونية عند إحدى قنوات الدولة ، لأسمع ما يقوله أحد كتاب الـسلطة ، مـع أننى أضن دائما ولو بدقيقة من وقتى أسمع فيها هذا الصنف ، لكن ، هكذا كـان حظى التعس هذه الليلة ، في غفوة عقلية منى ، فإذا بالقائل لا فوض فوه يـسوق

دليلا مهما على سوء حركة حماس ، وهو أنها تسمى نفسها الإسلامية لا الفلسطينية!

ساعتها تساءلت : فليطبق صاحبنا قاعدته السياسية الفكرية العظيمة ، ويفتش في اسم حزب الحكومة المصرية ، إذ لن يجد فيه كلمة " المصرى " ، ولا في حزب الوفد ، ولا التجمع ، ولا ،ولا٠٠٠ إلخ ، فهل يمكن أن يُخَوِّن كل هؤلاء ؟ واذكر في الصحيفة أيضا كل أحزاب العالم الكبرى مثل حزبا المحافظين والعمال في بريطانيا ، والديمقراطى والجمهورى في أمريكا ، وهكذا !

وودت لو أسال صاحبنا هذا : أليست الحركة تسمى نفسها " مقاومة " ؟ فمن تقاوم ؟ تقاوم احتلالا إسرائيليا لأرض فلسطين ! بل إنها هى الوحيدة التي نبتت من الأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٨٧ ،من بين المقيمين ، من يتعذبون ويكتوون بنار الاحتلال ، (خدمة أربع وعشرين ساعة) ، ولم يعرف زعماؤها السفر عبر بلدان أوربا وأمريكا وآسيا ، والإقامة في أفخم فنادق العالم ٠٠ومن أجل فلسطين اختاروا المقاومة ، وكان يمكن أن يلقوا السلاح وينعموا بمثل ما ينعم به من يتولون السلطة ، التي تسمى بالشرعية ،وتفيض عليهم الملايين من الدولارات ؟

وإذا كنا نقدر مقدار الحزن الذى شعر به أمثال هؤلاء على دم الضابط المصرى ، ونشاركهم في هذا ، لكننا نتميز عن هؤلاء بأن مشاعرنا ما زالت تفيض حزنا وكمدا على ألف وأربع وثلاثين مصريا غرقوا في البحر منذ عامين ، ولم تستطع العدالة أن تقتص من المسبب لأن له حماية يعرفها القاصى والدانى ، تختبىء هناك – كما قيل – أعلى الشجرة !

وقلوبنا ما زالت تمتلىء بالحزن على الصياد المصرى المسكين الذى أطلقت عليه بارجة أمريكية النار في قناة السويس ، ولم نر ولو استدعاء لسفير ولا احتجاجا ، ولم لا ؟ وهل رأينا مثل هذا عندما أسقط الأمريكيون طائرة مصرية بركابها المصريين منذ عدة سنوات وراحت دماؤهم هدرا ؟

ومن عجب حقا ، أنهم ينهالون أيضا بالنقد والتجريح لقناة الجزيرة ، على عكس ما يجب أن يكون ، من حيث إزجاء التحية لها وتقديم وافر آيات التقدير ، ذلك لأنها بلغت أقصى درجات الحرفية المهنية وحرية التعبير ،وإن عايروها بأنها لا توجه نقدا لحكومة قطر ، فإننا نسأل : وأين هو الجهاز الإعلامى في أى دولة عربية يوجه نقدا لحكومته ؟ وما دام الجميع هكذا ، فلم تختص الجزيرة باللوم والتقريع ؟ لأنها الأكثر نجاحا ، ولأنها الأكثر حرية ولأنها تفضح الممارسات التي لا نعلمها في بلداننا ،وهى إذ تضعنا دائما " في الصورة " من حيث المتابعة المستمرة ، دقيقة بدقيقة لمشاهدة الجرائم الإسرائيلية على أهلنا في غزة ، إنما تساعد بذلك في فضح الممارسات القائمة ، وتساعد في تعبئة المشاعر العربية ، لعلها يمكن أن تحرك شعرة في رأس حاكم عربى !!

ويأتى السؤال : لم يفعل النظام المصرى وأمثاله من النظم العربية كل هذا ، من حيث التشويه المستمر لقوى المقاومة والتنديد بها وتحميلها السبب في الحرب ، مع أنها لم تكن البادئة أبدا ؟

أحد أوجه الإجابة ، هى أن هكذا تريد أمريكا وإسرائيل !

لكن هذا يثير تساؤلا آخر : ولم هذا الحرص على إرضاء أمريكا وإسرائيل ، حتى على حساب وطننا الغالى الكبير ؟

هنا نجد ما أصبح مشهورا من معرفة الحكام العرب أن الطريق إلى إرضاء أمريكا هو إرضاء إسرائيل !

ومع ذلك يستمر السؤال : ولم " الاستموات " في إرضاء أمريكا ؟

لأنها هى التي تحمى العروش وكراسى الرئاسات ،ومواقع الأمراء ،ومخادع المماليك ، وبالتالى تضمن تطويعهم لما تريد ، ولو ظللت تسأل عما يبرهن على هذا ، قلنا لك لأن أحدا من الحكام العرب لم يجئ بإرادة الناس ، فبعضهم جاء وارثا ،وآخرون تزويرا ، والبعض صدفة ، والبعض على ظهر دبابة !!

أما الوجه الثانى للإجابة على السؤال الأول :

لأن استمرار هذه المقاومة يفضح الخنوع القائم لدى هذه النظم ، ويعريها ويكشفها أمام الجماهير ، ومن هنا تتمنى أن تفشل وتذهب إلى الجحيم !

وأضف إلى ذلك أن حكومة المقاومة هى الوحيدة التي وصلت إلى السلطة عن طريق انتخابات موضوعية حرة نزيهة ،وهذا سبب لآخر يتمنون زواله من على الخريطة ، لأن هذا يذكر الناس ، بأن خيار المقاومة هو الذى اختاره الناس وانتخبوه .

وأصارح القارئ بتردد كبير وأنا أُقدم على مثال أشرح به ما سبق ، لكن ، ماذا أفعل إزاء هذا الفُحش السياسى الذى يصفع أعيننا في كل لحظة ، في الوقت الذى تدمع فيه على آلاف القتلى والجرحى الفلسطينيين ، حيث نقبع في أماكننا لا نفعل شيئا إيجابيا ، فحولنا عشرات السيارات المصفحة المدججة بمئات الجند المسلحين لضرب كل من تسول له نفسه ،ولو تعبيرا عن مناصرة أو احتجاج ، ومثلى قد وهن العظم منه واشتعل الرأس شيبا؟!

أما المثال ، فهو : تخيل لو أن أربعة إناث ذهبن لأمر من أمور الحياة اليومية ، فإذا بعصابة من منحرفين تعترضهم ، ثم تتحرش بهم جنسيا وتراودهن عن أنفسهن ، فترضخ ثلاثة منهن ، وتصر الرابعة على الرفض ، ثم عاد الجميع إلى موطن إقامتهن ، وشاع الخبر ، فمن من الأربعة سوف توجه لها الاتهامات إساءة السمعة ؟ إنها الرابعة التي امتنعت وقاومت ، ذلك أن الثلاث المستجيبات ، سوف لا يرضون أن ينكشف رضوخهن ،وتظل الرابعة في مأمن وتبدو هى " الشريفة " الوحيدة !!

فارسا الثقافة المصرية ٠٠٠وداعا* !

أما الفارسان اللذان رحلا ، فهما : محمود أمين العالم ، والدكتور عبد العظيم أنيس ، فعلى الرغم من اختلافات مع توجههما إلا أن الإنسان لا يستطيع إلا أن يقر بأنهما كانا على درجة من الإخلاص الوطنى ،وعمق التحليل ،وسعة الثقافة ،ورحابة الصدر ، ما يدفع الإنسان إلى أن لا يكف عن المتابعة الدائمة لكل ما كانا يكتبان ويقولان ، وأن يحنى الرأس لهما إعجابا وتقديرا ، فى حياتهما ، وعند وفاتهما ، يشعر بحزن عميق وألم شديد إحساسا بأن مصر ، والثقافة العربية على وجه العموم، قد فقدت الكثير بفقدهما ، وأنهما من النماذج النادرة التى قد يصعب أن تتكرر !

ومن مصادفات القدر حقا ألا تفصل وفاة العالم عن وفاة أنيس إلا أيام معدودة ، وكأن العروة الوثقى التى ربطت بينهما فى الحياة ، أراد القدر أن تستمر حتى بعد أن يفارقا هذه الحياة الدنيا ٠

لم أكن مجرد متابع لما كان يكتبه الدكتور عبد العظيم أنيس ، فقد أسعدنى الحظ بالصلة الشخصية ، عقب ما نشرته لى مجلة المصور فى أوائل عام ١٩٧١ مقالا ينذر ، فى هذا الوقت المبكر ، بما حدث بعد ذلك من آثار سلبية لمجانية التعليم ، لا لخطأ فى المبدأ ولكن لعدم توفير الظروف التى تكفل له حسن الفاعلية ورشد التطبيق ، فكتب الدكتور أنيس معلقا فى العدد التالى ، مما أثار موجة من التعليقات بين القراء ، ومنى كذلك ، فاتصلت بالرجل أشكره ،ونالنى منه ثناء اعتبرته وساما على صدرى ٠

وكنت أرى الدكتور أنيس يجئ إلى تربية عين شمس منتدبا لتدريس الرياضيات ، وفى أوائل الثمانينيات سألته فى إحدى المقابلات بالكلية عن اختفاء

---

* أرسلت إلى جرية الأهرام عقب وفاة الدكتور عبد العظيم أنيس والأستاذ محمود أمين العالم ،ولم تنشر ٠

كتاباته وتعليقاته على مجرى الحوادث القائمة فى ذلك الوقت ، فكان تعليقه " أحيانا ما يكون الصمت رسالة تعبير بغير كلمات " ! قلت له أننى قد انفعلت بشدة لبعض الوقائع وكتبت مقالا لا أدرى إلى أين أرسله حيث أن به بعض حدّة ، فطلب أن آتيه به فى اليوم التالى ،وهوالأمر الذى تم فعلا ، ثم إذا بى بعد أيام قليلة أجد " المانشيت " الرئيسى الذى يتصدر جريدة الأهالى هو نفسه عنوان مقالى ، وإذا بكثيرين يتصلون بى مقدرين معجبين ،ويبث هذا الثقة فى نفسى كاتبا ، فيكون دافعا لموالاة الكتابة ،ويصبح هذا مهمة رئيسية بالنسبة لى فأنظر إلى الدكتور أنيس على أنه كان صاحب فضل لا ينكر فيما صرت عليه كاتبا .

وكان دائم الاستجابة لدعواتى له بالمشاركة فيما كنت أنظمه من مؤتمرات لرابطة التربية الحديثة وقت رئاستى لها ،وكذلك فى بعض الندوات الشهرية بها ، فضلا عن استمرار الاتصالات التليفونية ،وإن كنت أشعر بندم شديد فى انقطاعى عن هذا فى السنوات الأخيرة.

وعندما تواعدنا فى أوساط الثمانينيات على زيارته فى منزله لتسجيل حديث مطول عن تجربته فى التعليم منذ أوائل عهده بالتعليم ، لنشره بمجلة دراسات تربوية التى كنت أصدرها ، حيث سبق أن نشرت أحاديث مماثلة للدكتور زكى نجيب محمود ، ونجيب محفوظ ، كانت فرصة ذهبية لى أن أسمع تفاصيل المسيرة الحياتية والنضالية والفكرية للرجل فيزداد " عملقة " فى نظرى ،وأزداد له تقديرا واحتراما .

وفى أواسط التسعنيات دارت مراجعات فى حزب التجمع على ما أتذكر ،وكان للدكتور أنيس موقف ، لم يلق موافقة الأغلبية ، فإذا بى أكتب مقالا مطولا فى مجلة (اليسار) التى كان الحزب يصدرها برئاسة الأستاذ حسين عبد الرازق ، مناصرا موقف الدكتور أنيس ، على الرغم من أنى لم أكن عضوا بالحزب ، وكان المقال بعنوان (ستؤكلون يوم يؤكل الثور الأبيض)!

وفى إحدى المرات أخطرنى الدكتور أنيس بأن الأستاذ العالم له دراسة قدمها فى أحد المؤتمرات الفلسفية ،وتعرض فيها بالنقد لكتابى الذى كان مقررا فى

الفلسفة على الثانوية العامة منذ أواخر الستينيات وأواسط السبعينيات ، فتلهفت لأقرأ هذه الدراسة ، وطلبت رقم هاتف العالم ، فلما هاتفته طالبا زيارته ، رحب بذلك ،وبالفعل ذهبت إليه فى سكنه أمام السفارة الأمريكية ،وكم كنت سعيدا حقا أن أجلس وأتعرف مباشرة على هذا المفكر العملاق ، بعد أن تعرفت عيه عبر قراءة العشرات من المقالات ،وخاصة تلك التى كان يدور من خلالها سجال بينه وبين الدكتور زكى نجيب محمود . وعلى الرغم من تحيزى للدكتور زكى ، لكننى كنت دائما أشعر باحترام للعالم ، حيث كان يتسم بعفة القلم وعمق الحديث ، على عكس آخرين كانوا لا يكفون عن الهجوم على الدكتور زكى ، وخاصة فى النصف الثانى من الستينيات ، على صفحات مجلتى الكاتب ، والطليعة ، وكان هو يرأس تحرير مجلة الفكر المعاصر .

وأبدى العالم دهشته البالغة عندما رآنى أستأذنه بعد أيام فى نشر دراسته فى مجلة دراسات تربوية ، بعد أن قرأتها ، على الرغم من دورانها على نقد واضح لكتابى ، فأكدت له أن المجلة تفشل فى رسالتها التربوية إن لم تضرب المثل فى احترام الرأى الآخر ، خاصة وأنه ،كعادته ، لا يجرح فى شخص الكاتب ،وإنما يناقش مناقشة " فكرية " ، تتسم بالأدب وعفة التعبير ، حتى لأنك قد لا تغضب مهما حملت كلماته من قسوة فى بعض الأحيان ، لأنها قسوة عقل ،وحدة منهج !

والحق أننى عندما أرى مثل هذه الشموع الفكرية تنفطئ بيولوجيا أشعر وكأن مصر قد فقدت ما هو أكثر من منجم ذهب ،وأكاد أحيانا أخرج عن حدود التفكير الدينى السليم عندما أشعر بأمنية لو أن مثل هذه الشخصيات كُتب لها الخلود ، أو ضعف عمر سائر الناس !

لكننى سرعان ما أعود إلى رشدى ، عندما أستعيد إلى الذاكرة صفحات طويلة لعظماء وعمالقة فقدناهم : الطهطاوى ، ولطفى السيد ، وهيكل ، ،والعقاد وغيرهم ، ممن فزعنا لموتهم أيضا ، لكن سرعان ما تعيد هذه الأرض الطيبة ..أرض مصر ، الثقة إلى نفوسنا بأن تنجب لنا عملاقا ، بل عمالقة آخرين ، يواصلون حمل شموع الفكر ،ويملئون أرض هذا الوطن ثقافة وتنويرا ..

٠٠٠بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ*

" أَشِر " : بطَر وتكبّر ٠٠٠

لم أجد أبلغ من هذه الكلمات القرآنية أصف بها تصريحات الرئيس الأمريكى الذى يلملم أوراقه للخروج إلى غير رجعة ، باعتباره أسوأ رئيس أمريكى تقلد هذا الموقع ، وفقا لاستطلاعات رأى أمريكية ، فهو يردد الاسطوانة المشروخة التى يدين فيها حماس (وهل يمكن أن يقول غير ذلك ؟) على أساس أنها تنظيم " إرهابى " ، كانت تُرَوِّع السكان الإسرائيليين المساكين ٠

ووجه الكذب هنا أنه ينسى الحصار المفروض على أهل غزة ، لا حماس شهورا طويلة ! إنك لو حبست قطة داخل قفص صغير ، ومنعت عنها الماء والطعام ، واقتربت منها فسوف تهب فى وجهك بكل ما تملك من قوة كى " تخربشك " ، حتى لو كنت تحمل مدفعا فى مواجهتها ٠٠٠وهكذا ينسون الحصار الرهيب طوال أشهر عديدة ، ويذكرون صاروخا من هنا أو هناك لا يصيب إلا أقل ما يمكن تصوره ، كما لا يذكرون أبدا ضحايا فلسطينيين قتلتهم إسرائيل أضعاف ما تسببت صواريخ حماس فى قتلهم !!

هذا الذى صرّح بالتصريحات المشار إليها ، هو نفسه الذى اعترف أخيرا بأنه يأسف أنه ظن أن بالعراق أسلحة دمار شامل مما دفعه إلى شن الحرب عليها ، بينما ثبت أن لم يكن بها شئ من هذا ، وهو كاذب فيما قال أمس واليوم ، فهو كان يعلم أن لا أسلحة دمار شامل بالعراق ، ولكنها الآلة الإعلامية والدبلوماسية الضخمة لدولة الظلم الأكبر كى تبرر ما تفعل٠

وليست المشكلة فى الكذب الدائم لدولة الظلم الأكبر ، فهذا مفهوم دائما من قوى الاستكبار والشر الأعظم ، لكن المأساة حقا أن يردد مسئولون عرب ، وكتاب ومثقفون ، نفس هذه الأقوال التى تنضح بالكذب ، بل والتزوير، مما

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٩/١/٨

يرسم أمامنا علامات استفهام ، يعلم الله أننا أبعد ما نكون عن رفع أسلحة التخوين والتآمر والتواطؤ ، ولكننا نريد تفسيرا لهذا التطابق شبه الكامل بين أقوال مسئولو العدو الصهيونى ومسانديهم الأمريكيين وأقوال بعض المسئولين العرب ، وكذلك كتيبة كتابهم وإعلاميهم ؟!

وأحد أوجه العجب فى هذه الاتهامات لمن صوروهم بأنهم هم سبب العدوان ،إذ كيف لا يتذكرون أن دولة العدو الصهيونى ، لم تكف أبدا عن عدوانها منذ قامت عام ١٩٤٨ ، حيث لم يكن وجود لحماس ولا حزب الله ، ولا الثورة الإيرانية ؟

لقد استطاعت الصهيونية أن تروج فى العالم لأكذوبة " معاداة السامية " لكل من يحاول انتقادها ، أو لكل من يقاوم الاحتلال الصهيونى ، أو لكل من يدافع عن المقاومة ، ولو التزمنا الصدق مع النفس ، لرفعنا مقولة أخرى مضادة وهى " معاداة الإسلام " ، فهناك قوى متعددة لا ترتاح أبدا للشعارت الإسلامية وتياراتها ، ولهؤلاء الحق الكامل فى هذا ٠

لكن أمانة الكلمة تستوجب كذلك التصريح بذلك ، دون التخفى وراء شعارات أخرى أخرى مثل " الإرهاب " ، و " الانقلابيون " و " الظلاميون " ٠٠إلى غير هذا وذاك من اتهامات يطلقونها على أصحاب الاتجاهات الإسلامية ، فى الوقت الذى يستندون فيه فى معاداتهم لأصحاب هذه الاتجاهات بأنهم يُكَفِّرون ويُخَوِّنون المخالفين لهم ،ويزعمون احتكارهم للحقيقة ، وهو – مرة أخرى – الشئ نفسه الذى يفعله معادوهم !

وإذا كان يمكن تفهم إغلاق الإسرائيليين للمعابر هو أمر مفهوم ، رغم استنكاره ، لكن غير المفهوم هو غلق المعبر الوحيد الذى يفصل المحاصرين فى غزة عن مصر ، وهو ما حمل كثيرين للاتهام بالتواطؤ ٠

والغريب فى هذا الشأن ، أننى أصغيت كثيرا لعدد ممن وجه النقد لنا ، سواء من فلسطينيين أو غيرهم ، ولاحظت أن الغالب عليهم أنهم يقرون بأن مصر هى الأم وهى الدولة الكبيرة وهى العظيمة٠٠وهكذا ، ثم يسردون نقدهم ، مما يؤكد

على أن النقد واللوم والاتهام يتجه إلى " سياسة نظام " وليس إلى الوطن العظيم الكبير ، مصر ، التى لا ينبغى أن يحتكر شرف الدفاع عنها أحد ، حيث أن هذا هو " فريضة " على كل من يحمل الجنسية المصرية ، بل وكل عربى ، بحكم العطاء المصرى الممتد عبر سنوات طويلة لكل العرب ، لكن بعيدا عن أساليب ممجوجة من " المنّ " .

إننا يجب أن نخرج من إسار التوحيد بين الحاكم وبين الوطن فى مصر ، حيث كان كثيرون يعيبون على الراحل أنور السادات أنه كان دائم الاتهام لكل من ينتقده بأنه لا يسمح لأحد بالنيل من كرامة مصر ،مؤكدين أن النقد الذى وجه له ، لم يكن ينصرف أبدا على مصر ، بل على نظامه وسياساته ، ولا ينبغى له أن يوحد بين ذاته وحكومته وبين الوطن ، مصر ، وهو الأمر نفسه الذى نؤكد قيامه الآن ، بالنسبة لكل ما سمعنا من نقد أو لوم أوعتاب يوجه لسياسة النظام القائم فى مصر الآن ، حيث أن قطاعات كبيرة من بيننا نحن فى مصر نقول مثله وأكثر منه !!

إن المنطق الرسمى فى إغلاق معبر رفح غاية فى التهافت ، لأسباب عدة ، فمصر لم توقع عليه وبالتالى فهى غير ملزمة به ، وثانيا ، هو كان لفترة محددة ، انتهت ، وثالثا ، فإن القوانين الدولية تتيح الفرصة – فى حالة الحرب – للمتضررين والمحاصرين أن تفتح لهم الحدود المجاورة !!

وفى ظزل ما كان يسمى بالتهدئة ، كان الحصار الإسرائيلى وغلق المعابر ، حتى رفح ، مستمرا ؟!!

أما الادعاء بضرورة وجود " السلطة الفلسطينية الشرعية " ، فالمرء أيضا يعجب أيضا من هذا المنطق المعوج الذى يحرص على لىّ ذراع الحقائق ، وإلا فهل يحتاج المرددون لهذا القول إلى التذكير بأن حماس " سلطة شرعية " مائة بالمائة " ، حيث أنها جاءت بانتخابات حرة نزيهة ، بل ربما جاز لنا القول بأن موضوعية هذه الانتخابات لم نر مثلها فى أى بلد عربى آخر ،وخاصة هؤلاء الذين يصفون حماس ونظامها بأنهم انقلابيون ، وبشهادة الجهات الدولية المراقبة

؟! وإذا كان الأمر كذلك ، فهل مكّنت حماس ، منذ أيلول الأسود ، من ممارسة السلطة ، أم أن الجميع تكاتف على حصارها وتعويقها ؟ ألا تظل مسألة " المعاداة للاتجاه الإسلامى " هنا برأسها حقا ؟

ويظهر التحيز فى القضية الخاصة بمقتل الضابط المصرى على الحدود المصرية الفلسطينية ، وهنا لابد من التسليم أولا بأن دم كل مصرى هو أغلى مما قد يتصوره كثيرون ، ومن ثم فإن مقتل ضابطنا عمل مُدان بالتأكيد ،ومن غير شك ، أيا كان انتماؤنا السياسى، لكننا نسأل عن هذا الشهامة والوطنية التى ظهرت هنا ، لماذا كانت مختفية ، طوال العديد من المرات ، عندما كانت الأنباء تنقل لنا مقتل هذا وذاك من المواطنين المصريين الغلابة على الحدود برصاص إسرائيلى ؟ حتى الموت ، يا ناس تفرقون فيه بين رصاصة تصدر من هنا ورصاصة تصدر من هناك ؟

ولا أريد التذكير بما تعودنا على سماعه والقراءة عنه مما يحدث من حين لآخر من مقتل مصرى غلبان فى الداخل برصاص شرطة ، ولا يكون هذا المقتول لصا أو هاربا من عقوبة ، بل صاحب حق غالبا أو موقف أو رأى لا يعجب أصحاب السلطة !!

وفى الوقت الذى تنقل إلينا شاشات القنوات الفضائية صور المظاهرات العارمة المنددة للحرب على غزة ، تجرى ويسمح بها فى أنحاء مختلفة من العالم ، شرقه وغربه ، نجد فى مصر المشهد المألوف ، ومن شدة إلفنا له أصبحنا نستسلم له :جحافل جنود الأمن المركزى – حرس النظام – تهرع للضرب والتطفيش والمحاصرة ،والاعتقال ، وكأنهم بذلك يصادرون حق الناس فى التعبير عن رأيهم بطريقة سلمية ، يسلم العالم كله (المحترم) بأن التظاهر حق كمظهر من مظاهر التعبير عن المواقف والآراء ، لكن فى النظم المستبدة يخشون أن تتوسع المظاهرات ،وتفجر طاقات الغضب المحبوس ، فتتحول إلى ثورة عارمة !!

ولم أكن أريد التطرق أيضا إلى هذه الاسطوانة المشروخة بالاتهام لحماس بوقوعها فى أسر محور إيران وسوريا ، تأكيدا على مقولتهم التى أصبح التصريح بها لا يستدعى خجلا ، بأن إيران أشر علينا من إسرائيل ،وبنسون أن نموذجهم الأعلى (الولايات المتحدة) وضعت يدها فى يد الاتحاد السوفيتى الشيوعى فى الحرب العالمية الثانية حيث كان العدو مشتركا ، وهو منطق مسلم به فى المنازعات والحروب ، فهل كان تحالف أمريكا مع السوفيت ، سماح للشيوعية أن تتغلغل فيها ؟

وماذا يفعل أهل غزة عندما يرون إخوانهم وجيرانهم يساهمون فى الحصار ولا يمدون إليهم يد العون ، بينما يرون يدا تمتد إليهم بالعون ، ولتكن ما تكون ؟ لقد قالرئيس صينى مقولة غاية فى الصدق أنه لا يهمه " لون " القط ،مادام قادرا على صيد الفئران !

أستاذى الذى لم أره* ..

عندما بدأت العمل فى رسالتى التى سُجلت للحصول على الدكتوراه عام ١٩٦٥ عن (الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى فى مصر فى عهد البريطانى) فى تربية عين شمس ، كان دافعى لصياغة هذا العنوان هو إيمانى الراسخ بأن الأفكار لا تنبت كما يتصور كثيرون من بعض الرؤوس منعزلة عن سياقاتها المجتمعية ، ومن ثم فإن حسن الفهم لأى فكر يقتضى عمق الفهم بالسياق الثقافى الذى نشأ فيه ، والوعى بأبعاده ، وعلى سبيل المثال، فإن واحدا مثل أفلاطون لم يكن ليقول بتواضع العمل اليدوى ، ورفعة شأن النظر إلا لأنه كان يعيش مجتمعا يقسم الناس إلى فريق : عبيد ، عليهم العمل والشقاء والمخاطرة ، والطاعة ، وأحرار هم أصحاب الرأى والفكر والنظر والتوجيه والقيادة ..وهكذا

كان التاريخ كما تعلمناه فى المدارس مع الأسف الشديد ينحو نحوا تقليديا ، يركز فى الغالب على الحكام ، دون الشعوب ..على النظم والوقائع دون الأفكار ، على السياسة والحرب ، لا على البعد الحضارى الشامل ، ومن ثم كان الجهد المطلوب منى شاقا غاية ما تكون المشقة ، خاصة وأنى لم أكن ممن تخصصوا جامعيا فى التاريخ ، بل فى الفلسفة .

من حسن حظى حقيقة أن الثقافة فى مصر فى هذه الفترة كانت تموج بالتوجهات الاشتراكية التى كان تعطى اهتماما ملحوظا بالتطور المجتمعى ، والنظر الجدلى إلى علاقة الأفكار بسياقاتها ، وكانت كل من مجلة الكاتب التى رأس تحريرها أحمد عباس صالح ، والطليعة التى رأس تحريرها لطفى الخولى تضمان الكثير من المقالات والدراسات التى تنحو هذا النحو ، مما كان معينا

---

* كان مجدى الدقاق رئيسا لتحرير مجلة الهلال ، وأخطرنى أنهم سيصدرون عددا خاصا عن الدكتور محمد أنيس ، فكتبت هذا المقال ، لكن العدد تأخر ، وكان أن تغير رئيس التحرير ، وراحت الفكرة .

لمثلى على استيعاب هذا النهج والسعى إلى استخدامه فى قراءاته وفى بحثه .

لكن الحق الذى لابد من تسجيله هنا هو أن كتابات الراحل العظيم الدكتور محمد أنيس فى مجلة الكاتب عن التطور الاجتماعى لمصر فى العصر الحديث ، كان أكبر معين لى فى تصويب المسار التقليدى الذى نشأت عليه ، وكان الذى لفت نظرى إلى هذه الكتابات هو تعرفى فى هذا الوقت على رجل كان رائعا فى ثقافته وعمقه ، مع أنه لم يسطع نجما فى الثقافة المصرية ، كان اسمه عبد الجليل حسن ، وهو فى الأصل كان يعمل بإدارة المكتبات فى وزارة التربية ، مما أتاح له الفرصة أن يطلع على الكثير من الإنتاج الفكرى فى مصر بحكم طبيعة العمل ، فهذه الإدارة هى التى كان منوطا بها تزويد مكتبات المدارس بالكتب غير المدرسية .

وكان عبد الجليل فى الوقت نفسه يشكل مع تلميذ للدكتور محمد أنيس (جلال السيد) ثنائيا كان هو فى الحقيقة " دينامو " مجلة الكاتب ، التى كان لها مذاق يختلف عن مذاق مجلة الطليعة ، على الرغم من أن كليها ، ماركسى التوجه ، لكن الكاتب ، كانت تعمل تحت مظلة كمال الدين رفعت ، أما الطليعة فكانت تحت مظلة محمد حسنين هيكل !

وكان مقر مجلة الكاتب يوجد فى شارع جانبى يتفرع من شارع قصر العينى ، مما كان يتيح لى الفرصة كثيرا وأنا خارج من كلية التربية التى كانت فى شارع أمين باشا سامى المتفرع من شارع قصر العينى فى ذلك الوقت أن أمر على المجلة حيث كنت أرغب فى نشر مقال أو أكثر بها ، فتوثقت الصلة بعبد الجليل ، والمعرفة الخفيفة بجلال ، وعن هذا الطريق ،حضرت مناقشات حرة ، وحوارات متعمقة ، وبدأت أتابع كل ما يكتبه الدكتور محمد أنيس ، فأجد فيه بغيتى ، وألمس فيه ما أنا بحاجة إليه من التوجيه والتثقيف والتطعيم التاريخى الاجتماعى .

كان أستاذى المشرف (الدكتور أبو الفتوح رضوان) من أبرز تلاميذ مدرسة شفيق غربال ، وكان قد أنجز معه رسالته المذهلة عن تاريخ مطبعة

بولاق ، والتى إذا قورنت بكثير من رسائل الدكتوراه الآن – لا فقط الماجستير – لتفوقت عليها ، لكن كان العيب فى هذا الطريق أنه يركز على الموضوع نفسه ..المطبعة ، تماما كما حدث مع الدكتور أحمد عزت عبد الكريم فى حركة تأريخه التى ليس لها مثيل ، للتعليم فى مصر الحديثة ، وغير أبو الفتوح ، وعزت عبد الكريم ، كانت هناك جهود علمية أخرى للتأريخ للزراعة ، وكذلك للصناعة ، فالتركيز كان على التعليم ، وكذلك الصناعة ، وأيضا الزراعة ، لكن حركة الجدل والتفاعل التى لابد أنها قامت بين كل من هذا وذاك مع السياقات المجتمعية ، كان ضعيفا .

وهكذا اعتبرت الدكتور أنيس هو أستاذى الحقيقى ، ولكن " من بعد " ، وقد يتساءل القارئ : ولماذا لم أسع إلى التعرف عليه مباشرة ؟ الأرجح ،وبصراحة مؤلمة ، كنت أرجح خشيتى من المشرف الذى كان لا يطيق رؤية تلميذ له يسعى إلى أستاذ آخر غيره ، خاصة وأن مشرفى كان مغايرا كثيرا للتوجه الماركسى ، وقد رأيت بنفسى بعض الوقائع التى لا أريد أن أشغل القارئ بها تؤكد لى على هذا .

وعن طريق الدكتور أنيس عرفت عددا من الكتابات التى سارت على النهج نفسه ، مثل كتاب إبراهيم عامر عن الأرض والفلاح فى مصر ، وكتاب شهدى عطية الشافعى عن تطور الحركة الوطنية ، وفوزى جرجس كذلك ، فضلا عن كتابات الدكتور إبراهيم سعد الدين .

تأثرت بكتابات هذه المدرسة فى تأريخى للفكر التربوى فى مصر دون أن أكون منتميا إلى الماركسية ، بل ، لقد كنت – وما زلت – ممن يرتكزون إلى مرجعية إسلامية ، لكن لإيمانى بأن خير من يفسر الأحداث الخاصة بمصر منذ بداية النهب الاستعمارى منذ عهد الخديوى إسماعيل هم المحللون الماركسيون . بل إن التوجيه النبوى نفسه يعزز هذا عندما يقول صلى الله عليه وسلم أن الحكمة ضالة المؤمن ، أنّى وجدها ، فهو أولى بها ، لا يبالى من أى وعاء خرجت ، وهى تتسق أيضا مع مقولة لأحد زعماء الصين المحدثين الذى قال أنه لا يهمه

أن يكون القط أحمرا أو أخضرا ، وإنما المهم أن يكون القط قادرا على صيد الفئران !!

ومع ذلك فقد نلت توبيخا وتقريعا مؤلمين أمام " سمينار القسم " مع الأسف من مشرفى الدكتور أبو الفتوح ، وما كان ذلك إلا لأنه عندما فتح أول صفحة فى مسودة الرسالة بعد انتهائى من كتابتها وجد الهامش ممتلئا بأسماء لينين ، وماركس وإبراهيم عامر ومحمد أنيس وغيرهم ، وكان تعليقه الأول : " إيه ، كده ، أول القصيدة كفر ؟ "!!

ومما يظهر ما أصبحت عليه من غرام بقراءة التاريخ المصرى الحديث ، من هذا المنظور الاجتماعى ، أننى وجدت نفسى أندمج كثيرا فأجمع مادة تاريخية أكثر مما جمعت من مادة تربوية عدة مرات ، وعندما كتبت المسودة الأولى للرسالة طُلب منى حذف الكثير من الصفحات المتعلقة بالتاريخ الاجتماعى ، وإلحاح على التركيز على ما هو تربوى ، وكان ذلك على غير قناعة منى ، خاصة وأن المشرف نفسه كان يبدو فى أحديثه وكأنه معجون فى الدراسات التاريخية ، وهو صاحب الفضل الذى لا شك فيه بمحاولة تقليده ،والوقوع فى غرام التاريخ !

ومن هنا ، فما أن انتهيت من الحصول على الدكتوراه حتى أسرعت إلى المادة العلمية التاريخية الضخمة التى توافرت لدى ، وشمرت عنى ساعدى لوضع كتاب ضخم عن المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال ، وأنجزت بالفعل الجزء الأول الذى صدر فى سبعمائة صفحة عام ١٩٧٢ ،عن قوى التشكيل السياسى والبناء الاقتصادى ، ناويا كتابة جزء ثان عن التركيب الطبقى واتجاهات الثقافة ، لكن دوامة العمل استغرقتنى فى الدراسات التربوية ، حيث كان توسع كبير فى إنشاء كليات التربية بدءا من عام ١٩٧٠ ، وقلة أعداد أعضاء هيئة التدريس من التربويين ، حتى لقد صدق من أطلق علينا فى ذلك الوقت " الأستاذ التاكسى " ، ولم يخرج هذا الجزء حتى الآن ، مع أن مادته العلمية ما زالت تحت يدى !!

ومن شدة إعجابى بالدكتور أنيس ، رجوت المشرف أن يكون ضمن لجنة المناقشة لرسالتى ، فرفض على الفور ، وبشدة ونفور واضحين ، مما جعلنى لا أكرر الطلب مرة أخرى آسفا ،لقد بذلت الكثير من الجهد حتى أبدو أمام أستاذى باحثا متميزا فى تاريخ التعليم ،وأردت أن أشعر بتقدير لهذا الجهد بأن يكون مناقشى من " عتاولة التاريخ " ، لكن المشرف تصور أنه أراد أن يخدمنى ، فيجنبنى مناقشة خشى أن تكون " عويصة " وشعرت بالكثير من الإحباط حقا ، فلا يشبع الباحث الذى بذلك جهدا يرضى ضميره قد أن تتحول المناقشة إلى منبارزة ة بينه وبين علَم كبير من أعلام تاريخ مصر الحديث مثل الراحل الدكتور محجمد أنيس !

رحم الله أستاذى الذى لم أره ، ولكنه ترك فى عقلى من البصمات ما يفوق أثر البعض ممن درّسوا لى ، دون أن يتركوا مثل هذه البصمة !!

بلاغ عاجل إلى " هلال "، و" بدر " *!

كانت جدتى لأمى رحمهما الله ، عندما ترانى أحيانا مكفهر الوجه ، عبوسا ، حزينا لأمر ما، لا تنتظر حتى تعرف منى الأمر ، وإنما تسارع بأن تدعو لى قائلة " ربنا يجعل لك من اسمك نصيب " ، حيث التناقض يكون واضحا بين اسم " سعيد " ، والحالة التي كثيرا ما كانت ترانى عليها !

وعلى الرغم من يقينى بالمقولة المعروفة أن " الأسماء لا تُعلل " ، مما جعل دعوة جدتى كثيرا ما لا تجدى ، لكنى ما زلت متأثرا بدعوة جدتى من حيث ما تشير إليه من " نية طيبة " ، ورغبة في أن يكون حالى جيدا .

ومن هنا فقد أردت استثمار ما يشير إليه اسم وزير التعليم العالى " هانى **هلال** " ،واسم رئيس جامعة عين شمس " أحمد زكى **بدر** " لأدعو الله عز وجل أن يصيبنا من اسميهما نصيب من حيث " التنوير " الذى يصلح ويبنى ..

إن القضية، قد تبدو أنها تخص فئة محدودة من أعضاء بعض أقسام تربية عين شمس ، لكننا نشير إليها باعتبارها مؤشرا على استمرار نهج تفكير وتعاط مع الأمور بغير ما يجب أن يكون من حيث تقدير المسئولية عن مصالح الناس والخوف على حياتهم ، هذا النهج الذى نرى عواقب غيابه عن الإدارة المصرية ، في قطارات تقتل عشرات المواطنين ، ومناطق عشوائية تنهار مساكنها ، ومسارح تحترق ، وبرلمان يشتعل ..

وفى كل الأحوال ، أحيانا ما تكون هناك مؤشرات تنبئ باحتمال وقوع مصيبة ، فلا يحفل بالأمر أحد ، حتى تقع المصيبة بالفعل ، فنبدأ بزرف الدموع ولطم الخدود والولولة على صفحات الجرائد وعبر شاشات التلفزيون ، دون أن يتذكر أحد قول من قال من شعراء العرب : نصحتكم ونحن بمنعرج اللوا ، فلم تستبينوا النصح إلا في ضحى الغد ... حيث تكون " مالطة " قد خربت بالفعل ،

---

* جريدة اليوم السابع ، فى ٢٠٠٨/١١/٤

ولم يعد ينفع أن ينطلق فيها أذان يدعو الناس إلى الصلاة !!

كان أحد الأقسام في الطابق الأرضى ، في تربية عين شمس قد حصل على منحة ألمانية بتطوير مبناه ، وهو أمر فى حد ذاته لا باس به ، رغم أنه يمكن أن يثير تساؤلات بالظلم بين الآخرين ، فبدأت حركة هدم لما كان وتهيئة للوضع الجديد الذى سيجعل مبنى القسم المحظوظ ذا رونق وبهاء ، في وسط مبانى لأقسام تبدو صلة قرابة بينها وبين منطقة الدويقة ، لكنها خطوة أخرى من الخطوات التي بدأت في الظهور منذ عدة سنوات ، عندما يتولى أحد موقعا قياديا ، يبذل كل جهده لإعادة تهيئة القسم الذى ينتمى إليه بكل وسائل الفخامة والراحة ، وتبذر بذور تمميز طبقى مؤسف ، وفئوية ، وكأنها روح " القبلية " القديمة تعود إلينا في صورة عصرية !

يحدث هذا داخل مؤسسة مفروض أنها تعلم المعلم ، وبالتالى ضرورة أن تنتهج سياسة تقوم على العدل التربوى ، ليتشرب المعلمون النهج نفسه فينقلونه إلى آلاف الأجيال الجديدة .

لم يتحسب القوم مع الأسف الشديد لما يمكن أن يترتب على الإخلال بسلامة المبنى الذى يضم عدة أقسام ، بها عشرات من أساتذة الجامعة ،وبعض العمال والفنيين ، فإذا بالخطر يبدأ في الظهور بالفعل ، ويصدر ما يحذر من بالطابق الثالث بخطورة وضع المبنى !

وفى يوم الأحد الماضى صعدت إلى الطابق الثالث ، فوجدت غرفة من قسم أصول التربية ، وقد انهارت أجزاء من سقفها ، علما بأن هذه الغرفة ضيقة المساحة يجلس بها ما لا يقل عن عشرة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة ، وسكرتارية القسم ، في الوقت الذى نجد فيه في أماكن أخرى بالكلية نفسها اثنين فقط في غرفة أكثر اتساعا وأكثر فخامة ، حيث أن الفئة الأولى من " أولاد الجارية " – ممن لا يتولون موقعا تنفيذيا – أما الفئة الثانية فمن " أولاد الحرة " – قيادات الكلية !!

وعرفت ان هذا التساقط بدأ من يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر ، ومستمر الوضع حتى يوم أمس الخميس ٣٠ أكتوبر ، دون أى إجراء عملى ملموس لتفادى أخطار لا قدر الله بسقوط لا السقف وحده ، وإنما ما هو أكثر من ذلك ، ووفقا لأوامر " هلال " وتوجيهاته ، فلابد للناس من التواجد ، وإلا حرموا من نعيم الحوافز .

اعدلوا بين الناس داخل مؤسسة إعداد معلم المعلم ..وسارعوا إلى تفادى الخطر الذى يحيق " بدويقة " تربية عين شمس ، قبل أن يقع وإلا فسوف تكون حياتهم في رقبتكم !

ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد ...

القمة والقاع في الجامعات المصرية* ..

منذ أن أعلنت نتائج امتحانات الثانوية العامة ، حتى فاضت أنهر الصحف وقنوات التلفزيون بالحديث عن توجهات الخريجين للالتحاق بكليات الجامعة ،ويخصون بالذكر ما اصطلح منذ سنوات على تسميته " بكليات القمة " ،وكيف أن النسب المئوية للمجاميع التي يمكنها الالتحاق بها تتراوح بين كذا وكذا .

وأصارحك عزيزى القارئ أنه ما من مرة وقعت عيناى على هذا المصطلح " كليات القمة " إلا وشعرت بضيق شديد وأسف محزن ، أما لماذا يحدث لى هذا ؟ فهذا ما أرجو أن أحدثك فيه اليوم ،وأمنيتى - إذا كان في العمر بقية – ألا أحدثك فيه العام القادم !!

فثقافتنا تحفل بما يصعب حصره من أطرف يقف كل اثنين منها على طرفى نقيض ، بحيث إذا ذكر طرف ، فلابد أن يستدعى إلى الوعى الطرف المقابل ، فإذا ذكر السكر ، فلابد أن تذكر الملح ، وإذا قال أحد " حلو " ، تذكرت على الفور كلمة " مر " ..وهكذا ، ومن ثم ، فإذا كتبت الصحف عن كليات " قمة " ، فلابد أن تكون هناك كليات " قاع " ، لكن هذا لا يذكر أبدا ، مما يستحيل على المنطق قبوله ، فما دامت هناك " قمة " فلابد أن يكون هناك قاع ، لكن لأن " اللاوعى " يرفض وصف عدد من كليات الجامعة بأنها تمثل " القاع " ، نسكت عن ذكرها ، فما هى يا ترى ، هذه الكليات التي تمثل " قمة " التعليم الجامعى ، وتلك التي تمثل : قاعه " ، وتلك التي تمثل " هضبته " ...وهكذا ؟!

بصراحة شديد ، فإن المقصود بكليات القمة ، كما تؤكد الصحف هى كليات الطب والصيدلة والهندسة والحاسب الآلى ، والبترول بالنسبة لطلاب " العلمى " ،والاقتصاد والعلوم السياسية ، والألسن ، والإعلام ، بالنسبة لطلاب الأدبى ، فما هى المعايير التي تنطبق على مثل هذه الكليات بحيث تحتل قمة التعليم الجامعى ؟

---

* الدستور ، والمصريون الألكترونية فى ٢٠٠٩/٧/٣٠

المنطق العلمى يجيب على الفور بأن من الضرورى أن معايير جودة التعليم عندما تطبق ، تجعل هذه الكليات تحتل موقع القمة ! لكن – واقعيا – فهذا لم يحدث حتى الآن ، ذلك أن هناك المنطق الشهير ألا وهو " آليات السوق " ،و أن المسألة مسألة " عرض وطلب " ، فهناك عرض كثير وملح على هذه الكليات ، ولما كان مكتب التنسيق يرتب المجاميع ،ويحدد أعدادا بعينها لكل كلية ، تقف هذه الكليات على قمة المجاميع ،ومن ثم تكون كليات قمة ، أما الكليات التي لا تحظى بقبول واضح من إقبال الطلاب ، فتختص بأقل المجاميع ، فتصبح هى كليات القاع ؟ !

لكن ، يظل السؤال قائما ؟ ولماذا يتكاثر طلاب الثانوية العامة في الإقبال على مثل هذه الكليات ، ويزْوَرّون عن غيرها ؟

نعود مرة أخرى إلى قانون العرض والطلب ، فالطلاب يوجهون أنظارهم إلى فرص العمل بعد التخرج ، فيتصورون أن خريجى هذه الكليات يحظون بفرص أكثر ،ولعل أوضح برهان على ذلك ، هو ما كان عليه الإقبال على كليات التربية – مثلا – منذ خمس عشرة عاما ، حيث كانت هذه الكليات تغلق أبواب القبول فيها من المرحلة الأولى ، فاعتبرت كليات قمة ، ذلك أن قد كان هناك " تكليف " من قبل وزارة التربية لخريجيها بالعمل في مهنة التدريس ، والتى كانت تحظى بفرص الإعارة إلى الخارج أكثر ، فإذا لم تتح هذه الفرص ، فهناك الدروس الخصوصية ، حيث الحصول على أضعاف مضاعفة للمرتب ، فلما ألغى التكليف ،وحل " التعاقد " ، الذى هو مهين بكل المقاييس ، والإعلان لخريجى الكثير من الكليات حيث يستوى الأمر ، مؤهل في كليات تربية أم غير مؤهل ٠ وهنا ، تراجع مركز كليات التربية إلى حد كبير !

وعلى الرغم من أن مكتب التنسيق لم يكن له وجود قبل عام ١٩٥٤ ، إلا أن إقبال الطلاب ، قبل ثورة يوليو كان أكثر من غيره على كليات الحقوق ، حيث كان معظم رؤساء الوزراء والوزراء ٠٠٠بل وكبار الزعماء المشهورون والمرموقون (سعد زغلول ، مصطفى كامل ، مصطفى النحاس ، النقراشى ،

أحمد ماهر ، على ماهر ، مكرم عبيد ،وأحمد حسين – مصر الفتاة – وفتحى رضوان ٠ ٠٠٠وغيرهم هم خريجو حقوق، فقد كان الأمر أمر قضية وطنية ، تصورنا أن الدفاع عنها يحتاج إلى براعة في الخطابة ومهارة في استخدام المنطق ،ووعى بالحقوق والواجبات ٠

فلما جاءت ثورة يوليو ، إذا بأصحاب القوة الحاكمة يصبحو عسكريين ، يلبسون " الكاكى " الذى ارتفعت قيمته إلى أعلى عليين ٠ بل إن توزيع أعداد ضخمة من ضباط يوليو على مواقع العمل المدنية المختلفة ،وخاصة القيادية ، فرّغ القوات المسلحة من الكثير من الكوادر ، فإذا بمدة الدراسة في الكليات لعسكرية تختصر كثيرا حتى لقد وصلت بالنسبة للكلية الحربية في فترة من الفترات إلى عام ونصف ، فقط بعد الثانوية العامة ،،يصبح الخريج ضابطا من أجل الحظوة والسيطرة والحكم ، فإذا بالتقاطر يصبح ملحوظا على الكليات العسكرية وتصبح هى من كليات القمة !!

وعندما بدأ تنفيذ ذلك المشروع العملاق ، السد العالى ، مع ما أحاط به من هالات تتصل بالسيادة الوطنية ، العزة والكرامة والنهضة التنموية ، أصبح الطلب شديدا على خريجى الهندسة فتصبح هى في فترة الستينيات كليات القمة ٠٠٠وهكذا ٠

وأحيانا تلعب ظروف أخرى في تحديد السعر الاجتماعى للكلية ، فكلية مثل الاقتصاد والعلوم السياسية ، ليس هناك غيرها في جامعة القاهرة ، وعند إنشائها كان هناك حرص شديد على أن يكون المقبولون بها قليلين للغاية ، حتى لأذكر أنها في البداية دار عدد المقبولين بها حول الخمسينيات ،وحتى الآن فهى لا تصل في القبول إلى الآلاف ،وإنما المئات ،ومن ثم فإن ترتيب المجاميع لابد أن يخصها بأعلى الدرجات ، ولو فتحت أبوابها لآلاف ، ولو أمكن أن تفتح كل الجامعات كليات أخرى للاقتصاد والعلوم السياسية لهبط سعرها في السوق إلى حد كبير!

بل ظللنا عدة قرون ننظر على خريج التعليم الديني باعتباره ذروة المتعلمين ، لأن العلم الديني كان هو ذروة الهرم المعرفي في مصر ، بل وفي العالم الإسلامي كله ،وكانت كلمة " عالم " تعني ، عالما في الدين ، لا خريج كلية العلوم ، حتى أني لأذكر أن ابن خالتي وهو في بداية التعليم الثانوي ، كان يزورنا في البيت ، في أوائل الستينيات ، فسألته أمي الطيبة التي لم تكن على دراية بالقضية ، لا من قريب ولا من بعيد : إنت ناوي تبقى إيه يا حبيبي ؟ فقال : عالم ! فإذا بها تجيب على الفور : يعني حتلبس جبة وعمة ؟ كناية عن أنه سوف يلتحق بالأزهر ، حيث مفهوم كلمة " العالم " كان هو لدى ملايين البسطاء ، يعني عالما في العلوم الدينية ، فضلا عما كان يتمتع به من علو الشأن والسمعة والتقدير لدى غالبية الناس في ذلك الزمان.

ليست المسألة مسألة " قيمة " المهنة في الحياة ودورها في المجتمع ،ولكنها " فرص العمل " ، وخاصة في مجتمع تضيق فيه فرص العمل بشدة ،ويصبح الحصول عليه حلما لابد أن يداعب خيال كل خريج .

لو كانت المسألة مسألة قيمة في الحياة ، لتغيرت الموازين كثيرا ، وبغير تحزب لمهنتي ، فلابد من تساؤل : وهل هناك ما هو أرفع شأنا وأعلى قيمة من مهنة يقوم فيها الإنسان بتربية وتنشئة وتعليم ملايين الأجيال الجديدة ، ألا وهي التدريس ؟

وهناك ظروف أخرى ، ففي أول السبعينيات ، عندما فتحنا كلية تربية بالزقازيق لأول مرة في تاريخ المحافظة ، لاحظت مجاميع عالية للغاية بين المتقدمين ، فسألت بعضهم الذي كان مقبولا في الهندسة أو الاقتصاد والعلوم السياسية ، لماذا تريد أن تلتحق بكلية التربية بينما أمامك فرص كذا وكذا في كليات مرموقة ؟ أجاب بأنه لا يستطيع تحمل نفقات المعيشة بالقاهرة بعيدا عن أسرته ، فلما وجد كلية تجئ قريبة من الدار ، كان من الطبيعي أن يسارع إلى المجيئ ، حيث سيقيم بين أهله ، ويمكن له الاستمرار في مساعدة أبيه بالمشاركة في عمله الزراعي ؟!!

إن الخلل في معايير التقييم بين القمة والقاع إنما يعكس خللا في بنية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ، فلو كان المجتمع يعى ضرورة الاعتماد بصفة خاصة على الذات في إنتاج الطعام ، لكرس كل جهده في استصلاح الراضى لا لإقامة المنتجعات السياحية وإنما لإنتاج القمح والقطن ،وسائر الاحتياجات الغذائية والمعيشية ، ولأصبحت الحاجة ماسة لخريجى الزراعة ، فتبرز كليات الزراعة إلى القمة ، لكنها تحتل القاع ، لأن النظام القائم قَبِل أن يمد يده إلى الغير في لقمة عيش مواطنيه ،وفضل استصلاح الأراضى لإقامة المدن الجديدة ذات الإسكان الفاخر والمنتجعات السياحية !

إعلام كراسى* ؟!

من العبارات الشهيرة في الثقافة الشعبية المصرية بأننا في " بلد شهادات " ،وهى عبارة غاية في الذكاء ، تلخص وضعا تعليميا ومجتمعيا غير سوى ، أى أننا نحكم على الشخص بحكم ما يحمله من " شهادات " دون النظر إلى كفاءته ومهاراته وقدراته ، وهذا ما يلخص لنا أحد أوجه مأساة التعليم في مصر ألا وهو الربط بين التعليم والشهادة – الدراسية طبعا – ومن ثم العمل والشهادة ، والأفضل هو الاعتماد أكثر – في كل من التعليم والعمل –على ما يكون عليه الشخص من مهارات وقدرات واستعدادات تؤهله لهذا العمل أو ذاك ، وأن يركز التعليم على ذلك .

لكننى اليوم أصرخ بعبارة جديدة ألا وهى " إعلام كراسى " ،والإعلام المقصود هنا هو التليفزيون بصفة خاصة ، والكراسى مقصود بها المواقع التنفيذية والسياسية بصفة خاصة ، فمعيار الأهمية ، ليس القيمة العلمية والفكرية بقدر ما هو الوظيفة التنفيذية والقرب والبعد السياسى من ذوى السلطة القائمة .

أقول هذا ، بعد عدة خبرات أصابتنى بألم شديد وحسرة موجعة ...

فكاتب هذه السطور قد أخذ على نفسه عهدا منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضى ، عندما حصل على الأستاذية ألا يقرب موقعا تنفيذيا ، حيث كانت مواقع عمادة قد عرضت عليه ومستشار لوزير لوزير التعليم في أواسط الثمانينيات ، مكرسا نفسه للتحصيل العلمى والإنتاج الفكرى ، حتى لقد أربت مؤلفاته على المائة وعشرة كتابا .

لم نكن في لحظة من اللحظات من فئة " عبد مشتاق " ، خاصة في مصر حيث أصبح معروفا متى وكيف يحصل الإنسان على هذا الموقع أو ذاك ،وكيف

---

* جريدة نهضة مصر فى ٢٠٠٩/٧/٢٩ بعنوان آخر مع الأسف وهو (مجرد أستاذ جامعى).

يكون ،وكيف يسلك مع من يرأسونه مما لا ينبغى أن يُشرّف أى إنسان يحترم نفسه ، حتى أننى أقلل من احترامى للإنسان بقدر ما يعلو في المنصب ، مصداقا لمقولة سيد درويش " علشان ما نعلى ونعلى ، لازم نطاطى " !! مع الأخذ بعين الاعتبار أن لكل قاعدة شواذ .

وعندما أُستضاف لبرنامج تلفزيونى ، يسألونى " بأى لقب نُظهر اسمك ؟ " أكتفى بالقول " أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس" ، حيث أعتبر الأستاذية هى " سدرة المنتهى " في الحياة الدنيا ، ولا أميل أبدا إلى أن " أرص " صفات ومواقع أخرى ، كأن أقول : خبير بمجمع اللغة العربية ، وعضو المجالس القومية ، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، والمجلس الأعلى للثقافة ...إلخ

لكن إعلامنا التلفزيونى له معايير أخرى ...

كانت القناة الثقافية تعرض برنامجا مدته ساعتين على وجه التقريب ، وتستضيف فيه جمعا كبيرا ،وكان الموضوع الأساسى هو " مناهج التاريخ في التعليم المصرى العام " ، ومن بين كل الضيوف كان كاتب هذه السطور – بغير غرور – هو المتخصص الأول فى " تطور مناهج التاريخ فى مصر " فى المجموعة المدعوة ، فجئت بنصوص ووقائع عن هذا غير معروفة لدى الكثرة الغالبة ، لكن مذيعا البرنامج وجدا أمامهما : هذه عميدة لكلية ، وذاك كان مديرا عاما ،وهذا صديق صحفى ..إلخ ، لكن :ما وضع سعيد إسماعيل ؟ في آخر الصف ..بغض النظر عن أستاذيته الطويلة ومكانته العلمية ، وأن أغلبية الموجودين في سن تلاميذه ،وإذا كان هذا وذاك قد لا ينطبق عليه هذا ، إلا أنه لم يكن مختصا في موضوع الحلقة بصفة مباشرة .

بدأ المذيعان " العيلان " بتحية زميل لهما غاب لوعكة ألمت به ، ولم يُعَرفا المشاهدين أبدا بضيوف الحلقة ، ومضت ساعة على وجه التقريب ، هذه تتحدث لأنها عميدة ،وذاك لأنه كان مديرا كبيرا ، آخر ، حتى لو كان الحديث عن التاريخ الفرعونى – مثلا – أو العصور الوسطى ، مما لم يكن منصبا على

موضوع الحلقة ، ولم يقرب المذيعان من كاتب هذه السطور ، فإذا بـه يغـادر الجلسة ، على الرغم من أنها على الهواء مباشرة !

ومنذ أيام قليلة دعيت إلى إحدى القنوات الأرضية ، فلبيت الـدعوة ، علـى الرغم من كثرة اعتذاراتى من قبل وكان الموضوع عن ثـورة يوليـو ١٩٥٢ ، أتحدث أنا عن التعليم ، وآخر عن المرأة .

نظرت المذيعتان الصغيرتان ، من غير ذوى الثقافة والخبـرة الطويلـة ، فوجدتا أن كاتب هذه السطور بليس من ذوى الكراسى العالية وظيفيا ...مجرد " أستاذ " ، أما الضيف الآخر فله موقع في المجلس القـومى للمـرأة ، فكانـت الحظوة له ، فإذا بالدقائق الخمسة عشر للفقرة تنقسم إلى عشر دقـائق أو أكثـر لصاحب الموقع السياسى ، وخمس دقائق للأستاذ أو أقل، خاصـة وأن الحـديث الذى حظى بالاحتفاء أكثر ، انصب معظمه على العهد الحاضر لا ثورة يوليـو لكى تشيد المتحدثة بجهود السيدة حرم الرئيس " وبالكوتة " الخاصة بأربع وستين امرأة لمجلس الشعب ،و ما سار على هذا الدرب!

المحزن حقا – ليس بالنسبة لهذه الحلقة بل حدث هذا في مناسـبات سـابقة وأخرى – أنك إذا تتحدث مع هذا الصنف الموالى للسلطة ، بعيدا عـن الـشاشة والميكروفون تجدهم يقولون مثل ما تقول من حيث ما عليه النظام القائم من تهرؤ وفساد وقهر ، حتى لقد جاء ضيف مرة متأخرا عن برنامج ما ، فلما سألناه عن سبب التأخير – وكان هذا من سنوات بعيدة إلى حد ما – إذا به يقول بأنه كـان في اجتماع يرأسه " يزيد بن معاوية " ،فلما أبديت دهشتى وعدم فهمى ، أفهمـت أن المقصود هو أمين لجنة السياسات بحزب الدولة !

وآخر ، في برنامج آخر ، قال لنا قبل الظهور أنه لم يُختَر للموقـع الكبيـر الذى يشغله اعتمادا على كفاءته العلمية والعملية ، ولكن لأنه اكتشف أن ابن أحد الوزراء كان تلميذا له ، فقام الوزير باختياره للموقع العالى المهـم ..هكـذا ، وبدون موارية !

في أحد البرامج ، منذ سنوات ، كان الضيفان رئيسا جامعتين سابقين ،وكنت ثالثهما ، وعلى الرغم من أن الذى أدار الحوار شخصية محترمة أكن لهـا كـل التقدير ، لكنه وقع في أسر العادة ، على الرغم من أن القضية معظمها يتـصل بالتربية والتعليم ، حيث تخصص كاتب هذه السطور ، منذ ما يزيد على أربعين عاما في ذلك الوقت ، وأسرف كل من الرئيسين في الحديث ، حيث كان مـدير الحوار الذى هو أيضا أستاذ كبير ، حريصا على التعقيب مع كل فكرة تطرح ، ولأن كاتب هذه السطور لم ولا يحتل موقعا رسميا ، كان آخر المتحدثين ، حيث لم يكن قد تبقى وقت يذكر !!

وفى برنامجين آخرين ، يجد ، أو تجد المذيعة نفسها أمام كاتب هذه السطور ،مجرد أستاذ ، بينما الضيف الآخر ، مرة يكون رئيسا للجنة التعليم في حـزب الدولة ، ومرة يكون رئيسا للجنة التعليم فى مجلس الشعب ،وهو أيضا بالتبعية ، عضو كبير في الحزب ، هنا لابد أن تكون الحظوة لمن ينطبـق عليـه المثـل الشهير " يا بخت من كان النقيب خاله " ، لا أقصد أن أقلل من الزميلين الكريمين ، فهما – حقا – ممن يستحقون التقدير والاحترام ، لكن مثلى أقدرهما وأحترمهما لأستاذيتهما الجامعية ، وليس لموقعهما في حزب الدولة ، إن لم يكن – بالنـسبة لى – هذا هو عيبهما الكبير ، لكن في تلفزيوننا ، يحدث العكس !

ولا يتبدى هذا التدنى في إعلامنا بالنسبة لما ذكرت من مواقـف ، حيـث نلاحظ أنه في كل الدول المتخلفة ، يسير ترتيب الأخبار السياسية وفقا للترتيـب الوظيفى ، فيجئ رئيس الدولة أولا ، حتى لو كان الخبر متعلقا ببرقيـة تعزيـة أرسلها إلى ملك أو رئيس آخر ، وليس المعيار هو أهمية الخبر وخطورته

ولا يقع إعلامنا في هذه الهوة المحزنة ، من حيث إعطاء الأولوية " للكرسى " ، بل حتى حياتنا العلمية والجامعية ،تقع في " الجُبّ " نفسه ،وعلى سبيل المثال يمكن أن تتم تغييرات ضخمة في مؤسسة تعليمية ،ويكون المعيار في اختيار من يقومون بالتغيير ، موقعهم كرؤساء أقسام أو عمداء ،وغير ذلك مـن الرئاسـات الإدارية ، دون نظر بعين الاعتبار إلى الرؤساء العلميين ، الذين يتـصادف أن

سنهم يصرف أنظارهم عن التطلع إلى رضا هذا أو ذاك ، الحظوة بهذا المنصب أو ذاك !

حتى أدنى مراتب السلم الوظيفى الجامعى ، وهو رئاسة القسم ، ما أن يتقلده هذا أو ذاك حتى تتجه الأنظار إلى صاحبه ليكون هو مصدر الحكمة والرأى والقرار ،حتى لو كان هناك من كانوا أساتذة للجميع ؟!

ويدور في ذهنى تساؤل : هل كنت مخطئا في اختياراتى الحياتية عندما كرست نفسى للمعرفة والفكر فقط ،وبعدت عن المناصب والمواقع ؟

وتجئ الإجابة الفورية ، أن لو عادت بى الأيام مرة أخرى إلى الوراء ، فسوف أكرر اختيارى ، لسبب آمنت به ،وما زلت ، وهو ما يطرحه تساؤل وجهته لنفسى منذ عدة عقود : ماذا سيبقى منك بعد أن تنتقل إلى رحمة الله ، الموقع التنفيذى والحزبى ، أم الإنتاج العلمى والفكرى ؟ فضلا عن سؤال آخر ، أيهما أولى بالنظر بعين الاعتبار أن تكسب هذا الكرسى وتخسر نفسك أم تكسب نفسك وتخسر هذا الكرسى أو ذاك ؟

طبعا الإجابة معروفة ، لكن المأساة هى فيما يحدث من مَنْطَقَة " للأمر ، حيث " يُماهى " البعض بين شخصه وبين الكرسى فيتصور أنه إذا يكسب الكرسى فقد كسب نفسه ،وبالتالى فكأن المذيع يحاور الكرسى لا الجالس عليه ،ومن ثم فمن لا يجلس على كرسى الوظيفة المرموقة ، ينال فتات الوقت ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

تعليم الدرجة الثالثة* ؟!

لو أن أحدا تفقد عددا من تلك القطارات " الشعبية " ، وخاصة تلك التي تصل بين بعض الأقاليم ، فغالبا لن يجد زجاجا سليما في النوافذ ، ووسوف يجد معظم كراسيها " مكسرة " أو مشوهة ، ودائما يعلو كل ركن فيها الصدأ و " الهلهلة " وأكداس تراب ، فضلا عن ندرة انضباط في المواعيد ،في القيام وفى الوصول ، وفى التوقف والسير ، ومعظم الحوادث الكارثية التي تذهب بحياة عشرات الناس تكون من نصيبها ، وهى التي درجنا على تسميتها بقطارات الدرجة الثالثة ، على الرغم من أن الدولة أعلنت – نظريا – منذ فترة طويلة إلغاء الدرجة الثالثة منها لتقتصر على درجتين ، دون أن يصحب هذا ، تغير حقيقى ، بل العكس ، مما أشرنا إلى بعضه .

عكس هذا تماما ، لابد أن تجده في القطار الفرنسى ، أو الأسبانى ،وخاصة الذى يسير بين القاهرة والاسكندرية في أوقات محددة يوميا .

شئ من هذا ، تجده في تعليمنا المصرى المعاصر ، لسبب منطقى ،هو أن التعليم عادة يعكس الوضع المجتمعى ، وما دام الوضع المجتمعى أصبح دالا على استقطاب طبقى شديد الوطأة ، كان من الطبيعى أن ترى في التعليم استقطابا شديد الوضوح !

منذ ما يقرب من أسبوعين أو ثلاثة ، نشرت جريدة الدستور خبر إعلان نتيجة امتحانات الدبلومات الفنية (الزراعى والصناعى والتجارى) وكيف أنها دارت حول الستينيات في المائة ،وأنها مؤسفة ، وآراء عدد من طلابها ومعلميها .

وانتظرت قليلا حتى أرى أصداء هذه النتائج ، لكن ، لا حس ولا خبر ..؟!

عكس هذا تماما بالنسبة للثانوية العامة ..

---

* جريدة الدستور والمصريون الإلكترونية فى ٢٠٠٩/٧/٢٣

فكل أجهزة الإعلام تتابع كل صغيرة وكبيرة ، منذ بدء الاستعداد لامتحاناتها ،ومتابعة دقيقة يومية لأيام الامتحان ، ونشر صفحات مطولة عن نماذج أسئلة في كل المواد ، ناهيك عن اتصال وزير التربية بالأوائل ، وذلك السباق الرهيب بين القنوات التلفزيونية لعمل مقابلات مع الأوائل وعائلاتهم ومساكنهم ومأكلهم ومشربهم وآمالهم في المستقبل ،وكيف كانوا يتعلمون ويذاكرون ، وبماذا يحلمون ؟ وما دور الأطراف المحيطة في تفوقهم ٠ ٠٠وهكذا ٠

قانونا ، ليس هناك أحرار وعبيد ، لكن واقعيا ، هناك أوضاع وممارسات تشير على أن هؤلاء أحرار ، وهؤلاء عبيد ؟!

التعليم الفنى ، تعليم ولاد الجارية ٠٠٠

والتعليم العام تعليم ولاد الحرة ٠٠٠

لكن ، فلتعلم عزيزى القارئ أن نسبة طلاب التعليم الفنى ، تبلغ الستينيات بالمائة من جملة طلاب التعليم الثانوى على وجه العموم ،وبالتالى فإن نسبة طلاب التعليم العام الذى يحظى بكل هذا الاهتمام ، ويشغل مصر كلها ،وأجهزة إعلامها ومسئوليها ، تدور حول الثلاثينيات بالمائة فقط ٠

يحدث هذا في بلد يعانى من الفقر والبطالة وتراجع اعتماده على الذات في الغذاء ، وتراجع التوجه الإنتاجى في اقتصاده ليقوم على الخدمات والدخول الريعية ، وبالتالى ، فمن المفروض أن يحتل التعليم الفنى أولوية في الاهتمام الوطنى ، حيث هو مختص بالمجالات الزراعية ، والصناعية والتجارية ، التي هى في حقيقة الأمر الجوهر الأساسى لحركة التنمية ، إذا أريد لها أن تكون دافعة إلى نهوض حضارة وتقدم تقنى ،وقوة اقتصادية لها شأنها ٠

كان هذا التمييز بين تعليم ولاد الحرة وتعليم ولاد الجارية مفهوما منذ عشرات القرون ، مثلما رأينا في أثينا الإغريقية ، حيث كان العمل اليدوى يتسم بالقسوة والمخاطرة ، فألقى عاتقه على العبيد ، أما الشأن النظرى ، الذى يقوم على مجرد الكلام والمناقشة فكان من شأن "السادة الأحرار " ٠٠

لكن هذا اختفى على وجه التقريب في الأمم المتقدمة ، لأن العمل اليدوى لم يعد يعتمد على القوة البدنية وحدها ، بل يقوم على النظريات العلمية ،ويحتاج إلى ذكاء عال وقدرات عقلية متعددة ،وأصبح الحديث النظرى غير ذى جدوى إذا لم يرتبط بالوقائع والأحداث ، ويملك قدرة على تحريك الواقع وتطوير الحال .

ومن هنا ، إذا رأيت استمرار هذا التمييز الحاد بين تعليم فنى وتعليم عام ، فاعلم في الوقت نفسه أنك أمام أبرز المظاهر التي تفرق لك بين أمة تنهض وأمة تتخلف ، بين شعب يصعد ويعلو وبين شعب يتوقف أو يتراجع ..

مما يثير الأسى حقا هو تلك الإطلالة السريعة التي أنبأنا بها التحقيق الذى أجرته الدستور بالنسبة لبعض أحوال التعليم الفنى ، فهذه النتيجة المتدنية ، هى بدورها تعكس وضعا متدنيا حيث أن " تغشيشا " واسعا كان يتم للطلاب ،وبالتالى ، فلو كانت هناك نتيجة واقعية ، لما نجح ربع الطلاب !!

ولو تعقبت جملة التجهيزات الداخلية التي لابد منها لكل مدرسة ، لتخيلت أنك بداخل متحف التعليم لا مدرسة فنية بعد مرور تسع سنوات من القرن الحادى والعشرين !

وتسأل عن كيفية التحاق الطلاب بهذا التعليم ، تجد أنهم من ذوى أدنى المجاميع في الإعدادية ممن لم تتحل لهم الفرصة للالتحاق بالتعليم العام .

والأصول الاجتماعية لطلاب التعليم الفنى تمتد بصفة عامة بين الشرائح الدنيا من المجتمع ، حيث الفقر وتدنى المستوى الثقافى .

وكثير من المدرسين الذين يلتحقون بالتدريس في التعليم الفنى ، هم من غير ذوى الحظوة ، فهذا التعليم قلما يحظى فيه المعلم بدروس خصوصية ، بل وأحيانا عندما يُغضب على مدرس ، يتم نقله إلى التعليم الفنى !

أما عن أخلاقيات ، فحدث ولا حرج ، من حيث الانفلات المؤسف ،والسلوكيات المحزنة ،وكأن هؤلاء هم من مجتمع آخر .

في أوائل التسعينيات ،نظمت مؤتمرا كبيرا عن التعليم الفنى ، حيث كنت أقود رابطة التربية الحديثة ، وكان وزير التعليم في ذلك الوقت ، حسين بهاء

الذين حاضرا حفل الافتتاح ، ودارت كلمتى ، حسب ما تعيه الذاكرة ، حول أننا نقول الكثير عن أهمية العمل اليدوى واحترامه وتقديره، بينما واقع تعليمنا ينطق بالعكس ،ولفت الأنظار بصفة خاصة إلى أنك لو فتشت بين أبناء مسئولى التعليم ، والدولة ،وخاصة في الشرائح العالية ، فلن تجد أبدا مسئولا له أبناء في التعليم الفنى !

حكى لى بعض الحضور وقتها ، أن علامات ضيق كانت واضحة على وجه الوزير ، حيث كنت أجلس بجواره ، فلا أراها ، وأنه طوى ورقة كان يحضر فيها كلمته التي كان سيلقيها ، بعد كلمتى ، وراح يدافع ويراجع ما قلته أنا ، بعرض منجزات الوزارة في هذا المجال الفقير التعبان !

وتستطيع أن تقول مثل هذا أيضا بالنسبة للتعليم الأزهرى ، فهو – على خطورته في التكوين والتنشئة ، تعليم من الدرجة الثالثة ، اجتماعيا !

وإذا كان التعليم الفنى يمثل تعليم الدرجة الأولى ، فإن التعليم الرسمى العام ، يمثل تعليم الدرجة الثانية ،وتعليم مدارس اللغات والدولية هو تعليم الدرجة الأولى ..

لكن هناك نوعا آخر من التعليم تستطيع أن تصفه بأنه " سوبر " ، لا من حيث مستوى طلابه الاجتماعى ،ولا من حيث ما يتطلبه من مصروفات ، ولا من حيث ما يتطلبه من مجاميع في الثانوية العامة ، فهو من حيث هذه الجوانب " متوسط الحال " ، لكن أقصد من حيث اهتمام الدولة ...إنه التعليم العسكرى..تعليم الحكام !

ولا تسرع في التفاؤل لتذهب بك الظنون في دلالة هذا على اهتمام الدولة بأن تكون لنا قوة عسكرية تردع الطامعين ، وأن هذا ضرورى للمحافظة على " الدور " الإقليمى القيادى لمص ، فقد اصبح هذا في خبر كان ، ولكن من حيث ما يحظى به خريجو هذا التعليم من حرص دائم من قيادة الدولة على الحضور المستمر ، أيا كانت الظروف ، لحفلات تخريج الطلاب المنتهين من دراستهم

وتكريمهم ، في أى كلية عسكرية ، وحرص مستمر بالتالى من قنوات التلفزيون الرسمى على عرض هذه الاحتفالات !

لقد أشرت في مرة سابقة إلى هذا الأمر خاصة وليس لدى أى أمل أن يحظى كلامى السابق أو الحالى بأى اهتمام يؤدى إلى تغيير الواقع ، فهكذا عودتنا الدولة على تلك الحرية الفريدة : فلتقولوا أيها الناس ما تريدون ، ولأفعل أنا أيضا ما أريد ، من غير أن يكون هناك تلاحم بين الجانبين ،ورغم هذا فإن " إبراء الذمة " هو الذى يدفعنا إلى التأكيد على أن خريجى الطب والهندسة والصيدلة والآداب ، وغيرها هم أيضا أبناء هذا الوطن ،ومن ثم فمن حقهم أن يتطلعوا إلى بعض اهتمام من قيادة الدولة ، مثلما يحظى به إخوانهم خريجو الكليات العسكرية.

قلت شيئا مما ورد في المقال لمحدث لى ، فقال ، لا تنس أن رئيس الدولة رجل عسكرى ، فكان ردى هو ، أنه منذ أن أصبح رئيسا لمصر أصبح لكل المصريين ، عسكريين ومدنيين ،ومن ثم فليس من العدل هذا التمييز في التقدير والاهتمام !!

تقزيم العمالقة*

أقول الحق ، أن العبارة ليست في الأصل لى ، ولكنى – مع آخرين – سمعتها من الأخ العزيز الدكتور عاطف العراق أثناء استضافتنا له في صالوننا الثقافى في مايو ٢٠٠٩ ، ثم علقت في ذاكرتى ، فإذا بها تشير أمامى إلى نهج له خطورته على مسيرة أى مجتمع بالسلب والتأخير ،وربما بالتحاذل والتدمير .

إنه لطبيعى حقا ، كما تؤكد على ذلك معطيات السلوك البشرى ، أن نلمس بعضا من مظاهر حسد وحقد من قبل هذا وذاك على آخرين يعملون وينشطون وينجحون ، حتى لقد عرفنا تعبيرا عاما شهيرا يصف هذا الصنف بأنهم " أعداء النجاح " ، وجاء في إهداء طه حسين لأحد كتبه " إلى الذين لا يعملون ويسوؤهم أن يعمل آخرون " ...

نقول أن هذا ربما يكون أمرا طبيعيا حيث هو من فطرة البعض ،ولكن أن يصبح هذا نهجا من قبل نظام سياسى منوط به أن يقود الجماعة البشرية آهو مسؤول عنها بما يحقق لها غايات النهوض والنمو ، فذلك أمر جلل ينذر بشر مستطير .

وهذا الأمر ، له جوانبه الإيجابية التي تصب في مصلحة الجميع عندما يكون " تنافسا " ، كما نرى في عالم التجارة ، والبحث العلمى ، وفى مجالات الثقافة والفنون ، فضلا عما هو قائم ومعروف من منافسات رياضية تنظم لها المسابقات وترصد لها الجوائز وتقام لها الاحتفالات. بل إن النظام الرأسمالى كله قائم على هذا ،واختفاؤه من النظام الاشتراكى كان سببا رئيسيا في تأخره وانهياره .

هذه الصورة الصحية ، هى التي تجعل الإنسان عندما يرى غيره قد أنجز وتفوق في أمر ، أن يسعى هو الآخر في أن يكون أفضل وأوفق ، لكن ما نشير

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٩/٦/١٨

إليه اليوم فهو أن يؤدى نجاح فرد أو هيئة إلى أن يسعى آخرون إلى هدم مثل هذه النماذج وتلويثها والتشهير بها كذبا ونفاقا ، حقدا وكمدا ٠

إن الكثير من الوقائع التي شهدتها وتشهدها الساحة المصرية في العقود القليلة الماضية ، لتنطق بهذا المرض الاجتماعى والسياسى الخطير ٠٠

قل ما شئت عن الداعية المعروف عمرو خالد ، سلبا وازورارا ، لكنك لا تستطيع إلا أن تعترف بأن الرجل من أنجح النماذج الدعوية ، في العقد الآخير ، وخاصة بعد وفاة الشيخ الشعروای ،ولكل نهجه وطريقته ٠

فداعيتنا الشاب ، حرص حرصا شديدا ألا يقرب من فم الأسد ، فلا ينطق بحرف في أى شأن سياسى ، كما أنه حرص على ألا يظهر بمظهر " المفتى" ، حيث هو أدرى الناس بعدم تأهله علميا لهذا ، كما أنه لم يتورط بالدخول في معارك مع هذا أو ذاك ممن هاجموه أو انتقدوه ،ومع ذلك ، فالنظام القائم يناصبه العداء الواضح ، ويحرم عليه الالتقاء بالجماهير في مناسبات أو مساجد أو نوادى ، بعد أن لوحظ أن الشباب يتقاطر نحوه آلافا مؤلفة ، ثم لا يقف الأمر عند هذا ، بل نجد استجابة فورية في تغيير في سلوك عدد غير قليل من المتلقين لدعوته ، فكان الإبعاد والنفى غير الرسمى ٠

ومن هنا ساح الرجل سنوات خارج مصر يمارس دعوته ، وكلنا كنا طوال هذه الفترة نشاهده على القنوات الفضائية ،ولم نلمس منه ما يستوجب النفى والإبعاد ،ولن أنسى ما جاء في جريدة أردنية أثناء فترة من فترات تلبية دعوتى أستاذا زائرا لجامعة اليرموك، حيث ذكر الخبر أن عمرو كان في لقاء مع طلاب وطالبات الجامعة الأمريكية ببيروت ، فإذا بطالبات ، بعد انتهاء اللقاء ،وقبل أن يخرجن ، يرسلن في شراء أغطية للرأس ، حيث شعرن بضرورة ذلك بعد سماع الرجل ،وأين ؟ في بيروت ، وفى الجامعة الأمريكية !!

وعندما سمح له بالعمل في مصر ، ولم يقف الرجل عند حد الدعوة " الكلامية " ، بل بدأ في القيام بمشروعات عملية على أرض الواقع للتغيير بين الشباب ،وفاق النجاح كل حدود التوقع ،ومن هنا بدأ عدم الارتياح الرسمى ،

فكان ما كان مما تناقلته الصحف في الأيام الأخيرة ، الذى إن دل على شئ فإنما يشير إلى أن النظام القائم ، عندما يشعر بتفوق مصرى ، ويظهر التفاف النـــاس حوله ، ، يبدأ في السعى إلى محاصرته والتضييق عليه !

ولنا من قبل مثلين آخرين ، في الانتخابات الرئاسية الماضية ،وما جـــرى لكل من الدكتور نعمان جمعة ، والدكتور أيمن نور ،معروف ومشهور ، حيـــث تتعدد الحجج والمبررات للتنكيل بكل منهما ، لكن يظل الـــسبب الرئيـــسى هـــو الحقيقى غير المعلن ، أن الرجلين نافسا على الرئاسة – قانونا – وبرز عشرات الألوف الذين أيدوهما ، فكان لابد من اختفائهما ، أيا كانت الوسيلة ، شـــريفة أو غير شريفة ، صحيحة أو غير صحيحة ، حيث كان واقع الحـــال يؤكـــد علـــى الاحتمال الثانى دائما ..غير شريفة ،وغير صحيحة .

أذكر في زلزال عام ١٩٩٢ ، أنه بعد ساعتين فقط ، وجد الناس ، فرقا من لجنة الإغاثة بنقابة الأطباء ، حيث الغالبية من الإخوان المـــسلمين ، لمـــساعدة المنكوبين وإغاثتهم ،بينما تأخرت حركة الدولة الرسمية كثيرا ، فكان صدور أمر عسكرى بألا تقوم أى جهة بتقديم صور الإغاثة والمساعدة إلا عن طريق الدولة ..هذا في الوقت الذى تمتلىء فيه الصحف والمجلات ، وشاشـــات التلفزيـــون وموجات الإذاعة بأحاديث عن أهمية المجتمع المدنى ، وضـــرورة المـــشاركة المجتمعية ...لكن في حدود ، بحيث لا تبرز على المستوى المجتمعى العـــام ، ولا تنتهى إلى أن يلتف الآلاف حولك ،وإلا تصبح خطرا ، وتلفق لـــك القـــضايا التي تقذف بك في غيابات الجب والسجن !

الجماهيرية السياسية والاجتماعية والدينية إذن ، من المحرمات ، كما تـــشير كل الدلائل ،ومن هنا تحولت الأحزاب في مصر إلى جثث محنطة لا حول لهـــا ولا قوة ،وأصبحت المساجد تحت السيطرة الأمنية ،ووزارة التضامن ، بمعاونة الأمن تراقب كل صغيرة وكبيرة في أى جمعية أهليـــة ، حيـــث ســـيف الحـــل والتحقيق مسلط !

لكن الجماهيرية المسموح بها هى الجماهيرية الرياضية ،وكذلك الجماهيرية الفنية ، ويكفيك مثلا لذلك أن أستاذة جامعية دعت الدكتور محمد عمارة لإلقاء محاضرة على الطلاب ،وبعد أن اتفقت معه وتم تحديد اليوم ،جاء من ينبه " ممنوع " ! فكأن الدكتور عمارة خطر على الأمن ! وبعد فترة بسيطة ، فتحت جامعة المنصورة ذراعيها وأبوابها لآلاف من الشباب للالتقاء بتامر حسنى ، الذى رأت الدولة أنه أفضل من الدكتور محمد عمارة ، وأفيد ، ولا غرابة في هذا ، فهذا نظام قامته لا ترقى إلى قامة محمد عمارة لكنها ترقى لقامة تامر حسنى!

وانظر كذلك إلى الدكتور أحمد زويل ، الذى لا أحتاج إلى أن أبرهن للقارئ على عظمته وكيف أنه يمثل طاقة مذهلة يمكن أن تفيد منها مصر على حد كبير ، لكن المعروف أن الرجل لم يعد مرحبا به ، ويكفى أن يلقى محاضرة في دار الأوبرا ،أو مكتبة الإسكندرية ، ويظهر في لقاء تلفزيونى ، لا مانع ، أما أن يقوم بمشاريع كبى مؤثرة في مصر ، فلا ،وإلا لأصبح زعيما ،والمطلوب ألا يظهر على المسرح المصرى زعيم " آخر " !!

والمؤسف كذلك ، أن هذا إذ يكون نهجا للنظام ، يتساقط إلى أسفل ، فتجده قد تحول إلى نهج فردى عند هذا أو ذاك ممن نراهم حولنا في مواقع مختلفة ، فقد يكون هناك عملاق في هذا المجال أو ذاك ،وهو أمر طبيعى ، ويشير إلى أن الطاقة المجتمعية متجددة دائما في مثل شعبنا الفياض بصور النهوض الفكرى ، ثم تبدأ مظاهر أخرى تبشر بميلاد عملاق آخر ، فإذا بالعملاق الأول يشعر بفزع متوهما أن الجديد سوف يزيحه من على العرش ، وهو وهم لأن ساحة الإبداع والتميز ساحة واسعة يمكن أن تضم عشرات ، بل ومئات وربما ألوفا ، على عكس المواقع والمناصب الرسمية ، فلابد أن يكون رئيس الجامعة واحد ، ولابد أن يكون وزير التربية واحد ٠ ٠٠وهكذا ، يمكن تقبل وتفهم الصراع ومحاولة الفوز بالموقع ٠

لكن الساحة الفكرية ليست كذلك ٠ وهكذا اتسعت الساحة الفكرية في مصر لطه حسين ولطفى السيد وهيكل والعقاد وتوفيق الحكيم وسلامة موسى وغيرهم ، كما اتسعت الساحة الفنية لأم كلثوم وعبد الوهاب وليلى مراد وفريد الأطرش ومحمد فوزى وغيرهم ٠ كان بين معظم هؤلاء معارك وتنافس ، لكنه لم يصل إلى حد التجريح والتشهير والسعي الدءوب نحو الهدم والتخريب ،وإنما ساد – في أغلب الأحوال – الأسلوب الصحى بأن يكون هناك ": تنافس " على تقديم الأفضل ، فتثرى الساحة ويزداد العطاء ، أما أن يتحول الأمر إلى سعى لتحطيم الآخر ومحاربته ونثر الأشواك على طريقه ، فهذا ينقص من قيمة من يفعل ذلك ، مهما كان مقامه ٠ ولعل من مظاهر عظمة عبد الوهاب أنه عندما رأى بشائر تفوق مطرب جديد في أوائل الخمسينيات ، لم يسع إلى هدمه ، بل انتظر حتى أثبت المطرب الجديد جدارته ، فإذا به يقف بجانبه ويمده بعشرات الألحان التي زادته تألقا وأصبح عبد الحليم حافظ ٠

والمشكلة لا تقف عند حد ما يؤدى إليه مثل هذا السلوك المرضى من عواقب على تأخير ما يمكن أن تفيد به الساحة الفكرية والعلمية من طاقات ، وإنما ما يعانيه القائمون بالحرب أنفسهم من غل وحقد أسودان يأكلا القلوب ويسودا الصفحات !

عَمْلَقَة الأقزام*

إذا كان من أخطر ما يصاب به مجتمع عدم تمكين أثمن وأعلى الكفاءات البشرية من العطاء الذى يسهم مساهمة فعالة في النهوض الحضارى ، بل ومحاصرتهم ، وربما " تطفيشهم " ، أو نثر الأشواك والأحجار – وربما الثعابين والأحجار – في طريقهم ، فإن مما لا يقل عن ذلك أثرا سلبيا " تمكين " من ليسوا أهلا لأن يحتلوا مواقعهم في قيادة العمل المجتمعى في مختلف الأصعدة ، حيث أن مثل هذا الأمر الجلل ، من شأنه أن يحقق ما حذر منه من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عندما أنذر بشر مستطير يمكن أن تواجهه الأمة ، فلما سئل عن علامات هذا الزمن الأسود ، قال : إذا وُسّد الأمر إلى غير أهله ! وهو ما عبرت عنه قاعدة إدارية شهيرة مؤدى الوجه الإيجابى لها أن يكون الرجل المناسب في المكان المناسب ، أو العكس ، بأن يكون الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب !!

وبهذه المناسبة تذكر بعض كتب التاريخ ، أن الإمبراطور الرومانى المعروف شارلمان ، أرسل مرة إلى الخليفة هارون الرشيد يسأله : كيف يتأتى له أن يحكم هذا العالم (الإسلامى) المترامى الأطراف ، وهو يزداد اتساعا وتقدما ، دون أن يصاب بخلل ، فكان رد الخليفة : لأنى أحسن اختيار الرجال !!

من هنا فليس غريبا أن نلحظ ذلك الارتباط الوثيق بين تقدم المجتمع وبين تمكين الكفاءات البشرية من احتلال مواقعها آلتي تستحقها ، فضلا عن مؤازرتها وتدعيمها بكل السبل ، وكذلك الارتباط الوثيق بين تراجع المجتمع وتخلفه ، وبين تصدر الأقزام لمواقع أكبر من طاقتهم ، فضلا عن عمليات كثيرة لتزويق ما يفعلون وتلميع ما يقولون ،ناهيك عن ملء البطون إلى حد التخمة ، وتكديس الجيوب !

---

* جريدة الدستور ، فى ٢٠٠٩/٧/١٦

لو بدأنا التوضيح بمثال من مجال التعليم يلمسه كثيرون في العقود الأخيرة ، هو ما تشير إليه نتائج الامتحانات ، فلأنها تقيس مجرد الحفظ ، بعيدا عن عمليات ومهارات عقلية متعددة من قدرة على التحليل والاستنباط والمقارنة والنقد ، يحصل طلاب على درجات عالية تؤهلهم ، عقب امتحانات الثانوية العامة أن يلتحقوا بكليات لا يستحقون في الحقيقة الالتحاق بها ،وعند التخرج من الجامعة ، يحتل طلاب المراكز الأولى لا لأنهم من ذوى العقول المتميزة وإنما لأنهم من ذوى العقول الحافظة ،ويتدرج هؤلاء حتى يصبحوا هم أساتذة الجامعات وعلماؤها وقياداتها ، ومن ثم لك أن تتخيل ما يمكن أن يصاب به التعليم نتيجة هذا وذاك من صور هدر وخلل وتراجع !

ولأن " الأمن " أصبح هو الذى يختار من يمكن أن يشغل بعض المواقع الجامعية ، من أدناها إلى أعلاها ، أصبحت معايير الاختيار – إلا ما رحم ربى – لا تكمن فى التميز فى البحث العلمى ، ولا المهارات الإدارية فائقة النوعية ،ولا البراعة في عملية التعليم ،وقيادة النشاط الجامعى وتفعيله ،وإنما هى تتلخص في جانب واحد هو " درجة الولاء " للسلطة السياسية وتجنب نقدها ، أو اعتناق أى أفكار مغايرة ،والقدرة على الترقب والتعقب والمراقبة لكل من يغايرون السلطة القائمة .

ولك أن تتخيل ما يمكن أن تصاب به الحياة الجامعية نتيجة لكل هذا من شر مستطير ، يمكن أن تسيد مناخا ملوثا يحدث إنقلابا في القيم والمعايير بحيث يبدو – على عكس ما يجب – صاحب الفكر الناقد ،مشاغبا ، والمتفرغ للبحث العلمى والتحصيل المعرفى غير متعاون ،والكاشف عن الحق سليط قلم أو لسان ، والبارع في التعامل مع ألوان وأنواع المكياج إنسانا عبقريا وجوهرة ثمينة !!

بطبيعة الحال ، لا يُتصور أن يكون هذا هو ما يمكن أن تصاب به الحياة الجامعية وحدها ،وإنما يكون الأمر كذلك في الكثير من المجالات ، فالأمر أشبه بالوباء ، لابد أن يكون متواجدا في مواقع كثيرة ومجالات عدة .

وأحيانا وأنا أقلب بعض صفحات التاريخ المصرى الحديث ، وأقرأ خطبا لسعد زغلول ومن قبله مصطفى كامل ، ثم لمصطفى النحاس ،و مكرم عبيد ، في العهد الملكى أجد نفسى أمام لسان عربى مبين ،وعقل محيط بالكثير من جوانب الثقافة ، لكن العكس من ذلك تماما ، عندما أتابع – كرها ومن باب الدراسة – ما يصدر عن مواقع سياسية قيادية في العقود الأخيرة أجد أذنى وعقلى يتلويان حزنا وكمدا من هول الأخطاء والتسطيح ، وربما يكون من حسن الحظ استثناء ، أن نحمد الله أن عصر الخطابة السياسية قد أدبر ، لتحل محلها التصريحات الصحفية والأحاديث المرسلة بالعامية .

وأمر مثل هذا ليس هو المؤشر الوحيد على ما أصبح عليه حال القيادات السياسية ، فقد أصبح مألوفا ما سبق أن أشرنا إليه أكثر من مرة ، أن من يتم اختياره وزيرا – مثلا – عادة ما لا تسبقه سمعة واسعة بتميز وبروز في الحقل الذى يتوزر فيه ،وإنما يقفز هكذا من بطن المجهول ليجد نفسه ،ونجده يتحكم في مصير آلاف وربما ملايين ، ومليارات سواء من البشر أو الموارد ،وتحاول أن تبحث وتفكر في المعايير التي تم بناء عليها اختياره فتفشل ..ربما يجئ توفيق بالنسبة لبعض المواقع ، لكنها الأقل غالبا ، والكثرة هى " من بطن المجهول " ، مما ينبئ بأن المختار لابد له ، أن يختار هو بدوره من القيادات المعاونة والهيئات الاستشارية من يسيرون وفق القاعدة نفسها " المعرفة الشخصية " ، الولاء ، المصلحة المادية ، المطاوعة .

وبهذه المناسبة فإن البعض من الخبثاء ، عندما أقيل الدكتور كمال الجنزورى في أواخر التسعينيات من القرن الماضى من رئاسة الوزراء ، وأخذ يتساءل عن أسباب الإبعاد ، حيث لا يعلن هذا أبدا ، رجح أن السبب يكمن في أن الجنزورى كان يتصرف على أساس أنه رئيس وزراء بكل ما تحمله هذه الكلمة معنى !!

أما عالم الثقافة والإعلام ، فحدث فيه ولا حرج ...

اتصلت بكبير في صحيفة كبرى حكومية أرجو منه نشر خبر يتصل باستضافتى في صالونى الثقافى علما من أعلام الفكر في مصر ، فإذا به يعتذر لأن الجريدة الكبرى ، لا تتضمن بابا للأخبار الثقافية !!

ساعتها شعرت بغصة شديدة آلمتنى بدنيا ، فضلا عن الألم النفسى ، حيث سرحت راجعا إلى وراء ، عندما كانت نفس الصحيفة تنشر على صفحاتها مقالات لعباس العقاد وتوفيق الحكيم وسلامة موسى وإبراهيم المصرى وتوفيق دياب ،وغيرهم من نجوم الأدب والفكر في مصر منذ عقود !

وتأملت أيضا في صحيفة كبرى أخرى ، كان لها يوم الجمعة ملحق كنا نترقبه بفارغ الصبر لنجده مائدة ضخمة عامرة بالتحليلات الثقافية للويس عوض وحسين فوزى وغيرهما من كبار المبدعين والأدباء والمفكرين ،وفى مقدمتهم نجيب محفوظ ،وكذلك يوسف إدريس وعبد الرحمن الشرقاوى، فإذا بهذا الملحق يختفى منذ سنوات طالت ،وتتحول الجريدة إلى " دفتر إعلانات " ،وكأنها أصبحت تنافس " الوسيط " !

مثل هذا وذاك لا تدرى حقا ، هل هو سبب " عملقة أقزام " أم أنه نتيجة لتسيد أقزام على مواقع أكبر من طاقاتهم ، أو أن الأمر يقوم على علاقة جدلية ، بحيث يؤدى التسطيح إلى عملقة أقزام ، وكذلك فإن الأقزام المُعَملقة تبث سما وتنثر تفاهات ،وتشيه تسطيحا !!

في أحد أحاديث الراحل العظيم محمد عبد الوهاب للراحل العظيم أيضا سعد الدين وهبة ذكر عبد الوهاب أنه كان " يلف " القرى والنجوع والمدن ، في أرجاء مصر، معانيا الكثير من المتاعب ، حتى يُسمع جماهير مختلفة صوته ، حيث لم يكن الراديو قد انتشر لدى كل الناس ، فحيث كان هو المصدر الوحيد لسنوات طويلة ، وكان الميكروفون نادرا أيضا ، فيضطر إلى الاعتماد على حنجرته في إسماع الآلاف ،وأن هذا على مشقته ، قد صقل صوته ، لكن مطربى اليوم ، لا يحتاجون إلى مشقة ، فهو في بيته ، حيث الإقامة المترفة ،

يسجل ما يريد ، لتنشر بمئات الألوف على مختلف البقاع داخل مصر وخارجها ، ويحصد الملايين !

من هنا سمعنا من الأول (محمد عبد الوهاب) روائع مثل كليوبترا ، والجندول ، وفلسطين ،والحبيب المجهول ،والكرنك ،وأصبحت أذن الملايين من شبابنا اليوم تتغذى على ما لا يخطر على بال أى محب لهذا البلد من سوء وتفاهة وسطحية .

وفى الوقت الذى يحصل فيه البعض ممن نعلم بمحدودية إمكاناتهم على جوائز دولة ضخمة ، لا يمكن أن تجد ضمن الفائزين واحدا مثل الدكتور محمد عمارة ،أو الدكتور محمد العوا ،أو طارق البشرى وهذا مؤشر على ما الأمرين معا : تقزيم العمالقة وعملقة الأقزام !!

عفوا سيادة الأمين* !

منذ خمس وعشرين عاما على وجه التقريب نُشر لى مقال في جريدة الأهالى في عصرها الذهبى ، عندما كانت ملكة الصحافة المعارضة غير المتوجة ، حتى لقد أكد حسين عبد الرازق ، رئيس تحريرها في هذه الفترة ، في كتابه (جريدة تحت الحصار) أن توزيعها كان يصل إلى مائة وعشرين ألف نسخة ، وتصدر عنوان المقال المانشيت الرئيسى للجريدة وهو: (عفوا سيادة الرئيس ٠٠٠) ،وأظن أنها كانت المرة الأولى التي يوجه فيها نقد إلى الرئيس مبارك (عام ١٩٨٤) ، وها يجئ اليوم لنكتب هذه المرة موجهين حديثنا إلى السيد جمال مبارك أمين لجنة السياسات بالحزب الوطنى ٠

فمنذ أيام ، تداولت الصحف حديثا لسيادته يحذر من دخول النشاط الحزبى إلى الجامعات المصرية ، على أساس أن هذا يفسد الطلاب ويفسد العملية التعليمية بالجامعة ،وهو حديث أقول الحق قد استفزنى كثيرا ، أما لماذا كان الاستفزاز ؟ فهو ما يحمله المقال الحالى ٠

فالنظام القائم يروج منذ عدة عقود ألا سياسة في التعليم ،وهو مقولة خطيرة ، تحمل شكلا قد يكون براقا بعض الشئ ، حيث يوحى بالبراءة لكن مضمون المقولة مفسد للطرفين معا ، التعليم ،والسياسة ، كيف ؟

فمن المعروف لدى أهل الاختصاص في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية أن التعليم عملية تنشئة تتناول بالبناء والتكوين والتربية شخصية الإنسان من مختلف زواياها وجوانبها ، فتكون هناك تربية اجتماعية وتربية عقلية ، وسياسية ودينية ومهارية وجسمية ٠٠٠وهكذا ، والتربية السياسية بصفة خاصة تقف في سلم الأولويات بالنسبة لمجتمع مثل المجتمع المصرى ، حيث ما زال يعانى من بعض التوترات : أغنياء وفقراء ،مسلمون وأقباط ، ممانعة وموالاة ،

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٩/٧/٩

فضلا عن أن هناك – مع الأسف - قوى مفروض أن تسهم في التربية السياسية لكنها جميعا مسدودة المسالك .

لعل على رأس القوى المربية تربية سياسية ، الأحزاب ،وحال الأحزاب في مصر يحتاج إلى عدة مقالات مستقلة ومن ثم لا تكفيها بضعة سطور ضمن مقال ، فهى ممنوعة منعا باتا من الالتحام بالجماهير ،معتقلة في مقارها ،الضيقة والمتواضعة أصلا ، والمنفذ الوحيد للاتصال بالجماهير ، هو الصحيفة التي يصدرها الحزب ، وهى غالبا تعكس الحال البائس للحزب ، فلا يقرأها أحد ، لكن الحزب لا يستطيع أن يدعو الطلاب ، مثلا إلى مؤتمر سياسى خارج معاهد التعليم ، ولا يستطيع أن يقيم أى مؤتمر سياسى جماهيرى عام ، فأين إذن يمكن تكوين الكوادر السياسية ، إذا كان بيتها الرئيسى يكاد أن يكون مغلقا ؟

والحزب السياسى لا يقوم ابتداءا إلا بمشيئة الحكومة ،ولذلك فهى توافق على تكوين الحزب إذا كان هشا ، لا هوية حقيقية له ، ولا تميز لمنشئيه إلا فيما ندر ، أما الشخصيات المتميزة بالعمل الوطنى والسياسى ، فهى ممنوعة من تكوين حزب (مثلا : الكرامة ،والوسط) ،وإذا فلت حزب من فلتر الدولة ، تسلط عليه القوى الأمنية أساليبها لإشعال الحرب الأهلية بين أعضائه فيضعف (مثلا : الغد) ، أما الأحزاب التي ورثتها الدولة عن الفترة السابقة مثل العمل والوفد والتجمع ، فقد تم تجميد الأول ،وأغلقت صحيفته ، رغم العديد من الأحكام القضئية آلتي صدرت لصالح الحزب والجريدة ، وحال الثانى والثالث معروَف لا يحتاج إلى تعليق ..وهكذا .

أين يمكن إذن لآلاف من الطلاب أن يتعلموا السياسة ويتدربوا عليها ؟

وهناك " زن " دائم على أهمية المشاركة الشعبية وتأسيس هيئات المجتمع المدنى ، فإذا نظرنا إلى " الجمعيات الأهلية " التي هى أشهر وأكثر تعبيرا عن ذلك ، وهى تعد بالآلاف ، وجدناها مقيدة بحكم قانون الجمعيات بألا تعمل بالسياسة .

فإذا جئنا إلى المساجد ،وهى بعشرات الألوف ، فحدث عنها أيضا ولا حرج ، فممنوع منعا باتا القرب من السياسة ، فهى إذا كانت تصب في توجهات الحكومة والنظام ، فهى مرغوب فيها ، أما إذا تناول الخطيب هموم الناس ومشكلات المعيشة ، فهذا يعتبر إثارة للشغب والتحريض يستدعى الرفت والاعتقال ، وفى أخف الأحوال ، التحويل إلى عمل آخر .

وقل مثل هذا – من زوايا أخرى – بالنسبة للنقابات ، حيث يتزايد الاهتمام بانتخاباتها نظرا لانسداد آفاق التعبير السياسى في الأحزاب والجامعات ، فينظر إليها أعضاؤها باعتبارها منفذا ، لكن الدولة تصر على ملاحقتها بتدخلات أمنية وتدخلات تجييش وتحريض ودفع أموال ، وإغراء بمناصب (نقابة المحامين على سبيل المثال) ،وفى بعض النقابات تجمد انتخاباتها عندما تشعر الدولة أن يدها لن تكون مطلقة في اللعب في انتخاباتها (نقابة الأطباء على سبيل المثال، وكذلك نقابة المهندسين) . وفى نقابة ضخمة مهولة مثل نقابة المعلمين ، فقد روّضتها الدولة منذ أن أنشئت فكان نقيبها دائما مسئولا كبيرا في النظام الحاكم .

أين إذن يتعلم الطلاب السياسة إذا كانت مثل هذه الآفاق الخارجية هذه حالها ؟

وتعتبر الاتحادات الطلابية وسيطا خطيرا يتعلم الطلاب في ساحته الكثير من القيم والاتجاهات والمفاهيم السياسية وممارساتها ، لكن حالها يشكل فضيحة كبرى حقا ،والحديث عما يحدث فيها بفعل القوى الأمنية والسلطات الجامعية نفسها ، محزن ومؤسف ، ويشعر كل منتم للمجتمع الجامعى بالعار حقا ، حيث إصرار واضح على ألا يفلت صاحب رأى مغاير إلى صفوفها ، فأصبحت انتخاباتها شكلية ، وبدأ تيار " الفوز بالتزكية " ينتشر ، حيث استسلم الطلاب يأسا إذ أيقنوا ألا قبل لهم بمواجهة السطوة الأمنية العاتية التي أصبح لهاه كامل الأمر والنهى في الجامعات في السنوات الأخيرة .

ويكفى أن أشير إلى مثال واحد ، فعند دخول آلاف الطلاب إلى الجامعة ، منذ عام ٢٠٠٠ ، يرون عربات الأمن المركزى المعبأة بجنود " يأكلون الزلط "

،وهراواتهم بأيديهم وخوذاتهم على رؤوسهم ، ليعطوا درسا سياسيا يوميا صباحيا لكل طالب ، عناوينه معروفة لا تحتاج إلى شرح !

وكان يمكن للطلاب ، من خلال هذه الاتحادات أن يتدربوا بالفعل على الترشح والانتخاب وأداء الخدمات المختلفة للمجتمع الطلابى ،ومناقشة القضايا القومية.

كذلك فقد أصبح نهج التعيينات للمناصب والمواقع الجامعية معروفا ، حيث كنا نعرف من قبل أنها مفتوحة على مصراعيها لمن يجلس على حِجْر الدولة والنظام ، ممنوعة منعا باتا لمن يكون بعيدا عنها ،على الرغم من أن هذا كان يحزننا ويسئ إلى كرامتنا ، فإن الحال المعاصر أصبح يندى له الجبين خجلا ، إذ وصل الأمر إلى أن القوى الأمنية هى التي تقوم بالاختيار أو بالترشيح ،ابتداء ، وعلى السلطات التنفيذية الأعلى أن تختار من بين مرشحى الأمن ، أفليست هذه دروسا سياسية غير مباشرة على جميع أفراد المجتمع الجامعى أن يتعلموها ؟

لقد " تماهى " الأمر بين الحزب الوطنى والدولة ، ومن ثم فإن كثيرين قد عرفوا " ديتها " : إذا كنت تريد كذا وكذا من المواقع والمناصب والاهتمام والتلميع والجوائز والترفيع المستمر ، فعليك بأن تنضم إلى الحزب الوطنى ،وهكذا أصبحت السياسة أمر مباحا لحزب الدولة ، داخل الجامعة ، لكنها تعتبر محرمة على غيره .

إننا ما زلنا نذكر كيف أن أحد المؤتمرات السنوية لحزب الدولة قد عقد في حرم جامعة القاهرة ، فهل يستطيع حزب آخر أن يفعل الشئ نفسه ، أليس هذا تدخلا سياسيا في الجامعة ؟

والأكثر من هذا دلالة ، هو ما شهدته جامعة القاهرة منذ سنوات من تخصيص مبنى بنى أصلا لمعهد الدراسات التربوية فإذا به يخصص لجمعية المستقبل ،وفى سبيل ذلك تساق مبررات وأحاديث ، فهل هذا لا يعتبر تدخلا سياسيا في الجامعة ؟ وإذا كان هذا جائزا بحجة أن هذه جمعية أهلية ، فهل لى

أن أفعل الشئ نفسه إذا كونت مع بعض الزملاء حمعية يدور نشاطها حول العلوم التربوية والخدمات التعليمية ؟

لقد كان مسموحا لعدد من الجمعيات العلمية التربوية والنفسية أن يكون لها مقر شكلى (ربما حجرة ، أو حتى مكتب) في بعض الكليات ، فإذا بالتعليمات بأن هذا أصبح ممنوعا ، مع أن أنشطة هذا النوع من الجمعيات لا تخرج عن وظيفة الكلية نفسها ،وأعضاؤها هم أعضاء هيئة التدريس بالكلية ،وبعض الجامعات الأخرى؟!

إن أمر السياسة لا يستقيم في بلد إلا إذا كانت هناك " مدارس " لتربية الكودر وتدريبها وصقلها وإعدادها للعمل السياسى ،والذين يقولون أن من يريد ذلك فليمارسه خارج الجامعة ، فها نحن أعطينا أمثلة بسيطة تكشف عن انسداد قنوات المواقع والمنظمات والهيئات التي كان يمكن أن تقوم بمثل هذه المهمة ، فاين إذا يمكن أن يتم هذا الإعداد وتتم هذه التنشئة ؟

ثم ، لابد من التفرقة بين العمل الحزبى السياسى وبين العمل السياسى عموما ، فهناك قضايا سياسية قومية ، لماذا لا يفتح الباب لكى ينشغل بها الطلاب فيدعون مثلا ، شخصية اجتماعية مرموقة غير منتمية إلى حزب من الأحزاب القائمة تحدثهم في هذا الشأن ؟ نعود مرة أخرى إلى المشكلة الأمنية ،حيث يعترض الأمن دائما ،وقد أشرت من قبل في مقال سابق إلى أن أستاذة بإحدى الجامعات دعت الدكتور محمد عمارة كى يتحدث إلى الطلاب عن التنوير الدينى ، فاعترض الأمن ، لكن أبواب الجامعات تفتح على مصاريعها للحفلات الراقصة ومطربى الأهات والتنطيط والصراخ !

سيادة الأمين ، نأسف ، ألا نقبل ما قلت ...

بيت الغرب الزجاجى* ؟!

ليس مرادنا هنا أن ندافع أو نهاجم النظام في إيران ، بسبب ما تناقلته وكالات الأنباء عما جرى من ظروف انتخابات الرئاسة هناك ، فلسنا نملك أدلة تؤيد أو تنفى ما قيل من أنه تلاعب في النتائج ، ولكن مرادنا ما كشفت عنه هذه الأحداث من صورة أخرى من صور اللاأخلاقية السياسية لدى عدد من الأطراف ، منها أطراف عربية ، لكننا نخص حديثنا هنا عددا من الدول الكبرى الغربية ، نتناولها ، لا من مطلق موقف عدائى من الغرب ، فنحن نقر بأنه مفجر الحضارة الحديثة التي ننعم بثمارها منذ عدة قرون ، وأننا " عيال " عليه قولا وفعلا ، شاء من شاء وأبى من أبى !

إن الحقيقة التي تكمن وراء هذا الذى نقول اليوم ، هى ما كانت عليه أصول العالم الغربى ، كما تمثلت في أثينا ، في بلاد الإغريق منذ آلاف السنين ، فقد وصف الشعب الأثينى بأنه شعب من الأحرار ، والحقيقة أن ذلك الوصف لم يكن دقيقا ، ذلك أنه كان يتكون من قلة من الأحرار وكثرة من العبيد ،ومن ثم ، كان كل ما يتصل بالتقدير والاحترام وحرية الفعل والقول ، قاصر فقط على فئة الأحرار ، أما العبيد ، فلم يكن لهم حق في ذلك .

ويبدو أن الدول الغربية ترى نفسها مماثلة لهذه الفئة من الأحرار التي كانت في أثينا القديمة ، فشعوبها بالفعل تعيش حرية وتقديرا وكرامة وعزة يحسدها عليها كثيرون من أبناء الشعوب المقهورة ، في آسيا وإفريقيا خصوصا ، لكن الدول الغربية ترى شعوب العالم خارج منظمة الدول الغربية ،وخاصة من الدول الضعيفة ، هم من يقومون بما كان يقوم به مجتمع العبيد في أثينا زمان .

إن استخدام العنف من قبل السلطة ضد موقف الجماهير ،في أى بلد ، إيران أو غيرها هو أمر مما يدخل في باب الكبائر حقا ، ولا يمكن أن يسنده مبرر ما

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٩/٧/٢

مهما كان ، فإذا كنا ندين هذا في بلدنا مصر ، فلابد أن ندينه أيضا في غير بلدنا ،مهما قيل من تسرب أصابع أجنبية ، إذ الحقيقة أننا أصبحنا نشك في هذه المقولة ، التي قد تصح في بعض الظروف ، لكن ، ماذا نفعل ، وهى حجة السلطة في كل زمان وفى كل مكان لتبرير ضربها لأصوات الجماهير ؟

لقد انهمرت تصريحات المسئولين في فرنسا وبريطانيا وأمريكا بصفة خاصة ، مبدية حزنها وهلعها وتضامنها مع المحتجين الإيرانيين على نتائج انتخابات الرئاسة ، مما قد يوحى بأن هذه الدول تناصر العدل والحرية والمساواة ، لكن المشكلة أن هذه الدول تمارس أسخف ألوان النفاق والكذب والمداهنة ، فقلوبهم ليست في الحقيقة مع الشعب الإيرانى العظيم ،ولكنها ضد سياسة النظام القائم لأنه " غير صديق " ، أو بمعنى صريح ، خارج عن بيت الطاعة الغربى على وجه العموم والأمركيى على وجه الخصوص ٠

إن هذه الدول عاشت عشرات السنين تنهش في جسد شعوب إسلامية وعربية كثيرة ، في زمن الاستعمار الشهير مما لا يحتاج منا إلى مزيد بيان ،وإذا تصور أحد أن أمريكا لم تكن من هذه القوى الاستعمارية ، فإننا نذكره بملايين العبيد الذين جاءوا مقيدين بالسلاسل الحديدية ، حتى يقوموا بمختلف الأعمال الشاقة الخطرة التي كان يحتاجها المهاجرون من دول أوربا إلى الأرض الجديدة ، كما نذكرهم بمعتقل جوانتنامو وما كان يحدث فيه ،وسجن أبو غريب في العراق ،وما فعلوه في العراق وأفغانستان ، وأخطر من كل هذا ، المشاركة في تأسيس وزرع دولة العدو الصهيونى على أرض فلسطين ٠

وكانت إيران ، في عهد الشاه ، معروفة باسم " شرطى أمريكا " في منطقة الشرق الأوسط ، ومن هنا ، لم تصدر عن الدول الغربية كلمة واحدة عما كان يمارسه الشاه من سرقة لثروات إيران ، ولا ما كان يمارسه من قهر واستبداد ضد الشعب الإيرانى ،وعندما انتفض الإيرانيون ضد حكم الشاه في أول الخمسينيات من القرن الماضى ، وظهر رئيس وزراء مثل الدكتور محمد مصدق (كان لى حظ مصافحته ترحيبا بزيارته لمصر عام ١٩٥١ ، أمام فندق شبرد

القديم ، ضمن متظاهرين كثيرين) دبرت مؤامرة لقلب نظام الحكم ، وكانت الجماهير مع مصدق ، لكن حكم الجماهير الإيرانية لم يكن يكنه له أدنى اعتبار عند المبشرين بالحرية والعدل في الغرب ، لأن الشاه كان رجلهم !!

وقد خرجت الملايين من الإيرانيين عام ١٩٧٩ ثائرة على الشاه مسقطة إياه ، فهل وقف الغربيون مناصرين لهذه الجماهير ؟ كلا ، لقد عاجلوا هذه الجماهير بعد عام واحد بحرب ضارية شجعوا صدام حسين بجنده وأسلحته ودول الخليج ، بالتمويل ، على إيران طوال ثماني سنوات ، آلتي كان من المفروض أن يتفرغوا خلالها لبناء الدولة الجديدة !!

كان صدّام في ذلك الوقت ، كما عرف طوال حياته ، القاهر ، المستبد ، المستغل ، لكنه كان رجل الغرب المحبوب ، ما دام يعمل كأداة لقهر إيران المغايرة للتوجه الغربى ، بغض النظر عن موقفنا من التوجه الإيرانى ، تحسينا أو تقبيحا . ثم إذا بالغرب يكتشف دموية صدام واستبداده وخطورته ، بعد أن أدى المهمة ،واستشعر الرجل قوته ،وأصبح يغازل العواطف العربية فيعلن أنه يقف لإسرائيل بالمرصاد ، فكان ما كان لا لإسقاطه هو ونظامه ، بل لإسقاط العراق الوطن والشعب والتاريخ ، حتى عاد عشرات السنين إلى وراء ، بعد أن كان يمثل موقع تقدم ملحوظ .

وكانت ثورة يوليو في مصر ، وزعيمها جمال عبد الناصر ، بغض النظر عن موقف هنا وموقف هناك يمكن أن نأخذه على الثورة وزعيمها ، من غير شك ثورة وطنية مخلصة ،وكان زعيمها من أنقى وأشرف وأشجع من حكموا مصر منذ زمن بعيد ،وكانت الملايين من الجماهير لا في مصر وحدها ، بل في معظم البلدان العربية تهيم به حبا وتأييدا ، لكن ماذا كان الموقف الغربى إزاء هذه الثورة المؤيدة من ملايين الناس ؟ لم تؤازرها ، بل على العكس من ذلك كانت سببا رئيسيا عمل على إفشال الثورة والوقوف لها بالمرصاد في ما كانت تسعى إليه من مشروعات النهوض الوطنى ، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، والسعى

الحثيث لكسر الزعيم ،وكانت الصحف الغربية تمتلىء بالحديث عن قهر الزعيم واستبداده ، وتذرف الدموع على حرية المصريين المفقودة !!

لكن هذه الأوساط الغربية ، سواء السياسية أوالإعلامية ، قد سكتت عن الهجوم على حاكم مصر ، منذ أن تحولت القبلة إلى الغرب بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كم انتخابات برلمانية ورئاسية جرت في مصر منذ السبعينيات حتى الآن ؟ الكثير ! هل لا يعلم القاصى والدانى حجم الغش والتدليس والتزوير الذى شاب كل هذه الفترة حتى الآن ؟ هل يمكن أن ننسى فرق الأمن المركزى المسلحة التي أحاطت بلجان انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، ومنع آلاف من الناس من الدخول إلى اللجان ؟ وهل ننسى كيف كان يتم القبض على العشرات من مؤيدى غير الحكوميين ، بل واعتقال بعض المرشحين أنفسهم ؟

ألم تحرك كل هذه التصرفات مشاعر الغربيين الرقيقة حزنا وكمدا على حال شعب مقهور ،وإرادة زورت ؟

كلا ، لأن النظام القائم " صديق " ،وأنا أستخدم هذا الوصف " تأدبا " ،وإن كان يمكن أن تستدل منه الكثير مما يحجم القلم عن التصريح به ، لا لخوف ، وإنما لأن الجميع يعرف ، سواء هنا أو في الخارج .

وطوال السنوات الماضية ، وبصفة خاصة منذ الانتخابات البرلمانية الماضية ، سواء قبلها أو بعدها ، قد لا يمر أسبوع دون أن تقرأ خبرا أصبح روتينيا ، يتعلق بالقبض على عدد من الإخوان المسلمين ،ومصادرة أموالهم ، واعتقالهم وتعذيبهم وإغلاق شركاتهم ،وتحويل بعضهم – دون أى فئة أخرى في مصر – إلى محاكمات عسكرية ، فلا نسمع صوتا واحدا يتعاطف ويحتج ، وكأن هؤلاء الناس فئة شيطانية .،يقولون إنهم يخلطون بين الدين والسياسة ، فماذا عن الأحزاب الدينية في إسرائيل ؟ وعلَمها ذى الدلالة الدينية ،واسمها ، بل وفى صفتها المقترحة بأن تكون – دون دول الدنيا أجمع – لليهود وحدهم ؟!

يستطيع أن نقف أمام العديد من الدول العربية ، التي لا يعرف كثير منها أية صورة من صور الانتخابات ،ومع ذلك ، لا تحظى بجملة واحدة من غربي تسأل عن حق الناس وحق الشعوب في اختيار حكامها ، لماذا ؟ لأن نظم هذه الدول " صديقة " ..تسكن في بيت الطاعة الأمريكى ،ومن هنا فإن رأى الحاكم هو رأى الشعب !!

بل ، كم من حكايات ووقائع عن قهر بشع واستبداد مخيف ،وسجن مفزع ، وتعذيب ضار يمارس على بعض المعارضين لنظم هذه البلدان ، لكنك لا تجد صوتا غربيا يدين ويحتج ،ويذرف الدموع !

إن البيت الغربى بالنسبة لهذه القضية هو حقا بيت من زجاج !

وقفة مع الشاهد الوحيد* ٠٠؟!

هو الرجل الذى ظل أكثر من نصف قرن ، كلما تحدث ، انـدفع كثيـرون للتعليق على ما قال ، إما تأييدا وشرحا وتقريظا وإما شجبا وتفنيدا وهجوما، وإن دل ذلك على شئ فإنه دليل عظمة وعمق تفكير وخطورة ماقال ٠٠إنـه محمـد حسنين هيكل !

في مساء يوم الخميس ٢٥ يونيو ٢٠٠٩ دار حديث هيكل حول ليلة إعـلان عبد الناصر عن تنحيه عن الحكم ، يوم الجمعة التاسع من يونيو عـام ١٩٦٧، وأنه كان الشاهد الوحيد على وقائع تلك الليلة الخطيرة في تاريخ مصر ، بعد ما تبينت حقيقة الهزيمة الكبرى لا لمصر وحدها ، وإنما للأمة العربيـة جمعـاء ، حيث مصر هى " عمود الخيمة " العربية ، إذا انكسر ، تداعت الخيمـة كلهـا ، حتى هؤلاء الذين لم يحاربوا ٠

من الحقائق الكارثية التي انجلت في تلك الفترة تضارب الأقوال فيمن أمـر بانسحاب القوات المصرية ، حتى أن الفريق محمد فوزى والذى كان من كبـار القادة ، كان قريبا في مركز القيادة من عبد الحكيم عامر ،ولم يكن على درايـة بالانسحاب ٠ وكانت كارثية الأمر بالانسحاب أن القوات المحتشدة في سيناء تبلغ عشرات الألوف بمعداتها ،كان عليها أن تتكدس في فوضـى عارمـة ، حيـث الطرق معدودة ،والوقود محدود ،والغطاء الجوى معدوم ،والـسيطرة الجويـة كاملة للعدو ، مما فاقم من حجم الهزيمة ،وضيّع أرواح الآلاف ،وبدد العديد من العتاد العسكرى ، فعمق من الشعور بالهزيمة ٠

وأعاد هذا الحديث للذاكرة تلك العلاقة الغريبة بين عبد الناصر وعامر والتى دفعت مصر والأمة العربية الكثير ثمنا لها ، كلفها عشرات السنين من التراجـع والخذلان ٠

---

* جريدة نهضة مصر فى ٢٠٠٩/٧/٨

كيف كان لرجال ثورة يريدون أن يبنوا جيشا قويا ، يواجهون به ما يصعب حصره من محاولات الحصار والحرب ، ثم يقع الاختيار على ضابط برتبة صغيرة (صاغ – رائد) ، فتتم ترقيته إلى رتبة لواء حتى يكون قائدا لجيش مصر ،وكل من له أدنى صلة بالجيش يعرف أن الانتقال من رتبة إلى أخرى يستلزم المرور بفرق وتدريبات وعمل شاق ، فكيف بتخطى رتب " مقدم ، وعقيد ، وعميد ؟ " بغير مزيد من تعليم وتدريب ، خاصة وأنه في ظل الانغماس في الحكم والعمل السياسى لم تتح له فرص مزيد من التعلم ومزيد من التدريب ؟

ربما يقول البعض ، أن القائد العام حوله ضباط كبار ومستشارون عسكريون على أعلى مستوى هم الذين يفكرون ويبحثون ويخططون ، لكن لا ننسى أن نتيجة كل هذا تعرض على القائد فيكون مطلوبا منه أن يقارن ويفكر ويختار ، فكيف له أن يفعل ذلك وهو فاقد للأهلية العلمية والتدريبية والممارسة العملية ؟

وإذا كان قد انكشف عواره في حرب ١٩٥٦ ، فكيف يستمر في موقعه ،ويكون السند في ذلك أنها صداقة عمر عميقة بين قائد الثورة وقائد الجيش ؟

ورغم حجم الكارثة ، فإن عبد الناصر إذ اتفق مع عامر على التخلى عن الحكم ، فقد اتفق معه أيضا على من يحكم مصر بعدهما فيكون هو شمس بدران ، ولو سمع معى كثيرون ما سبق أن أدلى به الراحل مراد غالب الذى كان سفيرنا في موسكو في زمن الهزيمة ،لأحمد منصور ، في برنامج " شاهد على العصر " بقناة الجزيرة ، لضرب كفا بكف لمجرد التفكير في اختيار هذا الرجل ليحكم مصر ؟

وعندما يطلب عبد الناصر من هيكل أن يكتب خطاب التنحى ، ويرى هيكل اسم شمس بدران يعترض ، ويرشح آخر هو زكريا محيى الدين ، لكن عبد الناصر يتردد في البداية على أساس أنه اتفق مع حكيم على شمس ، فماذا يقول له ؟

مصير دولة بحجم مصر يوضع في يد شخص مشكوك في كفاءته لقيادة كتيبة عسكرية ،وعرف بالكثير مما لا يبشر بخير ، لمجرد " كلمة شرف " بين صديقين ؟!

وعلى الرغم من ثقتنا في اختيار هيكل لزكريا ،وثقتنا في زكريا نفسه ، لكننا ننظر إلى الآلية نفسها التي تم الاعتماد عليها في اختيار من يحكم مصر خلفا لعبد الناصر ؟ فرد ، أيا كان يقرر أن يحكمنا ، فلان !!

هكذا تكرر الأمر بعد ذلك ، عندما اختار عبد الناصر السادات ليكون نائبه ،ومن ثم أصبح السادات رئيسا ، ثم قام السادات كذلك ،وفق رغبته الفردية الخاصة، باختيار نائبه ، ليكون لنا رئيسا عشرات السنين ٠

هكذا تدار مصر ! فكيف لا يحدث لنا ما حدث ؟!

لقد كان اندفاع مئات الألوف إلى الشوارع احتجاجا على تنحى عبد الناصر ، ثم تحولها إلى الابتهاج والفرحة العارمة بعد تراجعه عن التنحى ، حركة عفوية وتلقائية غير مدبرة كما زعم البعض، حيث كنت شاهدا ،من حيث الخروج إلى الشارع في حركة تلقائية عفوية ، ضمن مئات الألوف ، في الشعور بالأسى للتنحى ، ثم للشعور بالفرح للتراجع والبقاء ، لكننى الآن إذ أمعن التفكير في هذا أتساءل : هل كان هذا تصرفا قوميا سليما ؟ هل يمكن لنظام فقد شرعيته بالهزيمة أن يستمر وأن يكون قادرا على الإصلاح ؟ لقد صدر ما سمى ببيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذى اعتبر خريطة طريق للتغيير ، لكنه كان تغييرا شكليا ، وسارت كثير من الأمور وفق النهج نفسه الذى كان سائدا من حيث الشمولية والفردية ٠

لا يستطيع الإنسان أن ينكر خطوات مهمة اتخذت بالفعل ،وخاصة بالنسبة للجيش ، لكن المسار العام للدولة كلها لم يختلف كثيرا ، ففى ١٩٦٩ حدثت مذبحة القضاء ،واستمرت الصحافة مكممة ،وأصحاب النفوذ والسلطة والسلطة ،وفق نفس الأساليب ، بل وعرفنا منذ ذلك الوقت ،وحتى الآن ، إنشاء الأمن المركزى ليكون قوة بطش تحمى النظام السياسى ضد الاحتجاجات الشعبية !

كانت عودة عبد الناصر بمثابة علاج نفسى قومى سريع ، فبعد أن كانت الملايين تذرف الدموع للهزيمة ، إذا بهذه الملايين ، تجفف دموعها ، وتفرح وتزغرد ، بل ويرقص بعضها في الشوارع ،وفى البرلمان ، لا لأن الهزيمة تحولت إلى نصر وإنما لأن القائد آثر ألا يتركنا وقرر أن يبقى في موقعه ، ولو كان للمرء وقتها قدرة على التأمل والتفكير لعجب من حال قوم ، جند عدوهم على بعد أمتار منهم يُخرج لهم لسانه بأنه هزمهم شر هزيمة ،ومع ذلك فهم يزغردون ويرقصون لأن القائد مستمر ؟!

ولو تخيلنا ساعتها أن عبد الناصركان بالفعل يمكن أن يذهب ، فالسؤال هو : ومن كان يستطيع أن يخلفه ؟

ها هنا مربط الفرس حقا !

لقد جُيّشت مصر كلها كى تصفق وتهتف وتغنى لزعيم واحد بعينه ، ترى فيه الوطنية كلها ، والحكمة كلها ، واشجاعة كلها ... كل أجهزة الإعلام والتعليم والفن والثقافة والدعوة كرست لتمجيده وتعظيمه ..لقد كان بالفعل زعيما نادرا ، لكن ، هل كان هذا سبيلا سليما أن تختزل أمة في زعيم بعينه ؟

لم تتح الفرصة أبدا لآخرين كى يدربوا ويمارسوا المشاركة في الحكم والإدارة السياسية ،والزعيم بشر أيا كان ، من المحتمل أن يخطئ ، وقد أخطأ بالفعل خطأ أودى بحاضر ومستقبل أمة بأسرها ، وكان التصرف الطبيعى والضرورى أن يذهب ليأتى غيره ، ولكن ، لم يكن هناك آخرون !

حتى هذه اللحظة التي أكتب فيها ، يدير الإنسان بصره ،ويجول بتفكيره بحثا عن بديل للرئيس الحالى – مثلا – فلا يجد ، فنقول لأنفسنا " اللى نعرفه أحسن من اللى مانعرفهوش " ،ويتساءل البعض بغباء شديد : أتريدون تغيير الرئيس ؟ فمن عندنا يمكن أن يحل محله ؟ لا أحد !ومن ثم فسوف يوكل له هو نفسه أمر اختيار من يحكمنا بعده ، أما مسألة الشكليات الدستوريةوالآليات القانونية ، فهذه مسألة " محلولة " بفضل " ترزية القوانين "!!

لا أظن أنه يمكن أن يكون هناك تقدم حقيقى وسعى ملحوظ نحو الإصـــلاح . إذا ظل أمر قيادة الوطن ، سائرا على هذا النهج : فرد – أيا كان ، حتى لو كان بالفعل عظيما – يختار فردا آخر كى يحكم مصر .

وفى الزمن السابق ، وفى الزمن الحالى ،تسير الأمور على العكس ..نحـــو وأد أى قدرة تبدو لدى هذا أو ذاك أن يكون زعيما سياسيا ذا شأن ، ليظل الميدان خاليا ، لمن يحتله وفقا لاختيارات فردية ووفقا للظروف الطارئة ..إنها مصيبة هذا البلد الكبرى لو تعلمون !! خاصة إذا تنبهنا إلى أن هذا النهج مـــن التفكيـــر والسلوك تسرب إلى خلايا العقل المصرى ، فأصبح سائدا في مجالات كثيـــرة ، عندما يكون هناك كبير في مجال ، إذا شعر بأن هناك غيره يمكن أن يكون مثله ،ولو بعد سنوات ، يبذل كل ما أوتى من إمكانات لضربه بكل السبل ، الـــشريف منها وغير الشريف ، ليظل وحده فرعون المجال ، متشبها بـــالفرعون الأعلـــى !ويتحول النسيج المجتمعى للجسم المصرى إلى سلسلة من الفراعين ، وتـــصبح كل شريحة مقهورة من قبل آلتي تعلوها ، حتى الشريحة الأخيرة التي لا تجد من تستبد به وتتفرعن ، فتستبد بنفسها وتتفرعون !!

المنارة السوداء* ..؟!

درجت بعض الأفلام المصرية القديم على اختيار اسم لها يجمع بين متناقضات ، ربما جذبا للمشاهد ،وربما تسمية حقيقة للمضمون الذى اراد المؤلف أن يبثه عبر الفيلم ،وهكذا رأينا " العسل المر" ،وكذلك " الشموع السوداء " !!

ويبدو أننى قد اصيبت بنفس العدوى ..

فمن المفروض أن " المنارة " تنتسب إلى " النور " الذى يضيئ وينير ، فكيف بها تكون مظلمة حقا ؟

على الرغم من أن الحديث يتعلق مباشرة بجامعة معينة ، لكننى لن أسمها ، لا لشئ إلا لأن الأمر متكرر فى جامعات أخرى ..

فعلى الرغم من زيارتى للجامعة المعنية ما يصعب حصره من المرات ، لكن هذه المرة اختلفت عن سائر المرات ..

لأسباب صحية ، كان من المحتم علىّ أن أغادر قاعة المؤتمر الذى دعيت إليه بهذه الجامعة العزيزة على نفسى ، حيث عاصرت وشاركت في وضع البذرة الأولى لها المتمثلة في إحدى الكليات في أول السبيعينات من القرن الماضى ، لأهيم على وجهى " متمشيا " ، وحدى ، بين أرجائها المختلفة ، متيحا لنفسى بعض التأمل ، فإذا بعينى تقع على ما عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، من ملاحظات مهمة ممن يرفعون رايات الجودة هذه الأيام ! فإذا بفكرة مجنونة تفرض نفسها علىّ ، فأسارع إلى إخراج ورقة وقلما كى أسجل ما رأيت ، دون ما تعليق، إلا ما قلت كلماته وكثرت دلالاته ! لكننى كنت فى معظم الأحوال أسرع بإدخال الورقة فى جيبى ، خوفا مما قد أثيره من شبهات ، إذا ظللت هكذا ، سائرا بين أرجاء الجامعة ممسكا ورقة وقلما أسجل هنا وهناك ،وكأنى "مخبر" .

---

* جريدة نهضة مصر فى ٢٠٠٩/٦/٢٨

فماذا سجلت " عدستى " القلمية والورقية " ؟

– مبانى الكليات مكدسة على مساحة صغيرة ، قياسا إلى عدد الكليات وعشرات الآلاف من الطلاب ، أقيمت ، بكل الأسف وكل الأسى على أخصب أراضى زراعية في المحافظة ، مثلما حدث فى مناطق كثيرة ، لنشكو بعد ذلك من تناقص موقفنا الغذائى ، مع أن هناك بجوار المحافظة مساحات شاسعة من الأراضى الصحراوية ، حيث كان يمكن إقامة مبانى الجامعة هناك ، فيكون ذلك " شدا " و " مدا " لحركة العمران خارج المناطق المزدحمة ، وتوسيع دائرة المنافع ، مع ما يترتب على ذلك من ظهور مساكن للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بمساحات واسعة، وقيام مراكز ومحلات كثيرة لتقديم الخدمات اللازمة ،وبالتالى تسهم الجامعة في " تحضير " المحافظة ،وتعميرها .

إن هذا لو كان قد حدث ، فمن المؤكد أن يصدق القول بأن الجامعة هى بالفعل " منارة تحضر " ومركز إشعاع واستنارة حضارية ، بينما أدى الوضع القائم إلى العكس من ذلك ، مما يسميه المتخصصون " ترييف " المدينة ، أى إكساب المدينة الطابع الريفى ، فى خضرته وجماله ، وإنما من حيث ما يشير إليه من عشوائية وسوء إدارة وتنظيم ، فضلا عما لا حصر له من آيات ومظاهر قذارة ،وهكذا يلمس الزائر لهذه الجامعة باختناق مبانيها وبضيق المساحات الخاصة بكل كلية ، والشوارع التي يمكن أن يقال أنها " حارات " بين الكليات ، فضلا عما أدى إليه هذا من زيادة الاختناق في المواصلات ،والتكدس السكانى وتفاقم مشكلة التلوث...

– على جدران كلية الآداب وجدت إعلانا، وبخط كبير واضح ، موجه إلى طلاب كل من كليتى الآداب والتربية ، فى تخصص قسم اللغة الإنجليزية بالاستعداد لإعطاء دروس خصوصية في كل المواد..هكذا عينى عينك. المدهش حقا ، أنه من فرط غرابة الأمر ، عدت أكثر من مرة لأتأكد مما رأيته ، بل وصل الأمر بى أن استعين بطالب كى يقرأ لى اللافتة ، حيث شككت فى

قراءتى ،وكنت مثار دهشة الطالب، حيث يوحى منظرى أن من المشكوك فيه أن أكون ممن يجهلون القراءة !

– عندما كنت طالبا في آداب القاهرة أواسط الخمسينيات ، كانت هناك " كافيتريا " داخل مبنى ،ولها امتداد محدود ببعض " الترابيزات " خارجها ، وفى جامعتنا الإقليمية هذه رأيت " كافيتريا " في غير مبنى خاص بل بين كليتين ،ممتدة طولا ما يقرب من مائة متر ،وتفوح منها روائح الشاورمة والفيشار ،ومختلف المأكولات والمشروبات ، مع ما يترتب على " الاستهلاك " من علب مشروبات غازية فارغة تلقى على الأرض والكثير من المعلبات والأكياس الأخرى ..أكرر ، بين كليتين ، ما بينهما ما قد لا يزيد عرضه عن خمسين مترا ،وهو الأمر الذى لو رأيناه فى مدرسة ابتدائية لاستهولناه واستنكرناه ! علما بأننا نردد فى التربية دائما أن " المناخ التعليمى " له أكبر أثر فى عمليات التنشئة والتكوين ، ربما يفوق ما للمعارف والعلوم من آثارسلوكية .

–وأنا " أتمشى " في منطقة الكافيتريا المزدحمة طلابا ومساحة ، رأيت طالبين يتعرضان لطالبات بالمعاكسة الصريحة ،وهو أمر يكاد يكون نتيجة طبيعية لما أصبح مشابها " لزنقة الستات " في الإسكندرية ! نشير إلى هذا ، حتى لا ندهش ، عندما نرى فى بعض الشوارع العامة فى المدن ، حوادث تحرش ، فها هنا فى تلك البيئة " المنتقاة " – أو هكذا المفروض – نرى ما هو أسوأ مما فى الشارع العام .

– في جزء منزو بين المبانى ، كانت جمهرة من الطلاب ، يتخذون من علب المياه الغازية الفارغة كرة قدم يلعبون بها ، مع ما يصاحب ذلك من صياح ومنازعات أو تعبير عن فرح أو أسف بالصوت العالى ، مع التذكير بأن المساحات بين مبانى الكليات لا تتجاوز أصابع اليد من عشرات الأمتار .ومن هنا يصبح السائر مثلى ،مطالبا بأن يكون حريصا أشد ما يكون الحرص ، حتى لا تطيح علبة فارغة فى رأسه أو عينه !

– قرب البوابة الخارجية للجامعة وجدت لافتة ضخمة على قماش بعرض الشارع ،وفوق أعمدة خشبية كبيرة وعالية، مكتوب عليها بالخط العريض : شركة ...تهنيء معالى أ.د ...رئيس الجامعة ،وسعادة أ.د نائب رئيس الجامعة لشئون لشئون البيئة وخدمة المجتمع بمهرجان البيئة !! إنها حقا خدة " بيئة " ، تتجلى فى هذا المظهر المؤسف !

– ولافتة أخرى بنفس الحجم والتكاليف، بمكان مجاور ،ووفق العناوين نفسها تعلن " كلية .." تهنئ معالى رئيس الجامعة وسعادة نائب الرئيس الخاص بخدمة المجتمع والبيئة!

– على بعض الجدران كتابات بخط عريض تعلن على سبيل المثال " إذا تعلمت القرآن عظمت منزلتك " ،ولو كنت مسئولا ، لطلبت من الذين كتبوا هذا أن يبدلوه إلى " إذا عملت بالقرآن عظمت منزلتك " ! وإعلان آخر ينص على " الحجاب فرض كالصلاة " ،وأنا أعرف أن الصلاة من أركان الإسلام الخمسة ، فهل زادت هذه الأركان فأصبحت تضم الحجاب حقا ؟

– أحد المبانى أحيطت به عدة " سقالات " ، فيما بدا لإعادة ترميمه ، علما بأن مبانى الجامعة كلها من الحداثة ما لا يصل إلى ربع عمر مبانى جامعة القاهرة الأولى ، حيث كليتى الآداب والحقوق وإدارة الجامعة ،وما زالت تؤدى كفاءتها المعمارية بكل فخر واقتدار ..!وكأنها تعلن للجميع بأن هناك غشا قد تم ،وسرقة قد حدثت ،وبتواطؤ فى غالب الأحوال ، وإلا فكيف تم التسليم وتم التسلم ؟! ولعل هذا مظهرا لتهرؤ آخر نعيشه فى بنية المجتمع نفسه ، نتيجة غش واضح للمقاولين الذين عهد إليهم ببنائه .

– مسموح للطلاب أصحاب السيارات الخاصة إدخال سيارتهم ، فيزداد الازدحام والتكدس ، وبعض هذه السيارات ترتفع من داخلها الأغانى الزاعقة والموسيقى الصاخبة وعجبت لهذا ، والجامعة – كل جامعة مصرية – محكومة بإجراءات أمنية لا مثيل لها فى العالم ، بل أكاد أقول ، لا مثيل لها فى التاريخ!.

– وأخيرا روى لى أحد أساتذة كلية من كليات هذه الجامعة أنه كان مسئولا مرة عن اختيار الطالب المثالى للجامعة ،ووفق معايير متعددة تم الاتفاق عليها ،وقع الاختيار على طالب بعينه ، حيث تميز بالتفوق الدراسى وسمو الأخلاق ، فإذا بتعليمات بأن هذا لا ينبغى أن يكون ،حيث أن " الأمن " يعترض على هذا الطالب ، ورفض الأستاذ تغيير النتيجة ، فجاء غيره من ينفذ اختيار الأمن للطالب المثالى ،مصداقا لتصريحات وزير التعليم العالى المضحكة بأن الأمن لا يتدخل في شئ وإنما هو لحماية الجامعة !!

أقول الحق ، سارعت بالهرب من الجلوس فى المؤتمر لألم عضوى ، فإذا بى أتعرض لآلام نفسية أشد وأقسى ، فعدت سريعا لأحضان الألم العضوى ، فهو أخف وطأة !!

من حيث المعارف والمعلومات ، فغالبا تقوم الجامعة ببث الكثير منها إلى طلابها ، فكن ، من قال أن هذا هو " سدرة المنتهى " بالنسبة للتعليم ؟ إن هناك قيما واتجاهات وعادات سلوكية ومفاهيم وعلاقات ، ربما لا تقل – إن لم تزد – عن أهمية المعرفة ، وهذا الجانب الخطير من التعليم ، لا يمكن تعليمه والتربية عليه إلا من خلال ممارسة حقيقية " لحياة جامعية " ، تجعل الجامعة منارة حقيقية لا منارة مظلمة !!

هذا المدرس ٠٠ليس وحده* ؟!

مثل أى مواطن قرأ عن القضية ، وددت لو كان هذا المدرس أمامى لخلعت حذائى وأوسعته ضربا ، بل لو امتلكت شجاعة لأمسكت بسكين أو مسدس لأرديه قتيلا حيث لابد أن يبلغ الإنسان قمة الثورة والغضب على سلوك هذا المدرس الذى أؤتمن على تربية عشرات التلميذات فإذا به يوقع بهن ويواقعهن جنسيا !

لا مناقشة إذن في الإدانة الشديدة لمثل هذا السلوك الموغل في اللاأخلاقية ، الساقط في أعماق الوحل ٠٠

لكن ، عند المواجهة ، كثيرا ما نسارع في تطبيق القانون ونعتبر أن المشكلة قد حلت بتوقيع الجزاء على المخطئ ، بقدر ما أخطأ ، وتلك خطوة لابد منها بطبيعة الحال ، لكن هناك من الخطايا والجرائم ما يشير إلى شروخ مجتمعية ، إن لم تنبهنا الجريمة الخاصة بها إلى ضرورة الإسراع لمعرفة الأسباب وصور الخلل وما وراءها ، ثم السعى الحثيث لدرء المفاسد في مهادها الأولى ، فإننا لن نعدم أن نجد غير هذا المدرس يكرر ما فعل ، وربما بصورة أفظع ، وبشكل أشنع ،وتتوالى الأحداث والوقائع على هذا الطريق ،و في هذا الاتجاه٠

إن الحل " العلاجى " ضرورة من غير شك ، لكنه لابد أن يدفعنا إلى الحل الوقائى ٠

في أيامنا الحالية ، نقرأ ونسمع ونشاهد الكثير مما يتصل بأوبئة مفزعة تهددنا ، مثل انفلونزا الطيور ،وأنفلونزا الخنازير ، ثم الطاعون ،ونتنادى في كل مكان ، وبكل الأساليب بضرورة " الاحتياط " وتوقى هذا وذاك من تلك الأوبئة المدمرة ، ومرادى أن أؤكد أن مجتمعنا ، قد بدأ منذ سنوات يعرف الطريق إلى بعض الأوبئة " الاجتماعية " التي تصيب جسم المجتمع بشرور كثيرة ، ربما يكون الموت لهذا أوذاك هو أهونها ٠

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٩/٦/٢٥

ولعل ما تشير إليه واقعة هذا المدرس ، أو الذئب البشرى ، هو ما أسميه " الخيانة الاجتماعية " ، فعلى كل منا دور أو مهمة أو مسئولية لابد له أن يقوم بأدائها ، مثل دور الأب ودور الأم ، ودور المعلم ، و دور الوزير والإعلامى ...وهكذا .

ونحن عندما نكرر مقولة " جل من لا يسهو " و " الكمال لله وحده " ،إنما نقصد بذلك الاعتراف بما جبلت عليه الطبيعة البشرية من قصور ، ومن ثم التماس العذر لهذا أو ذاك عندما " يقصر " في أداء دوره والقيام بما عليه من مسئولية ، حيث ربما تقصر ذات اليد عن تمكين القائم بالمسئولية أن يقوم بها كما هو واجب أن يكون .

لكن ما أقصده ليس هو ذلك الجانب ،وإنما ما أقصده هو عدم القيام بما نكلف به من مسئولية أو أمانة أو دور ، مع القدرة على القيام به أو بها ،وليس هذا فحسب ، بل قد يبلغ الأمر درجة القصدية والتعمد فى التقاعس ، أو السير عكس الاتجاه ، ،وهذا مع الأسف الشديد هو " الوباء " الذى بدأ ينتشر في مصر ،وما هذا المدرس إلا مثال و " عَرَض" لهذا المرض المجتمعى الخطير الذى قد يستهين به كثيرون ، بينما هو أخطر من أى وباء جسمى شهير ، لأنه يصيب بنية المجتمع وثقافته ومنظومة قيمه ، ويستمر سنوات طويلة ، يجد المجتمع نفسه خلالها وقد تراجع ، وفى أحسن الاحتمالات " جمد " عن التطور .

فالمدرس قد أناط به المجتمع مسئولية " تربية " أبنائنا وفق منظومة من القيم والعادات والتقاليد والاتجاهات تؤهلهم كى ينخرطوا في البناء الاجتماعى ويُفَعّلونه ويطورونه ،ويُكسبونه صحة وعافية .

وقد أناط به المجتمع أيضا أن " يعلم " أبناءنا أطرافا من المعارف المتخصصة ، مما يوسع أفقه الثقافى ويؤهله كى يسلك هذا الطريق أو ذاك في عالم العمل وفى معترك الحياة على وجه العموم بصورة تنشط عقله وتنميه .

لكن هذا المعنم ، نتيجة لضروف متعددة ، ليس هنا مجال الإشارة إليها قد يقوم بمثل هذه الواجبات والمسئوليات بنسب مختلفة أقل مما نأمل ونرجو : ٦٠، أو ٧٠ ، أو ٥٠% مثلا ، فنشعر بالأسى والضيق ونقلل من تقديرنا له .

بل إن المجتمع قد أيقن أن المدرس أصبح لا يقوم حتى بالحدود الدنيا من هذه المهمة ، فاستسلم لليأس ولجأ إلى الدروس الخصوصية تعويضا عما كان يجب على المدرسة أن تقوم به ، مع أن المدرسين الذين يقومون بالدروس الخصوصية بدرجة عالية من التوفيق ، هم نفس المدرسين الذين لا يقومون بذلك تحت مظلة المدرسة التي هى المسرح الأساسى للتعليم ، لا البيوت ، ولا المراكز !

وسكوت المجتمع على هذا الشرخ الكبير ، والاستسلام إلى ما يتجاوز حدود " التقصير " في أداء المهمة التعليمية إلى " خيانة المسئولية " ، قد فتح الباب لصور أخرى من خيانة المسئولية على يد المدرس والمدرسة .

وعلى أية حال ، فقد " تعودنا " على هذه المصيبة الكبيرة وتعايشنا معها ، أما أن يقوم المدرس بعكس ما هو منوط به بالنسبة للجانب الأخلاقى ، فذلك والله هو الشرر الكبير الذى بات قريبا من أثوابنا ،ويوشك بحريق اجتمعاعى مخيف ، ومع ذلك نلحظ بلادة مخيفة تجاه هذه الظاهرة أو هذا الحال !

ولأن المسألة قد أصبحت " وباء " ، فلننظر إلى أمثلة سريعة من قطاعات مختلفة ،لنتيقن من أن المدرس ليس وحده الذى أصبح خائنا للأمانة التربوية والمسئولية الاجتماعية ...

فرجل الشرطة ، كما هو معروف مهمته الأساسية توفير " الأمن " للمواطنين ، لكن قد لا يمر علينا أسبوع ، إلا ونقرأ في الصحف عن ضرب ، أفضى إلى موت لهذا المواطن أو ذاك من قِبَل رجل شرطة ! ونحن قد لا نحفل بما أسميه " الأمن الفكرى " ، بمعنى أن أشعر بالأمان وأنا أقوم بدورى في التفكير والتعبير عنه لصالح المجتمع الذى أنا عضو فيه ، فإذا بسيارات وجنود الأمن المركزى تروعنا وترهبنا وتجعلنا لا نشعر بهذه الصورة من صور الأمن التي تعد علامة على مدى تحضر وتقدم أى مجتمع في عصرنا الحاضر !

وأنت تمسك بالجريدة أو تفتح الراديو أو التلفزيون على أساس أن يقوم الإعلامى بأمانة الكلمة ، من حيث الصدق والحرفية العالية ، فإذا بك ترى الإعلامى صوتا لسيد آخر ،وفى سبيل مصلحة هذا السيد الآخر ، تلوث شخصيات بغير حق ، ويمارس الكذب ، بل أحيانا ما تفرد صحف كبرى صفحات طويلة لمن يكون صوتا لمباحث أمن الدولة !!

أرجو ألا تستهون عزيزى القارئ بمثل هذه الأمثلة ، فنحن أمام نظرية الأوانى المستطرقة ، فالمجتمع الذى يتعايش مع هذه الأمثلة ويسمح لها بالاستمرار ، لا ينبغى أن يعجب من أن يظهر هذا وذاك من المدرسين من يمارس الدعارة على المستوى الجنسى ، حيث أن الدعارة لا تقتصر على المجال الجنسى فحسب ، فالأمثلة التى نسوق بعضها هى الأخرى صور من الدعارة : دعارة سياسية ودعارة إعلامية ٠٠وهكذا ٠

ولقد عهد المجتمع إلى المصارف والبنوك بأمانة الحفاظ على أموال المواطنين المودعين ، وتثميرها ، فإذا ما خان هذه الأمانة وأقرض هذا وذاك عشرات ومئات الملايين من الجنيهات بغير ضمانات كافية ، ثم هرب هذا المقترض وضاعت علينا هذه الملايين ، فتلك أيضا صورة مماثلة ، من خيانة المسئولية ٠

كذلك فقد عهد المجتمع إلى هذا المسئول ،وزيرا أو وكيلا للوزارة أو مديرا عامة أن يحافظ على أرض الوطن ، فإذا به يخون الأمانة ويفرط في المسئولية ويسمح باستيلاء بغير وجه حق على كثير من هذه الأراضى إما غصبا أو بقروش زهيدة ، فهذا أيضا لا يقل فعله خطورة ودعارة عما فعله المدرس !

والمثقف ، يعرفونه بأنه ضمير الأمة ،وهى مهمة خطيرة حقا ، بحيث ننتظر أن نقرأ له ونسمع ما يعبر عن أمانى الناس ،ويتوجع بأوجاعهم ، ويفتح آفاق المستقبل للمظلومين والحالمين بخير عظيم للوطن ، فإذا به يعيش على " حجر " كبير من الكبار ، قد يكون صاحب رأسمال ضخم ، أو قد يكون وزيرا ،

ويكون بهذا والله أخطر على مصر وشعبها من هذا المدرس ، مع إقرارنا ببشاعة ما فعل !

وهذا الأستاذ الجامعى الذى يستمر سنوات طويلة لا يدخل فيها قاعة تعليم ،ويستحل أن يتسلم شهريا راتبه هو نموذج مغطى بورق سوليفان لصورة من صور خيانة الأمانة المهنية والمسئولية الاجتماعية .

والوزير الذى تكشف الوقائع أحيانا عن إهمال مفزع أو أخطاء بشعة ،ويظل في موقعه دون أن يقال من منصبه ، ولا نرى بعضا من حمرة الخجل فلا يستقيل متمسكا بموقعه ، هو أيضا عضو بارز في هذه الفئة التي نتحدث عنها !

ويطول بنا المقام لو حاولنا الاستقصاء الكامل ...

تلكم هى القضية الحقيقية التى يجب أن تستنفر تفكيرنا وتستفز جهودنا فننظر إليها نظرة كلية متعمقة ، ساعين غلى الكشف عن الإجابة عن السؤالين الأخطر : ما أسبابها ؟ وكيف نعالجها ؟

ظاهرة سعد الدين إبراهيم* ؟!

عرفته أوائل الثمانينيات من خلال قراءات لكتاباته ، سواء في الكتب التي كان يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، أو ما كانت تنشره مجلة الأهرام الاقتصادى في عهدها الذهبى ، عندما كان يترأس تحريرها لطفى عبد العظيم ، ومن خلال هذه القراءات كنت ألمس عقلا مفكرا ، وباحثا متعمقا ،وكاتبا يمتلك ناصية الكتابة في شكلها العام من حيث الجذب والسلاسة والوضوح ، ومن حيث المنهجية العلمية من حيث الدقة والإحاطة ومهارة التحليل والاستناد إلى أدلة وقواعد وبراهين .

من هنا ، فعندما كنت أنظم ندوات شهرية برابطة التربية الحديثة منذ أواسط الثمانينيات وأواسط التسعينيات وأدعو للتحدث فيها نجوم الفكر والثقافة في مصر مثل لويس عوض وأحمد بهاء الدين ومحمد عمارة ومحمد سليم العوا وإسماعيل صبرى عبد الله ونعمات أحمد فؤاد ولطفى الخولى والشيخ محمد الغزالى ،وغيرهم كثيرون ، من هذا المستوى ، كنت أحرص على إرسال دعوة بالحضور للدكتور سعد الدين إبراهيم ، مستمعا ، على مكتبه بالجامعة الأمريكية ، حيث كان على بعد خطوتين من الرابطة ، وكان الرجل يلبى دعواتى في أغلب الأحوال ، بكل تواضع واحترام .

كان الذى يحيرنى حقا في هذه الفترة أننى كنت ألمس نزعة يسارية في كتابات الرجل ، بينما هو أستاذ بالجامعة الأمريكية ، صحيح أننا نعلم أن أمريكا لا تحجر على توجه فكرى ما ، لكن هذا يكون على أراضيها ، أما منشآتها الخارجية ، فنحن نعرف أنها ما أنشئت إلا للترويج لتوجهاتها هى ومصالحها وثقافتها وفكرها وآدابها وقيمها ، ومن ثم فإن الإنسان كان يرجح ألا تختار للعمل ضمن منشآتها التعليمية والثقافية إلا من يسيرون في الاتجاه نفسه .

---

* جريدة نهضة مصر فى ٢٠٠٩/٦/٢٧

وإذا كنا نعلم أن الاجامعة الأمريكية حرصت على تنظيم محاضرات عامة يشارك فيها علماء ومفكرين كبار ، ليسوا دائما ممن يسيرون في اتجاهها ، فقد كنا نأخذ هذا على أنه لسببين : أولهما أن المحاضرة حدث عارض غير مستمر ، ثانيهما أن فتح الباب للفكر المغاير ، هو في حد ذاته دعاية لأمريكا يؤكد للناس أنها مفتوحة الصدر والقعل لكل التوجهات ، حتى لمن يخالفونها ، وأنا نفسى شاركت مرة في ندوة بدعوة من الدكتور حمدى السكوت ، ربما في أواخر الثمانينيات .

وفى أواخر الثمانينيات عرفت أن الدكتور سعد يقود مشروعا بحثيا ضخما من خلال موقعه الذى شغله كأمين عام لمنتدى الفكر العربى بعمان الأردن ، الذى أنشأه الأمير الحسن بن طلال ،والذى كان وليا للعهد ،وكان هذا المشروع يدور حول مستقبل التعليم في الوطن العربى ، شارك فيه عشرات من ألمع الباحثين والعلماء والمفكرين من الأقطار العربية ، وكانت تموله الأميرة المثقفة الرائعة الدكتورة سعاد الصباح ، وكان ذلك ، كا وضح ، بسخاء واضح .

أقول الحق ، عز علىّ الا أكون مشاركا في مثل هذا المشروع الكبير ،وعلى الرغم من أننى لا أعرف الطريق إلى تسويق نفسى ، إلا أن حديثا شخصيا شخصيا غير مقصود دار بينى وبين الراحل العظيم الدكتور محمد إبراهيم كاظم ، منشئ جامعة قطر ، بحكم صداقة كانت بيننا ، حول هذا الموضوع ، فإذا بى أتلقى ، وبسرعة ، دعوة من الدكتور سعد للمشاركة في مؤتمر كبير تحت مظلة المشروع ، عقد في المنامة عام ١٩٨٧ . كان وجه الحرج فيه أننى أخترت للتعقيب على حديث الدكتور فتحى سرور ، الذى كان وزيرا للتعليم في مصر ، عن استراتيجية تطوير التعليم في مصر ، ، حيث أننى كنت واضعا لمعظم ما جاء فيها ، فماذا يمكن أن أقول ؟

ثم تلقيت دعوة أخرى بعد ذلك بسنوات ثلاث في عمان الأردن ، تحت مظلة المشروع نفسه ، حيث كان بصدد اللمسات الأخيرة .

بعد ذلك بعدة شهور ، وكانت كارثة الغزو العراقى للكويت قد بدأت تظلل ، بكل الكآبة والحزن ، عالمنا العربى ، فإذا بتلميذى الدكتور ضياء زاهر ، من المشاركين بالكتابة في المشروع ، وكان مرتبطا بشدة بالدكتور سعد ، ويعتبره نموذجا يحتذى في تلك الفترة، يطرق بابى ناقلا لى رسالة شفوية من الدكتور سعد ، من أن التقرير الختامى الجامعى للمشروع يكاد يتعثر ، حيث لم يتمه الذين أختيروا لكتابته ،وأن هناك من أوعز للدكتور سعد بأن أفضل من يمكن أن يُخرج المشروع من مثل هذه الورطة ويحرر التقرير الختامى هو شخصى الضعيف. وقبلت العرض وشرعت في التفكير والبحث ، بعد أن طلبت أن أُزود بكافة البحوث والدراسات والكتب التي أصدرها المشروع .

ووفقنى الله بالفعل إلى ما كان مطلوبا ، حيث كانت هناك بعض الأجزاء البسيطة التي كانت مكتوبة بالفعل ، لكن الجزء الأكبر والأهم كتبته بنفسى ، لكن ما أحزننى حقا ، هو أننى لم أتلقى نسخة من التقرير بعد طباعته ونشره ، وإنما عندما قدم تلميذى للترقية أستاذا وجدت ضمن أوراقه المقدمة نسخة من هذا التقرير ، ولا يظهر اسمى عليه إلا كواحد عادى من الباحثين ، مع أننى كاتب لمعظمه ، مما أحزننى أشد ما يكون الحزن !

خلال هذه الفترة أيضا دعيت لحضور اجتماع بمركز ابن خلدون بالمقطم ، لكننى لم أشعر بالارتياح لاستمرار التعاون ، وقلت للدكتور ضياء ذلك ، وانقطعت بالفعل .

وفى هذه الفترة أيضا كان الدكتور سعد قد استطاع أن يقنع الدكتورة سعاد الصباح بإقامة دار نشر باسمها ، وبدأت بإصدار العديد من الكتب بالفعل ، كان من حظى واحد منها بعنوان (نظرات في الفكر التربوى) ، ثم سمعت أحاديث غير طيبة عن الدكتور سعد، من حيث أسباب ففشل مشروع النشر .

وهكذا ظل الرجل أمامى باعتباره ظاهرة محيرة ، يبدو في كتاباته قوميا أحيانا ويساريا أحيانا أخرى ، لكنه يعيش ويعمل تحت المظلة الأمريكية ، فضلا عن حديث من هنا ومن هناك مصحوبا بعلامات استفهام ؟

لكن الحق يقال ، لم يفقد الرجل تقديرى واحترامى له ، باعتبار ما سبق أن أشرت إليه من علمية وعمق وسعة اطلاع ،وقدرات لا تنكر في التفكير والتحليل والتعمق والثقافة ، إلى غير هذا وذاك مما كنت أغبطه عليه ، فضلا عن مهارات اجتماعية وحياتية واضحة ساعدته على أن يحتل مكانة مرموقة في سماء الفكر والثقافة والعلم ، يستحقها عن جدارة ٠

وطوال التسعينيات كان الرجل يحظى بحب النظام القائم في مصر وتشجيعه ، حتى أنهم أفردوا له برنامجا أسبوعيا في التلفزيون المصرى ٠٠

وفجأة ، بدأت أعاصير الغضب تهب عليه من نظامنا الحاكم ، حيث كان الرجل أول من أثار القضية الخاصة بمن يحكم مصر ، بعد الرئيس حسنى مبارك ، ناقدا ، شاجبا لما رآه متوقعا غالبا٠

أقول الحق ، وعلى عكس البعض ، بدأت أشعر بتقدير أكثر للرجل ، من حيث صراحته وشجاعته في الجهر بما يراه ، على عكس كثيرين ، قد يكونون على رأيه ، لكنهم لا يجرؤون على المجاهرة ٠ومن هنا ، عندما بدأت الاتهامات الرسمية توجه للرجل " بالعمالة " ، شعرت باشمئزاز كبير من هذه الاتهامات، فعلاقاته الوثيقة جدا بأمريكا ، لا تقل عن علاقة النظام بها ٠ والعمل ضمن مشروع المصالح الأمريكية ، ربما يسير نظامنا نفسه بدرجة تفوق قدرات سعد الفردية الشخصية ، فعلى ماذا يلومونه حقا ؟ لو كنا نعيش تحت مظلة مصر الناصرية ، لكن للاتهامات الموجهة للرجل معنى ، لكن ما معنى مشاركة طرفين في التوجه السياسى والمصلحى ، ثم اختصاص أحدهما بالاتهام والتخوين ؟

إنها مجرد خصومة شخصية من النظام للرجل لأنه لم ينضوى تحت المظلة القائمة ، ويفضح مظاهر الاستبداد القائمة ، ويندد بآيات الفساد المستمرة !

وكانت الطامة الكبرى حقا أن يوضع رجل مثل الدكتور سعد في السجن ، فضلا عن هذا السيل من البلاغات والقضايا التي من المعروف ، كيف ترفع وكيف تقدم ؟ فنظامنا من أبرع النظم في تلفيق القضايا والاتهامات لخصومه الشخصيين ٠

إن أى اتهام بالعمالة والتخوين لسعد إنما هى مردودة إلى النظام القائم نفسه ، ومن ثم لو كان هذا النظام يملك قدرا بسيطا من الذكاء ، لكف عن توجيه مثل هذه الاتهامات الخائبة للرجل ،وبدلا من ذلك يجب أن نتعامل معه بالمناقشة والحوار والاحترام ، من حيث التوجهات السياسية والفكرية ، ولتفتح له أبواب وطنه الأول والأساسى : مصر ،الذى يتوق ويفضل العودة إليه ، رغم الأبواب الفخمة الضخمة المفتوحة له في أمريكا ، وفى أعظم جامعاتها ، بغير ترهيب أو ترويع ، أما مقالات الردح والشتائم من كتبة النظام ، وتلفيق الاتهامات ، فهى وسيلة العاجزين !!

للمؤلـــــف

١. الفلسفة ، للصف الثالث الثانوى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٦٨

٢. المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، الأنجلو المصرية ، القـاهرة ، ١٩٧٢

٣. دراسات فى التربية والفلسفة ، عالم الكتب ، القاهرة ،١٩٧٢

٤. تدريس المواد الفلسفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢

٥. التربية اليهودية الصهيونية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٤

٦. قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤

٧. الأزهر على مسرح السياسة المصرية ، دار نشر الثقافة ، القـاهرة ، ١٩٧٤ ، وصدر فى طبعة أخرى فى سلسلة كتاب الهلال ، دار الهلال ، ١٩٨٦ بعنوان : (دور الأزهر فى السياسة المصرية) ، مع بعض التعديلات .

٨. أصول التربية الإسلامية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، وأعيد طبعه ، مع بعض التغييرات ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣

٩. التصور النبوى للشخصية السوية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٠. أوضاع المربين العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١١. التعليم الثانوى ، الواقع والمستقبل ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٢. نشأة التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٣. دراسات عن التعليم فى المملكة العربية السعودية (بالاشـتراك) ، دار نـشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠

١٤. دراسات فى اجتماعيات التربية ، (بالاشتراك مع د. زينب حـسن حـسن) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، وكان قد صدر (بالاشتراك مـع آخـرين) بعنوان : التربية ومشكلات المجتمع عام ١٩٧٣ ، الأنجلو المصرية

١٥. دراسات فى فلسفة التربية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١

١٦. المدخل إلى العلوم التربوية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١

١٧. ديموقراطية التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ (وكانت الطبعة الأولى منه وقد صدرت عام ١٩٧٤ ، عن دار نشر الثقافة ، القاهرة).

١٨. دراسات فى التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢

١٩. تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ (بالاشتراك مع د٠ زينب حسن) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣

٢٠. الأصول السياسية للتربية (بالاشتراك مع د٠ فاروق اللقانى) ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ثم صدرت طبعة منفردة مع تغييرات جذرية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧

٢١. النبات والفلاحة والرى عند العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ثم صدرت طبعة ثانية ، مزيدة ومنقحة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦

٢٢. تطور إعداد معلم المرحلة الأولى فى مصر (بالاشتراك مع د٠ زينب حسن) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣

٢٣. محنة التعليم فى مصر ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٤

٢٤. معاهد التربية الإسلامية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، وكانت قد صدرت منه طبعة مختصرة عام ١٩٧٨ ، عن دار نشر الثقافة بالقاهرة

٢٥. إنهم يخربون التعليم ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٦

٢٦. الفكر التربوى العربى الحديث ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٧ ، ثم صدرت طبعة ثانية ، مزيدة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦

٢٧. بحوث فى التربية الإسلامية ، مركز تنمية الموارد البشرية ، القاهرة ، ١٩٨٧

٢٨. تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، القاهرة ، ١٩٨٩

٢٩. الأمن التربوى العربى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩

٣٠. هموم التعليم المصرى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩

٣١. هوامش فى السياسة المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٠

٣٢. اتجاهات الفكر التربوى الإسلامى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٩١

٣٣. تعميم التعليم الابتدائى فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١

٣٤. محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١

٣٥. الأصول الإسلامية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٢

٣٦. دراسات فلسفية (بالاشتراك) ، للصف الثالث الثانوى (المستوى الرفيع) ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٢

٣٧. نظرات فى الفكر التربوى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢

٣٨. رؤية إسلامية لقضايا تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣

٣٩. التربية والحضارة فى بلاد الشرق القديم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ثم صدرت طبعة أخرى منه موسعة ، الناشر نفسه ، ١٩٩٩

٤٠. مقدمة فى التأريخ للتربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ثم أعيد طبعه موسعا عام ١٩٩٩ ، الناشر نفسه

٤١. التربية فى الحضارة اليونانية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥

٤٢. سقوط تربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥

٤٣. فلسفات تربوية معاصرة ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٩٥

٤٤. التربية علم له أصول ، دار أخبار اليوم ، سلسلة كتاب اليوم الطبى ، القاهرة ، ١٩٩٥

٤٥. التعليم فى مصر (العنوان الأصلى : قصة تطوير التعليم فى مصر) دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، نوفمبر ١٩٩٥

٤٦. التربية فى الحضارة المصرية القديمة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦

٤٧. سياسة التعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦

٤٨. التربية العربية فى العصر الجاهلى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، كانت الطبعة الأولى منه بعنوان (تمهيد لتاريخ التربية الإسلامية) ، الناشر نفسه ، ١٩٧٩

٤٩. التعليم والخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦

٥٠. – التربية عند بنى إسرائيل ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧

٥١. التربية التحليلية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧

٥٢. البناء القيمى فى مجتمع الكويت (تحرير) ، الديوان الأميرى ، مكتب الإنمـــاء الاجتماعى ، الكويت ، ١٩٩٧

٥٣. التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨

٥٤. التربية (بالاشتراك) لمعلمى التعليم الفنى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٨

٥٥. عرب فى قاع الزمن عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩

٥٦. شجون جامعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩

٥٧. رؤية سياسية للتعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩

٥٨. نظرات فى التربية الإسلامية ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ١٩٩٩

٥٩. دفتر أحوال التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩

٦٠. مستقبل التعليم قبـــل الجـــامعى فـــى مـــصر ، مركـــز الدراســـات الـــسياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، سلسلة كراسات استراتيجية (٨٣) ، القاهرة ، ١٩٩٩

٦١. الأصول الفلسفية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠

٦٢. القرآن الكريم ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠

٦٣. فقه التربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠١

٦٤. السنة النبوية ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٢

٦٥. تراث طه حسين فى التعليم (دراسة وتحرير) ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢

٦٦. نشأة الفكر التربوى وتطوره ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢

٦٧. ثقافة البعد الواحد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣

٦٨. التعليم والتنشئة السياسية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣

٦٩. مماليك هذا الزمان ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣

٧٠. تجريف العقول ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٤

٧١. التربية الإسلامية (بالاشتراك) ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٤

٧٢. التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥

٧٣. التعليم والهوية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥

٧٤. الخطاب التربوى الإسلامى ، الدوحة سلسلة كتاب الأمة (١٠٠) ، ٢٠٠٥

٧٥. تجديد العقل التربوى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥

٧٦. العدل التربوى وتعليم الكبار ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥

٧٧. تعليمنا بين الأمس والغد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥

٧٨. الحركة الفكرية فى التربية الحديثة (ج. نيللر)، مترجم ، بالاشتراك مع د. بدر جويعد العتيبى ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٥

٧٩. أصول التربية الإسلامية ، القاهرة ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ودار السلام ، ٢٠٠٥

٨٠. هاؤم اقرءوا كتابيه (قصة حياة أستاذ جامعى) ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦

٨١. أصول التربية العامة ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦

٨٢. أصول التربية الإسلامية ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦

٨٣. التربية الوالدية ، رؤية إسلامية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ، ٢٠٠٦

٨٤. التطور الحضارى للتربية ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٦

٨٥. التربية الإسلامية وتحديات المستقبل ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٦

٨٦. النزعة العقلية فى الفكر التربوى الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦

٨٧. نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعى ، القاهرة ، الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ٢٠٠٧

٨٨. عسكرة التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧

٨٩. ثقافة الإصلاح التربوى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧

٩٠. التخطيط للكتب المدرسية (دوجلاس بيرس) ترجمة بالاشتراك مع محمد الألفى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧

٩١. الإسلام والغرب ، تعايش أم صراع ؟ القاهرة ، عالم الكتب ، دار الفكر العربى ٢٠٠٧ (حصل على جائزة مبارك للدراسات الإسلامية ، وزارة الأوقاف)

٩٢. اجتماعية المعرفة في الفكر التربوى الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧

٩٣. الحوار ، ثقافة ومنهجا ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧

٩٤. التربية السياسية للأطفال ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧

٩٥. كيف نربى أبناءنا ، سلسلة كتاب اليوم الطبى ، أخبار اليوم ، ٢٠٠٧ القاهرة .

٩٦. اختراق العقل الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

٩٧. الفساد في التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

٩٨. جامعات تحت الحصار ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

٩٩. وتعليماه ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

١٠٠. التربية الإسلامية والنهوض بالأمة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٨

١٠١. ثقافة المقهورين ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

١٠٢. ثقافة المقاومة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

١٠٣. غروب الضمير ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

١٠٤. أعلام تربية فى الحضارة الإسلامية ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٨

١٠٥. من هنا يبدأ تطوير التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩

١٠٦. ما الذى جرى للتعليم فى مصر ؟ القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩

١٠٧. فلسفة التربية ، رؤية تحليلية ومنظور إسلامى (بالاشتراك مع الدكتور هانى عبد الستار) ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٩

١٠٨. مستقبل تعليم الأمة العربية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٩

١٠٩. هموم أمة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩

فهرســت

- مقدمـــــة ٣
- مطلوب إلغاء وزارة التعليم العالى ٥
- طلاب الثانوية ليسوا فئران تجارب ٩
- ثلاثية الزمن فى تطوير التعليم الجامعى ١٤
- موقع التعليم فى مجتمع المعرفة بالمشرق العربى ٤٠
- العولمة فى عالم متغير ٥٢
- ليست اتحادات طلابية ٨١
- رجل من أهل الكهف ٨٤
- عندما يختزل الوطن ٩٤
- عودة حلاق الصحة إلى مدارسنا ٩٩
- دولة أمن لا دولة علم ١٠٣
- حوار صحفى مع المصرى اليوم ١٠٧
- التعليم الإلكترونى ١١٤
- الرجل الذى اندهش ١١٩
- عسكرة الأطفال ١٢٥
- من يدفع الثمن ؟ ١٢٨
- حوار صحفى مع الأهرام ١٣١
- الخبرة المصرية فى تطوير التعليم وإصلاحه ١٣٥
- فراغ سنة دراسية مظهر لفراغ العقول ١٥٦
- سياسات التعليم فى الوطن العربى ، رؤية من بعد ١٦١
- مقدمة كتاب الدغشى ١٨١
- سياسات تعليم الكبار وإدارته فى الوطن العربى ١٨٦
- حكايتان ٢٠٥

- تساؤلات تبحث عن إجابة ٢١١
- تفسير نفسى سياسى ٢١٦
- فارسا الثقافة المصرية ..وداعا ٢٢١
- ..بل هو كذاب أشر ٢٢٤
- استاذى الذى لم أره ٢٢٩
- بلاغ عاجل إلى (هلال) و (بدر) ٢٣٤
- القمة والقاع فى الجامعات المصرية ٢٣٧
- إعلام كراسى ! ٢٤٢
- تعليم الدرجة الثالثة ٢٤٧
- تقزيم العمالقة ٢٥٢
- عملقة الأقزام ٢٥٧
- عفوا سيادة الأمين ٢٦٢
- بيت الغرب الزجاجى ٢٦٧
- وقفة مع الشاهد الوحيد ٢٧٢
- المنارة السوداء ٢٧٧
- هذا المدرس ، ليس وحده ٢٨٢
- ظاهرة سعد الدين إبراهيم ٢٨٧

للمؤلف ٢٩٢

الفهرست ٢٩٨